

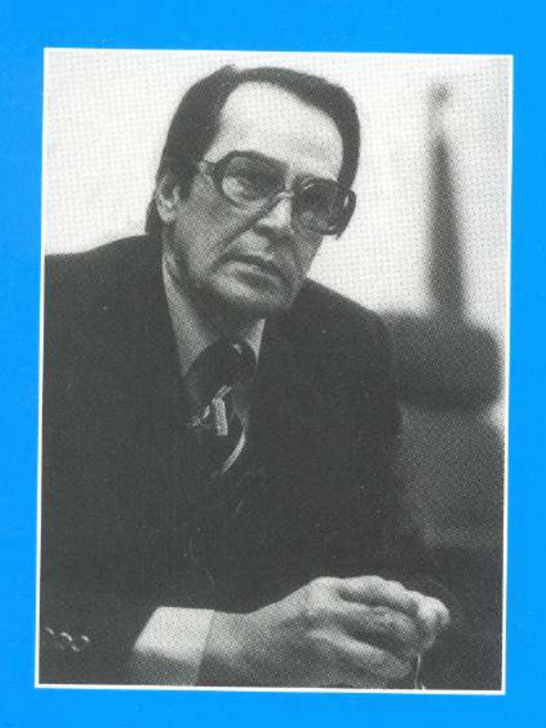
156

سعد مرتضى

مهمتى فى إسرائيل

مذكرات أول سفير مصرى فى تل أبيب

دار الشروق



يروى هذا الكتاب قصة تجربة فريدة ومثيرة عشتها فى إسرائيل، عندما أوفدتنى مصر كأول مبعوث للسلام الذى وقعه الرئيس الراحل أنور السادات فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ مع رئيس وزراء إسرائيل الأسبق مناحم بيجن، ووقعه معهما الرئيس الأمريكى السابق چيمى كارتر، بعد سنوات عديدة من العداء والحروب بين مصر والدول العربية من ناحية، و إسرائيل من ناحية آخرى.

لقد أتاحت لى هذه المهمة أن أرى إسرائيل من الداخل، وأن ألتقى بالمسئولين فيها، وأن أعرف الكثير من أهلها فى غير نطاق العمل الرسمى، كما تجوَّلت فى مناطق عديدة وتعرفت على بعض نواحى الحياة فيها. وإننى أحاول فى هذا الكتاب أن أنقل إلى القارئ، وخاصة القارئ المصرى والعربى، الصورة التى رأيتها، والانطباعات والمشاعر التى أحسست بها، كما أوضحت، فى الحدود المتاحة، صورة عن المهمة التى أديتها.

ومن خلال مقابلاتى مع عدد من المصريين والعرب، لمست اهتمامًا ظاهرًا بأن يعرفوا منى، وقد عرفت فى إسرائيل، الكثير عن هذه الدولة، وشعبها، وعملى فيها، لأن القطيعة القائمة بين العرب وإسرائيل نتيجة الصراع بينهما، أسهمت فى إسدال حجب من الغموض على حقيقة ما يجرى هناك. وقد اختلطت الحقائق بالدعايات، العربية أحيانًا، والإسرائيلية أحيانا أخرى.. فكان هذا الكتاب

سعد مرتضى



سعد مرتضى

مهمتى فى إسرائيل

مذكرات أول سفير مصرى فى تل أبيب



دار الشروق

المحتويات

الفصل الرابع

شخصيات إسرائيلية التقيت بها

الفصل الخامس

عن بعض المؤسسات.. وعن حياتى وبعض رحلاتى

الفصل السادس

مسيرة التطبيع

الفصل السابع

محادثات الحكم الذاتى

الفصل الثامن

مصر فى جانب الشرعية الدولية

الفصل التاسع

إتمام الانسحاب من سيناء

الفصل العاشر

السلام.. والسلام البارد

الفصل الحادى عشر

غــزو لبنـان

مقدمة

يروى هذا الكتاب قصة تجربة فريدة ومثيرة عشتها فى إسرائيل، عندما أوفدتنى مصر كأول مبعوث للسلام الذى وقعه الرئيس الراحل أنور السادات فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ مع رئيس وزراء إسرائيل الأسبق مناحم بيجن، ووقعه معهما الرئيس الأمريكى السابق چيمى كارتر، بعد سنوات عديدة من العداء والحروب بين مصر والدول العربية، وبين إسرائيل.

لقد أتاحت لى هذه المهمة أن أرى إسرائيل من الداخل، وأن ألتقى بالمسئولين فيها، وأن أعرف الكثير من أهلها فى غير نطاق العمل الرسمى، كما تجولّت فى مناطق عديدة وتعرفت على بعض نواحى الحياة فيها. وإننى أحاول فى هذا الكتاب أن أنقل إلى القارئ، وخاصة القارئ المصرى والعربى، الصورة التى رأيتها، والانطباعات والمشاعر التى أحسست بها، كما أوضحت، فى الحدود المتاحة، صورة عن المهمة التى أديتها.

ومن خلال مقابلاتى مع عدد من المصريين والعرب، لمست اهتمامًا ظاهرًا بأن يعرفوا منى، وقد عرفت فى إسرائيل، الكثير عن هذه الدولة، وشعبها، وعملى فيها، لأن القطيعة القائمة بين العرب وإسرائيل نتيجة الصراع بينهما، أسهمت فى إسدال حجب من الغموض على حقيقة ما يجرى هناك. وقد اختلطت الحقائق بالدعايات، العربية أحيانًا، والإسرائيلية أحيانا أخرى.. لقد سئلت كثيرًا: كيف وجدت إسرائيل.. وكيف استقبلوك هناك.. وكيف تعاملت مع المسئولين فيها.. وكيف وجدت شعبها.. وأسئلة أخرى كثيرة من بينها مثلاً هل صحيح أن «المخ اليهودى» يتمتع بتفوق خارق.. وهلاّ ترى فى مسالمة إسرائيل خطرًا على الحضارة

العربية والإسلامية . . ومن بين الأسئلة كذلك هل يريد الإسرائيليون حقًا أن يعيشوا فى سلام مع العرب . . وهل سيعيدون لشعب فلسطين حقوقه .

وكل هذه الأسئلة تعكس مدى الرغبة فى إلقاء الضوء على هذا الجزء من المنطقة التى نعيش فيها ، كما تبدى المخاوف من نتائج السلام مع هذا الجار الجديد . . والغريب . . وإننى أحاول أن أجيب بكل الصدق والموضوعية على تلك الأسئلة التى وجهها إلىّ عشرات من المصريين ، وبعض الأجانب أيضًا . . وعلى غيرها من المسائل التى عرضت لى خلال عملى فى إسرائيل .

ولم تكن مهمة الكتابة يسيرة ، فقد حالت ظروف شخصية متلاحقة دون سرعة إنهاء هذا الكتاب وإيصاله إلى القارئ قبل ذلك ، فضلاً عن بعض المحاذير التى ألزمتنى بعدم الإشارة إلى بعض التفصيلات المثيرة ، والتى لم يحن الوقت بعد لنشرها . . . كذلك لم يتضمن الكتاب أية وثيقة رسمية . . وحتى حين استلزم الأمر الرجوع إلى بعض أحكام اتفاقات السلام ، فإننى أوردت أهم ما تضمنته دون الالتزام بالنص الكامل ، تحاشيًا للإطالة من جهة ، ولأنه يمكن للقارئ الذى يرغب فى الاستزادة أن يرجع إلى تلك النصوص التى سبق نشرها ، من جهة أخرى .

والكتاب ليس تجميعًا مرتبًا لكل ما حدث ، وإنما هو سرد مبسّط ، حاولت أن يكون خفيفًا ، للأحداث التى عاصرتها وتتصل بمهمتى فى إسرائيل . . إنها ليست يوميات ولكننى حرصت على تدوين وعرض جوهر التجربة التى مررت بها ، وعلى أن أبيّن خلال العرض الخلاف بين وجهات النظر المصرية والإسرائيلية .

وغنى عن البيان أننى عندما أعرض وجهة نظر إسرائيل فلا يعنى ذلك اقتناعى بها ، ولكننى أود أن يطلع القارئ على ما يسمونه «الوجه الآخر للعملة» ، فالمعرفة من أسباب القوة . . وعندما يعرف العرب كيف يفكر ويعمل سكان إسرائيل . . كيف يعيشون خلافاتهم وكيف يتصرفون إزاءها . . فإن الصورة ولا شك تصبح أكثر وضوحًا . . ويجيء الفكر والعمل العربى أكثر استنادًا إلى الواقع .

لقد أمضيت ٣٥ عامًا فى خدمة الدبلوماسية المصرية ، شغلت خلالها عدة مراكز فى وزارة الخارجية وفى بعثات مصر فى الخارج ، وعاصرت أحداثًا هامة ، والتقيت بشخصيات تاريخية . . كنت سكرتيرًا للسفارة المصرية فى بلجراد عندما اجتمع

الرؤساء عبد الناصر ونهرو وتيتو فى قمة عدم الانحياز فى جزيرة بريونى سنة ١٩٥٦ . . وعملت فى بروكسل حين قررت بلچيكا سنة ١٩٦١ قطع العلاقات مع مصر التى ساندت ثورة لومومبا فى الكونجو . . كما كنت قائمًا بأعمال السفارة المصرية فى بوخارست حين وقع الانفصال بين شطرى «الجمهورية العربية المتحدة» . ونقلت إلى السفارة المصرية فى جدة حين حضر الرئيس عبد الناصر إلى السعودية ووقع مع الملك فيصل سنة ١٩٦٥ «اتفاق جدة» لإنهاء الخلاف بين البلدين حول مشكلة اليمن .

وعندما عينت سفيراً لأول مرة سافرت إلى الإمارات العربية المتحدة عقب حصول الدولة الجديدة على استقلالها سنة ١٩٧٢ ، وتابعت عن كثب تطورات حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وأثرها فى دول الخليج وفى أسعار البترول التى هزت اقتصاد العالم . . ثم نقلت إلى السنغال وفى داكار التقيت بالشخصية الإفريقية الفذة الرئيس السابق ليو بولد سيدارسنجور الذى خلق لبلاده مكانة إفريقية وعالمية تتجاوز إمكاناتها المادية . . شغلت أيضًا منصب سفير مصر لدى المملكة المغربية حين قام الرئيس السادات بمبادرة السلام وزار القدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ .

كلها أحداث هامة تابعتها عن كثب ، وكلها بلاد أعتز بعملى فيها وأكن كل التقدير للشخصيات التى التقيت بها . . كانت كلها حلقات فى سلسلة وفى نطاق العمل الدبلوماسى الذى مارسته وأحببته .

وعندما اختارتنى وزارة الخارجية المصرية وكلفتنى بالعمل كأول سفير لمصر لدى دولة إسرائيل ، لم يكن ذلك عملاً دبلوماسيًا عاديًا ـ رغم أنه تم فى نطاق الإجراءات الدبلوماسية المعتادة ـ بل كان بكل المعايير حدثًا أثار اهتمام الرأى العام فى مصر وفى العالم العربى وفى إسرائيل ، كما اهتم به المراقبون الأجانب الذين كانوا يتابعون تطورات الموقف فى الشرق الأوسط ، لأن مهمتى كانت مرتبطة بأول اتفاق سلام يعقد بين مصر كبرى الدول العربية ، وبين إسرائيل .

لقد استنكر هذه المهمة وأدانها من رأى فى السلام المصرى استسلامًا لإسرائيل ، وإهداراً لانتصارات أكتوبر ١٩٧٣ ، وتفريطا فى حقوق الشعب العربى الفلسطينى ،

وانشقاقًا على «وحدة الصف العربى» وعزلاً لمصر عن العالم العربى، وخروجًا بها من ميدان المعركة.

ومن جهة أخرى، فقد أقرّ هذه المهمة وتفهم ضرورتها من رأى فى السلام المصرى مع إسرائيل الحل العملى الوحيد والممكن فى ذلك الوقت، الذى يتيح لمصر فرصة استعادة سيادتها على شبه جزيرة سيناء، بكل حدودها الدولية، ويخلق فرصة لتحسين أوضاع الشعب الفلسطينى الذى كان ولا يزال يعانى مرارة الاحتلال العسكرى الإسرائيلى فى الضفة الغربية وفى قطاع غزة، خلال فترة انتقالية يتمكن بعدها من تقرير مستقبله، ولو بالانضمام إلى الأردن، فى إطار السلام الشامل فى المنطقة.

لذلك شعرت بعد أن انتهى عملى فى إسرائيل سنة ١٩٨٢، وتقاعدت فى سنة ١٩٨٣، أنه من واجبى أن أكتب عن هذه المهمة غير العادية التى أسندت إلىّ. لقد بدأت تلك المهمة فى يناير ١٩٨٠، بإعلان تعيينى سفيراً لمصر فى إسرائيل، وانتهت بعد غزو إسرائيل للبنان وما أعقبه من مذابح للاجئين الفلسطينيين فى معسكرى صبرا وشاتيلا تحت سمع وبصر القوات الإسرائيلية الغازية فى سبتمبر ١٩٨٢.. كانت مهمة لم تكتمل، تحققت خلالها بعض مظاهر وأهداف السلام بين مصر وإسرائيل، وتعثرت الآمال والأهداف الأخرى التى كان منها تمكين سكان الأراضى المحتلة من حكم أنفسهم ذاتيًا.

وفى الفصول الأولى من هذا الكتاب أروى قصة اختيارى وقبولى لهذه المهمة وسفرى لإسرائيل، ومشاهداتى وانطباعاتى عن هذه الدولة وشعبها، كما أشير إلى عدد من الشخصيات الإسرائيلية الهامة التى عرفتها، وأتحدث عن زياراتى لبعض مناطق إسرائيل.

وفى فصل لاحق أعرض لمسيرة تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، على ضوء أحكام اتفاقات السلام، مبينًا ما الذى كانت تتوقعه إسرائيل وكيف كانت تريد أن يمحو السلام الوليد كل آثار الماضى، وأن تتوثق العلاقات بين البلدين فى جميع الميادين، دون ربط بين هذه الصلات وبين تعثر محادثات الحكم الذاتى.. أما مصر التى اختارت السلام مع إسرائيل، فإنها كانت تريد السلام الشامل والعادل الذى

يعيد لشعب الأراضى المحتلة حقه فى تقرير مصيره، ولذلك كانت تقبل مبدأ تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ولكنها تحدد تقدم هذا التطبيع بالقدر الذى لا يسىء إلى مصالح مصر والمصريين فى العالم العربى.

ثم تناولت محادثات الحكم الذاتى موضحًا كذلك الخلاف الجوهرى بين تصوّر الجانبين المصرى والإسرائيلى، وهو خلاف كان قائمًا عند إبرام الاتفاق الذى صيغت أحكامه على نحو يكفل الحصول على موافقة الطرفين على صياغة تتسم بالغموض المتعمّد، بينما يحتفظ كل طرف بالتصوّر والتفسير الذى يراه محققًا لأهدافه.

ولقد خصصت بعد ذلك قسمًا عن انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، وإخلاء شبه الجزيرة المصرية من جميع المستوطنات التى كانت إسرائيل قد شيّدتها منذ سنة ١٩٦٧ . . وقد اقترنت هذه المرحلة بتوتر سياسى عند إخلاء مستعمرة ياميت ـ قرب الحدود عند مدينة رفح ـ وعند تخطيط الحدود الدولية والاختلاف على علامات الحدود، وخاصة عند منطقة طابا (جنوب إيلات).

إننى أعتبر إتمام الانسحاب من سيناء الإنجاز الأكبر الذى حققته اتفاقات السلام، ومع ذلك يرى كثيرون فى مصر والعالم العربى أنه لا يساوى الثمن الكبير الذى دفعته مصر بإبرام السلام وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، والخروج على العالم العربى، فضلاً عن القيود التى فرضت على تسليح شبه الجزيرة التى وصفها البعض بأنها مجرد حفنة من الرمال.

وقال آخرون إن استعادة سيناء كلها كانت «مضمونة» دون حاجة إلى عقد سلام أو إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل . . ومع احترامى لكل الآراء، فإننى أشك كثيرًا أن استعادة سيناء كانت ممكنة بدون السلام أو التطبيع . . وعلى أى حال فإننى كمصرى أومن أن كل «حفنة» من رمال مصر مقدسة، وأن تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلى عقب هزيمة ١٩٦٧، كان واجبًا وطنيًا . . ولا يقلّل من شأن هذا الإنجاز أنه تم فى ظل اتفاقات السلام . . كما أعتقد أن مصر التى تحتل إسرائيل جزءًا كبيرًا من أراضيها، لن تكون أقدر على القيام بدورها أو الإسهام بنصيبها فى نصرة الحق

العربى الفلسطينى، وخاصة أن تحرير سيناء لم يتضمن أية تنازلات عن حقوق شعب فلسطين.

وما زال ميدان العمل الدبلوماسى والسياسى والعسكرى مفتوحًا أمام الشعوب والدول العربية الأخرى.. ولا زالت مصر تقوم بدورها فى حدود إمكاناتها..

وفى الجزء الأخير من الكتاب أعرض إلى غزو إسرائيل للبنان، وأحاول أن أنقل الصورة التى تكوّنت لدى عن الأوضاع فى لبنان فى المدة السابقة على الغزو، كما أروى قصة هذا العدوان الإسرائيلى كما رأيتها من موقعى فى تل أبيب.. ماذا كانت أهدافه.. وردود الفعل المختلفة فى الدول العربية وفى إسرائيل، وأمام المحافل الدولية.. وماذا كانت نتائج هذه الحرب التى تجاوزت كل حسابات مدبّريها، وأساءت إلى جميع الأطراف، وأثرت على موازين القوى المحليّة والدولية بما فجّرته من صراعات داخلية..

لقد انتهت مهمتى فى إسرائيل بعد المذابح التى راح ضحيتها مئات وربما آلاف من أبناء الشعب الفلسطينى على يد ميليشيات الكتائب فى منطقة تخضع للسيطرة الإسرائيلية.. ولكن الصراع فى لبنان ما زال مشتعلاً.. والنزاع العربى الإسرائيلى لم يجد بعد حلاً.

* * *

إننى أتصور أن بعض ما ذكرته فى هذا الكتاب عن إسرائيل وشعبها والشخصيات التى التقيت بها قد يلقى النقد فى العالم العربى الذى لا زال يسمى إسرائيل «الكيان الصهيونى».. وهى فعلاً كيان صهيونى له وجود سياسى واقتصادى واجتماعى وعسكرى فى المنطقة.. وقد يعترض البعض على أننى لم أشرح القضية الفلسطينية ومسئولية إسرائيل التاريخية عن النكبة التى أصابت الشعب الفلسطينى..

كذلك قد يستاء بعض الإسرائيليين من انتقادى لتصرفات الحكم العسكرى فى الأراضى العربية المحتلة وسياسة المستوطنات التى تعرقل الوصول إلى حل للنزاع

العربى الإسرائيلى، ومن اتهامى لحكومة الليكود بالتعنت وتحميلها مسئولية فشل محادثات الحكم الذاتى.

ولهذا أؤكد أننى لا أدوّن تاريخ النزاع العربى الإسرائيلى، بل أروى فقط ما يتصل بمهمتى فى إسرائيل.. فالقضية الفلسطينية معروفة.. والدول العربية تنادى بالحق العربى منذ أربعين عامًا فى المحافل الدولية وغيرها.. إن العبرة فى «العمل السياسى» لا تقتصر على المطالبة بما هو حق، والتنديد بما هو ظلم وعدوان.. ولكن المهم فى تقديرى هو تفهم الواقع السياسى فى المنطقة، فى إطار التوازن الدولى، والاتفاق - إن أمكن الاتفاق - على الوسائل العملية والممكنة لمواجهته ولتحقيق الأهداف المنشودة.. وعلى كل طرف أن يدرك قيمة الأوراق الرابحة فى يده - دون مبالغة - وأن يحسن استخدامها دون أن يغفل ما لدى الطرف الآخر من أوراق.. وأن يتدارك الأخطاء السابقة (وهى كثيرة على الجانبين)، حتى لا يصبح النزاع العربى الإسرائيلى كما يقولون، سلسلة من الفرص الضائعة!

ولست فى حاجة للقول بأن هذا الكتاب لا يمثل أى وجهة نظر رسمية، ولا يلزم إلا شخصى.. ولذلك فإننى أدعو القارئ إلى قراءته بتحرر، دون حساسية أو حواجز نفسية، وسيجد أنه عرض موضوعى لمهمة كلفت بها.. وأنه لو نبذ العرب خلافاتهم وتخلّوا عن الشعارات المستحيلة، واتخذوا المبادرات الواقعية، لأدركوا أن هذا هو المخرج الوحيد من المأزق الذى لا زلنا نتعثر فيه!

الفصل الأول

لماذا قبلت المهمة؟

الاختيار

كثيراً ما سُئلت فى مصر وفى الخارج، لماذا وقع الاختيار عليك أنت بالذات لتكون أول سفير لمصر فى إسرائيل . . هل كنت مسئولاً عن الشئون الفلسطينية أو عن النزاع العربى الإسرائيلى فى وزارة الخارجية المصرية؟ هل سافرت إلى القدس مع الرئيس السادات حين بدأ مبادرته؟ وهل شاركت فى محادثات كامب ديڤيد؟

كذلك سألنى البعض إن كنت قد سعيت إلى هذا المنصب أم أنه عُرض علىّ، وإذا كنت لم أسع إليه فلماذا قبلته وأنا أعلم بما يحيط به من مشاكل ومخاَطر سياسية وأمْنيّة . . ولقد ذهب خصوم اتفاقات السلام إلى حدّ وصف هذه المهمة بأنها «مَلعونة» وأنها مقضى عليها بالفشل مسبقًا!

وعندما علم البعض أننى كنت سفيراً لمصر فى المغرب، قبل قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى أبريل ١٩٧٩، تساءل عما إذا كانت هناك صلة بين اختيارى لهذه المهمة وبين ما نشر فى ذلك الوقت عن زيارات السيد حسن التهامى، نائب رئيس الوزراء الأسبق ومبعوث الرئيس السادات إلى المغرب ولقاءاته السرية مع وزير خارجية إسرائيل الأسبق موشى ديان، وهى اللقاءات التى سبقت اتفاق السلام.

والحق أننى كنت أتابع القضية الفلسطينية وأهتم بالنزاع العربى الإسرائيلى، وكانت متابعتى نابعة من الاهتمامات المركزة عليها فى وزارة الخارجية المصرية،

وفى مصر والوطن العربى بصفة عامة. لكننى لم أتول عملاً محدَّدا يتصل بشئون فلسطين أو إسرائيل فى وزارة الخارجية المصرية، كما أننى لم أسافر إلى القدس مع الرئيس السادات ولم أشترك فى محادثات كامب ديفيد، إذ كنت فى ذلك الوقت أقوم بعملى كسفير لمصر فى الرباط.

صحيح أن زيارات مبعوث السادات تمت خلال وجودى فى المغرب، ولكننى لم أكن أعلم بالغرض من تلك الزيارات التى كانت تحاط بالطبع بسياج محكم من السرّية والكتمان. وعندما حاولت التعرف على الهدف من تلك الزيارات، ولو بصفة عامة، قيل لى إن أحدًا لا يعرف بأمرها غير رئيس الجمهورية شخصيًا!

ولقد أشار موشى ديان فى كتابه عن محادثات السلام المصرية الإسرائيلية[(١)] إلى تلك اللقاءات السرية التى حضرها الملك الحسن الثانى فى الرباط فى سبتمبر ١٩٧٧ وفى مراكش فى ديسمبر من نفس العام، حيث تبادل الجانبان المصرى والإسرائيلى عرض موقف كل من الدولتين.

وفى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧، كنت أزور السفير البلجيكى فى الرباط وهو صديقى Luc Putman وشاهدنا الرئيس الراحل على شاشة التليفزيون يهبط من الطائرة المصرية إلى أرض مطار بن جوريون فى إسرائيل. . لقد فوجئت كما فوجئ العالم بهذه الزيارة. . وكنا نتابع هذا الحدث المذهل ونحن لا نكاد نصدق أعيننا من الدهشة. . وفى اليوم التالى استمعت إلى خطاب الرئيس السادات التاريخى أمام الكنيست، الذى عبَّر فيه عن رغبة مصر فى السلام مع التمسك بكل مطالب الشعب العربى الفلسطينى.

ولقد استمعت إلى تعقيبات عدة على ذلك الخطاب. . فالرأى العام فى المغرب كان فى حيرة: هل يستنكر الزيارة التى انفرد بها الرئيس المصرى. . أو يرحب بالسلام المنتظر. . والتقيت بعدد من الأجانب بينهم السفير الفرنسى الذى وصف الخطاب بأنه من خير ما سمعه من رئيس أثبت حقًا أنه رجل دولة. ووصف سفير

(١) Breakthrcugh ـ أصدرته دار Weidenpefd Nicdson - London سنة ١٩٨١. الفصل الرابع «موعد فى المغرب» Rendizvorin in Morocco والفصل السابع «لقاء فى مراكش» Meting in Mrakesh

تشيكوسلوفاكيا الخطاب بأنه فى ذاته لا مأخذ عليه فهو جيّد وشامل ولكن اعتراضه ـ وهو موقف الدول الاشتراكية ـ ينصب على انفراد السادات بالمهمة رغم اعتراض الدول العربية الأخرى.

أما سفير العراق فقد استنكر بشدة الخطوة التى أقدم عليها الرئيس المصرى السابق وزيارته للقدس واعتبر ذلك استسلامًا لإسرائيل، وتساءل فى استياء كيف يصلّى رئيس مصر صلاة العيد فى المسجد الأقصى تحت حراسة جنود إسرائيل!

ولمست بصفة عامة فتوراً ملحوظًا فى مواقف معظم سفراء الدول العربية تجاهى.. وقد سألت سفير سلطنة عمان فى الرباط فى ذلك الوقت، شبيب بن تيمور آل سعيد، عن رأيه فى المبادرة، فقال إنها طيّبة.. ثم تساءل فى حكمة واتزان عما إذا كان «الآخرون» سيتركون السادات يتمم مسيرة السلام مع إسرائيل أم أنهم سيثيرون فى وجهه العراقيل!

وفى الوقت الذى كانت زيارة السادات للقدس تحظى باهتمام وإطراء العالم الخارجى، باعتباره أول زعيم عربى يتجه نحو السلام مع إسرائيل، كان العالم العربى يعرب عن ردود فعل متفاوتة فى مدى استنكار مبادرة الرئيس المصرى. فقد أعلنت سوريا يوم ١٩ نوفمبر يوم حداد لأن تلك الزيارة «خرق صارخ لإرادة الأمة العربية وجرح لكبريائها وشرفها». وفى ليبيا هاجمت المظاهرات مبنى السفارة المصرية، أما حكومة العراق فقد علّقت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر «لأن الزيارة تحدّ للعالم العربى وإرادته».

واكتفت المملكة السعودية والأردن بإبداء الدهشة، وطلبا من السادات أن يلتزم بموقف عربى موحد، كذلك ناشد اليمن الجنوبى الرئيس السادات أن يتخلى عن موقفه وأن يعود إلى العالم العربى وأبدت الإمارات العربية المتحدة أسفها للانقسام الذى أصاب الأمة العربية نتيجة انفراد «إحدى الدول» ـ ولم تذكر مصر صراحة ـ باتخاذ موقف لم تتفق عليه الدول العربية. ورأت تونس فى زيارة السادات للقدس نوعًا من سياسة «فرض الأمر الواقع ومخالفة للإستراتيجية العربية». (١) وأعلنت

(١) كان الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة أول رئيس عربى يعلن فى أواخر الخمسينيات استعداده للاعتراف بإسرائيل وإنهاء حالة الحرب معها، ولكن الرئيس عبد الناصر اتهمه بالجنون.

الجزائر أن أية مبادرة منفردة تجاه إسرائيل إنما تضر بالوحدة العربية وتسىء إلى القضية الفلسطينية.

إلا أن حكومة الرئيس السودانى السابق جعفر النميرى أيّدت موقف مصر واعتبرت خطاب السادات أمام الكنيست «مواجهة صريحة مع إسرائيل فى إطار مبادئ الكفاح العربى والالتزام بأهدافه». وكذلك كلفت سلطنة عمان سفيرها فى القاهرة أن يسلِّم رسالة تأييد كامل من السلطان قابوس «للخطوة الشجاعة التى أقدم عليها الرئيس السادات فى سبيل السلام».

أما فى مصر، فقد كان لهذه الزيارة، بوصفها مقدمة لمفاوضات السلام مع إسرائيل، آثار متباينة.. لقد قبلها سواد الشعب فى البداية، بعد أن أفاق من دهشته على أساس أن فيها نهاية للحروب فى المنطقة، وأملاً فى أن يسود الهدوء والاستقرار اللذان حُرِمَ منهما الشرق الأوسط طويلا. وكان الأمل كذلك أن يعقب السلام ازدهار فى الأوضاع الاقتصادية.. وكانت وسائل الإعلام المصرية تنشر فى ذلك الوقت كل ما من شأنه تثبيت هذه «التطلعات» والأمانى على أنها حقائق آتية لا ريب فيها.

كذلك كان شعب مصر الطيّب يعتقد أن السادات وقد زار إسرائيل، فإن هذه الدولة التى طالما أعربت فى الماضى عن رغبتها فى أن تكون مقبولة من العرب وأن تعيش معهم فى سلام، سوف تنتهز الفرصة وتقدم من ناحيتها كل التنازلات التى تكفل حلّ النزاع العربى الفلسطينى، ورد حقوق شعب فلسطين المشروعة إليه، ولم يحدث شىء من ذلك للأسف الشديد.

لكن مجموعات كبيرة من المثقفين المصريين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية، كانت تعترض على مبادرة السادات منذ البداية.. ولم يكن ذلك لأن مثقفى مصر يرفضون السلام، وإنما هم يستنكرون الطريقة التى اختطها السادات لعقد هذا «السلام المنفرد».

كانت غالبية المثقفين فى مصر ترى فى سياسة السادات «إهداراً لمكاسب حرب

أكتوبر»، وكان هذا التيار الرافض يضم مُعظم دوائر وزارة الخارجية المصرية . . لقد استقال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق إسماعيل فهمى بعد أن رفض التمشى مع السادات فى سياسته ولم يذهب إلى القدس. ولقد شرح موقفه ووجهة نظره فيما بعد فى كتابه القيِّم Negotating for Peace in The Middle East .

وتبع هذا الرفض قبول استقالة المرحوم محمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية، الذى اعتذر بدوره عن مرافقة الرئيس الراحل فى زيارته للقدس، وعُيِّن الدكتور بطرس بطرس غالى خلفًا له، واصطحبه الرئيس ضمن وفده لزيارة القدس، كما عيَّن وزير الخارجية الأسبق محمد إبراهيم كامل خلفًا للسيد إسماعيل فهمى، وعندما اقتربت المحادثات فى كامب ديفيد من نهايتها لم يوافق الوزير محمد إبراهيم كامل على مشروع الاتفاق وقدم استقالته بدوره وأوضح ما دار خلال مدة توليه وزارة الخارجية ومحادثات السلام فى مذكراته التاريخية المعروفة لدى القارئ العربى خاصة .

لقد تفهمت جيداً هذه الاتجاهات السياسية والمشاعر الوطنية التى رفضت التمشى مع سياسة السادات، ولم تقبل اتفاقات السلام على النحو الذى أبرمت به . كما أننى أحترم الشجاعة الأدبية لكل من قدَّم استقالته تمسكا بآرائه واحتجاجا على ما يرفضه بدافع من آرائه، لأننى أحترم حق كل إنسان فى اتخاذ القرار الذى يراه مصيبًا .

لكن الرئيس السادات كان قد مضى فى مبادرته ووقّع اتفاقات السلام وصدَّق عليها مجلس الشعب المصرى، وسارت الجماهير فى شوارع القاهرة تهتف بحياة السادات «بطل الحرب وبطل السلام» .

من وجهة نظرى كانت هناك اعتبارات مواجهة الأمر الواقع بمواقف عملية . . صحيح أن معاهدة السلام لم تحل كل المشاكل على النحو الذى كنا نأمله ونتمناه، ولكنها أعادت لمصر سيناء كاملة، كما كانت محاولة جادة لاستعادة جزء من حقوق الشعب الفلسطينى المشروع بالتفاوض، بعد أن ظهر أن الحروب المتعاقبة، وتوصيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، ووساطات الدول المختلفة من

خارج المنطقة، واستقطابها لبعض أطراف النزاع. . كل ذلك لم يساعد إلا على زيادة التعقيدات، فضلاً عن الخلافات العربية المعروفة من جهة، وتمسك إسرائيل بمواقفها المتعنتة من جهة أخرى.

هل كان السلام المصرى مع إسرائيل تفريطًا؟ هل كان من الممكن حقًا استرداد الحقوق المشروعة وكل الأراضى العربية المحتلة بواسطة التفاوض فى ظل مؤتمرات دولية؟ وهل تنتصر سياسة الصراع طويل الأجل -(بما فى ذلك أعمال الفدائيين)- فى فرض الحل العربى على إسرائيل؟ إن هذه الخيارات ستكون محلّ دراسة وتقييم الدارسين لمدة طويلة. . وفى النهاية سنرى. . أو سترى الأجيال القادمة، أين كان الصواب.

على أى حال، لقد بدا لى، وهذه قناعتى، أن طريق السلام الذى اختاره الرئيس أنور السادات، كان الاختيار العملى والممكن فى تلك الظروف، وكانت هذه القناعة وحدها السبب الذى قبلت من أجله مُهمتى فى إسرائيل عندما عرضت علىّ، واعتقد مخلصًا أننى قمت بدور «محدود» فى خدمة بلادى.

رؤية من المغرب

لقد استقبلت معظم الدول العربية مبادرة السادات للسلام بالاستنكار الشديد، حتى قبل أن يوقع الرئيس الراحل على اتفاقات كامب ديفيد، إذ كان الفكر السياسى والتيار السائد فيها - ولا زال - أن إسرائيل قد اغتصبت حقوق شعب فلسطين وأخرجته من أرضه التى عاش فيها مئات السنين، ومن ثم يجب أن تعيد إليه كل الأراضى المغتصبة وكافة الحقوق السليبة.

ورغم هزيمة ١٩٦٧، التى أسفرت عن احتلال الضفة الغربية من المملكة الأردنية، وقطاع غزة الذى كان تحت الإدارة المصرية، وشبة جزيرة سيناء المصرية كلها، ومرتفعات الجولان السورية. . فإن الأمة العربية تمسكت بأراضى وحقوق شعب فلسطين ووجوب استعادتها. . ولقد تجسّد هذا الموقف فى مؤتمر الخرطوم سنة ١٩٦٧، الذى أجمع فيه قادة الدول العربية على رفض التفاوض مع إسرائيل

ورفض الاعتراف بها أو إبرام السلام معها . . وأصبحت هذه «اللاءات» الثلاث الشهيرة دستور العمل السياسى العربى .

إن الرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر أكَّد بعد هزيمة ١٩٦٧ ، «أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» . . ومن هنا بدأت حرب الاستنزاف ، والاستعداد لمعركة أخرى تستعيد فيها مصر والدول العربية أراضيها التى احتلتها إسرائيل .

والمغرب دولة عربية تشارك سائر الدول العربية مواقفها إزاء النزاع العربى الإسرائيلى . . ولقد أسهمت بدورها وقاتل جانب من قواتها المسلحة إلى جوار القوات المصرية والسورية ضد إسرائيل .

ولكن المملكة المغربية لها بالإضافة إلى ما تقدم ، مواقف خاصة تتميز بها ، مثل نظرتها ومعاملتها لليهود المغاربة الذين بقوا على أرضها . . لقد كان هناك نحو ١٨ ألف يهودى مغربى سنة ١٩٧٩ يعيشون فى المغرب ، ويقيم معظمهم فى الدار البيضاء . . لقد اعتبرتهم الحكومة المغربية من رعاياها وكفلت لهم كل حقوقهم فى العبادة وفى مزاولة نشاطاتهم الفنية والتجارية ، وسمحت لمن هاجر منهم إلى إسرائيل أن يعود لزيارة أسرته فى المغرب ، ما دام يحمل وثيقة سفر غير إسرائيلية ، وذلك تقديراً للروابط الإنسانية والعائلية .

ومن تلك المواقف الخاصة موقف الملك الحسن الثانى من زيارة السادات للقدس ، فقد نُشرَ أن الملك اتصل هاتفيا بالرئيس المصرى الراحل قبيل الزيارة وتمنى له النجاح فى مبَادرته الشجاعة ، وأعرب خلال حديثه عن إيمانه بأن السادات «لن يقدم أية تنازلات عن حقوق الأمة العربية أو حقوق الشعب الفلسطينى» .

وخلال عملى فى المغرب ، اجتمع وزراء العدل العرب فى الرباط بعد زيارة الرئيس السادات للقدس ، وقبل توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، ووجه الملك الحسن الثانى كلمة بليغة إلى الوزراء العرب ، إذ قال لهم «إن السادات فاجأنا بالزيارة حتى لا يحرجنا . . فإذا نجح فى مسعاه فإن ذلك سيعود بالخير علينا جميعًا . . وإذا فشل فإنه سيتحمل وحده نتيجة فشله» . . . ثم دعا الملك وزراء العدل العرب أن يبلغوا

تلك الرسالة إلى حكوماتهم (حتى تتوقف عن انتقاد المبادرة انتظاراً لما تسفر عنه). . . وهكذا أثبت الملك الحسن بعد نظره ومهارته السياسية، فهو لم يندفع مع التيار العربى السائر فى مهاجمة السادات كما أنه لم يتبن موقف القاهرة أو يؤيّده على إطلاقه، بل جعل موقفه رهنًا بما تسفر عنه المبادرة من نتائج.

وفى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ وقع الرئيس السادات «إطار السلام فى الشرق الأوسط» فانتفض العالم العربى فى عضبة عارمة، وانتشرت موجة عنيفة من استنكار هذا الاتفاق حتى قبل أن تتاح للزعماء العرب فرصة الاطلاع على نصوصه. . ذلك أن المهم لديهم لم يكن فحوى الاتفاق بقدر ما صدمهم خروج الرئيس المصرى على وحدة الصف العربى وانفراده بمفاوضة «العدو الصهيونى» خروجًا على قرارات مؤتمر الخرطوم، وعلى قمة الرباط سنة ١٩٧٤ التى اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، ومن ثم فإن الرئيس السادات لم يكن مفوَّضًا» من المنظمة للتحدث باسم شعب فلسطين.

يضاف إلى ما تقدم، أن الاتفاق المصرى الإسرائيلى الأمريكى يقوم على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى لا تعترف به المنظمة (لأنه لا يعترف بحقوق الفلسطينيين المشروعة ويقتصر على اعتبار القضية مشكلة لاجئين) كما أن الاتفاق يعترف فى النهاية بإسرائيل ويبرم السلام معها، خروجًا على إجماع الدول العربية.

وقبل أن يغادر الرئيس السادات واشنطن بعد توقيع إطار السلام، أراد أن يتوقف فى المغرب فى طريق عودته إلى القاهرة، لعلمه بمواقف الملك الحسن الثانى الخاصة، ووافق الملك على استقبال الرئيس المصرى الراحل فى الرباط.

وكانت هناك أنباء متواترة عن زيارة يعتزم الملك حسين، عاهل الأردن، القيام بها للمغرب، ولكن هذه الزيارة لم تتم، لأن الملك طار عائداً من «مايوركا» حيث كان يقضى إجازة قصيرة، إلى عمَّان، وقيل إنه تحاشى لقاء السادات فى المغرب.

وعندما علم الرئيس المصرى بمدى عنف المعارضة العربيّة قال «أنا جاهز للتحدى»، ومع ذلك فقد أراد أن يتأكد أن زيارته للمغرب بعد توقيع الاتفاق لن ينشأ عنها أى حرج للملك الحسن، وإلا فإنه مستعد للعودة مباشرة إلى القاهرة

«دون أية حساسية من جانبه» . . وعندما أبلغت«مولاى حفيظ العلوى»، وزير القصور الملكية والتشريفات، علمًا بذلك، أكدَّ لى أن «جلالة الملك يرحب بمقدم الرئيس السادات دون أى حرج».

وقد وصل الرئيس السادات إلى مطار الرباط مساء ٢١ سبتمبر ١٩٧٨، ولاحظت أن مراسم الاستقبال المعتادة لرئيس الدولة لم تتبع، فلم يكن هناك استعراض لحرس الشرف ولا موسيقى تعزف النشيد الوطنى المصرى. . وكأنما قرأ مولاى حفيظ أفكارى، فأوضح لى أن التقاليد العسكرية لا تسمح بالاستقبال الرسمى بكل مظاهره بعد غروب الشمس وطلب منى أن أوضح ذلك للمسئولين المصريين تحاشيًا لسوء الفهم.

وفى صباح اليوم التالى، توجه الرئيس السادات، يرافقه نائب رئيس الوزراء حسن التهامى، والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية، والدكتور أسامة الباز، وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب «نائب الرئيس»حسنى مبارك فى ذلك الوقت. . توجهوا جميعًا إلى قصر الضميرات حيث استقبلهم الملك الحسن الثانى وكبار مستشاريه، وأذكر من بينهم السيدين أحمد بن سودة وأحمد رضا جديرة، والسيد محمد بوسته رئيس حزب الاستقلال المغربى ووزير الخارجية الأسبق.

فى ذلك اليوم، عرض الرئيس الراحل سردًا تاريخيًا للنزاع العربى الإسرائيلى منذ بدء الحركة الصهيونية، ودعوة تيودور هرتزل، ووَعد بلفور حتى صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧ . ولقد أوضح السادات فى عرضه كيف أن اليهود أحسنوا استخدام الوقت، ونجحوا فى تنسيق علاقاتهم مع جميع الأطراف والدول الكبرى، حتى حصلوا على تأييد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى معًا لإقامة دولة إسرائيل[١] .

---

(١) وفى ذلك الوقت كان مفتى فلسطين السابق الحاج أمين الحسينى يحاول بكل الطرق إحباط هذا الاتجاه الذى سيضر بالشعب العربى فى فلسطين أبلغ ضرر، ومقاومة الوعد البريطانى بجعل فلسطين وطنًا قوميًا لليهود، وذهب المفتى فى جهوده يبحث عن التأييد لدى هتلر وموسولينى خصوم بريطانيا وأمريكا وروسيا، فى حين كان اليهود يتطوعون للقتال مع الحلفاء، ويمكن تصوّر مدى التأييد الذى حصلت عليه إسرائيل، والاستنكار لمواقف المفتى!

وسرد الرئيس الراحل كيف رفض العرب قرار التقسيم لأنه كان بالنسبة لهم ظلمًا شديدًا . . كان يقتطع نصف وطنهم ويعطيه لليهود . . **ولقد تدخلت الجيوش** العربية سنة ١٩٤٧ للدفاع عن حق الشعب العربى فى فلسطين ونصرته . . ولكن الأمر انتهى بإقامة دولة إسرائيل فى رقعة أكبر مما كان مخصصًا لها بمقتضى قرار التقسيم (بمقدار ٢١٪).

وتحدث السادات عن العدوان الثلاثى ضد مصر سنة ١٩٥٦ ، ثم حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ التى فقدت فيها مصر وسوريا والأردن مساحات شاسعة من أراضيها ، وقال الرئيس أن العرب كانوا يخسرون المعارك ، فضلاً عن الأرض والأرواح ، وظل العرب يرفضون الاعتراف بإسرائيل أو التفاوض معها لاسترداد حقوقهم .

وفى سنة ١٩٦٧ قَبل العرب ما كانوا يرفضونه سنة ١٩٤٧ ، وهم يطالبون سنة ١٩٧٨ ، بما كان معروضًا عليهم سنة ١٩٦٧ . . كانت الظروف تتغير ، وإسرائيل تستفيد من انتصاراتها العسكرية ، ومن سياسة الرفض العربية ، وتحصل على تأييد خارجى ، وهى ترفض الآن ما كانت ترحب به منذ عشرين عامًا[1] . .

وأفاض الرئيس السادات فى شرح دور مصر خلال حرب ١٩٧٣ ، وتعاونها مع سوريا وكيف أن مصر حققت أول نصر عربى عسكرى ضد إسرائيل ، واسترد الجندى المصرى والعربى كرامته ، وحرَّرت مصر جزءًا من الأرض التى كانت إسرئيل تحتلها ، بعد نجاح عبور القناة . . لقد أعيد افتتاح قناة السويس يوم ٥ يونيو من العام التالى ، وهكذا أصبح ذلك التاريخ ذكرى مشرفة بعد أن كان رمزًا لهزيمة ١٩٦٧ المهينة .

وصف السادات موقف مصر العسكرى فى بداية حرب أكتوبر بأنه حقق

---

(١) قال هنرى كيسنجر فى مذكراته إنه كان يطلب من رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إسحاق رابين أن يسحب قواته من الأراضى المحتلة بعد سنة ١٩٦٧ ، فيجيب بأن إسرائيل «ضعيفة» وتخشى على أمنها فيعطيه كيسنجر السلاح ويطلب منه الانسحاب فيكرر رابين إن بلاده «ضعيفة» . . فيعطيه كيسنجر المزيد من السلاح ويطلب منه الانسحاب فيقول رابين «إن إسرائيل الآن قوية فلماذا تنسحب»!

انتصارات مجيدة، وقال إن السفير السوفييتي في القاهرة أبلغه في بداية المعركة أن الرئيس الأسد يطلب وقف إطلاق النار، لكن السادات لم يصدّق ذلك ولم يستجب للطلب. . وقال إن إسرائيل تمكنت من عبور القناة وإحداث «الثغرة» ومع ذلك كان جيش مصر قادراً على مواجهة الموقف، لولا أن إسرائيل أخذت تتلقى السلاح والعتاد الأمريكي خلال المعركة، وكان من المستحيل «أن أستمر في الحرب لأن معنى ذلك أنني أحارب أمريكا»، ولذلك لم يكن هناك مفر من وقف إطلاق النار ثم الاتفاق على فصل القوات.

وأضاف الرئيس السادات إننا في النهاية لم نصل إلى حل للنزاع العربي الفلسطيني باتباع سياسة الرفض والتمسك بالحصول على كل شيء أو لا شيء، والحروب تتوالى والخسائر تتزايد، وإسرائيل ليست وحدها في الواقع، فالولايات المتحدة الأمريكية تضمن سلامتها وهذا موقف ثابت وواضح وأكيد في السياسة الأمريكية. . والدول الأوروبية لا تستطيع ممارسة أي ضغط على إسرائيل، بما في ذلك الاتحاد السوفييتي(١).

وقال السادات إن هناك طريق رفض السلام، وسوف تظل إسرائيل محتفظة بالأرض المحتلة، وقد نرفض الآن ما نقبله بعد عشر سنوات فترفضه إسرائيل. . إن إسرائيل هي التي تستفيد من سياسة الرفض «ولقد تأكدت بعد اتصالاتي بأطراف عديدة كان آخرها الرئيس الروماني تشاوتشيسكو، أن حكومة المستر بيجن قادرة على توقيع السلام وأنها راغبة في ذلك. . لهذا قمت بمبادرتي وزرت القدس، ولقد رفض قادة العرب أن يؤيدوا موقفي، وكنت أريد استرداد الأراضي المحتلة بعد سنة ١٩٦٧ عن طريق التفاوض والسلام. . تفاوضت في كامب ديفيد وحصلت على سيناء بكاملها خالية من كل المستوطنات الإسرائيلية، مقابل السلام مع إسرائيل.

(١) قال سفير إحدى الدول الاشتراكية في سنة ١٩٧١، إنه يرى أنه عقب كل هزيمة عسكرية تتغيّر الحدود وأن التاريخ مليء بالأمثلة على ذلك، وأضاف إن مصر لم تقاس التدمير الذي يصيب المدن والسكان في الحرب لأن حروبها مع إسرائيل كانت حتى الآن في سيناء، لكن أي حرب مع إسرائيل سيكون ميدانها داخل المدن المصرية التي ستتعرض للغارات الجوية والدّمار. وكان هذا تعبيرا عن مواقف الدول الاشتراكية التي كانت تخشى نتائج هزائم عربية جديدة.

«أما فيما يتعلق بالشعب العربى فى فلسطين، فإننى اتفقت على مرحلة انتقالية يمارس بعدها الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة حقه فى تقرير مستقبله . . لقد حصلت على اتفاق (وهنا رسم السادات بسبّابتيه مستطيلاً فى الهواء) فى حجم الانتصار الذى حققناه سنة ١٩٧٣[١]، وربما لو وقف الإخوة العرب إلى جوارى لكنا حصلنا على شروط أفضل.

وأضاف الرئيس السادات أن المستر بيجن «أحرجه» حين قال له «إنكم تريدون الآن استرداد الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف إقامة الدولة الفلسطينية فيهما . . إن هذه الأراضى كانت تحت أيديكم منذ ١٩٤٧ حتى ١٩٦٧، فلماذا لم ينشئ الفلسطينيون دولتهم على هذه الأراضى . . »[٢].

وخلال حديث السادات أمام ملك المغرب ومستشاريه، أوضح ما قصده من تصريح سابق كان قد أعرب فيه عن استعداده لتزويد إسرائيل بمياه النيل عبر سيناء (وهو تصريح قوبل بالتحفظ والاستياء فى مصر وفى العالم العربى) فذكر الرئيس الراحل أنه فى حرصه الشديد على إعادة الأراضى العربية إلى الشعب الفلسطينى ذهب إلى حد عرضه أن يزوِّد بمياه النيل كل مستوطنة إسرائيلية تنقل من الضفة وغزة إلى داخل إسرائيل. ولكن إسرائيل رفضت هذا العرض تمسكًا بمستوطناتها فى الأراضى المحتلة، وبما تدعى أنه حقها التاريخى الذى لا يقبل المساومة فى استيطان أراضى «يهودا والسامرة» وهو الاسم العبرى الذى أطلقته حكومة الليكود بزعامة المستر بيجن على الأرض المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

(١) عند وقف إطلاق النار سنة ١٩٧٣ كانت القوات الإسرائيلية قد عبرت قناة السويس فى أحد المواقع وأصبحت على بعد نحو مائة كيلوّ متر من القاهرة، وبقيت قوات مصرية أخرى شرق القناة.

(٢) يقول البروفيسير مناحم ميلسون (الذى عينه الجنرال أريبل شارون حاكما إداريا للضفة الغربية سنة ١٩٨١ فى دراسة أعدّها، «إن منظمة التحرير الفلسطينية ترفض التفاوض مع إسرائيل لأنها لا تريد الاعتراف بها، وأن هذا الرفض مسألة حيوية فى سياستها التى تستهدف إقامة الدولة العلمانية الفلسطينية، للحلول محل الدولة اليهودية وقال إن عرفات يطالب بفلسطين كلها من رأس الناقورة إلى إيلات، كما يطالب بعكا وبير السبع وغزة والخليل، ويدعو لرفع العلم الفلسطينى على يافا»، ويرى ميلسون أن ذلك يعنى تدمير دولة إسرائيل. ولكننا نلاحظ أن إسرائيل هى التى ترفض الجلوس الآن مع منظمة التحرير بحجة أنها منظمة إرهابية وتشترط الاعتراف المسبق من جانب المنظمة بشرعية إسرائيل.

وتساءل السادات فى ختام حديثه الذى استغرق أكثر من ساعة ونصف الساعة، «هل هناك حل آخر للمشكلة؟ إن إسرائيل تفرض حكما عسكريًا صارمًا على شعب الأرض المحتلة، وحين زرت القدس تعالت نداءات بعض السكان تطلب منى مساعدتهم على التحرر من عسف الاحتلال الإسرائيلى. . إن إسرائيل مستمرة فى إقامة المستوطنات فى الضفة وغزة فهل نترك الأمور هكذا انتظاراً لحل جذرى شامل؟ قالوا إننى لست مفوَّضًا للتحدث باسم الشعب الفلسطينى وأن المنظمة وحدها هى التى تتحدث باسمه. . إننى لم أتفق على مستقبل القضية ولكننى حاولت الوصول إلى شروط وأوضاع ترفع عنهم المعاناة، وتتيح لهم بعد خمس سنوات من الحكم الذاتى فرصة تقرير مستقبلهم بأنفسهم».

«إن ما اتفقنا عليه فى كامب ديفيد يعيد لمصر سيادتها كاملة على شبه جزيرة سيناء فى حدودها الدولية، وقبل المفاوضات عرضت على الرئيس السورى حافظ الأسد أن يشترك معى فى مسيرة السلام وقلت له «الجولان فى جيبى» «لكنه رفض وأصرَّ على موقفه».

لقد بذل السادات جهدًا كبيراً فى إقناع مستمعيه بوجهة نظره، ولم يكن الجو حاراً ومع ذلك راح الرئيس المصرى يجفف عرقه المتصبب على جبينه ويمسح وجنتيه بمنديله، وبعدما انتهى من حديثه خيَّم السكون على المجتمعين، وبدا واضحًا من هذا الصمت الثقيل أن السادات لم ينجح فى كسب الجانب المغربى إلى صفه.

ودعا الملك الحسن الثانى مستشاريه ووزراءه إلى الاستفسار من الرئيس المصرى عما يريدون أو يرونه غامضًا. وسأله أحد كبار المستشارين عن مقررات قمة الرباط سنة ١٩٧٤ التى تعتبر «المنظمة» المتحدث الشرعى الوحيد بلسان شعب فلسطين. . وأجاب السادات أنه لم يعالج القضية ذاتها ولم يتفق على حل نهائى لكنه سعى إلى الوصول لمرحلة انتقالية لتحسين أوضاع سكان الضفة وغزة. . وسئل عن وضع مدينة القدس العربية، فقال السادات إنه لم يتوصل بشأنها إلى اتفاق مع إسرائيل، وأعربت مصر وإسرائيل عن موقفيهما المتعارضين فى خطابين موجهين إلى الرئيس

الأمريكى السابق چيمى كارتر، الذى أجابهما بدوره بخطاب يؤكد الموقف الأمريكى من القدس (القائم على أساس قرارات الأمم المتحدة بالوضع الدولى الخاص للمدينة). واعتبرت الخطابات الثلاثة وثائق ملحقة باتفاقات كامب ديڤيد.

كان هذا هو جوهر ما قاله السادات فى المغرب، ولقد كرَّره بعد ذلك فى أحاديثه فى مناسبات متعددة، ولقد استمعت إلى هذا الشرح، واقتنعت بصحة ما قاله الرئيس الراحل.

إننى على علم بالرأى المخالف، وأتفهم نظرية الرفض والصمود، ولكننى أعلم أيضًا أن الوقت يمر والاحتلال الإسرائيلى يتخذ شكل الاستيطان فى الأراضى المحتلة، كما أن الخلافات القائمة بين الدول العربية تحول دون اتباع خطة موحدة وتعرقل الوصول إلى كل الأمانى العربية، ولم يكن هناك مشروع عربى آخر «قابل للتنفيذ عمليًا».

كان الرئيس السادات يقول إن هذا هو ما أمكنه تحقيقه، ولو تمكَّن القادة العرب الآخرون من الوصول إلى خير منه فإنه سيؤيدهم بل وسيتبعهم فى مسيرتهم، لذلك بدا لى أن قرار الرئيس السادات ومبادرته كان خير ما يمكن الإقدام عليه فى تلك الظروف، رغم المخاوف السائدة مما كان يحيط بتلك المبادرة السلمية من تحديات، وما كان يكتنف تنفيذها من مخاطر.

إن الآراء تختلف ولاشك، ولكنى مؤمن بأنه لولا اتفاقات السلام لظلَّت شبه جزيرة سيناء المصرية تحت الاحتلال الإسرائيلى حتى الآن، ولفترة طويلة قادمة. إن هناك ادعاءات من بعض متطرفى إسرائيل الذين يقولون إن سيناء ليست مصرية، وربما كانت جهودهم تنجح فى إصدار «قوانين» بضم سيناء ـ كلها أو بعضها ـ لإسرائيل، مثلما صدرت قوانين ضم شرق القدس ومرتفعات الجولان لإسرائيل، وحينئذ لن يكون لمصر خيار فى سبيل استردادها سوى الحرب.

ويحاول البعض أن يقلل من قيمة سيناء وأهمية استردادها، كما أشرت فى المقدمة، على أساس أنها «مجرد رمال» وأننا عشنا بدونها ١٥ عامًا، ولكن سيناء

ولا شك قطعة غالية من أرض مصر . . إن ٩٦٪ من أراضينا رمال وصحراء، وإننى «كمصرى» أعتقد أن استعادتها إنجاز حيوى لمعاهدة السلام، وحافز على تعميرها وإسكانها، فهذا أضمن لحمايتها من مجرد حشد كل القوات والأسلحة كما فعلنا من قبل، وكانت النتائج التى نعرفها سنة ١٩٦٧ .

أما شروط الانسحاب الكامل من سيناء، فلا شك أنها تحدُّ من عدد القوات وكميات الأسلحة التى يسمح بوجودها فى شبه الجزيرة، وتحدّد مواقعها، وهى شروط وأوضاع سوف أعرض لها تفصيلاً عند الكلام على انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، ولكن سيادة مصر على شبه الجزيرة بأكملها لم تعد محل بحث أو خلاف، وأصبح العلم المصرى يرفرف على كل جزء فى سيناء بعد إنزال العلم الإسرائيلى، فضلاً عن المزايا الاقتصادية الهامة التى تحققها الثروة البترولية والمعدنية فى سيناء.

ونلاحظ من الناحية الأخرى، أن قيودًا وشروطًا وضعت كذلك على شريط ضيق من أرض إسرائيل ـ يتناسب مع حجمها ـ على طول الحدود الشمالية الشرقية مع مصر.

الرباط تقطع العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة

إن مصر كانت وستظل جزءًا هامًا من الأمة العربية بحكم موقعها وروابطها المتشعبة مع العالم العربى، ولقد قامت مصر فى الماضى بدور طليعى ورائد فى القيادة السياسية بين الدول العربية، ولكن الأوضاع تغيرت بعد هزيمة ١٩٦٧ . لقد تغيَّرت ظروف مصر كما تغيَّرت الأوضاع فى الدول العربية الأخرى، ولم تعد فكرة «الزعامة» المصرية مقبولة من الحكومات ولا الشعوب العربية التى أصبحت ترى ـ وبحق ـ أن أبناءها أولى بقيادتها، وأن ثرواتها قد وضعَتها على طريق النمو والتقدم.

لقد استاء قادة الدول العربية من أن تنفرد مصر باتخاذ قرار السلام مع إسرائيل، ودعوا فى أواخر مارس ١٩٧٩ ، إلى عقد قمة بغداد، لبحث الموقف العربى على

ضوء معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية . . كانت هناك دول عربية معتدلة لاتحبذ اتخاذ إجراءات «جذرية» ضد مصر، وكانت هناك دول أخرى رأت أن ما حدث لا يمكن السكوت عليه ونادت بعزل مصر وفرض القطيعة الدبلوماسية عليها حتى تعود إلى الصف العربى .

وبعث المجتمعون فى قمة بغداد بعض وزرائهم، ممثلين للملوك والرؤساء العرب إلى القاهرة لمقابلة الرئيس السادات وإبلاغه برسالة القادة العرب وما يعتزمون اتخاذه من مواقف، ولكن الرئيس رفض أن يستقبل هذا الوفد بعد أن أذيع أنه قادم ليعرض على مصر معونة مالية كبيرة مقابل إلغاء اتفاقها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

وكان الوفد يضم شخصيات عربية ليست لها مكانتها الرفيعة فحسب، بل وكان لبعضها ميول معتدلة أو طيبة نحو القاهرة، مثل وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة السابق الدكتور أحمد خليفة السويدى، ولكن السادات عندما علم بالهدف من حضورهم رفض أن يستقبلهم، فعاد الوفد أدراجه وصدرت مقررات القمة العربية فى بغداد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، ونقل مقر الجامعة العربية من العاصمة المصرية!

ولا أظن أنه لو كان الرئيس السادات قد استقبلهم لكان فى هذا تغيير جوهرى لمجرى الأحداث. . إن مصر لم تكن تستطيع الرجوع عن اتفاق لم يجفّ مداده، وإلا لأدَّى ذلك إلى خلخلة خطيرة للثقة الدولية فى نظام الحكم . . ولم يكن العرب ليقبلوا أن تنفرد مصر بتوقيع السلام مع «العدو الصهيونى» دون اتخاذ عمل جماعى ومُوحَّد ضدَّها . . ومع ذلك فإننى أعتقد أنه لوكان السادات قد استقبل هذا الوفد، وحدَّثه على نحو ما تحدث به أمام ملك المغرب فى الرباط، لأثبت للأمة العربية أن القاهرة لا زالت بيتًا لكل العرب، لا تغلق بابها فى وجه أحدهم ولو كان قد حضر لينتقدها، وربما كان ذلك قد فرَّج عن بعض غضبهم العارم، وبرهن لهم أن السادات رئيس عربى يختلفون معه لكنه يحترمهم ويصغى إليهم، مهما كان قرار المجتمعين فى بغداد فى النهاية .

وبمناسبة المطالبة بإلغاء المعاهدات بعد توقيعها، فإننى أذكر أننى كنت فى المملكة العربية السعودية حينما حضر إليها الرئيس جمال عبد الناصر ووقع مع الملك فيصل «اتفاق جدة» سنة ١٩٦٥ . . . وكانت تقضى بالتعهد بخروج القوات المصرية المسلحة من اليمن خلال سنة واحدة مع استمرار النظام الجمهورى فى البلاد . . لكن المشير عامر أعلن فى أحد تصريحاته سنة ١٩٦٦ أن مصر لن تنسحب من اليمن «ولو بعد عشرين عامًا»، وكان لهذا الموقف أثره ولا شك على تطور الأحداث، إذ تدهورت العلاقات المصرية السعودية، مع ما استتبعه ذلك من تهديد للمصالح الغربية فى المنطقة، وانتهى الأمر بأن دفعت مصر ثمن ذلك غاليًا سنة ١٩٦٧ .

كان الحل لدى الدول العربية المعتدلة يقوم على أساس التضامن العربى، وعودة مصر للوقوف مع شقيقاتها، وقد عبّر الملك حسين عاهل الأردن عن هذا الرأى، ولكن التضامن العربى لم يكن موجودًا . . كانت هناك الدول «المعتدلة» والأخرى «المتشددة»، بالإضافة إلى الخلافات القائمة فيما بينها . . ولكن قرارات القمة فى بغداد جاءت متضامنة ضد مصر، باستثناء السودان وسلطنة عمان والصومال .

وكان الكثيرون فى مصر يأملون أن يكون للمغرب بالذات موقف مختلف، نظرًا لاتجاهات الملك الحسن الثانى المعتدلة، وصلاته الوثيقة بالرئيس السادات وبنائبه فى ذلك الوقت الرئيس الحالى محمد حسنى مبارك(١)، الذى قام بمساع حميدة لحل النزاع حول الصحراء الغربية . . بل إن بعض الأصدقاء فى المغرب كانوا يستبعدون أن تقطع بلادهم علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، ومع ذلك فقد قررت الحكومة المغربية التضامن مع قرارات قمة بغداد .

وفى العاشر من أبريل سنة ١٩٧٩، استدعانى السيد محمد بوستة وزير خارجية المغرب الأسبق إلى مكتبه لإبلاغى بالقرار . . ولم أفاجأ به وإن كنت قد أسفت له كثيرًا . وما أن دخلت غرفته حتى قال لى بلهجة يشوبها التأثر «ما شاء الله . . ما شاء الله» يعنى أن تلك مشيئة الله!

(١) زار الرئيس السادات المغرب ثلاث مرات خلال مدة عملى فى الرباط من سنة ٧٧ـ١٩٧٩، كانت آخرها عقب توقيع اتفاقات كامب ديفيد، كما زار الرئيس مبارك المغرب خمس مرات فى تلك الفترة، بوصفه نائبًا للرئيس المصرى .

وأضاف الوزير : إن قرار حكومة المملكة المغربية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر لا يمتد إلى العلاقات القنصلية ، واستفسرت منه عن المكتب التجارى والمركز الإعلامى فوافق الوزير على استمرار عملهما ، شريطة ألا يقوم المركز الإعلامى بنشاط دعائى سياسى . . وهكذا اقتصر الأمر على مغادرة السفير المصرى للمغرب ، مع بقاء جميع أعضاء السفارة فيها يعملون فى بعثة رعاية المصالح المصرية ، تحت علم سفارة السنغال فى الرباط .

ولقد كان المغرب كريمًا فى معاملة سفير مصر حتى فى ظل قطع العلاقات الدبلوماسية ، إذ حضر إلى المطار لتوديعى السفير السعدنى مدير الإدارة العربية ونائبه الوزير المفوض الكتانى . . وكانت لفتة كريمة إزاء بلادى فى تلك الظروف . . ولم يكن فى المطار غير عدد قليل من السفراء والأصدقاء ، فكان سفير السودان هو السفير العربى الوحيد ، بينما حضر لوداعى عدد من سفراء الدول الغربية ، فضلاً عن زملائى أعضاء السفارة المصرية الذين سعدت بالعمل معهم .

كان يومًا حزينًا بالنسبة لى ، رغم إدراكى وتفهمى للظروف التى أدت إلى ذلك ، ولا زلت أحتفظ بأجمل الذكريات للأيام السعيدة التى قضيتها فى هذا البلد العربى الجميل ، بين شعبه الكريم المضياف . . كما أننى وضعت على حائط المدخل فى مسكنى بالقاهرة نافذة خشبية مغربية قديمة تلقيتها من صديق مع رسالة تقول «فلتبق هذه النافذة مفتوحة نحو المغرب إلى الأبد» !

قبول المهمة

كنت أمارس عملى فى وزارة الخارجية بعد عودتى من المغرب كمدير لإدارة الصحافة ، هو عمل أحببته وسعيت إليه لإيمانى بأهمية الإعلام الصحيح ونشر المعلومات الصادقة ، لشرح سياسة الدولة الخارجية ومواقفها السياسية من مختلف الأحداث والمشاكل ، عن طريق الصحافة المصرية والعالمية ، ولإحاطة ممثلى مصر فى الخارج بذلك ، وبما يدور فى مصر من أحداث ، وما تنشره الصحف المصرية والأجنبية من تعقيبات موالية أو معادية . كنت أعتقد أن إحاطة الدبلوماسى المصرى

والمكاتب الصحفية فى الخارج بذلك له أهمية كبرى فى دعم قدراته على فهم وشرح وجهة النظر المصرية.

وكان الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية يهتم كثيراً بالصحافة والإعلام، ولذلك قرر أن يشرف بنفسه على إدارة الصحافة وأصدر قراراً بأن تكون هذه الإدارة تابعة لمكتبه مباشرة. فكان يعقد المؤتمرات الصحفية اليومية مع الصحافة المحلية، ويستقبل الصحفيين الأجانب، ويجرى معهم الأحاديث التى تدعم وجهة نظر مصر، ويصدر البيانات السياسية التى تعبر عن المواقف المصرية إزاء مختلف المشاكل الدولية والإقليمية. وقد تمكن الدكتور بطرس غالى بفضل ثقافته وذكائه وإتقانه للغات الأجنبية، من أن يحقق نجاحًا كبيراً فى النواحى الإعلامية للنشاط الدبلوماسى المصرى، وكان فى ذلك الوقت النجم اللامع والمتحدث الوحيد بلسان وزارة الخارجية.

وفى ١٨ ديسمبر ١٩٧٩، استدعانى الدكتور بطرس غالى لمقابلة فى مكتبه، وما أن جلست حتى سألنى «ما رأيك فى إسرائيل»، وارتسمت على شفتيه شبه ابتسامة، وأضاف وكأنه يشجعنى على القبول.. «إنك ستكون بذلك أول سفير لمصر فى إسرائيل.. وستدخل التاريخ..» ولم أكن فى حاجة للتشجيع على قبول المهمة، وربما لم يكن مما يهمنى كثيراً أن يذكر التاريخ اسمى... إننى سبق أن فكرت فى احتمال عرض هذا المنصب علىَّ، لكننى عدت فاستبعدت هذا الاحتمال، لاعتقادى أن المهمة سيكلَّف بها أحد ممَّن شارك فى محادثات السلام أو عمل فى شئون فلسطين.. لذلك فوجئت بالعرض، ومع ذلك فإن اقتناعى المُسبَق بفكرة السلام مع إسرائيل دفعنى إلى قبول المنصب دون تردد.

ثم أوصانى الوزير باعتبار الأمر مجرد اقتراح حتى يوافق عليه رئيس الجمهورية، وكان ذلك أمراً معتاداً فى مثل تلك الظروف، وخرجت من مكتب وزير الدولة وأنا مقتنع بأننى اتخذت القرار الصحيح بقبول المهمة. ومع ذلك فقد تدافعت إلى ذهنى أفكار كثيرة عن هذه المهمة الفريدة، وتساؤلات عديدة عن اضطلاعى بها وحياتى وعملى القادم فى إسرائيل. كنت متفائلاً وكنت أعتقد أنه من الممكن أن تسفر المهمة

عن تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل، لصالح الأمة العربية، رغم ما يلوح فى الأفق من صعاب.

وسافرت بعد ذلك بأيام إلى العاصمة المغربية فى رحلة خاصة، حتى أشهد زواج ابنى «محسن» الذى يعمل طبيبًا للأسنان فى مدينة طنجة، وفعلاً عقد الزواج صباح ٢٥ ديسمبر ١٩٧٩، أمام القنصل المصرى فى الرباط، وفى نفس الغرفة التى مارست فيها عملى كسفير لمصر فى المغرب لأكثر من عامين.

وقمت بعد ذلك برحلة داخل المغرب مع صديقى سفير بلچيكا لوك بوتمان وأسرته، فتوجهنا إلى الجنوب حيث تمتد سلسلة جبال الأطلس الرائعة الجمال، وكانت الأسرة البلچيكية تريد ممارسة التزلج على الجليد المتراكم على قمم تلك الجبال وسفوحها.. لقد تمتعت بالمناظر الطبيعية الساحرة التى سبق أن رأيتها خلال عملى السابق فى المغرب وأعجبت بها، وشاهدت آلافًا من أشجار «الأرز» العالية، ولكن المراعى التى تزينها الخضرة فى الفصول الدافئة كانت جرداء فى الشتاء ولم أتمتع برؤية الأبقار الصفراء والأغنام البيضاء التى كانت تتناثرعليها عادة فى الفصول الدافئة، فى لوحة طبيعية خلاَّبة.

ليتنى كنت أديبًا أو شاعرًا حتى يطيعنى قلمى وينقل ما رأيته من صور رسمتها يد الطبيعة على جبال الأطلس، وفى جنوب المغرب حيث توجد مدينة مراكش «الحمراء» نسبة إلى لون مبانيها، وورزازات وتارودنت، ومضايق «نيزن تشكا» حيث ترتفع قمم الجبال الشامخة التى تخترقها وديان ضيقة تجرى فيها مياه ضحلة صافية.. إنها الجنة... أو هى ركن منها!

عدت بعد ذلك إلى الرباط فوجدت أن وزارة الخارجية تطلب عودتى فورًا إلى القاهرة. وقد فهمت سبب الاستدعاء، وبدا لى أنه لا بد أن الرئيس وافق على اقتراح تعيينى فى إسرائيل. ولم أفاتح أحدًا بذلك لكننى لم أفهم سر هذه العجلة وموعد السفر إلى إسرائيل لا زال بعيدًا.. وصلت إلى القاهرة مساء ٤ يناير ١٩٨٠، وفى اليوم التالى صدرت مجلة «أكتوبر» تعلن اسمى كأول سفير لمصر فى إسرائيل.

فهمت عندئذ سبب استعجال عودتى للقاهرة، إذ لم يكن من المناسب أن يتم هذا النشر وأنا فى المغرب، وهو بلد عربى قطع علاقاته الدبلوماسية مع مصر، بعد توقيع اتفاقات السلام مع إسرائيل، فضلاً عن أننى كنت سفيراً لمصر لدى المملكة المغربية، الأمر الذى قد يسبب استياءً مفهومًا، وحرجًا لا داعى له.

ومنذ ذلك اليوم حدث تغيير ملحوظ فى مجرى حياتى اليومية العادية التى كنت أعيشها فى هدوء كسفير فى وزارة الخارجية. كنت أعلم أننى على وشك أن أبدأ مرحلة جديدة وهامة فى عملى، وكنت أدرك أن المهمة التى عهد بها إلىّ تختلف عن كل ما سبق أن مارسته من أعمال، سواء فى ديوان الوزارة أو فى البعثات التى عملت بها فى الخارج، إلا أننى لم أكن أتصوَّر أبعاد «رد فعل» هذا الاختيار، ومدى اهتمام أجهزة الإعلام والصحافة المصرية والأجنبية بهذا التعيين.

لقد بدأ رنين التليفون فى مسكنى يتردد على نحو لا يكاد ينقطع، وكانت المكالمة الأولى صباح السبت ٥ أكتوبر، قبل أن أطالع النبأ فى مجلة «أكتوبر»، وكانت تهنئة من صديق على تعيينى فى هذا المنصب! وتوالت المكالمات بعد ذلك بعضها يعبِّر عن التهانى بهذه «الثقة» من الحكومة، وبعضها يسألنى فى إشفاق وربما فى لوم أو عتاب، لماذا قبلت هذه المهمة!! ونصحنى صديق قديم أن أبادر فوراً بطلب الحراسة من سلطات الأمن المصرية المختصة، لحماية شخصى من أخطار الاغتيال! كذلك توالت مكالمات واتصالات مراسلى الصحف والإذاعة وخاصة من الأجانب، يسألوننى عن صحة النبأ، وعن انطباعى بعد الإعلان عنه، وسألنى البعض عما إذا كنت سبق أن وافقت على التعيين أم أننى فوجئت به. ولقد تذكّرت فى هذا الوقت أن الإذاعة العربية لإحدى الدول الاشتراكية الأوروبية، قالت أن وزارة الخارجية المصرية تواجه مأزقًا، لأنها لا تجد بين دبلوماسييها من يقبل العمل فى إسرائيل، ولم يكن ذلك صحيحًا، لأننى كنت قد قبلت المهمة فعلاً.

وحضر إلى مسكنى مصور صحفى أجنبى والتقط لى عشرات الصور، وسألته عن حاجته إلى كل هذه الصور فقال إن كثيرين سوف يبحثون عنها، وستشتريها منه وكالات الأنباء والصحف التى تهتم بأنباء تبادل التمثيل الدبلوماسى بين مصر وإسرائيل.

وقد علمت فيما بعد أن إسرائيل فوجئت باختيارى سفيراً وكانت تتوقع أن يكون السفير طه المجدوب، أو السفير عزت عبد اللطيف هو سفير مصر الأول فى إسرائيل لأن الأول كان مدير إدارة تطبيع العلاقات فى وزارة الخارجية، والثانى كان يرأس وفد مصر فى محادثات الحكم الذاتى.

ومن أوائل المقابلات الصحفية التى أجريتها، لقاء مع السيدة سناء السعيد مراسلة هيئة الإذاعة البريطانية فى القاهرة، ونشرتها فى إحدى الصحف أو المجلات العربية التى تستنكر معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. . . واختارت المجلة عنوان الحديث «حوار ساخن» مع أول سفير لمصر فى إسرائيل. . وكلمة حوار ساخن أو حوار صدامى هى من المصطلحات الصحفية التى تدل على أن الجريدة تتنصل وتعارض أقوال صاحب الحديث. . وتضمن الحوار بعض الأسئلة «الاستفزازية» عن شعورى بالحرج إزاء «الموقف الذى وضعت فيه وقبلته». . وأجبت إن الدبلوماسى كالجندى يخدم وطنه فى أى موقع. . وأضفت أننى لا أشعر بحرج لكننى مدرك أننى مقبل على مهمة عسيرة. . ووصفت المراسلة عملية تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية بأنها عملية «انتحارية» لمصر. . ولم يكن سراً أن الكثير من العقبات سوف تعترض مسيرة السلام بسبب رفض الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لاتفاقات كامب ديڤيد.

ونشرت بعض الصحف العربية حملة انتقادات لشخصى، زعم بعضها أننى سوف أتقاضى أكبر مرتب بين سفراء مصر فى الخارج. . وإننى قبلت المهمة حتى أتمكن من مواجهة أعبائى العائلية. . وغير ذلك كثير. . لكننى لم أهتم لعلمى أن هذا غير صحيح وأن الهدف هو الإجهاز على كامب ديڤيد وكل من يشترك فى تنفيذه. . ونشرت تلك الصحف كذلك مزاعم غير صحيحة للنيل من الدكتور بطرس غالى أيضًا.

وحمل إلى البريد رسائل عديدة من أصدقاء أجانب كان قد مضى على افتراقى عنهم سنوات طويلة، ولما وصلهم نبأ تعيينى فى إسرائيل، عادوا لمراسلتى مهنئين، ومشيدين بالسلام مع إسرائيل، وبشجاعة وحكمة الرئيس السادات.

وتلقيت من موسوعة Who's Who العالمية خطابًا تطلب فيه نبذة عن حياتى قبل تعيينى فى إسرائيل حتى تنشرها فى طبعتها القادمة، ولم استجب للطلب لأننى كنت أعتقد، رغم كل هذا الاهتمام الذى فوجئت به، أن الذى صنع السلام هو الرئيس السادات، وأما أنا فكنت مجرد دبلوماسى وقع عليه الاختيار للاضطلاع بمهمة صعبة!

الفصل الثانى
التمهيد للسفر

لقاء أسوان

وصل رئيس وزراء إسرائيل الأسبق مناحم بيجن إلى مدينة أسوان فى ٧ يناير ١٩٨٠ لإجراء محادثات مع الرئيس الراحل أنور السادات، فى لقاء أطلق عليه «قمة أسوان». وكان قد مضى يومان على إعلان تعيينى سفيراً مرشحًا فى إسرائيل. ولقد توقعت كما توقع بعض زملائى فى الوزارة أن أسافر إلى أسوان حتى أكون «فى الصورة» وأتمكن من متابعة ما يجرى من أحداث عن كثب.

ولكن الرئيس السادات سافر إلى أسوان يرافقه الفريق كمال حسن على - وزير الدفاع فى ذلك الوقت - والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية، ومجموعة كبيرة من رؤساء تحرير الصحف والمجلات المصرية والإذاعة والتليفزيون، وبقيت فى القاهرة!! ولم أعرف السبب، وحاولت أن أقنع نفسى بأننى لم أسافر لأن إسرائيل لم تعلن بعد قبولها لترشيحى كسفير لديها.

وفى فجر ٨ يناير وجدت ورقة صغيرة تحت باب مسكنى تطلب منى التوجه إلى مطار ألماظة فى الساعة السابعة صباحًا حيث تنتظرنى طائرة تسافر بى إلى أسوان لمقابلة السيد رئيس الجمهورية!

لم يكن هناك وقت أضيّعه.. فأعددت فوراً حقيبة ملابس صغيرة، وأوصيت أحد أقاربى - الذى تركت له مفتاح المسكن - أن يعتنى بالكلبة «الكانيش» البيضاء

التى كنت أعتز بها كثيراً، وتوجهت بسيارتى إلى مطار ألماظة حيث وجدت الطائرة العسكرية الخاصة التى أقلتنى إلى أسوان. . ونقلتنى سيارة أجرة من المطار إلى «العبَّارة» الصغيرة التى أوصلتنى إلى فندق «أوبروى» المقام على جزيرة فى نيل أسوان الرائع الجمال.

وفى الطابق الأول للفندق التقيت بالسفير حسن كامل، رئيس الديوان الجمهورى السابق، الذى وجَّهنى إلى الدكتور بطرس غالى، وكان يجلس فى بهو الفندق مع الفريق كمال حسن على. . صافحتهما محييًا وابتعد الفريق وتركنى وحدى مع الدكتور بطرس غالى الذى قال لى إنه لم يستدعنى من قبل للحضور إلى أسوان تحاشيًا للقاء الصحافة العالمية والإسرائيلية، ويكفى أن مصر أعلنت اسم سفيرها فى إسرائيل.

لقد فهمت أن وجهة نظر الدكتور بطرس غالى تميل إلى التقليل من أهمية تعيين سفير مصر فى إسرائيل والحدّ من الدور الذى يقوم به، ولم يكن المقصود بذلك شخصى، وإنما الهدف أن يبدو للعالم الخارجى أن سفير مصر فى إسرائيل هو مجرد سفير من بين أكثر من مائة سفير مصرى فى الخارج، وأن العلاقات بين مصر وإسرائيل بعد السلام لا تتميَّز عن العلاقات مع أية دولة أخرى. . كان هذا هو ما فهمته، وما قيل للصحفيين فيما بعد، غير أننى لم أعرف السبب الذى استدعيت من أجله لمقابلة الرئيس.

وفى فندق «أوبروى» التقيت مع الإسرائيليين للمرة الأولى، فقابلت الدكتور إلياهو بن إليسار، الذى كان قد عيّن سفيراً لإسرائيل فى القاهرة، وقال لى إنه يشغل مركزاً هامًا فى بلاده إذ أنه يعمل مديراً لمكتب رئيس الوزراء، وهو عمل أهم بكثير من منصب سفير، وإنه لم يكن ليقبل عملاً «دبلوماسيًا» لو لا أن المستر بيجن شخصيًا هو الذى طلب منه القيام بهذه المهمة!

وعرض علىّ الدكتور بن إليسار أن يقدِّمنى إلى رئيس وزراء إسرائيل ورافقنى إلى حيث كان يجلس محاطًا بعدد من رجال مكتبه. . وقف المستر بيجن وشدَّ على

يدى بحرارة وقال إنه سعيد بلقائى وأنه يرحب بى سفيراً لمصر فى إسرائيل، وأكد أن مكتبه ومكاتب المسئولين فى حكومته من الوزراء وغيرهم ستكون أبوابها مفتوحة لى فى أى وقت، وأننى سألقى منهم كل معاونة ممكنة.

ويمكننى أن أقول إن الرجل صدق فى وعده، وإننى وجدت كل الأبواب الرسمية وغير الرسمية ترحب بى، ولكننى أبادر فأقول إن هذا الترحيب كان شيئًا، وما لمسته فيما بعد من تصلّب فى سياسة حكومة الليكود وتمسك بوجهة نظرها، دون الاستعداد لإبداء أى تنازل، كان شيئًا آخر..

كان فندق «أوبروى» يعجّ برجال الإعلام من الجانبين المصرى والإسرائيلى، فضلاً عن عدد كبير من المراسلين الأجانب، وكانت مهمتهم متابعة سير المحادثات التى يجريها الرئيس السادات مع رئيس وزراء إسرائيل الأسبق.. كانت الاجتماعات تتم بين الرئيس المصرى وبين المستر بيجن وحدهما.. وفى أحد الاجتماعات جلسا معًا، بعيداً عن الصحفيين، الذين كان فى إمكانهم رؤية السادات وبيجن عن بعد، يستعينان بالخرائط لإيضاح وجهات النظر.. وتحرك الفضول الصحفى واستعان بعض المراسلين بالنظارات والكاميرات ذات العدسات المقرّبة، حتى يعرفوا من الخرائط الموضوع الذى يبحثه الرئيسان.

كان المعروف أن أهم موضوع تتناوله المحادثات هو محاولة الاتفاق على الحكم الذاتى لشعب الضفة الغربية وغزة، وسوف أعود فيما بعد لشرح هذا الموضوع تفصيلاً، مبينًا وجهتى النظر المصرية والإسرائيلية إزاءه، وكيف أن تعنت حكومة الليكود كان الصخرة التى تحطمت عليها تلك المحادثات منذ لقاء الإسماعيلية السابق على قمة أسوان، حتى النهاية.

وسألنى بعض الصحفيين الأجانب عن تصريح للرئيس السادات جاء فيه أن مسيرة تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل شىء، وأن محادثات الحكم الذاتى شىء آخر (بمعنى أن العلاقات الطبيعية بين البلدين سوف تتقدم بغض النظر عن الخلافات حول محادثات الحكم الذاتى)، وقالوا إن الدكتور بطرس غالى أكدّ أن مصر لن

تعطى إسرائيل فى مجال تطبيع العلاقات إلا بقدر ما تأخذ فى محادثات الحكم الذاتى. وإزاء التباين الظاهر بين التصريحين، أراد الصحفيون الأجانب معرفة رأيى بوصفى سفير مصر الجديد فى إسرائيل.

لم يكن الرئيس السادات قد استقبلنى فى أسوان، كما أن الدكتور بطرس غالى لم يكن قد حدّثنى عن ذلك الموضوع، ولهذا أجبت أن مسيرة تطبيع العلاقات بين البلدين سوف تستمر منفصلة عن محادثات الحكم الذاتى، ولكن يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن عدم تقدم المحادثات فى الحكم الذاتى سوف يؤثر على مشاعر الجماهير فى مصر التى تتطلع إلى السلام الشامل، وسوف ينعكس أثر ذلك بشكل غير مباشر على مسيرة التطبيع.

وكانت هذه الإجابة التى أدليت بها محاولة «توفيقية» لإزالة التعارض الواضح بين رأى الرئيس ووجهة نظر الوزير. وعندما علم بها الدكتور بطرس غالى قال لى: لا بأس.. إنك أمسكت بالعصا من الوسط.. ولقد استمر هذا التباين فى وجهات نظر الرئيس السادات وعدد كبير من المسئولين، وحاول البعض فى إسرائيل تفسير ذلك بأنه «توزيع للأدوار»، وأن الرئيس يتظاهر بالتساهل لكنه يسمح لرجاله بالتشدد، ولا أعتقد أن الأمر كان كذلك، بل أميل إلى الاعتقاد أن الرئيس السادات فى رغبته الشديدة لإنجاح مسيرة السلام، باعتبارها الطريق العملى الوحيد، كان يتجنب كل ما من شأنه تشكيك إسرائيل فى نوايا مصر السلمية.

وفى أسوان، حاول عدد من الصحفيين ومراسلى الإذاعات الأجنبية والإسرائيلية أن يتعرفوا على السفير المصرى الجديد فى إسرائيل، فانهالت علىّ أسئلتهم: ماهى الأعمال أو المناصب السابقة التى شغلتها، وما هى قراءاتى وهواياتى.. وأجرى تليفزيون إسرائيل مقابلة معى ليقدمنى إلى جماهيره قبل أن أصل إلى إسرائيل.

وكانت بعض الأسئلة محرجة، وإحراج المسئول من صفات الصحفى الناجح، فاستفسروا منى عن السبب الذى جعل إسرائيل ترشح دكتور إلياهو بن إليسار،

وهو شخصية سياسية وحزبية معروفة في بلاده، سفيراً لها في القاهرة.. بينما أنت.. «ومع الاحترام لشخصك».. مجرد دبلوماسي محترف Career Diplmat غير معروف في مصر!

وحاولت تجاهل الحرج الشخصي والسياسي، وتخلّصت بالقول إن حكومتي اختارت دبلوماسيا من رجال وزارة الخارجية لأنها تعتبر منصب سفير مصر في إسرائيل عملاً دبلوماسيًا وليس سياسيًا ولا حزبيًا.. وأضفت محاولاً إثبات «لياقتي» للدور الذي أنيط بي.. إنني عملت قبل ذلك سفيراً لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم لدى حكومة السنغال وأخيراً لدى المملكة المغربية.. كنت أحاول التدليل لهم على أنني أهل للقيام بهذه المهمة!!

وقد سُئل الدكتور بطرس غالي بدوره عن سبب ترشيح مصر لي كسفير في إسرائيل، وأجاب بأنني دبلوماسي مارست العمل في أكثر من دولة واكتسبت خبرة تمكنني من الاضطلاع بمهمتي الجديدة في إسرائيل.

كذلك سُئلت كثيراً عن شعوري عندما علمت بنبأ اختياري لهذا المنصب، وكنت أجيب أنني أعتز بثقة حكومتي في شخصي بترشيحي لهذه المهمة الفريدة، كما أؤمن باتفاقات السلام وحكمة وشجاعة الرئيس السادات الذي أقدم على إبرامها رغم كل الضغوط والعقبات.

وأذكر أن أحد مراسلي الإذاعات الأجنبية من أوروبا الغربية سألني كيف قبلت مصر الالتزام ببيع «جزء» من بترولها في سيناء لإسرائيل، وقلت له إن إسرائيل كانت قبل حرب أكتوبر وقبل توقيع اتفاق السلام تستولي على «كل» بترول سيناء وبلا مقابل، وإنني أعتقد أنه من الأفضل أن تدفع إسرائيل عن الجزء الذي تحصل عليه(١).

وخلال إقامتي في أسوان التقيت بعدد من المصريين غير الرسميين الذين كانوا يزورون تلك المدينة السياحية الجميلة، وعندما عرف بعضهم أنني عينت سفير مصر

(١) كانت إسرائيل تدفع لمصر خمسمائة مليون دولار سنويًا ثمنًا للبترول الذي التزمت مصر ببيعه لها بأسعار السوق العالمية.

فى إسرائيل أعربوا لى عن تمنياتهم بنجاحى فى مهمتى، ولقد تأثرت كثيراً عندما قدمت لى سيدة مصرية لا أعرفها مصحفًا صغيراً كى يبارك الله مهمتى ويحفظنى من الأخطار، وتقبلت المصحف شاكرًا ولا زلت أعتز به حتى الآن.

وانتهى لقاء القمة فى أسوان ولم يبد أن محادثات السادات وبيجن أسفرت عن أى تقدم، وتوجه الوفد الإسرائيلى إلى مطار أسوان ليستقل طائرة «إل عال» عائداً إلى إسرائيل. وحضر الرئيس السادات إلى المطار مودعًا يرافقه كبار معاونيه، واستمعت للمرة الأولى إلى النشيد الوطنى الإسرائيلى تعزفه الفرقة العسكرية المصرية، تحت العلمين المصرى والإسرائيلى، وأعقبه نشيد مصر الوطنى.

عدت إلى القاهرة بعد ذلك وتابعت عملى المعتاد فى إدارة الصحافة، ولكننى كنت أفكر فى المهمة الجديدة التى قبلتها.. وكان الكثير من الصحفيين يركزون أسئلتهم على شخصى وعلى اختيارى لهذا المنصب وهل أنا سعيد بذلك.. وحتى فى اتصالاتى الاجتماعية لاحظت أن اهتمام الكثيرين بى يزداد فجأة عندما يعلمون أننى كلِّفت بهذه المهمة، ويسألنى بعض الأجانب عن رأيى فى إسرائيل التى لم أكن رأيتها بعد، وأعرب الكثيرون عن أملهم فى أن تكلَّل مهمتى بالنجاح.

مع «المابام» فى القاهرة

بعد أسابيع من عودتى من أسوان، زار مصر وفد من حزب «المابام» الإسرائيلى اليسارى المعارض لحكومة الليكود، ووجَّه إليهم السفير حسن كامل الدعوة للعشاء فى نادى التحرير، الذى أصبح الآن «النادى الدبلوماسى المصرى» وتلقيت دعوة منه لحضور هذا العشاء.

كان الحديث يدور عن السلام الجديد وعن إسرائيل، ولم يوجه أعضاء الوفد أى انتقاد لحكومة الليكود فى هذه المناسبة، وبصفة عامة فإن المعارضة الإسرائيلية كانت تشرح وجهة نظرها دون مهاجمة الحكومة خارج إسرائيل، وهو تقليد برلمانى كان حزب «العمل» الذى يرأسه شيمون بيريز، رئيس الوزراء الحالى، يلتزم به أيضًا.

قابلت فى هذا العشاء المستر دوف زاكين Dov Zakin أحد الأعضاء البارزين فى حزب المابام ودعانى لزيارته فى إسرائيل حيث يقيم فى كيبوتس «لها ڤوت هابا شان» الواقع فى الجليل، وقد زرته فى هذا الكيبوتس بعد شهور من وصولى إلى إسرائيل.

وحاولت التعرف خلال العشاء من بعض أعضاء الوفد، على نوع الحياة فى إسرائيل، وقال لى أحد أساتذة الجامعة إننى سوف أجد فى إسرائيل بعض التقاليد التى تنفرد بها والتى سوف تدهشنى فى البداية، وعلى سبيل المثال فإن الكثير من المطاعم التى تراعى التقاليد الدينية وتلتزم بالعمل بها (كوشير) عندما تقدم وجبة من اللحم فلا تقدم اللبن أو أيا من منتجاته بعدها، ولا يمكن حتى إضافة قليل من اللبن إلى القهوة، عملاً بما جاء فى التعاليم اليهودية التى تنهى عن «طبخ العجل الصغير فى لبن أمه». كذلك لا يحل أكل الجنبرى أو سرطان البحر أو المحار وكل الأسماك التى لا قشر لها.

وفهمت أن حكمة التحريم كانت تستند إلى أسباب صحيَّة، مرجعها سرعة تلف بعض تلك المأكولات قبل اختراع وسائل التبريد الحديثة، ولقد أدهشنى فى البداية أن أغلب الفنادق الكبرى فى إسرائيل تلتزم بتلك التعاليم، ولكن معظم المطاعم الصغيرة الأخرى تتمتع بحرية تقديم الأطعمة المطلوبة.

ويشترك اليهود مع المسلمين فى تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير، وعندما سافرت إلى إسرائيل علمت أن نحو ٢٠٪ فقط من اليهود هناك هم الذين يتمسكون بكل تعاليم الدين اليهودى، ولكن كل اليهود من شعب إسرائيل يحترمون هذه التقاليد ويعتبرونها جزءاً من تراثهم وحضارتهم حتى إذا لم يتبعوها بدقة.

وأثناء العشاء تعلمت أول كلمتين باللغة العبرية: «تورا» بمعنى شكراً، و«لحاييم»، ومعناها الحرفى «للحياة»، وهى كلمة تقال عند تبادل الأنخاب وفقا للعادات الاجتماعية الأجنبية، بمعنى «فى صحتك».

كنت وأنا مقبل على العمل فى إسرائيل أسعى للتعرف على الكثير مما يتصل

بالشعب اليهودى وديانته وتاريخه القديم، والاتصالات الأولى بين المسلمين «وبنى إسرائيل». وأذكر أننى عملت مديراً لمكتب الدكتور محمد حسن الزيات، وزير الخارجية الأسبق، فى فترة رئاسته للهيئة العامة للاستعلامات سنة ١٩٦٨، وكان المتحدث الرسمى باسم مصر فى مرحلة من أصعب المراحل بعد هزيمة ١٩٦٧، وخلال حرب الاستنزاف. وكان فى لقاءاته مع المراسلين والصحفيين الأجانب يدلِّل على أن النزاع العربى الإسرائيلى بعيد عن معاداة السامية، لأن جوهر النزاع هو محاولات العرب استرداد حق الشعب الفلسطينى المشروع فى أرضه، ورفض إسرائيل التنازل عما كسبته بالقوة(١).

والدكتور الزيات متحدث لبق وسريع البديهة فضلاً عن ثقافته المعروفة، وكان يردد فى لقاءاته مع الأجانب أن المسلمين يدعون فى صلواتهم لليهود خمس مرات كل يوم، عندما يتلون «التشهد» أو «التحيات» التى تستنزل الصلوات على محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله، «كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم» وهم اليهود!

لقد شهد تاريخ العلاقات بين العرب واليهود الكثير من الأحداث المتداخلة، ولم يعرف عن العرب أنهم تعَصَّبوا ضد اليهود كشعب إلا بعد ما اشتد الصراع من أجل استرداد حق الشعب الفلسطينى من دولة إسرائيل.

الاستعداد للسفر

وفقًا لمعاهدة السلام كان يجب على مصر وإسرائيل أن تتبادلا التمثيل الدبلوماسى والقنصلى بعد إتمام المرحلة الثانية من انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء (أى الانسحاب إلى خط العريش ـ رأس محمد). وكان الموعد المحدد لتبادل

(١) ولقد أدرك الرئيس السادات أن النزاع على الأرض سيطول، وأن احتلال إسرائيل للأراضى العربية حتى سنة ١٩٧٧ قد يتحول إلى أمر واقع، لهذا قرر اتخاذ مبادرة السلام. وفى تقديرى أنه لو كان حزب العمل الإسرائيلى قد فاز فى انتخابات ١٩٨١، لربما أتيحت الفرصة أكبر للوصول إلى اتفاق مع مصر حول الحكم الذاتى لسكان الضفة وغزة.

السفراء هو ٢٦ فبراير سنة ١٩٨٠ ، ولذلك أبلغنى الدكتور بطرس غالى أن أستعد للسفر إلى تل أبيب فى النصف الثانى من شهر فبراير .

وكان من الضرورى أن أبدأ فى الإعداد للمهمة الجديدة ، والإجراءات التمهيدية اللازمة قبل افتتاح السفارة المصرية فى تل أبيب . ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى أقوم فيها بتلك المهمة ، فقد سبق أن شغلت منصب أول سفير لمصر لدى دولة الإمارات العربية المتحدة فى أبوظبى ، بعد حصولها على الاستقلال ، وكان ذلك فى شهر يونيو ١٩٧٢ . ولكن الفارق كبير بين افتتاح سفارة مصرية فى دولة عربية شقيقة ، وبين إنشاء أول سفارة لمصر فى إسرائيل ، بعد ٣٢ سنة من الحروب وعدم الاعتراف والمقاطعة ، وذلك فى إطار معاهدة سلام ترفضها الدول العربية الأخرى ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وما يتصل بذلك الموقف من مسائل سياسية وأمنيَّة وإدارية .

كذلك كان اختيار أعضاء السفارة الدبلوماسيين والإداريين يختلف عن العمل فى أية سفارة أخرى ، إذ أننى فضَّلت أن أحصل على موافقة كل من يريد العمل معى فى إسرائيل . وبينما كان البعض يقبل السفر إلى إسرائيل مرحِّبًا ، فإن البعض الآخر كان يعتذر عن قبول المهمة . . وأذكر أن أحد الزملاء طلب منى الموافقة على السفر معى إلى تل أبيب ، ثم عاد فى اليوم التالى يبلغنى اعتذاره عن السفر لأن «أسرته» رفضت السفر إلى إسرائيل لقد كان واضحًا أن الحاجز النفسى لا زال قائمًا لدى الكثيرين فى مصر ضد إسرائيل حتى بعد عقد اتفاق السلام .

أما مسألة اختيار المكان الذى تباشر السفارة عملها فيه فقد بحث أيضًا ، واستقر الرأى على البدء باستئمار عدد من الغرف فى فندق «هيلتون تل أبيب» ، فى الدور الثانى عشر ، التى خصصت لعمل وإقامة جميع أعضاء السفارة حتى يتم استئجار مقر خاص للسفارة فيما بعد .

وكانت الاعتبارات الأمنية من أهم العناصر التى روعيت والتى كانت تشغل بال المختصين عن تأمين سلامة أعضاء السفارة ومبانيها ، وقد خصصت الحكومة الإسرائيلية بدورها ـ كما رأيت فيما بعد ـ اهتمامًا ملحوظًا بأمن السفارة وأعضائها ،

وفرضت حراسة دائمة ومشدَّدة على شخص السفير المصرى طوال مدة وجوده فى إسرائيل.

ومن بين ما قمت به فى تلك الفترة فى القاهرة أننى عكفت على إعداد الكلمة التى يلقيها السفير عادة أمام رئيس دولة إسرائيل، قبل أن يُسلِّمه أوراق اعتماده. وعلمت أن إسرائيل تعتمد اللغة العربية - إلى جانب اللغة العبرية - كلُغة رسمية. ذلك أن اللغات الرسمية المعتمدة فى أيام الانتداب البريطانى على فلسطين كانت العربية والإنجليزية والعبرية، وبعد قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، استبعدت اللغة الإنجليزية. لهذا كان طبيعيًا أن أعدَّ كلمتى باللغة العربية.

كانت كلمة موجزة أشرت فيها إلى اعتزازى بثقة حكومتى واختيارى لتلك المهمة كأول سفير لمصر فى إسرائيل بعد سنوات طويلة من الحروب، وأشرت إلى الصلات التاريخية والدينية والحضارية بين المسلمين واليهود عبر الأجيال، معربًا عن أملى فى أن يكون السلام الذى عقد بين البلدين محققًا لآمال الدّولتين، ولأمانى الأمة العربية فى إقامة سلام شامل وعادل ودائم، يعيد الاستقرار والازدهار إلى المنطقة ويحقق لشعب فلسطين مطالبه المشروعة وحقه فى تقرير مصيره.

وخلال وجودى فى القاهرة التقيت عدة مرات بالكاتب والصحفى المعروف الأستاذ أنيس منصور الذى كان يرأس تحرير مجلة أكتوبر، وكان معروفًا بصلته الوثيقة بالرئيس السادات، ونشرت مجلته الكثير من أنباء العلاقات بين مصر وإسرائيل، ولقاء القمة فى أسوان وتابعت استعدادى للسفر إلى تل أبيب، وكانت أكتوبر المجلة المصرية الوحيدة التى حرصت على نشر هذه الأنباء، وأهم ما يجرى فى إسرائيل، وذلك فى إطار سياسة الرئيس السادات للسلام.

وكنت طوال المدة التى قضيتها فى القاهرة بعد إعلان تعيينى سفيرًا لمصر فى إسرائيل حتى تاريخ سفرى إليها تحت حراسة أمنية مشددة، ومستمرة ليلاً ونهارًا، بواسطة سلطات الأمن المصرية. كان رجال الأمن يتناوبون الحراسة أمام مسكنى، وإذا انتقلت فى سيارة يرافقنى ضابط وتتبعنى سيارة أخرى تضم عددًا من الحراس.

وإذا سرت على قدمى سار هؤلاء معى وخلفى، مما أشعرنى بقيود هذه المهمة الجديدة، وبأننى كما قيل لى أصبحت «هدفًا محتملاً للعدو»، ولكن سرعان ما تعوّدت على تلك الإجراءات، كان تحركى فى مثل هذه الحراسة يلفت الأنظار ويدعو للتساؤل، لكنه من ناحية أخرى سهَّل علىّ مهمة الانتقال فى زحام القاهرة المعروف.. ويمكن أن أقول إننى لمست فى تلك المرحلة أن فكرة السلام الوليد مع إسرائيل أصبحت مقبولة ـ بصفة عامة ـ من رجل الشارع فى مصر بل ومن بعض المثقفين، الذين كانوا يعلّقون آمالاً طيبة ومتفائلة فى إتمام السلام الشامل فى المنطقة.

وأخيرًا، تحدد يوم الأحد ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٠ للسفر إلى تل أبيب. وكان معظم أعضاء السفارة قد سبقونى إليها بأيام، تمهيدًا لبدء العمل فى إسرائيل. وإنى لأذكر بالشكر والتقدير تعاون هؤلاء الإخوان معى طوال مدة عملى وهم السادة الوزير المفوض محمد الخازندار، والمستشار فكرى نخلة، والمستشار محمد بسيونى (الذى رقى بعد ذلك إلى درجة وزير مفوض ويتولى الآن القيام بأعمال السفارة)، والسكرتير أول دكتور أحمد جمعة والملحق مدحت القاضى. كما عاوننى فى مهمتى من ناحية الشئون الإدارية طاقم من الشبان الأكفاء يرأسهم السيد محمد عنب.

السفر إلى إسرائيل

كان من تقاليد وزارة الخارجية المصرية أن يستقبل رئيس الجمهورية بعض السفراء المصريين قبل سفرهم إلى الخارج ليزودهم بتوجيهاته الأخيرة. وفى هذا الإطار حدَّدت لى رئاسة الجمهورية موعدًا صباح يوم سفرى إلى إسرائيل لمقابلة الرئيس الراحل أنور السادات. وفى الحادية عشرة والنصف صباحا توجهت إلى دار الرئيس فى الجيزة (قرب فندق شيراتون). وكانت آخر مرة دخلت فيها هذه الدار فى سنة ١٩٧٥ حين رافقت الرئيس السنغالى السابق ليوبولد سيدار سنجور ـ الذى كان يزور مصر «زيارة عمل» ـ والتقى بالرئيس الراحل فى داره، وحضرت اللقاء بوصفى سفير مصر فى داكار.

ولكن هذه الزيارة كانت تختلف كثيراً عن سابقتها، إذ كنت أدخل الدار كي يستقبلني الرئيس الراحل ويزوِّدني بتعليماته قبل سفري إلى إسرائيل. ولم يَطُلْ انتظاري في الصالون، ودخل الرئيس السادات منتصب القامة كعادته، فصافحني تحت أضواء كاميرات المصوِّرين الخاطفة، ودعاني للجلوس وكنت متفتح الذهن لاستيعاب كل ما يقول، وأعددت في ذاكرتي كل موضوع أرغب في الاستفسار عنه. لقد كنت أعلم أن تلك التوجيهات سوف تكون الإطار الذي أمارس مهمتي المقبلة في حدوده.

ولا زالت كلمات الرئيس السادات، رغم مضي ما يزيد على خمس سنوات، تتردد في سمعي.. «أنت الآن تتولى منصبًا هامًا، وسوف تضطلع بمهمة فريدة من نوعها، وأضاف باللغة الإنجليزية «Unique». أنت تمثلني أنا (وأشار بإبهامه إلى صدره) وعليك أن تتابع ما أقول وما يصدر عني من تصريحات، وتنفذ ما أبعث به من تعليمات.. هذه هي طريقة العمل التي أريدك أن تسير وفقًا لها..».

وتحدث الرئيس بعد ذلك بإيجاز عن مسيرة تطبيع العلاقات مع إسرائيل والعمل بها تطبيقا لمعاهدة السلام مبينًا أن هناك لجانًا خاصة سوف تبحث تفاصيل تلك العملية.. أما عن الحكم الذاتي الذي كانت مصر تنشده في المعاهدة لسكان المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد قال الرئيس إنه يرى أن البدء بالاتفاق على تطبيقه في غزة سوف يكون أسهل ولذلك فإنه يرى أن أحاول إقناع الجانب الإسرائيلي بفكرة البدء بغزة، وفهمت ضمنًا أن صعوبات جوهرية لا زالت تعرقل المحادثات للاتفاق على الحكم ا لذاتي، وبصفة خاصة في الضفة الغربية. وأدلى الرئيس بملاحظات أخرى ردًا على استفساراتي، وفي النهاية استأذنته في الانصراف وقام الرئيس مادًا يده لمصافحتي، وتمنى لي التوفيق في هذه المهمة.

ولم تدم المقابلة أكثر من عشرين دقيقة، لاحظت خلالها أن الرئيس كان مشغول الذهن ولعله كان يفكر في الصعوبات التي تكتنف طريق السلام وتعرقل الوصول إلى تفاهم على الحكم الذاتي إزاء ما لمسه من تصلّب آراء المستر بيجن وتمسكه بموقفه في أسوان.

لقد كان السادات يريد بذل كل الجهود حتى يحرك موقف حكومة الليكود المتعنت إزاء محادثات الحكم الذاتى، حتى تبدأ الفترة الانتقالية التى نصت عليها اتفاقات كامب ديفيد، وحتى يتمكن الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة من أن يمارس عند نهاية تلك الفترة حقه فى تقرير مستقبله.

وكنت فى ذلك اليوم أعانى من التهاب حاد فى القولون، ارتفعت معه درجة حرارتى، ونصحنى الطبيب الذى استشرته ـ عقب مقابلة الرئيس ـ بتأجيل السفر! قلت إن ذلك مستحيل وأن سفرى ضرورى مهما كلفنى الأمر، ورجوته إعطائى بعض الأدوية، فاستجاب لرجائى وحقننى ليخفف من الحمى، وتوجهت إلى المطار حيث كانت فى انتظارى طائرة ميستير صغيرة. ولم يكن هناك أحد فى وداعى فقد كانت المهمة كلها محاطة بجو رسمي وأمنى، غير أن صديقًا واحدًا من زملائى فى وزارة الخارجية هو السفير فاروق شلباية، حضر إلى المطار ليعرب لى عن تمنياته الطيبة فى مهمتى الدقيقة. وإننى أعتز دائمًا بمواقف صديقى هذا معى، فهى لا تعكس صدق مشاعره وإخلاصه فحسب، وإنما تنبع من تفهمه الموضوعى لحقائق المواقف السياسية.

صعدت إلى الطائرة ومعى سكرتيرتى السيدة وفاء شنودة، وبعض المعاونين لى فى السفارة، وكانت الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، ولم تمض ساعة حتى هبطت الطائرة فى مطار بن جوريون.

من العسير علىَّ أن أعبِّر بدقة عن كل المشاعر والأفكار التى جالت فى خاطرى فى تلك الرحلة القصيرة، كما أنه من الصعب أن أصف مدى إحساسى بخطورة هذه اللحظات.. كنت أتعجب ولا أكاد أصدِّق أن ما يحدث لى هو حقيقة ملموسة وأننى سوف أهبط بعد قليل إلى أرض الدولة التى اعتبرناها فى مصر والعالم العربى لأكثر من ثلاثين عامًا «العدو الصهيونى»! صحيح أننى لم أشعر ـ حتى قبل توقيع السلام ـ بأية كراهية أو عداء نحو اليهود كشعب، لأن الخصومة السياسية كانت مع إسرائيل التى اغتصبت الحقوق المشروعة لعرب فلسطين وليست مع اليهود.. ومع ذلك فقد أحسست بمزيج من التوتر والرغبة فى التفاؤل.. شعور لا أدرى حتى الآن

كيف أصفه . . لقد مرّت في مخيلتي صور سريعة للحروب السابقة بين مصر وإسرائيل . . العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ . . وهزيمة ١٩٦٧ . . . ثم حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ . . . وهنا تذكرت رحلة أخرى بالطائرة قمت بها مع وفد مصري رأسه مساعد الرئيس السابق المهندس سيد مرعي ، في العاشر من أكتوبر ، إذ سافرنا من القاهرة إلى الرياض ثم إلى عواصم دول الخليج العربي ، لشرح نجاح قواتنا المسلحة في عبور ا لقناة في أول انتصار عسكري في مواجهة قوات إسرائيل . . . وتتابعت في خيالي أسماء عدد من جنرالات إسرائيل . . موشى ديان الذي كان قد استقال من منصب وزير الخارجية . . وعيزر وايزمان وزير الدفاع «السابق» . . وأرييل شارون الذي ارتبط اسمه «بالثغرة» التي عبرت منها بعض قوات إسرائيل إلى الضفة الغربية لقناة السويس في ١٦ أكتوبر . . وحاييم بارليف ، صاحب الخط الدفاعي الذي عرف باسمه على امتداد الضفة الشرقية للقناة ، لمواجهة حرب الاستنزاف وللتصدي لمحاولات مصر عبور القناة . .

كما عادت إلى ذهني شخصية رئيس الوزراء «مناحم بيجن» الذي بدا لي في أسوان في مظهر وديع يرحب بمقدمي إلى إسرائيل ، وتذكرت أنه نفس الشخص الذي كان على رأس «الإرجون تسفاي ليومي» - أي المنظمة العسكرية الوطنية - ذات النشاطات الإرهابية المعروفة قبل قيام دولة إسرائيل . . لقد قرأت كتابه The Revolt الذي كان يفخر فيه بأعمال جماعته ضد الانتداب البريطاني ويعتبرها كفاحًا لتحرير «أرض إسرائيل» .

بعد قليل سوف أكون في إسرائيل ، وسوف ألتقي بهؤلاء الأشخاص الذين سمعت وقرأت عنهم ولهم . . لقد تغيّرت الظروف ولا شك ، ولقد أدرك الرئيس السادات أن الحروب السابقة لم تحل المشاكل ، وأنه من العسير أن ينتصر العرب على إسرائيل نصرا ساحقا يسمح بإملاء شروطهم . . كما أنه من غير المتصور أن تتمكن إسرائيل من السيطرة على العالم العربي ، مهما بلغ تفوقها العسكري . . لقد كتب على الشعبين العربي واليهودي أن يتنازعا أرضًا واحدة . . ولأن يعيشا فوقها في سلام . . خير من صراع مستمر ويكلف الكثير .

كذلك كنت أريد أن أتفاءل بنجاح المهمة التى أوشك أن أبدأها . . ففكرت فى أن اتفاقات السلام ستعيد لمصر كل ما بقى من أرض سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى ، وكان ذلك وحده هدفًا عظيمًا أتطلع لتحقيقه . . . وتذكرت كلمات الرئيس السادات التى قالها لى صباح ذلك اليوم عن محادثات الحكم الذاتى ، وتصوّرت أن نجاح تلك المحادثات سوف يرفع المعاناة عن شعب الضفة وغزة .

أما مسيرة تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل فكنت أرى أن تقدمها سيلقى عقبات أقل ، وسوف يسهم فى تحريك المواقف الإسرائيلية الجامدة إزاء الحق العربى الفلسطينى . . كان هذا بعض ما دار فى ذهنى من أفكار ، وبعض ما راودنى من آمال كنت أرجو أن تتحقق عندما وطئت قدمى للمرة الأولى أرض إسرائيل .

وكان فى استقبالى فى مطار بن جوريون مدير إدارة المراسم الإسرائيلية المستر ياكوف أتيار ، و الدكتور إيلى روبنشتاين (الذى كان يعمل ضمن وفد المستشارين القانونيين فى الوفد الإسرائيلى خلال محادثات كامب ديفيد واستمر عمله فى وزارة الخارجية) فضلاً عن زملائى أعضاء السفارة المصرية . . وقد لفت نظرى إجراءات الأمن الخاصة ، وشاهدت حاجزًا يقف خلفه الصحفيون ورجال الإعلام والمصورون لتسجيل هذه اللحظة ، عندما يصل أول سفير مصرى إلى دولة إسرائيل .

وقبل أن أصل إلى مبنى المطار ، التقيت فى ساحته بالدكتور إلياهو بن إليسار ، سفير إسرائيل الأول فى مصر ، وكان يستعد بدوره للسفر إلى القاهرة . . وتصافحنا وتبادلنا تمنيات النجاح لكل منا فى مهمته ، ثم توجهت إلى قاعة كبار الزوار حيث حضر عدد من الصحفيين الإسرائيليين والأجانب ، وشاهدت بينهم السيدة هدى توفيق مراسلة صحيفة الجمهورية المصرية ، فضلاً عن إذاعة مونت كارلو بالعربية التى كانت تلقى نجاحًا كبيرًا فى مصر والعالم العربى .

وأذكر أن الصحفيين وجّهوا إلىّ عددًا من الأسئلة حول مهمتى الجديدة فى عهد السلام ، فتحدثت عن البدء بتطبيع العلاقات بين البلدين . وأما عن المستوطنات التى تبنيها إسرائيل فى الأراضى المحتلة بعد سنة ١٩٦٧ ، فقد قلت إنها لا تساعد

على تقدم مسيرة السلام، وإنها تشكل استفزازًا للمشاعر وإثارة لشكوك الشعب العربى فى الأراضى المحتلة، وتعرقل التسوية النهائية للنزاع العربى الإسرائيلى بخلق أمر واقع لا يستند إلى القانون الدولى، وأضفت أنه حتى الولايات المتحدة الأمريكية التى تربطها علاقات الصداقة الوثيقة مع إسرائيل، ترى فى إقامة تلك المستوطنات عملاً يعرقل مسيرة السلام.

كذلك سُئلت عن تقديم أوراق اعتمادى وهل سأتوجه إلى القدس لتسليمها فأوضحت أن زيارتى لهذه المدينة ستكون للالتقاء برئيس الدولة الذى يقيم فيها، وللاتصال بالحكومة الإسرائيلية فى مقرها، ولكن هذا لا يعنى بحال أن مصر تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أما مقر السفارة فإنه سيكون فى تل أبيب أسوة بمعظم السفارات الأجنبية. (ويلاحظ أنه عند وصولى إلى إسرائيل كانت جميع السفارات فى تل أبيب، عدا إحدى عشرة سفارة، كلها من دول أمريكا اللاتينية والوسطى والصغيرة وسفارة هولندا فكان مقرها القدس)(١).

وبعد هذا اللقاء الأول مع الصحفيين فى مطار بن جوريون، توجهت إلى فندق هلتون تل أبيب، حيث خصصت لى غرفة مكتب وصالون صغير تتصل به غرفة للنوم. وفى مساء اليوم الأول خرجت مع بعض زملائى فى السفارة لإلقاء نظرة على مدينة تل أبيب التى عرفت أن معناها بالعبرية «تل الربيع» ووجدتها للوهلة الأولى مدينة صغيرة ونظيفة ومنظمة، يغلب عليها الطابع الأوروبى، ولو أنها لا تصل إلى مستوى جمال وعراقة وتقدم المدن الأوروبية. و لم تطل جولتى فيها وآثرت أن أوى مبكرًا إلى فراشى حتى تزول الحمى نهائيًا.

زيارة وزير الدفاع المصرى

فى اليوم التالى لوصولى إلى تل أبيب (يوم ٢٥ فبراير ١٩٨٠) وقبل تقديم

(١) عندما صدر قانون ضم شرق القدس العربية إلى إسرائيل استجابت الدول الإحدى عشرة إلى قرار مجلس الأمن ونقلت سفاراتها من القدس إلى تل أبيب، ولكن كوستاريكا والسلفادور ما لبثتا أن أعادتا سفارتيهما إلى القدس، وقد قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية بهاتين الدولتين احتجاجًا على هذا الإجراء، وأعلنت مصر أنها ستقطع علاقاتها مع أى دولة أخرى تنقل سفارتها إلى القدس.

أوراق اعتمادى إلى رئيس الدولة، وصل إلى إسرائيل نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الفريق كمال حسن على، على رأس وفد عسكرى مصرى، بدعوة من الجنرال عيزر وايزمان . . وذلك فى إطار العلاقات الوليدة بين البلدين .

وقد أقام الجنرال عيزر وايزمان حفل استقبال فاخر فى فندق هلتون تل أبيب تكريمًا للضيف المصرى الكبير . . وفى اليوم التالى توجه الفريق كمال حسن على إلى منزل المضيف . . وشاهد هناك صورة اعتقد أنها صورته، لشدة الشبه بين الصورة وبين وزير الدفاع المصرى . . وتساءل عما أتى «بصورته» إلى هذا المكان، وزالت دهشة الفريق كمال حسن على، ولعلها زادت ـ عندما علم أنها صورة والد الجنرال عيزر وايزمان أخذت من وضع جعلها تبدو شديدة الشبه بملامح ا لفريق .

وفى المساء أقيم حفل ساهر قدّمت برامجه وغنت فيه باللغتين العربية والعبرية السيدة «ليليت نجار» (وهى من مواليد القاهرة وهاجرت إلى إسرائيل بعد سنة ١٩٤٨) وكان الجو الذى ساد الزيارة وديًا للغاية ويبعث على التفاؤل بتقدم مسيرة السلام، وخاصة فى ميدان تطبيع العلاقات حيث كانت المشاكل محدودة ويمكن التفاهم بشأنها . ولا شك أن شخصية الفريق كمال حسن على الكريمة ونواياه الطيبة، واتجاهات الجنرال وايزمان الودية المعتدلة، كان لها أثر كبير فى إشاعة هذه الروح الطيبة خلال الزيارة وبعدها .

تقديم أوراق الاعتماد

فى صباح ٢٦ فبراير سنة ١٩٨٠، توجهت إلى مدينة القدس يرافقنى عدد من زملائى أعضاء السفارة، ووصلنا إلى فندق الملك داود . . ولعل القارئ يذكر أن هذا الفندق كان مقرًا للقيادة البريطانية أيام الانتداب البريطانى، ولكن جماعة «إرجون تسفاى ليومى» برئاسة المستر مناحم بيجن نسفت هذا الفندق «انتقامًا» من السلطات البريطانية التى كانت ترفض فتح باب هجرة اليهود إلى فلسطين على مصراعيه، اكتفاء بحصص وأعداد محدَّدة منهم وكانت بريطانيا تعاقب الإرهابيين اليهود على جرائمهم ضد تلك السلطات .

وبدأ الركب الرسمى المعتاد من فندق الملك داود، ووضع العلم المصرى على السيارة التى كنت أستقلها، وجلس بجوارى مدير المراسم. . كما جلس أمامى ضابط الأمن الإسرائيلى. وسارت دراجتان ناريتان فى المقدمة، وتبعتنا سيارة أمن بها حارسان آخران، تليها سيارة ثالثة لبعض أعضاء السفارة الذين حضروا معى تقديم أوراق الاعتماد. . وتوجه الركب إلى مبنى «رؤساء دولة إسرائيل» وهو اسم الدار المخصَّصة لرئيس الدولة.

وعندما نزلت من السيَّارة شاهدت علم مصر يرفرف عاليًا أمام الدار وإلى جواره علم إسرائيل، واصطف حرس الشرف وعزفت الموسيقى نشيد مصر الوطنى «بلادى بلادى لك حبى وفؤادى» من لحن موسيقار مصر الشعبى الخالد سيد درويش، ووقفت فى مكانى خاشعًا حتى ينتهى النشيد.

إن كلمات مثل التأثر أو الانفعال أو الشعور بالفخر والعزة لا يمكن أن تكفى للتعبير عما كان يعتمل فى نفسى من مشاعر وأنا فى تلك اللحظة التاريخية أستمع إلى نشيد بلادى وتحت علمها فى مدينة القدس. . وفى هذا الموقف استعاد خيالى ـ ولمدة ثوان معدودة ـ ذكرى قديمة ترجع إلى الثلاثينيات حينما استمعت إلى الأبواق النحاسية التى وجدت فى مقبرة الملك توت عنخ آمون، ينفخ فيها جنديان بريطانيان فى الإذاعة البريطانية، وصوّر لى الخيال أن تلك الأبواق الفرعونية كانت تصرخ هذه المرة فى القدس، بالنشيد الوطنى المصرى، تحت علم مصر، فى مبنى رؤساء دولة إسرائيل، وفى عهد يبشِّر بالسلام!

وعدت إلى الواقع الحاضر، ولأستمع بعد ذلك إلى النشيد الوطنى الإسرائيلى «هاتيكفا» أى الأمل، واسترعى نظرى بأنغامه الشرقية، ولمست فيها طابعًا حزينًا وكأنها تعكس المحن والآلام التى عرفها الشعب اليهودى عبر التاريخ. وقد لاحظت فيما بعد أن هذا اللحن مأخوذ من ألحان شعبية من أوروبا الشرقية، وبالذات عن اللحن المسمى «مولداف» للموسيقار التشيكى سميتانا.

ثم مررت أمام حرس الشرف الذى اصطف لتحية سفير مصر، وتقدمنى مدير المراسم إلى القاعة التى كان الرئيس اسحاق نافون يقف فيها، وأمام مكبِّر الصوت

الذى أعدّ لى، ألقيت كلمتى باللغة العربية، وتُرجمت فوراً إلى اللغة العبرية. ثم ألقى الرئيس نافون ردّه متعمداً أن يكون بمزيج من العربية والعبرية، وقد أشاد فيه بالسلام الوليد بين البلدين وبحكمة الرئيس السادات وشجاعته، وعبَّر عن سعادته لأن السلام تحقق وهو رئيس لدولة إسرائيل.

بعد ذلك تقدمت لمصافحة الرئيس نافون وسلمته مظروفًا يحتوى على أوراق اعتمادى «سفيراً فوق العادة ومفوضًا لجمهورية مصر العربية لدى دولة إسرائيل»، وهذه هى الصفات المعتادة والتى تطلق على جميع السفراء فى الخارج، وكان ذلك كله مجرد عرف دولى مألوف ومتبع، يتكرر فى مثل هذا المناسبات بالنسبة لأى سفير فى أى دولة. ولكن هذه المناسبة اكتسبت طابعًا خاصًا بسبب السلام الحديث الذى وقعته مصر مع إسرائيل، وسط ترحيب العالم أجمع، ما عدا الدول العربية التى رأت فيه خروجًا على الصف العربى واستسلامًا لمطالب إسرائيل، وكذلك الدول الاشتراكية باستثناء رومانيا.

ولقد تجلّى اهتمام الرأى العام العالمى بهذا الحدث فى العدد الكبير من رجال الصحافة والإعلام ومصورى الصحف والمجلات والتليفزيون فى أنحاء العالم، الذين احتشدوا فى القاعة لتسجيل هذه المناسبة التاريخية. وأعتقد أنه فى نفس الوقت تقريبًا كان الرئيس السادات يستقبل الدكتور إلياهو بن إليسار ويتسلم أوراق اعتماده كأول سفير لإسرائيل فى مصر.

اصطحبنى الرئيس نافون بعد ذلك إلى أريكة وجلست إلى جواره، وكان معنا المستر جوزيف تشيخانوفر مدير عام الخارجية الإسرائيلية فى ذلك الوقت (إذ كان موشى ديان قد استقال من وزارة الخارجية وتولى رئيس الوزراء مناحم بيجن عمله بالإضافة إلى رئاسة الوزارة). وتبادلنا الحديث باللغة العربية التى يتقنها الرئيس نافون بالإضافة إلى سبع لغات أخرى. و قدّم لى عصير البرتقال احترامًا للتعاليم الإسلامية التى تحرم شرب الخمور، ثم صحبنى فى جولة صغيرة داخل قاعات الاستقبال فى دار رؤساء إسرائيل، مشيراً إلى الأعمال الفنية الجميلة من رسوم وتماثيل منحوتة وزجاج النوافذ الملّون، التى أبدعتها أيدى كبار الفنانين والمثالين من يهود العالم، إسهامًا منهم فى تجميل مقر رئيس دولة إسرائيل.

وعند خروجى من الدار شاهدت جمعًا من الناس ينتظرون خارج المبنى لمشاهدة السفير المصرى الجديد بعد تقديم أوراق اعتماده، وعدت إلى فندق الملك داود حيث أقمت حفل استقبال صغيرا، كما تقضى العادات المرعيّة، ودعوت إليه نفراً من رجال المراسم الإسرائيلية من رئاسة الدولة ومن وزارة الخارجية بالإضافة إلى زملائى فى السفارة، وعدنا بعد ذلك إلى تل أبيب.

وهكذا وفت مصر بالتعهد الذى التزمت به فى اتفاقات السلام، وتم تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين فى صباح الثلاثاء ٢٦ فبراير ١٩٨٠، وكان هذا هو يوم البدء الرسمى لعملى فى إسرائيل.

وقد كان التناقض كبيراً بين الترحيب الذى استقبلتنى به حكومة إسرائيل وشعبها، وبين «التحفظ» الذى استقبل به السفير الإسرائيلى السابق فى القاهرة. ولم يكن مردّ ذلك وجود أى شعور معاد للسامية فى مصر، كما قد يتبادر إلى ذهن البعض، والدليل على ذلك أن رجل الشارع كان يرحب بالسائحين من إسرائيل، وكان تجار «خان الخليلى» ــ وهو حى العاديات فى القاهرة ـ يقدّمون لهم القهوة أو الشاى ترحيبًا بهم، وقد أعطى بعضهم هدايا تذكارية لهؤلاء السائحين تعبيراً عن فرحتهم بالسلام، ولكن أبواب القاهرة الشعبية والحكومية، باستثناء المختصين، لم تفتح لسفير إسرائيل، بسبب مواقف حكومته المعروفة.

وكان المبنى الأول الذى شغلته سفارة إسرائيل فى حى الدقى قريبًا من بيت للطالبات الفلسطينيات، وعندما رفع العلم الإسرائيلى على ذلك المبنى، تعالت أصواتهن بالصراخ والعويل. تعبيراً عن الحزن الشديد، وعن سخط الشعب الفلسطينى على معاهدة السلام مع إسرائيل.. واستنكار اعتراف مصر بإسرائيل وتبادل التمثيل الدبلوماسى معها فى الوقت الذى لا زالت فيه الضفة الغربية وقطاع غزة يرزحان تحت يد الاحتلال العسكرى الإسرائيلى.

كان هذا الرفض قائمًا على أساس فشل اتفاقات السلام فى إعادة حقوق الشعب

الفلسطينى كاملة . . وشاركت بعض الهيئات والنقابات المصرية مشاعر الفلسطينيين بإصدار بيانات سياسية تستنكر الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية، وأعلن قرار إحدى النقابات العربية زرع مليون علم فلسطينى فى مصر . لعل هذه الأعلام تغرق علم إسرائيل وتطغى على منظره . . ولم تكن هذه الانفعالات العاطفية بقادرة على تغيير الأمر الواقع .

وحتى تجىء الصورة كاملة فإن فى إسرائيل كذلك جماعات من المتطرفين هاجمت معاهدة السلام واعتبرت إعادة سيناء والموافقة على إخلاء المستوطنات «خيانة» من بيجن، ووقفت السيدة جيئولا كوهين ـ عضو الكنيست عن حزب هتحيا (النهضة) اليمينى المتطرف، تمزق اتفاقات السلام وتصفها بأنها كارثة وطنية . . وصرح زعيم جماعة «جوش ايمونيم» ـ كتلة الإيمان ـ المتعصبة بأن ذلك اليوم يوم «حداد وطنى» . . وقال شمويل كاتز (مساعد بيجن السابق للإعلام) بأن الاتفاقية تشبه اتفاقات ميونيخ سنة ١٩٣٨ . . أما يجال هورد فيتس وزير السياحة فقال إن ما قبلته إسرائيل كان ثمنًا غاليًا اضطرت لدفعه إلى مصر .

وقد أضرب الفلسطينيون العرب فى شرق القدس وفى الضفة الغربية، وأغلقوا متاجرهم ومكاتبهم احتجاجًا على السلام المصرى مع إسرائيل . . ودعم جنود إسرائيل الإجراءات الأمنية فى المنطقة . . وصدرت تصريحات زعماء منظمة التحرير الفلسطينية تهدد باعتزام الرد بالمقاومة المسلحة .

فى هذا الجو، كنت أستعد لبدء العمل، تراودنى آمال النجاح . . ولكن الرفض العربى والفلسطينى لمعاهدة السلام من جهة ـ وتصلب مواقف حكومة الليكود من جهة أخرى . . كانا عقبتين خطيرتين، حالتا دون نجاح مصر فى تحقيق السلام الشامل . . كانت المهمة عسيرة . . وكان علىّ أن أحاول تذليل العقبات ـ كان هذا قدرى . . وتلك كانت مهمتى!

الفصل الثالث

كيف وجدت إسرائيل

اللقاء الأول مع المجتمع الإسرائيلى

كيف استقبلوك فى إسرائيل؟ كيف تعاملت معهم وكيف عاملوك؟ أسئلة كثيرة من هذا النوع كان أصدقائى ومعارفى فى مصر، ومن العالم العربى، يوجهونها إلىّ، ويضيف البعض. . «لا بد أن المهمة كانت شاقة. . فالمعروف عن اليهود أنهم متشددون وفيهم خشونة. . ».

وكما قلت فى البداية كانت هذه الأسئلة تنم عن التعطش لمعرفة الكثير عن هذه الدولة وهذا الشعب الذى باعدت بيننا وبينه الحروب المتواصلة فى السنوات الماضية، كما تدل على الرغبة الملحّة فى معرفة ما إذا كان هؤلاء الذين سالمناهم ـ رغم كل العقبات والصعاب ـ يبادلوننا «مشاعرنا» ورغبتنا فى السلام.

والإجابة على ذلك تستلزم شيئا من التفصيل قد لا يكون هنا مجاله، ولكن الذى لا شك فيه أن المجتمع أو الشعب اليهودى بأسره يود أن يعيش فى سلام مع الدول العربية المحيطة به. . إنها ليست فقط رغبة، بل هذه أمنيته التى يأمل أن تتحقق ولو بعد سنين طويلة. . وهل يوجد شعب لا يريد السلام. . ألا يريد العرب بدورهم أن يعيشوا فى سلام؟ ولكن ثمن السلام هو الذى نختلف عليه. . فالعرب يريدون استعادة حقوقهم فى فلسطين ويتمسك شعب إسرائيل، ليس فقط بما يؤمن به من تاريخ ودين وحقه فى «أرض إسرائيل»، بل وأيضا بنتائج الانتصارات العسكرية التى حققها. . العرب يريدون استرداد كل الأرض والممتلكات المفقودة، وإخراج قوات «العدو الصهيونى» من أرضهم. . من خلال أعمال المقاومة

والفدائيين الذين يسمونهم فى إسرائيل إرهابيين . . ومن خلال المفاوضات غير المباشرة تحت مظلة دولية . . وعن طريق المؤتمرات الدولية التى تحضرها الدول الكبرى . . ولكنهم فى إسرائيل يريدون الاحتفاظ بكل ـ أو ببعض ـ المكاسب مقابل السلام . . والسلام الدافئ الذى يتضمن تطبيعًا كاملاً للعلاقات ، وإلا فإن قواتهم المسلحة قادرة على فرض السلام «البارد» . . مع بعض التضحيات ! !

أعود بعد ذلك إلى المجتمع الإسرائيلى ، وكانت أول فرصة لى للالتقاء مع أعداد كبيرة من الإسرائيليين خلال حفل أقامته جمعية «آل سام» التى تكافح انتشار المخدرات فى المجتمع ، وتلقيت دعوة من السيدة سالى لويس حرم السفير الأمريكى صمويل لويس ، وأقيم الحفل فى القاعة الكبرى للاحتفالات فى فندق هلتون تل أبيب ، وبلغ عدد الحاضرين أكثر من خمسمائة شخص . . وكان قد مضى أسبوع واحد على وصولى إلى إسرائيل .

ولم أكد أقترب من مدخل القاعة حتى تدافع الكثيرون نحوى بعد أن تعرفوا علىّ من الصور التى نشرتها الصحف والتليفزيون ، ومن رجال الأمن الإسرائيلى المحيطين بى ، كلهم يمد يده ويريد مصافحتى . . وتجاذبنى عدد آخر ليعبِّر عن سروره وترحيبه بسفير السلام . . وقدَّم البعض نفسه على أنه من مواليد القاهرة . . لقد عاشوا فى مصر قبل الهجرة إلى إسرائيل وكانت مصر طفولتهم وصباهم وحياتهم السعيدة الأولى قبل أن يتفجر الصراع العربى الإسرائيلى وخاصة بعد سنة ١٩٦٧ .

لقد فاق هذا الترحيب ما كنت أتصوَّر ، وتأثر بعض هؤلاء اليهود المصرى المولد ، وأذكر أن رجلاً متقدم السن منهم تشبث بذراعى إذ غلب عليه الانفعال حتى جذبته ابنته برفق بعيداً عنى . . كنت بالنسبة لهم حلما تحقق !

ودخلت إلى القاعة واتخذت مكانى على مائدة طويلة ضمت السفير الأمريكى وزوجته ، وجلست عن يمينى السيدة «آراماَخْنيسْ» رئيسة الجمعية فى ذلك الوقت ، وجلس معنا بعض زملائى فى السفارة المصرية وآخرون من أفراد المجتمع الإسرائيلى . . ولم أكد أجلس حتى أحاط بى عدد كبير من المدعوين وقفوا خلفى ،

كلهم يريد أن تؤخذ له ولأسرته أو أصدقائه صورة معى (ولا شك أنها كانت فرصة مربحة للمصور الذى كان يحمل كاميرا «بولارويد»)، ويتقدم كل منهم بصورته . . حتى أوقعها على سبيل التذكار! ولا أذكر عدد الصور التى وقعتها ولكن حرم السفير الأمريكى قالت إننى لا بد وقعت ما يقرب من مائة صورة فى تلك الأمسية!

كانت الحفاوة والترحيب غير عاديين، وخلال الحفل أشار مقدم البرامج إلى وجودى، وصفق الحاضرون إعرابًا عن فرحتهم بالسلام مع مصر، وطُلبَ منى إلقاء كلمة قصيرة فعبّرت عن شكرى وتقديرى لهذه الحفاوة البالغة التى اعتبرتها دليلاً على ترحيبهم بالسلام بين مصر وإسرائيل، وقلت إننى أعتبر شخصى تجسيدًا لهذا السلام.

لقد أمضيت سنوات طويلة فى خدمة السلك الدبلوماسى المصرى قبل سفرى إلى إسرائيل، ولم أر خلالها مثل هذا الترحيب وتلك الحفاوة بأى شخص آخر . . ولم يقتصر ذلك على تلك الحفلة بل إننى كلما دخلت مطعمًا يتعرف الحاضرون علىَّ ويعرض صاحبه أحيانًا أن أكون ضيفه وأعتذر شاكرًا، وأذكر أننى دخلت مطعم فندق هلتون تل أبيب فى صحبة وفد من الصحفيين المصريين للعشاء، وصفَّق الحاضرون عند رؤيتى، مما أدهش الصحفيين وجعلوا يتساءلون عن سبب ذلك الاهتمام وتلك الحفاوة . . وربما كان فيما تقدم إجابة شافية لمن سألنى كيف استقبلنى شعب إسرائيل، ولقد تكررت مظاهر الترحيب، وكنت أشعر بهذا «المركز المتميِّز» طيلة فترة عملى فى إسرائيل.

وكان ذلك الاهتمام بسفير مصر يبدو حتى فى الشارع، عندما تتوقف سيارتى عند أضواء المرور، فيحدق أصحاب السيارات المجاورة لى ويحيوننى، وترفع بعض الأمهات أطفالهن ليشاهدوا سفير مصر، وكأن هؤلاء الأطفال يدركون أهمية ذلك . . ولكنها الفرحة الشعبية العامة فى إسرائيل بالسلام مع مصر . لقد أصبحت إسرائيل أخيرًا «مقبولة» من أكبر دولة عربية مجاورة.

كذلك حرص الكثيرون على التعرف بى كلما أتيحت لهم الفرصة . . ودعيت

إلى منازل كثيرة وكنت ألبى الدعوات كلما أمكن، حتى أتعرف من خلال لقاءاتى على هذا المجتمع الذى يريد أن يبدِّد الصورة السابقة عنه فى أذهان المصريين من أنه «العدو الصهيونى» . . ولقد حرص كثيرون على دعوتى إلى مصانعهم أو المتاجر الكبرى والمستشفيات ودور الصحف . . وتعرفت خلال هذه اللقاءات على عدد كبير من الإسرائيليين .

وكان طبيعيًا أن تنشأ صداقات بينى وبين بعض الأفراد أو العائلات فى إسرائيل، بعيدًا عن مجال العمل الرسمى، ومع ذلك كانت بعض الأحاديث تتعرض لنواح سياسية أحيانًا، لأن الشعب هناك، مثل سائر الشعوب الواعية، يهتم بكل ما يدور حوله . . كنت أرى بعض شباب هذه الأسر يميل إلى التطرف، ويؤيد أحزابًا مثل «هتحيا» التى تعارض التخلى عن سيناء والمستوطنات حتى بعد السلام . . إن تطرفهم الدينى أو السياسى يدفعهم أحيانًا للاعتقاد بأن سيناء ليست مصرية . . وأن إسرائيل استولت عليها فهى لها «بحق الفتح»! ولم تكن كثير من الأسر تشارك أبناءها تطرفهم بل كانت سعيدة بالسلام وترى فى إعادة سيناء لمصر ثمنًا معقولاً، وتتمنى لو تم السلام مع الدول العربية الأخرى ولو بثمن مماثل!!

البوتقة

لقد لفت نظرى فى إسرائيل انتماء شعبها إلى حضارات متعددة، تختلف وفق الدول أو المناطق التى قدموا أو قدم آباؤهم منها . صحيح أننى كنت أعلم ذلك حتى قبل سفرى إلى إسرائيل، ولكن معيشتى فى هذا البلد جعلتنى أدرك أنه مع كل هذه الفوارق، يوجد شيء عميق يوفق بين هذه المجموعات المتباينة، ولعله عقيدتهم الثابتة وإيمانهم الراسخ بأن «أرض إسرائيل» هى دولتهم . . وهى المملكة التى يتجمعون فيها بعد التشتت . . فيها تاريخهم وحضارتهم وليس فقط دينهم ومقر عبادتهم، كما أن فيها حياتهم ومماتهم! إنها المبادئ الصهيونية التى تقوم على أساس أن أرض فلسطين هى أرض الميعاد وأرض بنى إسرائيل . . إنها فى نظرهم وطن الشعب اليهودى .

ويحضرني في هذا المقام ـ للتدليل على عمق اعتناقهم لهذه المبادئ ـ ما كان بعض مهاجرى أوروبا الوسطى والشرقية يقدمون عليه ويتحملونه من مشاق فى سبيل الهجرة إلى فلسطين. لقد روى لى إسرائيلى من أصل روسى كيف هاجر من إحدى دول شرق أوروبا على ظهر سفينة صغيرة نقلته إلى تل أبيب، عندما كانت فلسطين لا تزال تحت الانتداب البريطانى، وكيف أنه حتى تتسع السفينة لأكبر عدد ممكن من المهاجرين، كانوا ينامون على الأسرَّة كالسردين فى العلب، ولا يغادر أحدهم سريره طوال الرحلة إلا لمدة نصف ساعة فى اليوم! إن الذى يتحمل هذه المشقة، فضلاً عما فيها من خطورة بسبب الهجرة غير المشروعة، لا بد أن يكون مؤمنًا إيمانًا قويا، ليس فقط بحقه، بل بواجبه فى الهجرة إلى «أرض إسرائيل» علمًا بأن الإسرائيلى الذى روى لى هذه القصة ليس ممن يتمسكون بتعاليم الدين اليهودى.

كما أن الجهات المشرفة على تنظيم هجرة يهود أوروبا الوسطى والشرقية، قبل قيام دولة إسرائيل، كانت تسأل المهاجر عن المكان الذى يريد التوجه إليه إذا لم يمكن تلبية رغبته الأولى فى الهجرة إلى فلسطين، وكانت إجابات الكثير منهم أنهم يختارون «المحرقة» Cremotorium، تعبيرًا عن تمسكهم حتى الموت بالعودة إلى أرض الميعاد. ولذلك يطلقون على الهجرة إلى إسرائيل باللغة العبرية كلمة «علْيا» من العلا، وتعرف الهجرة من إسرائيل باسم «يريدا» أى النزول أو الهبوط!.

وفى إسرائيل يوجد اليهود «الأشكناز» «نسبة إلى ألمانيا» الذين هاجروا، هم أو آباؤهم أو أجدادهم من أوروبا الوسطى والشرقية ـ بصفة رئيسية ـ أو من بعض المهاجرين من دول أوروبا الغربية ومن أمريكا الشمالية أو اللاتينية، وهؤلاء هم الفئة الكبيرة والسائدة فى إسرائيل. ويطلق على من ولد منهم فى إسرائيل اسم الصابرا، وهى كلمة عبرية تعنى التين الشوكى ويرمزون بها إلى أنه شائك من الخارج لكنه حلو من الداخل. ويقدر عدد اليهود الأشكناز الذين هاجروا إلى إسرائيل، والذين ولدوا فيها (الصابرا) بأكثر من مليون وثمانمائة ألف، وفقًا لإحصاءات سنة ١٩٨٠.

والفئة الكبيرة الأخرى من يهود إسرائيل هى «السفاراد» نسبة إلى اسم «أسبانيا» باللغة العبرية، إذ كانوا يعيشون فيها آمنين تحت الحكم العربى حتى أخرج العرب من أسبانيا وتعرض اليهود لاضطهاد محاكم التفتيش المعروفة، فهاجروا إلى دول الشمال الإفريقى. وقد بلغ عدد اليهود السفاراد نحو تسعمائة ألف وفقًا للإحصاءات السابقة، ولكن أعدادهم الآن تزيد كثيراً عن ذلك.

وهناك أيضًا اليهود الشرقيون القادمون من دول مثل إيران والعراق واليمن وهم غير السفاراد، وإن كان الخلط يحدث بينهم أحيانًا، وأعدادهم محدودة نسبيًا (حوالى ١٥٠ ألفًا) نظراً لأن الكثير من اليهود الذين غادروا الدول الشرقية والعربية لم يهاجروا إلى إسرائيل بل استوطنوا ـ وخاصة الأثرياء منهم ـ بلاداً أوروبية مثل سويسرا أو فرنسا أو بريطانيا.

والفوارق بين هذه الطوائف واضحة، سواء فى ملامح الوجه الأوروبية أو الشرقية، أو فى طريقة المعيشة، وحتى فى طريقة نطق اللغة العبرية.. ولازال الكثيرون متأثرين بحضارات وعادات ولغات البلاد التى قدموا منها، أو قدم منها آباؤهم. ألوان وأجناس متباينة، ويفضّل القادمون منهم حديثًا من بلد معين أن يعيشوا مع المهاجرين من نفس البلد، إذ إن ذلك يسهّل عليهم المعيشة الجديدة ومشاكل التوطن فى البداية على الأقل.

ومن الطبيعى أن يكون الاختلاط و التآلف بين هؤلاء المهاجرين قائمًا ولكن فى حدود، وهم لذلك لا يلتزمون دائمًا بالتزاوج فيما بينهم.. وتعمل الدولة الإسرائيلية على إيجاد التقارب بين المهاجرين الجدد من بلاد مختلفة، وإضفاء مظهر يوحد فيما بينهم. ولما كان اختلاف اللغات من أهم العوامل التى تباعدهم، فقد اهتمت إسرائيل بتعليمهم اللغة العبرية كلغة رسمية موحدة، وفى أقرب وقت ممكن، وذلك عن طريق مدارس خاصة تسمى «أولبان»، وحتى يتعلم المهجر الجديد اللغة العبرية فى شهور قليلة من خلال دروس مكثفة تستمر ثمانى ساعات يوميًا. و نظراً لأن الاختلافات بين الجيل الحاضر جذرية، ويصعب إزالتها تمامًا، فإن

إسرائيل تعوّل على الزمن وعلى تقارب الأجيال المقبلة . . إنها بوتقة تنصهر فيها العناصر اليهودية المتباينة حتى تخرج شعبًا موحدًا فى المستقبل .

ولقد تساءلت لماذا يسيطر «الأشكناز على الحكم فى إسرائيل رغم أن اليهود السفاراد والشرقيين تتزايد أعدادهم بسرعة وربما تجاوزت الآن عدد الأشكناز . . إن الأشكناز هم أول من آمن ودعا إلى المبادئ الصهيونية (وكانوا يؤمنون بالاشتراكية) ونظموا الهجرة إلى فلسطين واستوطنوها قبل قيام الدولة الإسرائيلية . وقد قاتلوا مع الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية واكتسبوا خبرات عسكرية متفوقة ، استخدموها فى محاربة وهزيمة الدول العربية سنة ١٩٤٨ ، وفى إرساء أسس الدولة العبرية وتنظيماتها . إنهم ابتدعوا نظرية الكيبوتسات وأول من طبق نظرية المجتمع الشيوعى الاختيارى . . وعندما وصَلَتُ إلى إسرائيل ، كان مجلس الوزراء يضم ١٨ وزيراً ليس منهم سوى ثلاثة من السفاراد والباقى من الأشكناز .

ويقبل السفاراد هذا الوضع ، ولكنهم يحاولون فى هدوء ودون صدام مع الأشكناز الحصول على المزيد من الحقوق وقد شكلوا حركة «بياحد» بمعنى «معًا» ، حتى يزيدوا من دورهم مع الأشكناز فى إدارة شئون إسرائيل . . ويميل السفاراد بصفة عامة إلى الاتجاهات اليمينية ممثلة فى كتلة الليكود .

وإذا كان اليهودى الأشكنازى يحضر معه تقاليد وحضارة البلاد الوافد منها ، وما حصَّله من علم وتفوق فنى يعلو على مستوى العلوم والفنون فى المنطقة ، فإن هذا صحيح أيضًا بالنسبة للسفاراد فاليهودى المغربى مثلا يتمسك بالتقاليد التى تعلمها فى المغرب ، ويبنى أو يؤثث بيته أحيانًا على الطراز المغربى . . و لقد صارحنى أحد هؤلاء اليهود المغاربة الذين يستوطنون أوروبا الآن ، بأنه يسعده كثيرا أن يلتقى بصديق عربى قادم من المغرب ، لأن ما بينهما من تفاهم وخلفية مشتركة فضلاً عن اللهجة المغربية ، قد يزيد على ما يوجد من روابط مشتركة بينه وبين زائر أشكنازى من إسرائيل !

ولا تقتصر الخلافات فى المجتمع الإسرائيلى على الدولة التى كان المهاجر -

آباؤه ـ ينتمون إليها قبل هجرته إلى إسرائيل، وإنما تمتد إلى تعدد الطوائف الدينية فهناك فى القدس الغربية اليهودى المتدين الذى يرتدى حلة أوروربية سوداء وسترة طويلة وقبعة سوداء، محلاة أحيانا بالفرو، ويطلق لحيته أو تتهدل جدائل شعره على جانبى وجهه، وهؤلاء هم طائفة «الحسيديم» الذين يكرّسون حياتهم لدراسة الدين والفقه اليهودى.

وهناك فئة من اليهود المتدينين (الأرثوذكس) يكتفون بوضع غطاء الرأس اليهودى التقليدى (الكيبا) على رؤوسهم، ويتمسكون أيضًا بكل تعاليم الدين ويراعون قيود المأكل «الكوشير» الشديدة.. وينضمون إلى الأحزاب الدينية أو يؤيدونها.

ولقد زارنى فى مكتبى فى السفارة وفد من اليهود القرّائين، وشرحوا بعض طقوسهم الدينية، وهم من اليهود الشرقيين وكان بعضهم يقطن مصر قبل الهجرة إلى إسرائيل، وقالوا إنهم يغتسلون قبل الصلاة (نوع من الوضوء) ويخلعون الأحذية عند دخول المعبد، ويسجدون فى صلواتهم بوضع جبينهم على الأرض، مثلما يفعل المسلمون فى صلواتهم.. والحاخام الشرقى لا يصافح السيدات.. (ولهؤلاء القرائين مطالب وتساؤلات عن معبدهم فى القاهرة ومصير محتوياته).

وهناك أيضًا فئة من اليهود المتدينين تعرف باسم «ناطورى كارتا»، وعددهم قليل، وهم الطائفة الوحيدة من اليهود التى تعيش فى إسرائيل ولا تعترف بدولتها، اعتقادًا منهم بأن دولة إسرائيل الحقة لن تقوم إلا بعد مجىء المسيح الحقيقى، وإلى ذلك الحين فإنهم حراس المدينة القديمة (أورشليم) وحماتها، ويرفضون المبادئ الصهيونية، لكن ليس لهم وزن سياسى يذكر.

وكل هذه الفئات المتدينة تراعى «الكوشير» فى مأكلها، و«السبت» فى تصرفاتها ونشاطاتها، فلا يركب أحدها سيارة ولا يسافر، ويلتزم بتعليمات الدين اليهودى.. وتوجد هيئات دينية فى إسرائيل، وفى كل مجتمع يهودى حتى خارج إسرائيل، تشرف على مراعاة تلك التقاليد الدينية، وتمنح شهادات للأفراد أو لبعض

الفنادق أو المطاعم الخاصة، تؤكد أن ما يقدم فيها من مأكل ومشرب «كوشير» أى وفق الأصول المرعية وخاضع للرقابة الدينية اليهودية . . ويحرم صاحب «الرخصة» منها إذا خالف تلك التعاليم .

ورغم أن نحو ٨٠ ٪ من شعب إسرائيل اليهودى لا يتمسك بكل التقاليد الدينية كما ذكرت فإن إيمانهم بأنفسهم «كشعب يهودى» يتمثل فى تاريخهم ولغتهم وحضارتهم، وليس فقط فى ديانتهم، وهو إيمان ثابت لا يتزعزع .

الأرض.. والأمن.. والحياة

لقد استمعت فى مصر إلى رأى يؤكد أن اليهودية ديانة، وأنه لا يوجد شيء اسمه الشعب اليهودى، وربما استند بعض أنصار هذا الرأى إلى كتاب وضعه سيجموند فرويد، عنوانه «موسى والتوحيد» «Moses and Monotheism» وهو كتاب لم أطّلع عليه وقيل إنه نادر الوجود ويؤكد أن النبى موسى كان أميرًا مصريًا وأنه لم يكن يهوديًا، ولذلك لم يدخل أرض فلسطين مع اليهود . ومن المعروف أن التاريخ يتضمن من الأساطير أكثر من الحقائق، ولكن وجود الشعب اليهودى فى تقديرى يقوم على التاريخ واللغة والحضارة، وليس على الدين وحده .

ولا ينسى اليهودى تاريخه ولا خروجه من «أرض إسرائيل» قبل الميلاد، كما لا ينسى تشتته فى الأرض وما لاقاه بعض اليهود من اضطهاد، سواء فى اسبانيا كما أشرت، أو فى روسيا القيصرية حيث عانى من حملات «البوجروم» (التطهير) . . ولا يستطيع اليهود أن ينسوا، ولا يسمحوا للعالم كله أن ينسى، فظائع «الهولوكوست» التى ارتكبتها النازية الهتلرية ضد ملايين اليهود فى أوروبا، وغير بعيد على القارئ الحملة التى تعرض لها الرئيس الأمريكى رونالد ريجان فى مايو ١٩٨٥، عند ما زار مقبرة Bitlberg التى تضم رفات عدد من جنود ألمانيا قيل إنهم من النازى، خلال زيارته لألمانيا الاتحادية . . ولم يقبل يهود إسرائيل ولا يهود أمريكا أن يبرِّر ريجان ذلك فى إطار رفع «عقدة الذنب» عن ألمانيا الحديثة، ولم يرضهم حتى أن يضاف إلى برنامج الرئيس الأمريكى زيارة مقابر ضحايا

«الهولوكوست» من اليهود . . لقد طالب رئيس جماعة الناجين من «الهولوكوست» بإلغاء زيارة ريجان لمقبرة بيتبرج وألحَّ فى طلبه، ولكن الرئيس الأمريكى الذى كان قد وعد المستشار الألمانى بزيارة بيتبرج لم يرضخ لهذا الضغط.

إن كلمة «الأرض» عند اليهودى لها معنى خاص، إذ أنها تعنى «الوطن»، ولذلك يقدسها شعب إسرائيل مثلما يقدس العرب أوطانهم. كما أن كلمة «الأمن» ترتبط عند اليهودى بالتمسك بالبقاء على قيد «الحياة». إنهم يكررون أن اعتبارات تاريخية تزيد من تمسكهم بالأرض «Ha Aretz» وبالأمن والحياة. . لقد عاشوا عشرات القرون بلا وطن، وفقدوا مليون طفل بين الملايين الستة الذين راحوا ضحية النازى. . إن شعوبًا أخرى فقدت الملايين، ولكن اليهود يقولون إن ذلك كان خلال المعارك. . أما معسكرات الاعتقال والإبادة حرقًا أو بالغازات السامة فى آوشفز أو راخاو أو برجن ـ برجن، فإن الشعب اليهودى وأجياله المقبلة لن ينساها، وسيظل يلحُّ على العالم ألا ينساها، حتى لو ضاق الكثيرون بذلك الإلحاح!

لهذا يعتبر كل إسرائيلى نفسه مسئولاً عن أمن إسرائيل وسلامة شعبها، ويرى أن كل ما يجرى فى إسرائيل أو يتصل بها من أحداث، وما يصل إليه من معلومات، إنما يهم الدولة التى ينتمى إليها كما يهم شعب إسرائيل. . لذلك يجرى تبادل ونقل المعلومات فى سرعة مذهلة، ولا يقتصر ذلك على المعلومات السياسية أو العسكرية، فهذه المعلومات لها قنواتها المتخصصة، ولكن الأنباء العادية والأخبار التى تتصل بالأفراد أو الجماعات فى إسرائيل، تهم كل فرد فيها، لأن كل إسرائيلى يؤمن بأهمية دوره الشخصى فى قيام وبقاء والحفاظ على أمن الدولة التى أسهم بجهده وماله ودمه فى سبيل إنشائها.

وأى حدث غير عادى يثير الاهتمام فى إسرائيل، ولا يسكت أحد عن شىء «غير عادى»، كما لا يكتفى بالتساؤل عما يحدث. . إنه يتحرك ويسأل شفهيًا وكتابة، ويبدى رأيه بصراحة وحرية تامة ويعرف مسبقًا أن لكل سؤال جوابا، ولكل تحرك صدى معيّنا. وتعرف الحكومة فى إسرائيل أهمية الرأى العام على الصعيد السياسى وإزاء المشاكل التى يواجهها الشعب بصفة عامة.

وتستغل دولة إسرائيل المخاوف «الأمنية» التى تعتمل فى نفوس الأفراد والجماعات، فيبالغ حكامها وخاصة إذا كانوا من الصقور مثل الليكود، فى تصوير الأخطار التى يتعرض لها شعب إسرائيل، ويستخدمونها أحيانا لستر الأطماع التوسعية، كما يفعلون بالنسبة للتمسك باحتلال الضفة الغربية وغزة.

فهم يقولون ويكرِّرون ـ مستخدمين الخرائط على نحو ما أعتقد أن المستر بيجن كان يحاول اقناع الرئيس السادات فى قمة أسوان ـ إن المنطقة الوسطى من إسرائيل أو «خصرها النحيل» ـ لم يكن يزيد عرضها سنة ١٩٦٧ على ١٠ كيلو مترات، ويتخذون من ذلك ذريعة لرفض العودة إلى حدود ما قبل ذلك العام بحال من الأحوال. لقد استخدمت حكومة الليكود حجة الأمن لترفض الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة سنة ١٩٦٧، وعلى أساس أن القذائف يمكن أن تصيب إسرائيل من الضفة أو غزة.. وقد أيدتها الولايات المتحدة فى ذلك.

ولم تعد تلك الحجة «الأمنية» كافية بعد أن استخدمت فى المنطقة قذائف وصواريخ يصل مداها إلى عشرات الكيلو مترات، لذلك لجأت حكومة الليكود إلى حجج تاريخية تستدل بها على أن الضفة الغربية، التى يطلقون عليها الأسماء العبرية القديمة «يهودا والسامرة»، إنما هى أرض إسرائيل: يقولون إنها كانت لهم وعادت إليهم بعد «تحريرها» من العرب، ويعلِّمون الجيل الجديد فى إسرائيل أن الضفة الغربية وقطاع غزة هما ضمن حدود إسرائيل التاريخية. هكذا يفكرون فى إسرائيل.. أما دولة الفلسطينيين فهى الأردن (حسب ادعائهم).

مميزات.. وعيوب

لا أستطيع أن أدعى أن إقامتى فى إسرائيل التى استمرت ٣١ شهرًا، سمحت لى أن أعرف كل شىء عن شعب هذه الدولة. ومع ذلك يمكننى أن أقول إن هناك صفات يتمتع بها لكن لا ينفرد بها بل تشاركه فيها شعوب أخرى متقدمة، بنسب متفاوته، مثل النشاط والحيوية مع القدرة على التخيل والابتكار. كما يتصف شعب إسرائيل بالمرونة والتكيّف السريع على الظروف الجديدة، ولا يلتزم المفكرون فيه بالنظريات والنصوص التى درسوها فى الكتب، بل يستخدمون عقولهم وخيالهم.

ففى حروبهم مع العرب لم يتمسكوا بخطة عسكرية قائمة على المعلومات النظرية وحدها بل كانوا يغيّرون من مواقفهم حسبما يقتضيه الموقف. وكذلك فى مواجهة مشاكلهم الاقتصادية استخدموا تلك المرونة والخيال، بعيداً عن النظريات الاقتصادية التى يحفظها ويُدَرِّسها أساتذة الجامعات بدون خبرة عملية بما يجرى فى ميدان الأعمال.. إنهم يطوِّرون مراكزهم بسرعة ويستفيدون من الأوراق الرابحة فى أيديهم، ولا يقولون «لا» النهائية فى البداية ولكنهم يدفعون خصومهم إلى الرفض لأنهم مفاوضون مهرة وعنيدون، ولا يعتمدون على الحق وحده، ولكنهم يستندون إلى الأمر الواقع والقوة، لأنهم يعرفون أن المفاوض من مركز القوة هو الذى يفوز بما يريد.. ولابأس من «مغالطة» الخصم إن أمكن!

ومستوى المعيشة فى إسرائيل مرتفع إذا قورن بالدول الأخرى فى المنطقة، ولا تزيد نسبة الفقر فى إسرائيل عن ١٧ ٪، ووصل مستوى دخل الفرد فى الوقت الذى عشته فى إسرائيل إلى نحو أربعة آلاف دولار فى السنة[١]، والغلاء فيها يزيد عن مستواه فى الدول المجاورة وكذلك نسبة التضخم التى كانت ١٣٠ ٪ ووصلت بعد ذلك إلى ٧٠٠ ٪، ومستوى معيشة اليهود الإشكناز يزيد عن مستوى معيشة اليهود السفاراد والشرقيين بصفة عامة.

والوعى السياسى متقدم فى إسرائيل، ويهتم كل فرد بمتابعة الأحداث العالمية والمحلية[٢]، كما يحرص سواد الشعب على متابعة كل ما يدور فى أمريكا بصفة خاصة، ولاغرو فهى الصديق رقم واحد للدولة العبرية، وبالإضافة إلى المسَاعدات الاقتصادية والعسكرية، فإن ستة ملايين يهودى يعيشون فى الولايات المتحدة ويكوِّنون اللوبى الصهيونى المعروف.. (وقد بلغت مساعدات أمريكا لإسرائيل منذ ١٩٧٣ فقط مبلغًا قدره ٢٨ بليون دولار منها ١٩ بليون مساعدة عسكرية).

(١) متوسط دخل الفرد السنوى فى مصر لا يتجاوز ٥٠٠ دولار فى السنة.

(٢) يوجد فى إسرائيل شخص يدعى «مايكل جوردوس»، ورث عن والده هواية الاستماع إلى إذاعات العالم ومتابعتها فى وقت واحد مستعينًا بالأجهزة العديدة التى يستخدمها لذلك، وقد تمكن من التقاط أنباء دولية هامة كان أول من أعلنها.. وهو لا يُقْبل على عمله هذا بتكليف رسمى، ولكنه يهتم بهذا العمل بصفة شخصية وأطلق عليه فى إسرائيل اسم «كاشافينو» أى «آذاننا» ونجح فى تحويل هذه الهواية إلى مصدر ربح مادى وفير!

ويثق الإسرائيلى بصفة عامة بالأنباء التى يسمعها من «صوت إسرائيل» أو يقرأها فى صحافته التى تنتقد الأوضاع القائمة، والأشخاص المسئولين، بحرية وصراحة غير متوافرة فى بعض دول المنطقة. . إنهم لا يخفون الحقائق عن أنفسهم، ويسمّون الأشياء بأسمائها الحقيقية ويعترفون غالبًا بالفشل فى تحقيق برامجهم الاقتصادية، كما يعترفون عادة بخسائرهم العسكرية. . وخلال الغزو الإسرائيلى للبنان كان الشعب يستمع بانتظام إلى «قول إسرائيل» الذى يذيع البيانات العسكرية ويعلن عدد القتلى ولكن لا يذيع أسماءهم إلا بعد إبلاغ ذويهم. .

والإسرائيلى لا يسكت عن وضع لا يعجبه دون أن يفصح عن رأيه. . كنت أقضى صباح السبت من كل أسبوع فى نادى الجولف ببلدة «قيصرية» التى تقع بين تل أبيب وحيفا، وفى يوم شاهدت سيدة تجمع توقيعات أعضاء النادى على شكوى Petitim يحتجون فيها لدى إدارة النادى على قطع شجرة كبيرة دون استشارتهم. ولقد عرفتُ بلادًا كانت مئات الأشجار فيها تمد ظلالها الوارفة على طول شارع بأسره بحذاء مجرى مائى، ولكن هذه الأشجار قطعت بين يوم وليلة، ولم يعرف أحد فى ذلك البلد من قطع هذه الأشجار ولماذا ولا أين ذهبت. . وقرأنا هذه التساؤلات فى إحدى الصحف ولم يهتم مسئول بإيضاح ما حدث.

والشعب فى إسرائيل، مثله مثل شعوب أخرى، يتمتع بروح الدعابة والفكاهة، ويطلق النكات حتى على اليهود، وعلى رجال الدين اليهودى، ولقد استمعت إلى الكثير من هذه الدعابات الساخرة، ورويت بعضها فى مصر وضحك لها المصريون المعروفون بتفوقهم فى ميدان الفكاهة.

وللإنسان الإسرائيلى أحاسيسه ومشاعره وهو يعبّر عنها فى مختلف المناسبات، وقد دفعتنا خلافاتنا وحروبنا مع إسرائيل وما وقع خلالها من مذابح، أن نتصور أن الإسرائيلى متحجر القلب. . إننى أتحدث هنا عن النَّواحى الاجتماعية وليس على الصعيد السياسى أو العسكرى، ويمكننى القول بأن الفرد الإسرائيلى أو اليهودى كإنسان إنما يتمتع بعواطف جيَّاشة وإخلاص ومشاركة للآخرين فى أفراحهم وأحزانهم. وعندما انتقلت إلى الدَّار التى استأجرتها الحكومة المصرية لسكن السفير

فى ضاحية «كفار شمارياهو» على بعد ١٣ كيلو مترا شمال تل أبيب وفى مواجهة ضاحية هرتزليا المعروفة. أعرب عدد من العائلات المجاورة عن ترحيبهم بالجار الجديد، وقدم بعضهم هدايا رمزية أذكر من بينها سلة صغيرة من القش بها رغيف من الخبز وعلبة ملح، تعبيراً عن العرف المشهور فى المنطقة وأن من يأكل «الخبز والملح» مع الآخر يصبح صديقًا. وقدّم لى آخرون «حمامة سلام» مصنوعة من الزهور البيضاء، وعائلة ثالثة بعثت الىّ بكتاب يحوى صوراً فوتوغرافية رائعة لشبه جزيرة سيناء أخذت خلال الاحتلال الإسرائيلى، وقد أهدت العائلة الكتاب الىّ رمزاً لإعادة سيناء لمصر بعد السلام. . ولقد لمست أن كل ربة بيت فى إسرائيل تحيط ضيوفها برعاية ودفء خاص حتى يشعر كل منهم أنه المحتفى به!

وقد لفت نظرى فى أحوال كثيرة، أن الفرد الإسرائيلى لا يكتفى بكلمة «لا»، ولا يقبلها بسهولة كإجابة لطلبه، إذ لا بد أن يسأل عن السبب، وأن يناقش ويقدم الحجج ويُلحّ حتى يحصل على طلبه. . إن الإسرائيلى لا يعرف معنى «الباب المغلق» فلكل باب طريقة خاصة لفتحه، وإلا فهناك أبواب أخرى يطرقها أو يدور حولها دون يأس أو ملل. . وأذكر فى هذه المناسبة أن صحفيًا طلب من السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية كمال حسن على أن يستقبله، فوعده باستقباله بعد الغداء، ولكن شعر بالتعب ودخل غرفته فى فندق هلتون تل أبيب ليستريح، وظل الصحفى يلحّ فى طلب المقابلة، وعبثا حاولنا إقناعه بأن النائب قد نام، وظل يردد «ولكنه وعدنى بالمقابلة» وكرر ذلك فى إلحاف حتى فاز أخيراً بما أراد!

إن «الإلحاح» للحصول على ما يعتقدون أنه الحق ليس صفة ممجوجة فى إسرائيل، لأن الحق دين والدين لا بد أن يسدَّد. . وما دام الإسرائيلى بصفة عامة يصدق فى وعده ـ وهناك الاستثناءات طبعًا ـ فهو ينتظر أن يحرص غيره على تنفيذ ما التزم به. . وهم يرفضون كلمات مثل «معلهش» أو «المسامح كريم»، ودستور حياتهم أن من يخطئ لا بد أن يدفع الثمن. ولقد صدر فى إسرائيل حكم قضائى ضد وزير الأديان الأسبق عندما ثبت للمحكمة أنه قام بتصرفات تخالف القانون، واستقال الوزير ونفَّذ الحكم.

أما أسطورة «البخل اليهودى» فهى ليست صحيحة على إطلاقها، فهناك الكريم وهناك البخيل، ولكن الإسرائيلى عادة لا يبذّر المال ولا ينفقه على المظاهر بل يحسن استخدامه فيما يفيد، وهو لا يحرم نفسه ولا أصدقاءه من التمتع سواء فى الأسفار الكثيرة أو فى الولائم أو اقتناء التحف والكتب وتذوق الفنون من موسيقى أو رقص أو غيرذلك. . إننى بإيجاز، شاهدت فى إسرائيل شعبًا يعرف كيف يعمل فى نشاط، كما يعرف كيف يتمتع بلذات الحياة، وفقًا لمعاييرهم التى تقترب من المعايير الأوروبية أو الأمريكية.

وبعد، فلقد حرصت فيما تقدم على أن أصف الجوانب التى شاهدتها فى المجتمع الإسرائيلى كما عرفته وكما رأيته، دون تعرض للجوانب السياسية التى سوف أعرض لها فيما بعد. . إنه مجتمع مختلط فى تكوينه لكنه يميل إلى المجتمعات الأوروبية أكثر منه إلى المجتمعات العربية المحيطة بإسرائيل فى المنطقة، بما فى ذلك اتخاذ المواقف العملية ومواجهة الأمر الواقع على أساس قدراته. . كما أنه مجتمع يتمتع بحرية إبداء الرأى ويعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مثله الأعلى فى الديموقراطية والحرية الفردية.

عرب فى إسرائيل

تضم إسرائيل نحو سبعمائة ألف عربى (عدا سكان الأراضى المحتلة فى الضفة الغربية وغزة الذين يبلغ عددهم نحو مليون وثلاثمائة ألف نسمة)، ويقيم معظمهم فى يافا وحيفا والناصرة، وكذلك فى المثلث والطيبة، وهى مناطق لا تبعد كثيراً عن تل أبيب.

ومستوى معيشة العرب فى إسرائيل يقل بصفة عامة عن مستوى معيشة اليهود، ولكنهم يقطنون مع ذلك مساكن نظيفة زرت عدداً منها، ويعمل الكثيرون منهم فى الزراعة وفقًا للإمكانيات الفنية الحديثة.

وأذكر أننى زرت أرضًا يملكها بعض العرب فى «المثلث» ورأيت أن الدونم (وهو يعادل ألف متر مربع) ينتج ٢٠ طنًا من الخيار فى السنة أى أن الفدان يُغل ٨٠ طنًا. .

ويتبع العرب طرق الرى بالرش والتنقيط حفاظًا على كميات المياه المحدودة، ويستعينون بالآلات الزراعية الحديثة، وبالتدفئة الصناعية فى المشاتل Green Houses التى تغطى بالبلاستيك كى تثمر المحاصيل من الفواكه والزهور حتى فى الشتاء.

كذلك يعمل بعض العرب فى مصانع تنتج الأقمشة والملبوسات وغيرها، ويقوم العديد منهم بالتدريس أو العمل فى الإذاعة إلى غير ذلك، لكن العربى لا يتولى أى منصب رئيسى فى الحكومة الإسرائيلية، ولا فى ميدان الاقتصاد والتجارة ويقتصر تمثيلهم فى الكنيست على ستة أعضاء (أى ٥ ٪ من الأعضاء) فى حين تصل نسبة العرب من مسلمين ومسيحيين ودروز إلى ١٦ ٪ من السكان.

وليس من السهل على العربى فى إسرائيل أن يمارس أى نشاط سياسى معاد لإسرائيل(١) . . إنه يمكنه أن يعارض سياسة الحكومة لكنه لا يُسمح له بأى نشاط ضد أمن الدولة، وعند زيارتى للمناطق العربية كان يرافقنى مسئول إسرائيلى من الإشكناز على الأرجح، ويحمل عرب إسرائيل الجنسية الإسرائيلية إلا أنهم معافون من الخدمة فى الجيش، وهو أمر مفهوم.

ولقد ارتبطت بعلاقات ودية مع بعض الإخوة العرب فى إسرائيل، لكن صلاتى بهم لم تدم بعد مغادرتى لذلك البلد . . كما عرفت عدداً من الأقلية العربية المسيحية وخاصة فى حيفا والناصرة، مثل الأستاذ جميل شلهوب المحامى الذى يقيم فى حيفا، وهؤلاء يتمتعون كذلك بحرية ممارسة النشاط الاقتصادى والتجارى والفنى أو الحرفى، وقد دعانى عدد منهم فى منازلهم فى الناصرة وأعجبت بمستواهم الثقافى والاجتماعى.

وتبلغ نسبة الدروز فى إسرائيل نحو ١,٥ ٪ من مجموع السكان وهم يقيمون بصفة خاصة فى مرتفعات إسرائيل الشمالية فى الجليل وجبل الكرمل، وقد التقيت

(١) انضم بعض عرب إسرائيل إلى الحزب الشيوعى مثل السيد توفيق طوبى وفاز بمقعد فى الكينست، كما مارس بعضهم نشاطا فى حزب المابام الاشتراكى، مثل الدكتور محمد وتد الذى يشغل الآن مقعدا فى الكنيست.

مرارا وفى مناسبات شتى مع رئيسهم الدينى الشيخ ابن طريف، وهو شيخ مسن يحظى بالاحترام، وتحرص حكومة إسرائيل على دعوته فى المناسبات الرسمية مع سائر رؤساء الطوائف الدينية الأخرى. . ورغم أن الدروز فى إسرائيل يتكلمون العربية إلا أنهم يؤدّون الخدمة العسكرية ويلتحقون بجيش إسرائيل.

ومن الأسر الدرزية التى عرفتها أسرة «المعدِّى» ومنها الشيخ جابر داهش المعدِّى، العضو السابق فى الكنيست. . وقد دعانى مع بعض زملائى أعضاء السفارة إلى زيارة قرية «يركا» الدرزية فى شمال إسرائيل، وفوجئت باستقبال حافل لا ينسى، من سيارات تتقدم سيارات الضيوف إلى القرية، إلى مكبِّرات الصوت التى تذيع الأغانى والهتاف بحياة مصر والرئيس السادات والسلام ومبعوث السلام، فضلاً عن المأدبة الكبيرة التى ضمت المئات، تكريمًا لمصر وسفيرها.

وتتميز طائفة الدروز بالانضباط وطاعة الكبار منها، فيستمع الصغير إلى أوامر الكبير دون مناقشة، كما يتميزون بكرم الضيافة على الطريقة الشرقية التقليدية.

مع اليهود فى أعيادهم

كنت لا أزال مقيمًا فى فندق هلتون تل أبيب عندما حان عيد الفصح فى شهر إبريل سنة ١٩٨٠، وفى المساء شاهدت زحامًا غير عادى، والرجال والنساء يرفلون فى أفخر ملابسهم، ويحرصون على الاحتفال بعيد من أهم أعيادهم. ويحضر الكثيرون ممن يقيمون خارج إسرائيل لزيارة أهلهم وأقاربهم فى هذا العيد الذى يحيى ذكرى «العبور» Poss Over، عندما عبر موسى بقومه من مصر إلى سيناء. ويحتفل اليهود فى هذا العيد بتحررّهم من «العبودية التى فرضها فرعون مصر على بنى إسرائيل»، كما تقول صلواتهم فى كتاب «الهاجاداه»، وبعد أربعين عامًا فى شبه الجزيرة المصرية، وصلوا إلى أرض الميعاد، لكن موسى لم ير هذه الأرض أبدًا، لأن الله لم يكن راضيًا عنه تمامًا.

فى هذا العيد دعانى المستر شيمون بيريز، رئيس وزراء إسرائيل الحالى وكان فى ذلك الوقت زعيمًا لحزب العمل المعارض، لحضور الحفل فى مسكنه، وهو شقة تتضمن وسائل الراحة مع البعد عن أى ترف. واجتمعت أسرته كبارًا وصغارًا حول

مائدة طويلة وضع عليها طعام خاص بالغ التقشف ومذاقه لا يشجع على الإقبال عليه بشهية، حتى يذكرَهم بأيام المعاناة التى مرُّوا بها قبل الخروج من مصر. (ويأكلون خبزاً خاصاً غير متخمر يسمى «الماتزا». .).

وتلا رب البيت جزءاً من كتاب «الهاجاداه» الذى يروى قصة الآلام التى عاناها اليهود على أيدى «المصريين»، ثم طلب إلى أحد أفراد الأسرة أن يقرأ جزءاً آخر وهكذا حتى يشترك الجميع فى القراءة، وينشدون بين القراءة والأخرى فقرات تكرر تلاوتها. . وكرب بيت مجامل اعتذر لى المستر بيريز عما فى تلك الصلوات من إساءة للمصريين وقلت له إننى لا أمثل مصر الفراعنة، ولكننى أمثل مصر الحديثة! ولاحظت أن جميع الحاضرين من الذكور يضعون على رءوسهم الرأس اليهودى المعروف باسم «الكيبا» كما تقضى التقاليد اليهودية فى كل المناسبات الدينية. . وفى اليوم التالى نشرت إحدى الصحف رسماً كاريكاتورياً يمثل المستر بيريز وعلى رأسه الكيبا. . ويمثلنى إلى جواره وعلى رأسى «الهرم» على شكل «كيبا»!!

وفى عيد رأس السنة العبرية، أمام رئيس الدولة إسحاق نافون الحفل السنوى المعتاد، ودعا إليه رؤساء البعثات الدبلوماسية، وألقى عميد السلك الدبلوماسى، وكان سفير دومنيكا، كلمة باسم زملائه، تحية لرئيس الدولة وللشعب الإسرائيلى فى هذه المناسبة. وأجابه رئيس الدولة بكلمة شكر وأشار خلالها إلى أن هذه هى المرة الأولى التى يحضر فيها سفير مصرى هذا الحفل. ثم مر رئيس الدولة أمام السفراء لمصافحتهم وتوقف عند بعضهم ليدلى بكلمة تنم عن تقديره، وتوقف أمامى وكلفنى أن أبلغ الرئيس السادات تحياته.

كان ممثلو الإعلام الإسرائيلى ينقلون هذا الحفل إلى الجمهور وطلبوا أن أوجه كلمة تهنئة لشعب إسرائيل بمناسبة العام العبرى الجديد سنة ٥٧٤٢ (والمفروض أن هذا هو عدد السنين التى مضت منذ خلق الله آدم)[١]. وهو عيد دينى يحتفلون فيه بالصلوات فى المعابد وينفخون فيه فى «الشوفار»، وهو نفير من قرون الكباش.

---

(١) لما كان المعروف علمياً أن ملايين السنين قد مرَّت منذ وجد الإنسان على الأرض فقد استفسرت عن كيفية التوفيق بين العلم والدين فى هذا الأمر، وجاءتنى الإجابة بأن «السنة» فى الماضى ربما كانت بألف سنة (أو يزيد) من السنوات التى نعيشها الآن.

ويرتبط يوم كيبور (عيد الغفران) فى ذهنى بذكرى حرب أكتوبر . . وفى أول عيد للغفران قضيته فى إسرائيل شاهدت الكثيرين يصومون عن الأكل والشرب لمدة ٢٤ ساعة، من مغرب اليوم السابق حتى غروب شمس يوم كيبور. وعرفت أن التعاليم اليهودية تعتبر الليل سابقًا للنهار، ويحسبون الشهور وفقًا للنتيجةالقمرية. ويتوجه اليهود إلى المعابد سعيًا على الأقدام، ويضع الرجال عل منكبيهم «الطالى» وهو عبارة عن شال أبيض عليه خطوط سوداء ـ ويمتنع على الجميع فى إسرائيل ـ (بمن فى ذلك غير اليهود) استخدام السيارة، وإلا تعرض المخالف للقذف بالحجارة، باستثناء سيارات الخدمة العامة مثل الشرطة والإسعاف والحريق.

وأذكر أننى فى السنة الثانية لوجودى فى إسرائيل، وفى عيد الغفران، اضطررت للتوجه إلى السفارة التى تبعد كثيراً عن دار السكن، فما كان من حراس الأمن الإسرائيليين إلا أن وضعوا مصباحًا أزرق مثل مصابيح سيارات الشرطة، فوق سيارتى، وهكذا تمكنت من الوصول إلى السفارة وأداء عملى فى يوم الغفران.

ويحتفلون فى شهر ديسمبر بعيد النور أو «الهافوكا»، إحياء لذكرى انتصار «جوداس مكابيوس» على أنطاكيوس الرابع «السورى» واعادة بناء المعبد فى القدس سنة ١٦٥ قبل الميلاد، ويستمر العيد ثمانية أيام، يشعلون خلالها « المينورا» وهى شمعدان ذو ثمانية فروع، رمزاً لمعجزة تروى اشتعال مصباح زيت صغير لمدة ثمانية أيام. . وقد اختارت إسرائيل شعار «المينورا» الذى يوضع على كل أوراقها الرسمية. . كما يحتفلون بعيد «البوريم» الذى يرمز لذكرى خلاص اليهود من المذابح على يد الأشوريين فى إيران ويتلون فيه كتاب «استر» التى خدعت زعيم الفرس وخلصت شعبها. . كما يرتدون ملابس تنكرية.

أما عيد «السوكوت» أو عيد الأسواق، الذى يرمز للاحتفال بجنى المحاصيل الزراعية فيتوجهون بالشكر لله على ذلك، وتقيم كل أسرة خيمة من الخوص، يضيئها البعض ليلاً بمصابيح، ويفرح الصغار بهذا العيد ويقضون أوقاتا طويلة فى خيمتهم، ملوحين بالسَّعف Luiav الذى يذكرهم بالخيام التى أقاموها فى سيناء بعد خروجهم من مصر وقبل وصولهم إلى «أرض إسرائيل» . . وفى نهاية الأيام السبعة للعيد، يحتفلون «بفرحة التوراة» رمزاً للانتهاء من قراءة التوراة.

ولليهود من شمال إفريقيا عيد خاص يسمى «الميمونا» نسبة إلى الفيلسوف اليهودى المغربى المعروف «ابن ميمون»، وقد دعيت فى السنة الأولى لوجودى فى إسرائيل إلى هذا العيد الذى يحتفلون به فى القدس (وفى أماكن أخرى) حيث تجتمع حشود من يهود شمال إفريقيا فى حديقة واسعة يقيمون فيها الخيام، ويطهون المأكولات على طريقة أهل المغرب، ويستمعون إلى موسيقاهم فرحين بهذا العيد وفى هذا الحفل حضر رئيس الوزراء السابق المستر بيجن مجاملة ليهود المغرب إذ كان يهتم بالحصول على أصوات السفاراد فى الانتخابات المقبلة وقتها، وجلس رئيس الوزراء الأسبق على المنصة العالية المعدَّة له وأجلسنى إلى يمينه، وبين هتافات الجماهير له وللسلام طلب منى المستر بيجن أن أوجه لهم كلمة باللغة الفرنسية، فارتجلت كلمة لتهنئتهم بعيد الميمونا، وتعالت هتافاتهم بحياة مصر والسلام والرئيس السادات، ثم قدموا لرئيس الوزراء جلبابًا وطربوشا مغربيًا إعرابا عن تقديرهم وتأييدهم له.

تل الربيع

كنت أتردد يوميًا طوال مدة عملى فى إسرائيل بين مكاتب السفارة الواقعة فى شارع «بازل» فى وسط مدينة تل أبيب، وبين ضاحية كفار شمارياهو حيث تقع الدار التى أسكنها. ولم يكن تعداد سكان تل أبيب يزيدون عن سبعمائة ألف، ولكن شوارعها النظيفة كانت تنبض بالحياة والحركة والنشاط.. فالمقاهى والمطاعم على جوانب الشوارع تزخر بالرواد من الإسرائيليين والسائحين الأجانب، وفى هذه المدينة الصغيرة توجد المطاعم التى تقدم المأكولات من مختلف بلاد العالم: مطاعم فرنسية وإيطالية.. وأخرى روسية أو مجرية.. إضافة إلى المطاعم الصينية. وكنت أتردد بصفة خاصة على المطعم الصينى القريب من منزلى، وكثيرا ما كان صديقى موريس نبين، وهو من رجال الأعمال الذين عاشوا صباهم فى مصر واحتفظ بالجنسية البريطانية، يدعونى للغداء معه فى أحد المطاعم الصينية أو الفرنسية.. ومن بين الأطباق اليهودية التى لم أستسغ طعمها «الجفلته فيش» وهى سمك أعد بطريقة يهود شرق أوروبا.

والمحلات التجارية كانت مليئة بالسلع المحلية والمستوردة، إذ لم تكن إسرائيل فى ذلك الوقت تفرض قيوداً على الاستيراد لكنها كانت ترفع الجمارك على السلع المستوردة بنسبة تجعل المستهلك يفضل ما يقابلها من سلع محلية إن وجدت.

والمكتبات كثيرة فى المدينة ومن أشهرها مكتبة «سيّماتسكى» ذات الفروع العديدة فى تل أبيب وغيرها من مدن إسرائيل، التى تضم كل أنواع الكتب بكل اللغات المتداولة. ويقبل الشعب الإسرائيلى كثيراً على الاطلاع والقراءة، كل يختار الفروع المحببة إلى نفسه أو التى تفيده فى عمله. أما المعارض الفنية (الجاليرى) للرسوم والتماثيل المنحوتة والتحف القديمة فكثيرة ولها مستويات فنية مختلفة، والكثير منها ذو مستوى فنى عال يتمشى مع أسعارها. ويقبل الناس على الاستماع إلى الموسيقى سواء كانت الأغانى الحديثة أو الألحان الكلاسيكية الخالدة.. وفى قلب تل أبيب يوجد مركز ثقافى كبير يضم قاعات كبيرة تعزف فيها فرقة الفيلارسونيك بقيادة شخصيات إسرائيلية أو عالمية معروفة مثل نيكاسزوكرمان وزوبن مهتا. وتعرض الأفلام الهامة أو تقام المعارض الفنية المتنوعة. وقد شاهدت أحد الأفلام التى أخرجها بولا نسكى، المخرج البولندى الأصل والذى يعيش فى فرنسا، وذلك فى حفل خاص حضره بنفسه وحضرته معه الممثلة الأولى، ودعى إليه مسئولون من إسرائيل من بينهم دكتور إلياهو بن إليسار (سفير إسرائيل الأول فى مصر) كما دعيت لحضور هذا الحفل، وتحدث بولانسكى عن الأيام التى كان اليهودى يلقى الإهانات فى بولنده لأنه يهودى، وأبدى سعادته لوجوده الآن فى إسرائيل.

أما المسرح، وصناعة السينما فى إسرائيل، فلم يصلا بعد ـ فى رأيى ـ إلى التقدم والتفوق الذى حققته الموسيقى.. وتوجد أكثر من مدرسة لرقص الباليه الكلاسيك والمودرن، وقد حققت هذه الجهود الفردية مستويات فنية متفوقة، وزرت بعضها وأعجبت بما يبذلونه من جهد تقدره الجماهير.

والناس يسيرون فى شوارع تل أبيب دون اهتمام كبير بأناقة مظهرهم، فالزى الأوروبى رداء الجميع، ويرتدى كل فرد ما يريحه ويناسبه. فى الصيف يرتدون

القميص والبنطلون الطويل أو القصير . . والسيدات أيضا يرتدين ملابس الصيف التى تكشف عن الكثير ، مما يتباين بشدة مع ملبس السيدات فى الدول العربية المجاورة . ولا يلتفت أحد هناك إلى تلك المناظر فقد ألِفَتْها عيونهم ولم تعد تجد فيها ما يلفت النظر أو يدير الرءوس .

مشيت مرات قليلة في شارع «ويزنجوف» وهو مركز النشاط التجارى فى وسط المدينة ، كما مررت كثيراً فى شارع «هايركون» ـ المسمى باسم النهر الصغير الذى يخترق تل أبيب ـ والشارع الأخير يمتد بحذاء شاطئ البحر الأبيض المتوسط ، وشاهدت الشباب يسيرون عليه صيفًا بملابس الاستحمام أحيانًا . . ولكن الشتاء بارد نسبيًا ويرتدون الملابس المناسبة لهذا الفصل ويدفئون المنازل مستخدمين أجهزة التدفئة بالطاقة الشمسية بكثرة تسترعى النظر ، ولا يقتصر هذا على تل أبيب وحدها ، بل تنتشر كذلك فى كل مدينة أو قرية فى إسرائيل ، اقتصاداً فى الطاقة . . إن منظر هذه الأجهزة فوق كل المساكن تقريبا مما تتميز به إسرائيل !

لقد تحرروا فى إسرائيل ـ صيفًا ـ من الجاكته ورابطة العنق ، حتى وزارة الخارجية الإسرائيلية وزعت منشوراً على السفارات الأجنبية يُعفى الدبلوماسيين من ارتداء رباط العنق صيفًا عند مقابلة الرسميين فى الوزارة . وأعتقد أن شخصين فقط فى إسرائيل لم يخلعوا رباط العنق فى «عز» الصيف . . إنهما رئيس الوزراء السابق المستر بيجن ووزير الداخلية الأسبق (ووزير الأديان الآن) الدكتور يوسف بورج .

وفى الشهور الأولى عقب وصولى إلى إسرائيل ، لم يكن من اليسير أن أتجوّل على قدمىّ فى شوارع المدينة دون أن يلفت ذلك أنظار الكثيرين ، وخاصة بسبب حراس الأمن الذين كانوا يرافقوننى فى كل مكان . . والمواطن الإسرائيلى يعبّر عن مشاعره فى بساطة وتلقائية ، فكان بعضهم يتقدم نحوى مادًا يده لمصافحتى قائلاً إنه مواطن إسرائيلى «بسيط» يريد أن يحيى سفير مصر إعرابًا عن سروره وتقديره للسلام وللرئيس السادات ، وكان البعض يطلب توقيعى لأنه من هواة جمع التوقيعات .

ولقد أصدرت إحدى الهيئات فى إسرائيل مظروفا وضعت عليه صورة سفيرى

مصر وإسرائيل على شكل طابع بريد وذلك بمناسبة مضى عام على تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين، وكان الكثيرون يحرصون على الحصول على توقيع السفيرين على ذلك المظروف.

ولاحظ الكثيرون أن وسائل الإعلام فى إسرائيل تنشر عنى الكثير، بل إن بعضهم ذهب إلى حد القول بأن سفير مصر الجديد أصبح محل الاهتمام الصحفى أكثر من السفير الأمريكى.. وكان هذا فى نظرهم منتهى الإطراء لأن السفير الأمريكى فى إسرائيل أهم من أى سفير آخر، بل ومن أهم الشخصيات بصفة عامة، بسبب المركز الممتاز الذى تحتله أمريكا فى إسرائيل.

وقد أثار ذلك حساسية عدد من الإسرائيليين الذين ساءهم أن يحصل سفير مصر على هذا الاستقبال والترحيب، فى الوقت الذى لا يلقى فيه سفيرهم فى القاهرة معاملة مماثلة. كان الدكتور بن إليسار يتمكن من مقابلة «الرسميين فقط، أما المجتمع القاهرى فقد قاطع السفير تقريبا واعتذر عن قبول دعواته، بسبب مواقف حكومة الليكود، فضلاً عن شخصيته الحزبية المؤمنة بمبادئ جابوتنسكى[1] المتطرفة.

وطالب بعض المغالين فى إسرائيل بوجوب معاملة السفير المصرى بالمثل، لكن الوضع لم يتغير لا فى القاهرة ولا فى تل أبيب!

---

(١) ڤلاديمير چابوتنسكى زعيم صهيونى متطرف آمن به بيجن كذلك، وخرج على قيادة بن جوريون.

الفصل الرابع

شخصيات إسرائيلية التقيت بها

المستر مناحم بيجن

وأبدأ به لأنه كان يتولى رئاسة الوزارة فى حكومة الليكود السابقة حين بدأت عملى فى إسرائيل فى فبراير ١٩٨٠ ، ولأنه كان من أوائل الشخصيات الإسرائيلية التى التقيت بها فى قمة أسوان فى يناير من ذلك العام.

إن من واجبات السفير الجديد أن يقوم بزيارة تعارف ومجاملة لكبار المسئولين فى الدولة المعتمد لديها، وعلى رأسهم رئيس الوزراء. وكانت الحكومة الإسرائيلية مكونة من حزب حيروت والأحرار، مجتمعين فى كتلة الليكود التى فازت فى انتخابات ١٩٧٧ على حزب العمل المعارض، بعد أن حكم الحزب الأخير دولة إسرائيل منذ إنشائها سنة ١٩٤٨ .

وفى إسرائيل، يختص رئيس الحكومة برئاسة السلطة التنفيذية، أما رئيس الدولة فهو شخصية لها مكانتها فى إسرائيل ينتخبه الكينست حتى يكون رمزاً للدولة، دون أن يمارس نشاطًا سياسيًا أو حزبيًا، حتى لو كان ينتمى لحزب سياسى معين[١] .

وقد توجهت إلى القدس حيث يوجد مقر رئيس الوزراء وجميع الوزراء، بما فى ذلك وزارة الخارجية الإسرائيلية. . واستقبلنى المستر بيجن فى مكتبه ورحَّب بى

(١) كان الرئيس إسحاق نافون ينتمى لحزب العمل المعارض، وكذلك ينتمى الرئيس الحالى حاييم هرتزوج إلى نفس الحزب الذى يرأسه المستر شيمون بيريز، رئيس الوزراء الحالى.

وقال: «إنك تجلس الآن فى نفس المكان الذى جلس فيه الرئيس السادات حين حضر لزيارة القدس»، وأشاد المستر بيجن بالرئيس الراحل وحكمته وشجاعته فى اتخاذ قرار السلام رغم كل العقبات والحواجز، وأعرب المستر بيجن عن أمله فى أن تنمو العلاقات وتتطور بين البلدين من خلال مسيرة السلام.

وأذكر فى هذه المقابلة أن المستر بيجن قال لى إنه يمكن أن يتقبل من مصر أى نقد يوجه إلى شخصه أو بصفته رئيسًا لوزراء إسرائيل، لكن الشىء الذى لا يحتمله هو أن توجّه أية إهانة إلى الشعب اليهودى أو إلى الإسرائيليين كيهود!! وطلب منى إبلاغ ذلك للمسئولين فى مصر.

ولقد أدهشنى قوله هذا، إذ لم يكن هناك فى ذلك الوقت ما يدعو إلى توجيه انتقادات علنية للمستر بيجن حتى بوصفه رئيسًا للحكومة، لأن محادثات الحكم الذاتى رغم تعثرها كانت مستمرة، ولأن اجتماعات لجان تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل كانت تتوالى على نحو مكثف. وفضلاً عن ذلك فإن مصر وشعبها ـ حتى قبل إبرام السلام مع إسرائيل ـ لم يوجِّها أية إهانة إلى اليهود كشعب. وكنا فى مصر نحرص على التفرقة بين الصهيونية وبين اليهودية، لأن الخصومة كانت سياسية وعسكرية ضد إسرائيل الدولة وضد الصهيونية، وليست ضد الشعب اليهودى.. وإننى أتذكر حين كانت القنصليات المصرية فى الخارج تمنح تأشيرة دخول مصر لأى يهودى ما دام يحمل جواز سفر غير إسرائيلى، وما دام الجواز لا يحمل أية تأشيرة إسرائيلية.. وأكدت للمستر بيجن أن مصر لم ولن توجه أية إهانة إلى الشعب اليهودى.

وخلال اللقاء الأول، لم أتمكن من التعرف على نواحى شخصية المستر بيجن كان يبدو محدثًا هادئًا، لكنه يشعر بمسئوليته نحو الشعب اليهودى بأسره.. وكنت قد قرأت للمستر بيجن وعنه بعض الكتب، وأذكر أنه روى فى كتابه The Revolt «الثورة» التى قادها فى فلسطين ضد حكومة الانتداب البريطانى تحت راية «الإرجون تسفاى ليومى». ولكن لقاءاتى مع المستر بيجن التى تكررت بعد ذلك ساعدت على توضيح صورته واتجاهاته الفكرية المتطرفة أمامى.

لقد كان بيجن يمثل ويؤمن ويعيش الأفكار الدينية والسياسية التى يعتقد أنها حق للشعب اليهودى. . فهو لا ينسى أبدًا ما مر به الشعب اليهودى من محن، ويروى لزواره الأجانب قصص إبادة النازى لملايين اليهود فى معسكرات الاعتقال، وكيف أن زوجته «عليزا» كانت الوحيدة التى بقيت على قيد الحياة من أسرتها.

والمستر بيجن على قسط وافر من الثقافة التاريخية والقانونية، فضلاً عن ذكائه وسرعة بديهته، وكان يتكلم دائمًا فى صوت متميز Characteristic قد يخدع المتحدث معه فى البداية بأنه شخصية وديعة، ولكن ذلك يخفى وراءه تصميمًا لا يتزحزح عن آرائه المتعصبة. . كما كان يبادر إلى الرد على مالا يوافق عليه فى لهجة قاطعة.

ويدرس بيجن المواضيع جيدًا ويتخذ منها موقفًا محددًا لا يحيد عن جوهره، وقد يبدى بعض التنازلات اللفظية أو الشكلية التى تجعل موقفه أكثر قبولاً. . كما كان يلجأ أحيانًا إلى المغالطة فى سبيل إثبات صحة وجهة نظره، وقد لمست ذلك فى عدة مواقف خلال محادثات الحكم الذاتى، وأثناء النزاع على علامات الحدود الدولية فى منطقة طابا.

لقد تمسك المستر بيجن بكل مواقفه ومطالبه فى عناد وإصرار، وساعده على ذلك أنه كان يتحدث من مركز واضع اليد بالقوة، ولم تُجد كل الحجج والأسانيد أو وسائل الإقناع فى حمله على قبول «التحكيم» بعد فترة زمنية إذا لم تنجح محاولات التوفيق!

لكنه كان من ناحية أخرى إذا وعد فإنه ينفذ وعده، ولا يقبل أن يتراجع أحد عن وعده مهما كانت المبررات أو الدوافع، كما لم يكن يقبل تفسيرات غير مقنعة وكان يرد عليها على طريقته، باللين حينًا. . وبالعناد أحيانًا.

إن هذه الشخصية وتلك السياسة التى كانت محل نفور الرأى العام وكراهيته فى مصر ـ وفى الدول العربية ـ بل وفى عدد من الدول الأوروبية، كانت محل إعجاب الكثيرين وتقديرهم له فى إسرائيل، وهكذا فاز بيجن للمرة الثانية حين أدلى الناخبون بأصواتهم لصالح الليكود سنة ١٩٨١ وهزم تحالف المعراخ.

إن آراء مستر بيجن ومواقفه جعلتنى أعتقد أنه يعتبر نفسه صاحب رسالة شبه سماوية يلتزم بأدائها، ويعيش الواقع والحاضر على ضوء التاريخ. . الضفة الغربية من نهر الأردن بالنسبة له هى «يهودا والسامرة». . الليرة الإسرائيلية هى «الشيكل» وهو النطق الأوروبى للعملة اليهودية القديمة التى ورد ذكرها فى التوراه وهى «الشامل» لقد كان المستر بيجن يؤمن أن رسالته هى إعادة بناء صرح «مملكة إسرائيل». . وربما كان يعتبرنى سفير الفراعنة لدى بلاط الملك داود!!

وفى عهد الليكود أقدم بيجن على اتخاذ قرارات سياسية خطيرة فيما يتعلق بالاستمرار فى بناء المستوطنات، وضم شرق القدس ثم الجولان إلى إسرائيل، على نحو جعل من العسير على الحكومة التى تخلفه أن تنقض تلك القرارات دون أن تتعرض لاستنكار شعبى جارف.

ويؤمن المستر بيجن بالتعهدات المكتوبة، وتغلب عليه نزعة التقنين، وإذا كان الاتفاق عنده ملزما، فهذا لا يمنعه من الإفادة من الثغرات الموجودة فى الصياغة للتهرب منها. . إن تلك الأوصاف التى أذكرها ليست مجرد انطباعات بل إنها جميعا مستقاة من أمثلة ومواقف حضرتها بنفسى، وسيجىء ذكر بعضها فى الأجزاء القادمة عند الحديث عن المستوطنات ورفض وقفها، وعن طابا ورفض التحكيم بشأنها. . وغيرذلك.

وكان المستر بيجن رقيقًا ولا يقبل ما ينقل إليه دون تمحيص، فقد نقلت وكالات الأنباء أن السيدة جيهان السادات قالت فى معرض الدفاع عن سياسة السلام ضد معارضيها«إن الكلاب تنبح والقافلة تسير، كما قال شيكسبير» وفى مقابلة لى مع المستر بيجن ذكر أن شيكسبير لم يقل ذلك وإنه رجع إلى النصوص وكلف زوجته بالتدقيق فيها ووجد أن المعنى قد يقترب من ذلك فى رواية الملك لير، ولكن شيكسبير لم يكتب ذلك النص!

وأخيراً فإننى أعتقد أن المستر بيجن كان عنده شعور قوى «بالمسئولية إزاء كل ما يتصل بشعب إسرائيل»، وأستَدل على ذلك بأنه قدم استقالته ـ فى تقديرى ـ عندما أدرك أن قراره السابق وتأييده لَلجنرال شارون فى مغامرة غزو لبنان، كان قراراً خاطئًا. لقد كان بيجن يعتقد أنه سوف يقضى على منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان ويقيم فيه حكومة توقّع السلام مع إسرائيل ويعيش شعبه بعد ذلك فى سلام وازدهار. وعندما تطوَّرت الأحداث فى لبنان على ما نعرف جميعًا، وفقدت إسرائيل المئات وأصيب الآلاف من جنودها، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تعانيها، عندئذ أدرك بيجن أنه دخل ببلاده إلى مستنقع.. وأنه أخطأ فى حق بلاده وشعبه فاستقال رغم تمسك حزبه به وإلحاحه عليه فى البقاء!

لقد أفضت فى الحديث عن شخصية المستر بيجن لأهميته وخطورة المنصب الذى تولاه فى الفترة التى عملت فيها فى إسرائيل. إن عناده وإصراره على مواقفه ورفضه أية تنازلات أو تقارب بهدف التوفيق، وخاصة فى موضوع الحكم الذاتى، وسياسة بناء المستوطنات، كان سببًا فى فشل اتفاقات كامب ديفيد فى تحقيق أهدافها.

وخلال عملى فى إسرائيل، بذلت كل جهد ممكن لإيضاح أن الرئيس السادات قطع شوطًا طويلاً فى مبادرته التاريخية نحو السلام وواجه استنكار الدول العربية وقطيعتها لكن ظل متمسكا بالسلام، وأن على المستر بيجن أن يقابله فى منتصف الطريق.. لكن المستر بيجن رفض كل مسعى على أساس أن ناخبيه أيّدوه على هذا الأساس وأنه لا يستطيع أن يخذلهم.. لقد أطلق عليه أنصاره لقب «الملك بيجن» لعله يعيد بناء مملكة بنى إسرائيل

الرئيس نافون فى مصر

التقيت بالرئيس السابق إسحاق نافون للمرة الأولى عندما قدمت له أوراق اعتمادى فى ٢٦ فبراير ١٩٨٠. ورغم أن هذا اللقاء كان رسميًا إلا أنه كشف لى منذ الدقائق الأولى عن شخصية واضحة ومحبّبة إلى النفس. لقد تكلم معى باللغة العربية كأحد أبنائها، والتقيت بعد ذلك بالرئيس نافون عدة مرات.

ولقد اتيحت لى فرصة التعرف على شخصه وفكره، عندما زار مصر فى أواخر شهر سبتمبر سنة ١٩٨٠ ترافقه زوجته السيدة زوفيرا. لقد استقبلهما الرئيس السادات وقرينته السيدة جيهان، ونزل الضيفان فى قصر عابدين، الذى كان قد تم إصلاحه وإعادته إلى ما كان عليه من فخامة.

وأقيم فى المساء حفل عشاء تكريمًا للضيف، وألقى الرئيس السادات كلمة ترحيب أشاد فيها بالسلام بين البلدين. وكان الرئيس نافون قد أعد لهذه المناسبة عدّتها، إذ كان يعلم أنه أول رئيس دولة إسرائيلى يزور مصر، وأن شعب مصر سيستمع إلى كل كلمة يقولها. لهذا حرص على إلقاء خطابه باللغة العربية الفصحى مشيراً إلى طفولته فى فلسطين تحت الانتداب البريطانى، حيث كان يعيش والده مع العرب على علاقات طيبة من حسن الجوار. وأضاف نافون أن الصهيونية كانت تحارب الاستعمار البريطانى مثلما حاربه العرب.. ودعا المصريين إلى زيارة إسرائيل كما يزور الإسرائيليون مصر، وقال الرئيس الإسرائيلى السابق مدللاً على صحة رأيه: إذا كنتم تعتبروننا أصدقاء، فالصديق يزور صديقه، وإذا كنتم تعتبروننا أعداء فالمثل العربى يقول «اعرف عدوك»[1].

كان خطاب الرئيس نافون ذكيًا ومؤثرًا على المستمع لأنه ألقى باللغة العربية ولأنه ركّز على التقارب بين الشعبين العربى واليهودى وأن هذا «الإخاء» السابق يمكن أن يعود.

وفى اليوم التالى زار الرئيس نافون المعبد الإسرائيلى فى شارع عبد الخالق ثروت فى القاهرة، وكانت القلة الباقية من يهود مصر الذين لا يزيد عددهم الآن عن مائتين، معظمهم من كبار السن، كانوا جميعًا فى استقبال رئيس الدولة العبرية، فرحين بقيام السلام بين مصر وإسرائيل، وبزيارة نافون لمصر.

(١) ومع ذلك لم يزر المصريون إسرائيل إلا بأعداد قليلة، وكان ذلك لعدة أسباب أهمها الخصومة السياسية التى بقيت رغم السلام بسبب تصلب مواقف حكومة الليكود، واستمرار الحاجز النفسى لدى غالبية المصريين.. ولكن إسرائيل لم تقتنع بهذه الأسباب وذكرت أن نحو خمسمائة مصرى تقدموا إلى سفارتها فى القاهرة للحصول على تأشيرات دخول إلى إسرائيل لكن «ضغوطًا حكومية مصرية» منعتهم من السفر!!

كـان الاسـتـقـبـال مؤثرًا فى هذا المعبـد الذى أهمل خـلال سنوات طويلة ، حـتى حـصلت«الجـاليـة الإسـرائيليـة» فى القـاهرة على مـسـاعـدات من أثرياء اليـهـود فى الخـارج ، وخـاصـة من المسـتر نسـيم جـاعـون الذى ربطته بمصـر والمنطقـة عـلاقـات قديمة ، بهدف ترميم المعبد وإعادته إلى ما كان عليه .

وكنت عضوًا فى بعثة الشرف التى شكلت لمرافقة الرئيس نافون خلال تنقلاته فى مـصـر ، وهى البـعـثـة التى رأسـهـا المهندس د . مـحـمـد طه زكى ، وزير الصناعـة السابق . . وهكذا كنت مع الرئيس الإسرائيلى عندما زار أسوان والسد العالى وأبو سـمـبل ، كـمـا زار مـعـابد الأقـصـر ومـقـابر وادى الملوك التى تقع على الشط الغربى للنيل .

واشـتـمـل برنامج الزيارة على أهرام الجـيـزة وأبوالهـول وشـاهد الرئيس نافـون مراكب الشمس التى خلفها الفراعنة ، ليعبروا بها بعد البعث إلى الحياة الأخرى وفقًا لعقائدهم ، وكانت القطع الخشبية المفككة التى تتألف منها هذه المراكب مدفونة تحت أرض الأهرامات ، وأعـاد المصريون تـركيبهـا على نمط السفن التى وجـدت نقوشـهـا على جدران المعابد . وزار الرئيس نافون المتحف المصرى فى القاهرة وأبدى إعـجابه الشديد بكل مـا رأى من عظمة آثار الفراعنة وأمـجادهـم ، كـمـا زار قلعة محـمد على ، وفى صـحـن المسـجد تـلا أحد المقرئين آيات من القـرآن الكريـم . . لقد أحـسـن المقرئ اختيـار السـورة فقرأ من سـورة الأنفـال الآيات ٦١ , ٦٢ , ٦٣ . «وإن جنحـوا للسلم فاجنح لها وتوكّل على الله إنه هو السميع العليم» .

ودوّى صوت المقرئ والصدى يعكسه فيرنّ فى أرجـاء هذا المسجد الفسيح دون مكبـر للصـوت . وأعـجب الرئيس نافـون بالمقـرئ وقـال لـه على الطريقـة العـربيـة : «أحسنتم يا أستاذ» وأعـرب المقرئ عن أمله فى أن يتلو القرآن فى المسجد الأقصى وأبدى الرئيس الإسرائيلى الاستعداد لدعوته ، لكن الظروف حالت دون ذلك .

وتضـمن البرنامج أيضًا زيارة قـصيرة للإسكندرية وبعض المصـانع القريبة منهـا ، وفى طريق العـودة إلى القـاهرة توقـفت الطائرتان العـمـوديتـان اللتـان كـانتـا تقـلان الرئيس نافون ومرافقه فى قرية «ميت أبو الكوم» ـ فى محافظة المنوفية فى دلتا النيل ـ

وهى مسقط رأس الرئيس السادات وتجول الرئيسان فى القرية، وكان الرئيس المصرى الراحل يعتز بما أحدثه فى القرية من تغيير يتمثل فى المبانى الحجرية البيضاء، ورافق الرئيس نافون إلى مكان الدار الصغيرة التى ولد فيها.

وفى منزل السادات الجديد والفسيح تباحث الرئيسان سويًا وعرض نافون ما تشكو منه إسرائيل من بطء فى مسيرة تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية. وكان أكثر ما يقلق إسرائيل ما تعتقده من أن حكومة القاهرة تضع العراقيل فى سبيل العدد القليل من المصريين الذى يرغب فى زيارة إسرائيل، وكان نافون يعتقد أن زيارة الشباب المصرى لإسرائيل سوف تساعد على إزالة حاجز العداء القديم بين الشعبين، وقد استجاب الرئيس السادات لهذا المطلب ووافق على تبادل وفود الشباب بين البلدين.

كما وافق الرئيس السادات على تسيير خط أوتوبيس يومى من تل أبيب إلى القاهرة، ولكن كانت هناك طلبات أخرى، مثل السماح بالطيران المباشر من إسرائيل إلى دير سانت كاترين ومناطق أخرى سياحية فى سيناء، لم يقبلها الرئيس السادات وترك تقديرها للجان تطبيع العلاقات.. وفى هذا الجو الودى، اقترح بعض الإسرائيليين إقامة مباراة فى كرة القدم بين فريق مصرى وآخر إسرائيلى، ولكن الرئيس نافون نفسه رفض الفكرة على أساس أنها سابقة لأوانها، إذ قد تخلق حساسية لا داعى لها عند فوز أى من الفريقين.

وخلال زيارة الرئيس نافون لمصر كانت هناك أعلام إسرائيلية مرفوعة إلى جانب الأعلام المصرية فى الطرق التى يمر فيها موكب الرئيس الإسرائيلى، وكانت قلة من المارة تصفق على جانبى الطريق عندما يمر الموكب، وكان الهتاف للرئيس السادات وحده.. أما فى أسوان فقد كان الرئيس نافون ترافقه بعثة الشرف ومحافظ المدينة، وحيته جماهير قليلة نسبيًا وكانت تهتف له وللسلام وللرئيس السادات.

ولقى الرئيس نافون بصفة عامة تقديرًا لشخصيته المقبولة ولإتقانه اللغة العربية وكان الكثيرون يقارنونه بالمستر بيجن ويتمنون لو كان نافون رئيس الوزراء!!

وكان الرئيس الإسرائيلى يرجو أن يلقى كلمة أمام مجلس الشعب المصرى، ولكن صُرِف النظر عن ذلك لأسباب سياسية ـ تتصل بمواقف حكومة الليكود المعروفة ـ وربما لأسباب أمنية كذلك. واقتصر الأمر على لقاء نافون مع ممثلى الحزب الوطنى الديموقراطى فى مقر الحزب الواقع على كورنيش النيل، كما التقى بعدد من المسئولين فى الحزب والحكومة فى لقاءات ثنائية فى قصر عابدين. وخلال هذه اللقاءات كان نافون، الذى ينتمى لحزب العمل الإسرائيلى المعارض، يحرص على أن يكون ممثلاً لدولة إسرائيل، وعلى دعم العلاقات المصرية الإسرائيلية فى إطار السلام.

ويمكن القول أن الزيارة أسهمت إلى حد ما فى دفع عجلة التطبيع إلى الأمام، ولكن إسرائيل لم تحصل على كل ما كانت تطلبه، بسبب رغبة مصر فى التوفيق بين التزاماتها الناشئة عن معاهدة السلام، وبين مصالحها وعلاقاتها مع الدول العربية الأخرى.

وبعد الزيارة، التقيت عدة مرات مع الرئيس نافون فى القدس، وكانت لقاءات ودية يعبر خلالها عن اعتزازه بما تحقق من خطوات فى مسيرة السلام، ويأمل أن تلحق دول عربية أخرى بمصر.

كان الرئيس نافون يفهم العقلية الشرقية، ولا غرو فهو من مواليد فلسطين وعاش فيها حياته قبل وبعد إقامة الدولة الإسرائيلية، ولقد تركت شخصيته فى نفسى أثرًا طيبًا، وكان آخر لقاء لى معه يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨٢، وهو اليوم السابق على مغادرتى النهائية لإسرائيل.

الجنرال وايزمان

التقيت مع الجنرال عايزر وايزمان، الذى كان يشغل منصب وزير الدفاع عند وصولى لإسرائيل، فى اليوم الثانى لوصولى، وذلك بمناسبة زيارة الفريق كمال حسن على الذى كان يتولى وزراة الدفاع المصرية.. على ما تقدم.

كان الرئيس السادات يرى فى الجنرال وايزمان صديقًا يمكن التفاهم معه، وقد ذكر لى هذا وأوصانى بالاتصال به عندما استقبلنى فى منزله بالقاهرة قبيل سفرى إلى تل أبيب يوم ٢٤ فبراير ١٩٨٠.

والجنرال وايزمان شخصيته مرحة، ويتمتع بمحبة الكثيرين فى إسرائيل لصراحته وبساطته. وقد استمعت كثيرًا إلى أحاديثه وخاصة بعد أن استقال من حكومة الليكود بسبب خلافاته مع المستر بيجن. وخلال ذلك لمست أن وايزمان يهتم بالعلاقات بين مصر وإسرائيل، ويرى إمكان الاتفاق على أمور متعددة، لو كانت المقاليد فى يده. كان يؤمن أن «الثقة» هى مفتاح التفاهم، والوصول إلى حلول لكل المشاكل، ويضيف قائلاً «إذا توافرت هذه الثقة بينى وبين المسئولين فى مصر، فما حاجتى إلى قوات دولية فى سيناء.. إننا يمكن أن نتفق على كل شىء» ولقد بالغ بعض الإسرائيليين فى فهم اتجاهاته حتى لقد أطلق عليه البعض لقب .Omr Egypt، ولم يكن ذلك حقيقيًا إذ أنه يلتزم بمراعاة الرأى العام فى إسرائيل، وتردد كثيرًا فى زيارة القاهرة رغم دعوته، حرصًا على شعبيته فى بلاده.

وإذا كان وايزمان يتمتع بتلك الشخصية الجذابة والحديث الطلى، فإنه من ناحية أخرى - كما قيل - يتسرع فى اتخاذ قراراته، وكما وصفه البعض هناك «إنه يطلق النار من الحزام «He Shoots From the Hips »، على طريقة رعاة البقر فى الأفلام الأمريكية، ولا أدرى ما إذا كانت استقالته إحدى الأمثلة على ذلك!

وعندما كانت الانتخابات الأمريكية على الأبواب، قرر وايزمان أن يشترك فى الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر، ولكن الرئيس الحالى رونالد ريجان هو الذى فاز، وعاد وايزمان إلى إسرائيل، حيث رأى البعض أن تطوعه لنصرة الحزب الديموقراطى الأمريكى لم يكن قرارًا حكيمًا، فالانتخابات الأمريكية من شئون الشعب الأمريكى وحده.

وسلك المستر وايزمان بعد ذلك طريق رجال الأعمال وافتتح مكتبًا صغيرًا مع شريك له فى تل أبيب. وقد فكر فى إنشاء حزب سياسى خاص به، وخاض المعركة

الانتخابية فى إسرائيل فى يوليو ١٩٨٤ وفاز بثلاثة مقاعد، وهو الآن وزير بلا وزارة فى حكومة الاتحاد الوطنى التى يرأسها المستر بيريز ، ويشترك معه الليكود فى الحكم.

لقد كان الجنرال وايزمان أهلاً للثقة فى التعامل معه، وكان محبوباً من كل من عمل تحت رئاسته أثناء توليه وزارة الدفاع، وارتبط بعلاقات طيبة مع الجانب المصرى خلال محادثات كامب ديفيد، واكتسب ثقة الرئيس السادات، وصداقة الفريق كمال حسن على.

وأذكر إننى كنت أزور الجنرال وايزمان فى منزله فى قيصرية Ceassria وهى البلدة الصغيرة التى يرجع تاريخها واسمها إلى عهد الرومان الذين تركوا فيها بعض تماثيلهم وآثارهم، وسوراً يماثل «سور العيون» فى القاهرة، كان مخصصًا لنقل المياه «Aquaduct» يمتد أمام منزل وايزمان. . وحول حوض السباحة ، استعاد الجنرال ذكرياته عن حرب سنة ١٩٦٧ ، حيث كان يقود سلاح الطيران الإسرائيلى، وقال إن الحرب بدأت قبل الثامنة صباحًا فى الخامس من شهر يونيو، بالغارات الجوية المعروفة على المطارات المصرية، وبعد أقل من أربع ساعات، اتصل وايزمان هاتفيا من الميدان مع زوجته السيدة زءومة، وقال لها «لقد كسبنا الحرب»!

وأضاف وايزمان إن السلام كان يمكن أن يعقد بين البلدين قبل ذلك، ولكن السادات وحده كانت لديه الحكمة والشجاعة لاتخاذ هذا القرار(١) . ولقد كتب الجنرال مذكراته عن «معركة السلام The Btile for Peace » وهو من المراجع الهامة فى رأيى لأنه يروى قصة كامب ديفيد كما يراها وزير دفاع إسرائيل الأسبق.

الدكتور بورج

من الشخصيات الهامة التى يتحتم على كل من عاش فى إسرائيل أو عمل فيها

---

(١) كان من المستحيل توقيع السلام بعد هزيمة ١٩٦٧ لأنه كان سوف يعتبر استسلامًا، ولكن بعد انتصارات أكتوبر ١٩٧٣ أمكن التفكير فى السلام على أساس استرداد باقى الأراضى المحتلة دون قتال.

أن يتعرف عليها، شخصية الدكتور يوسف بورج، وزير الداخلية والشئون الدينية الأسبق، والذى يتولى حاليا منصب وزير الشئون الدينية، بالإضافة إلى رئاسته للحزب الوطنى الدينى.

وكان لقائى الأول مع الدكتور بورج فى مكتبه كوزير للداخلية فى مدينة القدس، وهو منصب تولاّه منذ عشرات السنين سواء فى حكومة حزب العمل أو حكومة الليكود، ويضع دكتور بورج على رأسه غطاء اليهودى «الكيبا» شأن كل المتدينين فى إسرائيل، ولا غرو فهو وزير الأديان.

وبدأ حديثه معى قائلاً إنه سيسرد أولاً نبذة عن حياته لإحاطتى بها على أن أسرد بدورى نبذة عن حياتى حتى يتم التعارف، ويكون لدى كل منا فكرة واضحة عن خلفية محدثه. ولفتت نظرى عقليته المنظمة، وثقافته التاريخية واللغوية الواسعة، بالإضافة إلى ثقافته الدينية المفترضة وتمسكه بتعاليم الديانة اليهودية، فهو لا يأكل سوى «الكوشير» وعندما كان يشترك فى محادثات الحكم الذاتى فى مصر، كانت شركة طيران «إل عال» الإسرائيلية تحضر له، ولمن يتبع نظامه من أعضاء الوفد الإسرائيلى، الطعام الكوشير من إسرائيل وفى زيارة لاحقة، لاحظت أنه لم يحلق ذقنه منذ أيام، على خلاف عادته كرجل يحرص على مظهره، وأدرك أنه فى حاجة ليفسر لى سبب ذلك، فقال إننا الآن فى الأيام التسعة التى يلتزم فيها اليهودى المتدين بألا يحلق ذقنه حداداً على تدمير المعبد الثانى على أيدى الرومان قبل الميلاد.

وقبل انصرافى من مكتبه كان يعلم أن رجال الصحافة الإسرائيلية ينتظرون فى الخارج حتى ينشروا شيئًا عن موضوع المقابلة، فكان يتفق معى على ما سنقوله لهم بعد المقابلة، ويرافقنى عند الخروج من مكتبه زيادة فى المجاملة.. ورغم أن د. بورج لم يكن يتكلم العربية، إلا إنه كانت لدية فكرة واضحه عنها وعن تركيب الجمل والأصل الثلاثى للكلمات حتى يمكن الرجوع إليها فى القاموس العربى، وهى نفس الطريقة المتبعة فى اللغة العبرية.

والدكتور بورج يتمتع بنصيب من روح الفكاهة، وأذكر أنه عندما تجمَّدت محادثات الحكم الذاتى ولم تعد تحرز أى تقدم، إذ كانت تقتصر على لقاءات

الطرفين مع ما يتخللها من مآدب تقدم خلالها المأكولات الشهية، عندئذ أطلق عليها الدكتور بورج محادثات «الجاسترونومى» نسبة لتلك المأكولات، بدلاً من محادثات «الأوتونومى» أى الحكم الذاتى.

ولكن الدكتور بورج كان مثلاً للصلابة والتمسك بالمواقف، وقد تجلّى هذا خلال محاولاتى معه لحل مشكلة دير السلطان، وهو دير تملكه الكنيسة القبطية المصرية فى القدس، استولى عليه سنة ١٩٧٠ عدد من الرهبان الأحباش الذين كان المصريون يستضيفونهم فيه، فى غياب نيافة الأنبا باسليوس، ممثل الكنيسة القبطية المصرية ومطران القدس ومعاونية ورفعت الكنيسةالقبطية الأمر إلى القضاء الإسرائيلى، فأصدرت المحمة العليا قرارا لصالح الكنيسة [1]، ولكن سلطات الاحتلال الإسرائيلية رفضت تنفيذ الحكم بحجة مخالفته للوائح التى كان معمولاً بها أيام الانتداب البريطانى على فلسطين.

وأحيلت القضية بعد ذلك إلى لجنة وزارية لم تبت فى النزاع الذى بقى معلقًا حتى الآن، والذى يحتل الرهبان الأحباش بمقتضاه الدير المصرى.

ولقد كان مفهومًا أن تعرض الحكومة الإسرائيلية إعادة الدير إلى الكنيسة المصرية قبل توقيع السلام بين البلدين، ولكن الوضع تغير، وتجدَّد الأمل فى استعادته فى عهد السلام.. وعبثا حاولت اقناع الدكتور يوسف بورج بأهمية تنفيذ الحكم القضائى الأول وأنه إذا كانت حالة الحرب قد حالت فى الماضى دون تنفيذه، فإن مصر تنتظر إعادة الدير إلى الكنيسة القبطية المصرية بوصفها المالكة الوحيدة له.
وأضفت، حتى أقنع وزير الداخلية الإسرائيلى بفائدة تنفيذ الحكم، أن مصر تعلقّ أهمية كبرى على هذه القضية التى إذا تمت تسويتها فإن عشرات الآلاف من أقباط مصر سوف يزورون القدس كل عام «ذلك أن البابا شنودة ـ رئيس الكنيسة القبطية فى مصر وإثيوبيا حرم على أقباط مصر زيارة القدس إلا بعد استعادة دير السلطان».

(١) قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٠ الذى يأمر بإعادة الدير إلى الكنيسة القبطية المصرية قبل ٦ أبريل ١٩٧١، مع فرض غرامة على وزير الشرطة الإسرائيلى وعلى الأسقف الأثيوبى.

أوضحت للدكتور يوسف بورج قانونية المطلب المصرى، وأنه إذا تجاوبت إسرائيل مع هذا المطلب، فإن ذلك سيؤدى إلى دعم العلاقات المصرية الإسرائيلية. ولكن وزير الداخلية الإسرائيلى تمسك بموقفه قائلاً إن إسرائيل لا تتدخل فى نزاع بين الطوائف الدينية الأخرى، وأنها تفكر فى توسيط طوائف مسيحية أخرى للتوفيق بين طرفى النزاع ومساعدتهما فى الوصول إلى حل للخلاف.

وكانت اتصالاتى بشأن «دير السلطان» مستمرة مع الأنبا باسيليوس وتأكدتُ من ثبوت حق الكنيسة القبطية المصرية فى ملكية الدير، وأن الحل يتوقف على قبول إسرائيل تنفيذ قرار محكمة العدل العليا. رغم ذلك، تذرعت إسرائيل بحجة جديدة حتى لا تعيد الدير إلى الكنيسة المصرية: قالت إن ثلاثين ألفا من اليهود فى الحبشة، المعروفين باسم الفلاشا، قد يعانون من اضطهاد الحكومة الأثيوبية إذا أجبر الرهبان الأحباش فى دير السلطان على إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه!

ورغم ما نشر مؤخرًا عن تهجير أعداد كبيرة من الفلاشا «سرًا» إلى إسرائيل فإن دير السلطان لا زال فى أيدى الرهبان الأحباش، وإننى أعتقد أن إسرائيل تريد الاحتفاظ بالوضع القائم كورقة فى يدها، لا تعيدها لمصر إلا بمقابل!

المستر بيريز

خلال فترة عملى فى إسرائيل كان المستر شيمون بيريز رئيسًا لحزب «العمل» المعارض، والذى يشترك مع حزب «المابام» اليسارى فى تحالف المعراخ. ويتولى الآن المستر بيريز رئاسة الحكومة الإسرائيلية منذ انتخابات يوليو ١٩٨٤، فى اتحاد وطنى مع كتلة الليكود، التى يرأسها المستر اسحاق شامير. وفى سبتمبر ١٩٨٦، سوف يتخلى بيريز عن رئاسة الوزارة لشامير، حسب الاتفاق المعقود بينهما باقتسام مدة رئاسة الوزارة بين الحزبين. ومن هنا تنشأ أهمية الحديث عن حزب المعارضة السابق وآرائه السياسية، ومدى ما يمكن أن يذهب إليه حز ب العمل مقارنًا بمواقف الليكود التى واجهت مصر أثناء أداء مهمتى فى تل أبيب.

وقد زرت المستر بيريز عدة مرات فى مكتبه بمقر الحزب فى شارع هايركون

بتل أبيب، وشرح لى مواقف حزب العمل إزاء النزاع العربى الإسرائيلى، كما قام بزيارة مصر مراراً مع عدد من أقطاب حزب العمل، بدعوة من الحزب الوطنى الديموقراطى الذى يتولى الحكم فى مصر. ووجه المستر بيريز بدوره الدعوة إلى الدكتور مصطفى خليل (رئيس وزراء مصر الأسبق ونائب رئيس الحزب الوطنى) والى الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية، اللذين استجابا لهذه الدعوة ومعهما بعض كبار مسئولى الحزب الوطنى، لإجراء محادثات بين الطرفين.

والمستر بيريز شخصية حزبية محنكة، ويمثل قيادة سياسية ذات خبرة طويلة، ولا عجب فإن حزب العمل كان يتولى الحكم فى إسرائيل سنوات طويلة، منذ إنشاء الدولة حتى فاز الليكود بالحكم فى انتخابات سنة ١٩٧٧. ولحزب العمل اتجاهات اشتراكية معتدلة، وقد اهتمت مصر كثيراً بموقف هذا الحزب من المشكلة الفلسطينية، الذى يختلف عن موقف الليكود، وخاصة بالنسبة لموضوعى الحكم الذاتى لسكان الأراضى العربية المحتلة فى الضفة الغربية وفى قطاع غزة، وسياسة إقامة المستوطنات اليهودية فى تلك الأراضى.

كان حزب العمل يؤكد على لسان المستر بيريز إن إسرائيل لا يجب أن تحتفظ «بكل أراضى الضفة والقطاع، وإنما سوف تحتفظ فقط بما هو ضرورى «لأمنها».
ومع تسليم الحزب بالنظريات التاريخية والحجج التى يسوقها الليكود لإثبات ملكية إسرائيل لأراضى «يهودا والسامرة»، فإن حزب العمل الإسرائيلى يقبل ـ فى سبيل إبرام السلام الشامل مع العرب وقبول تعايشهم سلمياً مع إسرائيل ـ إعادة «أجزاء» من الضفة والقطاع، إلى الشعب الفلسطينى الذى يعيش فى هذه الأراضى.

غير أن حزب العمل لم يحدد الأجزاء التى سوف يقبل عودتها لسكانها العرب، والمناطق التى سوف تحتفظ بها إسرائيل، ويرى أن مكان ذلك وموعده سيتحدد على مائدة المفاوضات المباشرة مع الأردن ومع السكان أنفسهم، عندما يتولى حزب العمل الحكم، وعندما يبدأ التفاوض بين الطرفين.

وفى كل مراحل الاتصالات بين حزب العمل الإسرائيلى وبين ممثلى الحزب

الوطنى الديموقراطى فى مصر، كان المستر بيريز يرفض الارتباط بوعود مسبقة، قبل أن يفوز حزبه فى الانتخابات، وكان يرى أن مصلحة إسرائيل الدولة فوق مصلحة الحزب.

كذلك كان بيريز يرى أن الحكم الذاتى لسكان الأراضى المحتلة يشمل السكان والأرض معًا، بمعنى أنه يعترف لهؤلاء السكان بالسيادة على تلك الأجزاء من الأراضى التى ستتخلى عنها إسرائيل تطبيقا للحكم الذاتى، بعكس كتلة الليكود التى كانت تحكم إسرائيل فى ذلك الوقت، وتتمسك بأن يتم الاتفاق على حكم ذاتى إدارى، أى أن يتولى السكان حكم أنفسهم حكمًا إداريًا محدودًا ولكن لا سيادة لهم على «أى جزء» من أراضى الضفة وغزة، لأن «يهودا والسامرة» فى نظر الليكود، جزء من أرض إسرائيل ولا يملك أحد التنازل عن أى جزء منها للعرب.

أما فيما يتعلق بسياسة الاستيطان الإسرائيلى فى الضفة وغزة، فإن حزب العمل يرى ألا تقام المستوطنات فى الأماكن ذات الكثافة السكانية العربية (مثل المدن العربية فى نابلس والخليل) مع الإبقاء على المستوطنات التى أقيمت فعلا[1]. ولا شك أن اعتبارات شعبية الحزب وإمكان التأثير عليها إن قبل إزالة أى مستوطنة كان يدخل فى اعتبار قادة حزب العمل.. وهذا الموقف يختلف عما تدعيه حكومة الليكود من حق إسرائيل المطلق فى إقامة المستوطنات فى أى مكان، بما فى ذلك الأماكن العربية المكتظة بالسكان. ومن بين الحجج المفتعلة وغير المقنعة التى تسوقها حكومة الليكود أن تعايش يهود تلك المستوطنات إلى جوار السكان العرب سوف يثبت بطريقة عملية إمكان قيام السلام بين الشعبين، كما يعيش سبعمائة ألف عربى فى أراضى إسرائيل.. ولا شك أن الاحتكاكات المستمرة بين السكان العرب والمستوطنين اليهود، وحوادث القتل والطعن رفضًا للمستوطنين وردود الفعل الانتقامية من جانب إسرائيل، تظهر بوضوح بطلان هذه الحجة..

---

(١) يلاحظ أن حزب العمل الإسرائيلى هو الذى بدأ بإقامة المستوطنات الإسرائيلية فى جميع الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل بعد هزيمة ١٩٦٧ لأسباب قيل إنها تتعلق بأمن إسرائيل، وجاء مشروع ايجال اكون موضحًا لما يمكن أن تتخلى عنه إسرائيل (فى ظل حكومة حزب العمل السابقة) وما سوف تتمسك به.

ولقد كان واضحًا للمسئولين فى مصر أن التفاهم مع حزب العمل الإسرائيلى ـ رغم كثير من الخلافات ـ أقرب احتمالاً من الاتفاق مع كتلة الليكود المتطرفة، ودارت محادثات مثمرة، خلال الزيارات المتبادلة بين الحزب الوطنى الديموقراطى المصرى وبين حزب العمل الإسرائيلى، تعرف من خلالها كل طرف على ما يمكن أن يتوقعه من الطرف الآخر.

أما بالنسبة لمطالبة الفلسطينيين بحقهم فى إقامة الدولة الفلسطينية على أى جزء من الأراضى التى تتخلى عنها إسرائيل، فإن المستر شيمون بيريز قال إن حزب العمل لا يمكنه الموافقة على ذلك، ولكنه يقبل أن يختار سكان هذه الأراضى الانضمام إلى الأردن.

وخلال تلك المحادثات تعرفت على جوانب من شخصية المستر بيريز، الذى يتمتع برؤية سياسية واضحة ولكن يخشى أن يسلّم بمطالب عربية تؤثر على شعبية الحزب فى داخل إسرائيل، وخاصة بعد أن فازت كتلة الليكود بعد إعلانها عن مواقف متطرفة.. ويتقن بيريز فن الحوار السياسى ويروى بعض الفكاهات أحيانا لتخفيف جو المحادثات، ولكنه يدرك مسئولياته كرئيس للحزب المعارض ولا يسرف فى إعطاء الوعود.

ولقد عشت المعركة الانتخابية للكنيست العاشر فى شهر يونيو ١٩٨١ داخل إسرائيل، وكانت المؤشرات المستقاة من استطلاعات الرأى العام قبل الانتخابات بشهور، تدل على تصاعد شعبية حزب العمل، وساد الاعتقاد أنه سوف يخلف حكومة الليكود، ولكن هذا التيار لم يستمر وتناقصت شعبية حزب العمل مع اقتراب موعد الانتخابات وكانت هناك أسباب عديدة وراء هذا الاتجاه لصالح الليكود، منها اتهام حزب العمل بعدم وضوح سياسته وتأرجحه بين تأييد سياسة إقامة المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة وبين وجوب وقفها، ومنها المخاوف التى ساورت المتطرفين من احتمال إعادة أجزاء من الأراضى العربية المحتلة إلى سكانها الفلسطينيين. وقيل إن جاذبية Charisma المستر بيجن أمام الجماهير وخاصة الشباب المتطرف والمتدين وسائر الصقور كان لها دورها فى كسب أصوات الناخبين، وتردد أيضا أن الخلاف المعروف بين المستر بيريز والجنرال إسحاق رابين

أضعف موقف حزب العمل وشعبيته أمام الجماهير وأثر على الثقة فى قيادته، وقيل أخيرًا إن السياسة المالية التى اتبعها وزير المالية الأسبق يورام أريدور، بتخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الكمالية كان «رشوة انتخابية» ساعدت على نجاح الليكود.

قد تكون هذه الأسباب كلها أو بعضها صحيحة، وقد يكون هناك غيرها من عوامل، وإننى شخصيًا أعتقد أن من أهم أسباب انتصار الليكود سنة ١٩٨١ (وتساويه مع حزب العمل فى انتخابات ١٩٨٤ على نحو اضطر الطرفين لتشكيل حكومة اتحاد وطنى) هو ما لحق بالمجتمع الإسرائيلى من تغيير ديموجرافى (فى نسب السكان) إذ زادت نسبة اليهود السفاراد والشرقيين عما كانت عليه بالنسبة لليهود الإشكناز. والمعروف أن المهاجرين الأوائل كانوا من الإشكناز الاشتراكيين والذين كونوا حزب العمل واستأثروا بأهم المراكز، وعهدوا إلى اليهود السفاراد بالمراكز الأقل أهمية.. فلما زادت أعداد السفاراد، أثرت أصواتهم لصالح الليكود على نتائج الانتخابات.. ولم يعد حزب العمل قادرًا على تحقيق أغلبيته السابقة.

عرفت المستر بيريز كزعيم حزبى معارض، يلتزم بالأصول والتقاليد البرلمانية الديموقراطية المعروفة، حتى وهو يعرض مواقف حزبه من الحكومة، وكان يحيط رئيس الوزراء الأسبق بيجن بزياراته الخارجية قبل سفره، وبنتائج اتصالاته بعد عودته إلى إسرائيل، كما كان حريصًا على عدم التنديد بسياسة إسرائيل الخارجية إلا فى داخل البلاد.

وإزاء وضع المستر بيريز الحالى كرئيس للوزراء، فقد كان من الممكن أن تتيح اتجاهاته المعتدلة نسبيًا فرصة أخرى لإمكان الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع العربى الإسرائيلى، ولكن أستعيد كلمات الرئيس مبارك التى حذر العرب فيها من «رفض العالم العربى لكل شىء، والاستمرار فى الرفض حتى تضيع فلسطين كلها ما لم نعرف يومًا كيف نقول نعم[1]». وأخشى أن تتكرر سلسلة الفرص الضائعة تحت ضغط التمسك بالشعارات الوطنية، التى تفتقد الوسائل الواقعية والعملية لتنفيذها.

(١) صحيفة الأهرام القاهرية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٨٥ من حديث للرئيس مبارك مع رئيس وكالة الأنباء الكويتية (صفحة ١ عمود ١).

الجنرال رابين

لم ألتق كثيراً بالجنرال إسحاق رابين أثناء عملى فى إسرائيل، وقد لاحظت أنه كرئيس سابق للوزراء فى حكومة حزب العمل، كان يتمتع بشعبية ملحوظة بين الجماهير، ولكن فى داخل حزب العمل، وتمكن المستر شيمون بيريز من التفوّق عليه عندما اتضح أن غالبية أعضاء الحزب تؤيد بيريز. وقد دعيت من جانب حزب العمل ـ (وكان ذلك فى بداية مدة عملى فى إسرائيل) ـ لحضور الجلسة التى أسفرت عن فوز المستر بيريز.

ولقد زرت رابين فى مقر حزب العمل، وكان يردد مواقف الحزب، ولكننى لاحظت أنه لم يحضر كل لقاءات حزبه مع ممثلى الحزب الوطنى الديموقراطى عند حضورهم لإسرائيل. ولم أر الجنرال رابين يبتسم أبدًا، وربما لأنه لم يكن هناك شيء على صعيد العلاقات المصرية الإسرائيلية يدعو إلى الابتسام، ورغم أن اتصالى به كان محدوداً للغاية، إلا أننى أحسست أنه من «صقور» حزب العمل إزاء العلاقات مع العالم العربى.

البروفوسير أبا إيبان

شخصية سياسية وأكاديمية معروفة دوليًا، شغل منصب وزير خارجية إسرائيل لسنوات طويلة، أثناء تولى حزب العمل حكم إسرائيل.. وهو من كبار شخصيات الحزب.. وقد زرته فى منزله فى ضاحية هرتزليا الهادئة، وإذا كانت الإنجليزية هى لغته الأولى، فهو يتقن كذلك اللغة العربية الفصحى وإن كان ينطقها بلكنة أجنبية واضحة.

إن أبا إيبان، أو «أبو حجر» إذا ترجمنا اسمه حرفيًا إلى العربية، ليس رجل سياسة فقط، بل هو استاذ فى التاريخ وعلى مستوى عال من الثقافة، وقد تعرف على زوجته سوزى حينما كان يعمل فى القوات البريطانية فى الإسماعيلية خلال الحرب العالمية الثانية، وهى شقيقة زوجة المستر حاييم هرتزوج (الأيرلندى الأصل) والرئيس الحالى لدولة إسرائيل.

ويحيا البروفوسير والدكتور أبا إيبان ببساطة متناهية فى داره الفسيحة والأنيقة بضاحية هرتزليا، يكتب بنفسه على الآلة الكاتبة ويعمل فى صمت وهدوء، ولكن العالم كله يرى إنتاجه الوفير فى مؤلفاته التاريخية الثمينة ومحاضراته والأفلام التى يسجلها عن تاريخ الشعب اليهودى.

وفى أول زيارة لمنزله، تحدث معى الدكتور إيبان عن الحكم الذاتى الذى جاء فى اتفاقات كامب ديفيد، وسألته عن رأيه فقال إنه يعتقد أن الحكم الذاتى لسكان الضفة وغزة يشمل كل شىء عدا الدفاع والسياسة الخارجية، إن هذا هو المفهوم المتفق عليه فى القانون الدولى. وكان هذا هو الرأى السليم الذى ينادى به حزب العمل، فى تناقض واضح مع الحكم الإدارى المحدود الذى تمسك به الليكود طوال مدة المحادثات مع مصر حتى توقفت نهائيًا سنة ١٩٨٢!

وقد أعجبت بشخصية أبا إيبان كباحث ودارس ومؤلف، قرأت له كتابه المعروف My People عن تاريخ شعبه اليهودى قبل سفرى إلى إسرائيل بسنوات.. وقد عبَّر وزير خارجية إسرائيل الأسبق عن رأيه فى موقف حكومة الليكود من محادثات الحكم الذاتى فى مقال ممتع نشرته جريدة الجيروزاليم بوست المستقلة فى اتجاهاتها، والتى تصدر فى القدس باللغة الإنجليزية، وأقتبس من المقال الذى نشرته الصحيفة يوم ٤ يونيو ١٩٨٢، ما ترجمته:

«إن الفرق بين كامب ديفيد وسياسة الليكود شاسع، فبينما تنص الاتفاقية على أن الوضع النهائى لا يمكن أن تقرره إسرائيل، وأنه لا بد من التفاوض عليه بين إسرائيل والوفود العربية الثلاثة.. فالمؤكد أن الوفد الفلسطينى هو الذى سيشترك فى تحديد الوضع النهائى للأقاليم المحتلة، وله حق الاعتراض على أى اتفاق تصل إليه الدول الثلاث (مصر والأردن وإسرائيل).

إن معاهدة كامب ديفيد تشير إلى الاتفاق على مواقع الحدود.. أى أن هناك حدودًا وأن الضفة وغزة جزءان منفصلان عن إسرائيل وعن الأردن وعن مصر، إلا إذا اختار الفلسطينيون الاندماج فى إحدى هذه الدول.

«إن حكومة إسرائيل تريد التنصّل من التزاماتها، وحصلت من الكنيست على موافقته على إمكان إعلان سيادتها على الضفة وغزة.. إن هناك تناقضًا بين الالتزام الدولى لحكومة الليكود، وبين البيان السياسى الذى استصدرته من الكنيست والذى يلغى حق أى دولة عدا إسرائيل فى تقرير مصير الضفة وغزة.

«إن حكومة الليكود تدعو مصر والأردن والفلسطينيين للانضمام إلى نظام حكم ذاتى يفسّره بيجن وشامير وشارون بأنه تمهيد لضم الأرض إلى إسرائيل.

ويختتم مقاله بسخرية لاذعة من موقف الليكود، فيشبهه بأنه مثل من يوجّه دعوة إلى حفل عشاء، مع تنبيه المدعو إلى «أن الطريق إلى الباب الأمامى يوجد به حقل ألغام، وأن الطعام مكوّن من الصبّار الذى لم تنزع أشواكه.. إن الضيف لايشترط فيه أن يكون شديد الحرص على سلامته كىْ يجد أسبابًا، فى إطار المجاملة، للاعتذار عن قبول مثل هذه الدعوة»!

المستر إسحاق شامير

كان رئيسا للبرلمان الإسرائيلى ـ الكنيست ـ فى سنة ١٩٨٠ عندما بدأت مهمتى فى إسرائيل، ولذلك كانت زيارتى الأولى له فى مكتبه فى الكنيست. وحرص المستر شامير على أن يذكر لى فى بداية الحديث أنه استقبل الرئيس السادات عندما زار القدس وألقى خطابه التاريخى أمام الكنيست.

وبعد أن عين المستر شامير وزيرًا للخارجية، اقتضى عملى أن أتصل به كثيرًا، وأن التقى به فى مكتبه فى وزارة الخارجية الإسرائيلية فى القدس، عدا اللقاءات العديدة التى اشتركت فيها خلال محادثات الحكم الذاتى أو عند اجتماعه بأحد أو ببعض المسئولين المصريين.

ولم أتمكن خلال تلك الزيارات والمقابلات من أن أتعرف على شخصية المستر شامير أو أن أحدِّد ملامحها، فقد كان دائمًا شديد التحفظ فى كلامه، يدقق فى إختيار كل كلمة قبل أن ينطق بها، ولا يتبسط فى الحديث.. وكان انطباعى عنه يختلف تمامًا عن انطباعى عن المستر ديفيد كيمينى الذى شغل منصب سكرتير عام

الوزارة وهو الشخص الثانى فى الوزارة، ذلك أن المستر كيمينى كان ينطلق فى حديثه ويدلى بوجهة نظره فى إطار جذّاب حتى إذا كانت غير مقبولة سياسيًا.

كان المستر شامير يتحرر صيفًا فى ملبسه فيرتدى قميصا بكم قصير وبدون ربطة العنق، ويعتذر عن عدم ارتداء الجاكته، وكان هذا كما أسلفت تقليداً متبعًا فى وزارة الخارجية الإسرائيلية. وربما كانت طبيعة المستر شامير الكتومة تتمشى مع نشاطه الماضى حين كان يرأس جماعة «شترن» التى عرفت بأعمال الإرهاب والعنف والتصفية الجسدية لخصومها قبل إنشاء دولة إسرائيل.

لقد ذهب المستر شامير فى تشدده إلى حد رفض اتفاقات كامب ديفيد فى البداية، ولكنه ألزم باحترامها بعد أن أقرها الكنيست، وتطابقت وجهات نظره مع آراء المستر بيجن إزاء الضفة الغربية وقطاع غزه والحكم الإدارى المحدود لسكانهما وحق إسرائيل فى إقامة المستوطنات اليهودية فى كل مكان فى الأراضى العربية المحتلة.

وفى إحد ى مقابلاتى مع المستر شامير، عقب صدور قانون ضم شرق القدس إلى إسرائيل، ورفض مصر لشرعية هذا القانون، سألت المستر شامير عن موقف إسرائيل ونواياها المقبلة نحو الضفة وغزة، فأكدَّ لى بلهجة قاطعة أن إسرائيل لن تضم الضفة الغربية أو قطاع غزة إليها تحت أى ظرف. وكان المعنى الظاهرى لكلامه مطمئنًا، لكنه كان يعنى فى الواقع أن حكومة الليكود تعتبر الأراضى العربية المحتلة فى الضفة والقطاع جزءاً من إسرائيل جزءاً من إقليمها، وبالتالى فهى ليست فى حاجة لإصدار قانون بضمها. . وهل تحتاج الدولة إلى ضم جزء من أملاكها؟ إنما هى لا تعلن سيادتها عليه حتى تتحاشى إثارة الرأى العام العربى والدولى!

كذلك استقبل الرئيس مبارك المستر شامير فى قصر العروبة عندما حضر إلى القاهرة فى محاولة لإقناع الرئيس المصرى بزيارة ا لقدس خلال الزيارة التى كان الرئيس مبارك يعتزم القيام بها لإسرائيل. وقد تمسكت إسرائيل بوجوب زيارة القدس وإلا فإن الزيارة لن تتم، ولم تقبل مصر هذا التهديد وألغيت الزيارة.

وكان آخر لقاء لى مع المستر شامير فى اليوم السابق على مغادرتى النهائية لإسرائيل حين أبلغته استياء مصر الشديد واحتجاجها على ما جرى من مذابح فى معسكرات اللاجئين الفلسطينية فى صبرا وشاتيلا، واعتبار إسرائيل مسئولة عن تلك المجازر التى وقعت فى منطقة تحتلها وتسيطر عليها القوات الإسرائيلية عقب غزو لبنان. ولقد نفى شامير مسئولية إسرائيل عنها وأضاف إنهم لم يعلموا بأمرهذه المذابح إلا بعد نهايتها. . و قد أبلغته إن مصر قررت استدعائى للتشاور وإننى سوف أغادر إسرائيل فى اليوم التالى عائداً إلى القاهرة وأبدى شامير أسفه لهذا القرار وأمله فى أن أعود سريعًا إلى إسرائيل.

الجنرال شارون

ليس من السهل الحديث عن شخصية الجنرال شارون، لأنه من الشخصيات الإسرائيلية التى قامت بدور خطير خلال العدوان على لبنان، وقد يقوم بدور آخر أكثر أهمية إذا تمكن من السيطرة على حزب حيروت وانتزاع قيادته من المستر شامير.

ولقد قابلت الجنرال آرييل شارون فى عدة مواقع، إذ عرفته عندما كان وزيراً للزراعة، وكان مسئولاً عن المستوطنات التى تقيمها إسرائيل فى الأراضى العربية المحتلة. . وكان شارون أو «أريك» كما يناديه المقربون إليه، قد وجَّه دعوة إلى وزير الزراعة المصرى الأسبق، الدكتور محمد داود، لزيارة إسرائيل. كما زار شارون بدوره القاهرة وكان من أهدافه إرساء أسس التعاون بين البلدين فى مجال من أهم المجالات بالنسبة لمصر وهو الزراعة. لقد كان شارون يعتقد أن إسرائيل وقد اكتسبت خبرة زراعية كبيرة، وخاصة فى ميدان استصلاح الأراضى الصحراوية، يمكن أن تقدِّم هذه الخبرة إلى مصر فى ميدان حيوى[1].

---

(١) إن بعض التصرفات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة (من إجراءات قمعية إلى الاستمرار فى بناء المستوطنات اليهودية فى الضفة وغزة) كانت تعرقل هذا التعاون، ولكن تدمير إسرائيل للمفاعل النووى العراقى فى يونيو ١٩٨١ وضع نهاية مفاجئة لهذا الاتجاه. .

كـمـا عـرفت الجنرال شـارون كـوزير للدفـاع الإسـرائيلى حين رأس الجـانب الإسرائيلي في الاجتماعات التي تعقد علي المستوى الزراعي للاتفاق مع الجانب المصرى برئاسة الفريق كمال حسن على، على الإجراءات التى تتخذ تنفيذاً للمرحلة النهائية لانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، وهى المرحلة التى اقترنت بالخلاف على مواقع علاقات الحدود الدولية وخاصة عند منطقة طابا.

وعرفت الجنرال شارون كمضيف ممتاز عندما استقبل رئيس الأركان المصرى الأسبق الفريق عبد رب النبى حافظ، الذى زار إسرائيل وأجرى مع الجانب الإسرائيلى محادثات للاتفاق على بعض الأوضاع العسكرية وبحث بعض المطالب الإسرائيلية فى سيناء، مثل السماح بالبحث عن جثث الجنود الإسرائيليين التى لا زالت فى مناطق انسحبت منها القوات الإسرائيلية بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ وبعد اتفاقات السلام، ومثل الاتفاق على مستقبل المطارات العسكرية التى كان على إسرائيل أن تنسحب منها فى المرحلة الأخيرة من الجلاء عن سيناء.

والجنرال شارون شخصية تختلف الآراء بشأنها، فهو يحظى بإعجاب جنوده ويتمتع بتأييد المتطرفين الإسرائيليين، ولكن يعتبر من وجهة النظر الأجنبية، بل ومن الكثيرين داخل إسرائيل، شخصية عدوانية طموحة، مثل الجرّاف **Bull dozer** لا يتردد فى اكتساح أى صعوبة يمكن أن تقف فى سبيله، ولا يلتزم بالطرق التقليدية وإنما يلجأ لكل وسيلة توصله إلى هدفه بما فى ذلك الحيلة أو العنف..

إن شخصيته القوية ونشاطه الديناميكى المتجدد والمليء بالحيوية، تجعله يعرف ما يريد ولا يتردد فى سبيل الحصول عليه من أى طريق، ويثق فى نفسه وفى قدراته، ولا يحاول إخفاء طموحه، ويسير فى طريقه للوصول إلى هدفه غير حافل باعتراض الآخرين.

ولقد سمعت عندما كنت فى إسرائيل من أكثر من مصدر، أنه عثر فى أوراق بن جوريون على رسالة يتساءل فيها رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق «هل ما زال أريك يكذب؟».

ويتمتع شارون بمقدرة على الإقناع، ومن الواضح أنه نجح فى إقناع بيجن بكثير من خططه وأفكاره وكان محل ثقة لكفاءته العسكرية، وقيل إن ذلك أثار ضيقًا لدى بعض الوزراء الآخرين وخاصة المستر شامير وزير الخارجية، إذ كان شارون يقوم بأعمال تدخل أحيانًا فى حدود عمل وزارة الخارجية، مثل بعض المهام التى كان يتولاها لدى بعض الدول الأفريقية . . ولكن بيجن كان يعتقد أن استياء الآخرين يرجع «لغيرتهم» من شارون وقد يكون فى ذلك جزء من الحقيقة ولكن الثابت أن مكانة شارون استمرت لدى رئيس الوزراء الأسبق حتى انتهى غزو لبنان إلى الواقع الأليم الذى نعرفه جميعًا، وفشلت إسرائيل فى تحقيق أهدافها فضلاً عما تحمله من خسائر بشرية ومالية جسيمة(١) .

ويمتلك وزير الدفاع الإسرائيلى الأسبق، الذى يتولى الآن وزارة التجارة الخارجية، مزارع شاسعة المساحة إذا قورنت بالأراضى محدودة المساحة داخل إسرائيل، ويهوى شارون تربية الخيول، وقد دعا بعض الوفود الرسمية المصرية خلال زيارتها لإسرائيل إلى هذه المزرعة .

وعهد المستر بيجن إلى الجنرال شارون بإخلاء مستوطنة ياميت من المستوطنين اليهود فى شمال غرب سيناء، ورغم محاولات المستوطنين من أنصار «جوش إيمونيم» وغيرهم للبقاء فى ياميت، فقد تمكن شارون من إجلائهم عنها بالقوة ـ دون إطلاق النار ـ وقد ركزت وسائل الإعلام الإسرائيلية فى تلك المرحلة على معاناة شعب إسرائيل النفسية Trauma ، على نحو يجعل تكرار إخلاء أى مستوطنة أخرى أمرًا عسيرًا على أية حكومة إسرائيلية فى المستقبل .

موقف الجنرال ديان من الحكم الذاتى

فى إسرائيل، عرفت الجنرال موشى ديان، القائد العسكرى الذى حقق لبلاده

---

(١) رغم إدانة شارون بمسئوليته «غير المباشرة» عن مذابح الفلسطينيين فيى صبرا وشاتيلا، كما جاء فى تقرير لجنة التحقيق القضائية، فإن المستر بيجن أصرّ على إبقائه وزيرًا بلا وزارة فى حكومته السابقة .

أكبر نصر عسكرى فى تاريخها سنة ١٩٦٧ ، فى الحرب التى عرفت بحرب الأيام الستة ، وأصبح بعدها وربما لأجيال طويلة ، بطلاً شعبيًا فى نظر شعب إسرائيل ، إذ قام كما وصفوه بدور «دافيد» الصغير الذى هزم العملاق «جوليات»!

وكان ديان وزيرًا للدفاع فى حكومة حزب العمل ، ومع ذلك فقد قبل عرض رئيس الوزراء الأسبق ، المستر بيجن ، أن يتولى وزارة الخارجية فى حكومة الليكود ، وشارك فى محادثات السلام منذ بدايتها حتى وقعت اتفاقات كامپ ديفيد ومعاهدة السلام ، ولكنه قدَّم استقالته قبل بدء مهمتى فى إسرائيل . . ولذلك فإن كل زياراتى له أو لقاءاتى معه لم يكن لها طابع رسمى .

ولقد حاول الجنرال العودة للحياة السياسية فى انتخابات يونيو ١٩٨١ ، وشكَّل حزبًا خاصًا به سمّاه حزب «تلمْ» لكنه لم يحصل إلا على مقعدين فى الكنيست وكان ذلك صدمة سياسية أصابَت نفسيته وصحته بأضرار جسيمة . . وزرت الجنرال ديان عدة مرات فى منزله فى تاهالا المعروف بما كان يحتوى عليه من آثار قديمة ، إذ أن ديان كان يهوى التنقيب عن الآثار ويقتنى مجموعة كبيرة منها ، بما فى ذلك تابوت مومياء فرعونية ، وقد اشترى بعض هذه الآثار ، كما كشف واقتنى الكثير منها(١) .

وفى أكثر من حديث مع ديان شرح لى وجهة نظره فى التغلب على عقبة الخلافات حول تنفيذ الحكم الذاتى ، فكان يرى أن تقوم إسرائيل بمنح سكان الأراضى المحتلة فى الضفة وغزة ، الحكم الذاتى دون أن تطلب التفاوض معهم أو الحصول منهم على أى توقيع . . إنهم يخشون إن وقعوا على اتفاق مع إسرائيل أن تلومهم منظمة التحرير الفلسطينية ، أو أن يعتبر ذلك التوقيع قبولاً للأمر الواقع وتنازلاً عن مطالبهم الأخرى ، مما يثير الخلافات فيما بينهم . كذلك يعتقد ديان أن على إسرائيل تسليم السلطة فعلاً من الجانب الإسرائيلى لهؤلاء السكان ، فى المناطق

---

(١) بعد وفاة ديان فى اكتوبر ١٩٨١ ، اشترى أحد متاحف تل أبيب مجموعة التحف والآثار التى كان يمتلكها .

التى تقرر لإسرائيل الانسحاب منها، وفى هذه الحالة فإن السكان سوف يقبلون تحمل هذه المسئولية لأنهم لا يلتزمون مقابلها بشيء[1].

ويدعو ديان إسرائيل ألا تبقى إلا فى المستوطنات التى أقامتها فى الضفة وغزة، «ربما تراه ضروريًا لأمنها»، وتسلمّ ما عدا ذلك من أراض ومن مسئولية إدارتها إلى السكان العرب، دون الخوض فى تفاصيل من يملك الأرض وهل هى إسرائيل أم السكان الذين يتولون إدارتها . .

ويعتقد ديان أن هذا الحل العملى ممكن وسيقبله العرب، وإن رفضوه تستمر إسرائيل فى احتلال كافة الأراضى المحتلة ويكون المسئول عن ذلك هم العرب! إن الجنرال الذى ولد فى إسرائيل كان يعرف العربية ويستطيع التفاهم مع البدو من عرب فلسطين، وكان يعتقد أن خطته عملية أكثر من أى مشروع آخر، إذ إنها لا تتطلب محادثات أو اتفاقات أو أية توقيعات، وكان يرى فيها الوسيلة الوحيدة لتحريك الموقف الجامد الذى وصلت إليه محادثات الحكم الذاتى.

ولم تخرج هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ لأن ديَّان لم يكن يمثِّل إلا نفسه والحزب الصغير الذى أنشأه. كما أن القاهرة لم تقبل بهذه النظرية ليس فقط لأنها تصدر عن شخصية غير رسمية، ولكن لأنها لا تحسم موضوع السيادة العربية على الأرض، وتترك لإسرائيل حرية الاحتفاظ بما تريده من أراض دون تحديد، كما أن ديان بدوره يرفض قيام الدولة الفلسطينية فى الأرض التى يتولى سكانها العرب إدارتها. وهكذا تعتبر الفكرة مجرد مخرج عملى من المأزق القائم بدون ترتيب أية التزامات تعاقدية.

وقد التقيت على الغداء مرات عديدة مع الجنرال ديان وزوجته السيدة راحيل، بدعوة من صديقى المستر موريس بتيد، وكان ديان يتحدث دائمًا بهدوء ولكن بحسم واقتناع . . وقد وجه الرئيس الراحل أنور السادات دعوة إلى موشى ديان ليزور مصر وقد تمت تلك الزيارة فى مارس ١٩٨١، واستقبله الرئيس السادات

---

(١) يوجد اتجاه جديد لدى حكومة المستر بيريز إلى محاولة اتباع هذا الرأى تدريجيًا . .

وشخصيات مصرية أخرى، لكن هذه الزيارة لم تسفر عن أى دعم لمركز ديان فى الانتخابات التى جرت فى ٣٠ يونيو من ذلك العام، على خلاف ما كان يتوقعه بعض المسئولين فى مصر، والذين حاولوا إلغاء الزيارة خشية التأثير على مركز حزب العمل..

وكانت آخر مرة رأيت فيها ديان يوم ٧ اكتوبر سنة ١٩٨١، حين حضر إلى السفارة المصرية فى تل أبيب يتوكأ على ذراع ابنته يائيل، ليقدم العزاء بعد اغتيال الرئيس السادات، وقد توفى ديان بعد ذلك بعشرة أيام، وحضر من مصر وفد برئاسة الدكتور بطرس غالى للاشتراك فى تشييع جثمانه إلى مثواه الأخير.

السيدة جيئولا كوهين والتطرف فى إسرائيل

من صقور الكنيست المعروفين وعضو حزب هتحيا (النهضة) اليمينى المتطرف، الذى يرأسه البروفيسور يوئيل نعمان. وقد اشتهرت وخاصة فى مصر بعد أن لفتت الأنظار إليها عند عرض اتفاقات كامب ديفيد على الكنيست للحصول على موافقته، إذ وقفت السيدة كوهين معارضة للاتفاقات ـ التى تعيد سيناء كلها وخالية من المستوطنات الإسرائيلية إلى مصر ـ ووصفتها بأنها قصاصة ورق، ومزقتها أمام الكنيست، تأكيدًا لرفضها لها.

وإذا كانت مصر تضم الكثيرين الذين عارضوا هذه الاتفاقات بوصفها استسلامًا لإسرائيل وتفريطا فى حقوق مصر وفى حق الشعب الفلسطينى، فإن إسرائيل كذلك تضم الذين يرغبون فى الاحتفاظ بسيناء وخاصة بالمستوطنات التى أقيمت فيها، ويرون فى التخلى عنها لمصر ثمنًا غاليًا للسلام..

والمتطرفون فى إسرائيل من أمثال «جوش ايمونيم أى» كتلة الإيمان، وحزب هتحيا، فضلاً عن الحاخام مائير كهانة المعروف بنداءاته «لطرد العرب» من إسرائيل ومن الأراضى العربية المحتلة، هؤلاء المتطرفون لا يمثلون الأغلبية، لكنهم يقومون بدور سياسى فى ترجيح كفة إحدى الكتلتين الكبيرتين (الليكود والمعراخ) على الأخرى.

ومن المظاهر التى تدعو إلى القلق تزايد شعبية هذه الاتجاهات المتطرفة، ذلك أن حزب هتحيا الذى حصل على ثلاثة مقاعد فى انتخابات ١٩٨١، تمكن من الحصول على خمسة مقاعد فى الكنيست الحالى الذى تم انتخابه سنة ١٩٨٤ (أى أن أكثر من ٨٣ ألف ناخب أدلوا بأصواتهم لصالحه وهو ما يساوى ٤٪ من مجموع الناخبين) ونشرت بعض استطلاعات الرأى العام فى إسرائيل أن مائير كهانة الذى حصل على مقعد واحد فى انتخابات يوليو ١٩٨٤، يمكن أن يحصل الآن على عدة مقاعد إذا أجريت الانتخابات البرلمانية فى إسرائيل الآن! إن الاتجاه إلى التطرف فى إسرائيل جزء من الاتجاه العام إلى التطرف فى المنطقة، وهى ظاهرة مقلقة لم يصل الذين درسوها إلى نتائج عملية لمواجهتها أو لاحتوائها حتى الآن.

وقد التقيت بالسيدة كوهين بوصفها عضوا فى الكنيست لأتعرف على المزيد من اتجاهاتها الفكرية، ووافقت على أن تكون المقابلة فى بهو فندق دبلومات فى تل أبيب، وليست فى أحد «المكاتب»، حتى يكون اللقاء «تحت الأضواء وأمام الجميع»!

وأثرت موضوع قانون ضم شرق القدس إلى إسرائيل، الذى قدمت السيدة كوهين مشروعه إلى الكنيست ووافق عليه، فقلت إن إسرائيل استولت فعلاً على ذلك الجزء خلال حرب ١٩٦٧، وأدارته فعلاً بمقتضى لوائح أصدرتها فى تلك السنة، فلماذا إذن تهتم بإصدار قانون لا يحقق أى مكسب عملى لإسرائيل، بل إنه أثار العرب والعالم أجمع وصدر قرار مجلس الأمن الاجماعى بإدانة هذا الضم، مع مطالبة الدول التى لها سفارات فى القدس أن تنقلها إلى مكان آخر فى إسرائيل، وهكذا انتقلت ١٢ سفارة من القدس إلى تل أبيب تنفيذًا لقرار مجلس الأمن.

وأجابت السيدة كوهين بأنها لا يهمها وجود سفارات أجنبية فى القدس ولكن يهمها أن تصبح هذه المدينة «العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل». فأضفت حتى الولايات المتحدة الأمريكية، الدول الصديقة لإسرائيل والتى تقدم لها المساعدات، وافقت على قرار مجلس الأمن، وردت السيدة كوهين بلهجة حاسمة

«أنا لا يهمني المساعدات المادية . . إنني أفضل أن أعيش في تقشف أو حتى في الخيام ولا نتنازل عن القدس الموحدة كعاصمة لإسرائيل» .

وكان واضحًا أن السيدة كوهين تتحدث بإيمان ديني لا يمكن مناقشته ومع ذلك قلت لها إن آراءها بعيدة عن واقع السياسة ، قالت «إنني لست سياسية على الاطلاق . . إنني أؤمن بما أقول ويقتنع من يسمعني ، ويتبعونني وهذا هو المهم . . » .

إن المتطرفين في إسرائيل يستخدمون كل الحجج للتدليل على أن إعادة سيناء كلها إلى مصر كان «خطأ» ، ويتساءلون عن الدولة التي انتصرت واحتلت أرضًا ثم أعادت كل الأراضي التي احتلتها بعد معاهدة السلام ، ويضيفون إن إسرائيل كانت قادرة على فرض السلام بقوتها وسلاحها ولم تكن في حاجة لاخلاء ١٤ مستوطنة في سيناء ، ومع ذلك فأين هو السلام . وأين التبادل التجاري بين مصر وإسرائيل وأين العلاقات الثقافية ولماذا يقاطع المصريون إسرائيل؟

وينسى هؤلاء المتطرفون أن إسرائيل لم تنفذ تعهداتها في كامپ ديفيد بمنح شعب فلسطين الحكم الذاتي تمهيدًا لتقرير مستقبله بعد الفترة الانتقالية ، وإذا واجهناهم بذلك قالوا ولماذا لم يحضر العرب إلى مائدة المفاوضات كما حضر الرئيس السادات؟

لماذا نعيد أرضًا وحقوقًا إلى قوم يرفضون وجود إسرائيل ويطالبون بتدميرها ويعتبرون أنفسهم في حالة حرب معها؟ إن الرئيس السادات «ضحك على المستر بيجن» فاسترد سيناء بكل ثرواتها المعدنية وأعطى إسرائيل سلامًا على الورق!

وظاهر أن هذه الحجج لا تستند إلى أي أساس قانوني ، بل إنها تتعارض تمامًا مع التزام إسرائيل بإعادة الأراضي المحتلة وفقًا لقرارات مجلس الأمن التي قبلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٣ ، بل تعتمد على فرض الأمر الواقع بقوة السلاح ، يدعمها الإيمان القائم على أسس تاريخية ودينية (من وجهة نظرهم) بحقهم المطلق على أرض فلسطين . . كل فلسطين! ! إنهم يتناسون حقوق العرب الذين عاشوا

مئات السنين على أرض فلسطين، ويردّون على كل حجة عربية بردود تاريخية ودينية تسندها «القوة»، وهكذا يستمر الجدل، وتضيع فرص السلام الواحدة تلو الأخرى . .

تحدثت فيما تقدم عن عدد من أهم الشخصيات التى التقيت بها فى إسرائيل، ولقد كانت هناك شخصيات هامة أخرى التقيت بها خلال مهمتى هناك، من أنصار حكومة الليكود ومن معارضيها. ولقد كانت اتصالاتى مستمرة برجال وزارة الخارجية الإسرائيلية وخاصة المستر ديڤيد كيمينى الذى يرأس الآن الفريق الإسرائيلى فى المحادثات التى تدور مع مصر بشأن إقليم طابا . . كذلك عرفت عدداً من ضباط الجيش من بينهم الجنرال «أبراهام تاير» الذى يعمل الآن مديراً لمكتب رئيس الوزراء شيمون بيريز، وكان قريباً من الجنرال وايزمان، وشارك فى محادثات السلام منذ بدايتها، كما يشارك فى محادثات وادى طابا . .

إن هذا الكتاب لن يتسع للحديث عن جميع المسئولين الذين التقيت بهم فى إسرائيل، ولا كل رجال الأعمال الذين قابلتهم، أو الشخصيات التى تعرفت عليها فى مجال الصحافة والإعلام. ولا شك إن اقامتى فى إسرائيل كمبعوث للرئيس السادات بعد توقيع السلام كانت تتيح فرصًا عديدة لإقامة علاقات على الصعيد الاجتماعى كذلك، ولا زال بعض من عرفتهم كأصدقاء، يحافظون على اتصالاتهم بى على الصعيد الشخصى . .

ولقد اعتقد البعض أن حسن علاقاتى مع الإسرائيليين يتعارض مع مهمتى كسفير لمصر فى إسرائيل، وربما كان التقدير الذى أحسست به فى ذلك البلد ينبع من شعورهم بأننى مؤمن حقيقة بالسلام الذى عقد بين البلدين، وبأننى رغم خلافاتى معهم فى كثير من المواضيع السياسية لم أكن اسمح لهذه الخلافات أن تجعل منى عدواً للشعب الإسرائيلى. كنت أفرّق بين وجهات النظر السياسية، وليس كل إسرائيل متطرف أو حتى من الليكود، فهناك المعارضة (المعراخ) التى يتولى الآن زعيمها بيريز حكم إسرائيل، وهناك اليساريون والماركسيون . . إنهم يختلفون فيما بينهم لكن إسرائيل لها فى النهاية موقف موحَّد تحدده الأغلبية البرلمانية.

ولكم تمنيت أن تتحد مواقف الدول العربية ، وأن تنتهى القطيعة الدبلوماسية التى فرضتها غالبية هذه الدول على مصر ، ولكننى أعلم أن هذه الخلافات من العسير أن تنتهى ، لأن النزاع العربى الإسرائيلى ليس السبب الوحيد لها ، بل إن بعض تلك الخلافات يخدم أهدافًا أخرى . . . ولذلك فإن مبادرات الحل السلمى تتعثر على نحو يجعل الوصول إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية ، أمرًا بعيد الاحتمال فى المستقبل المنظور . .

الفصل الخامس

عن بعض المؤسسات فى إسرائيل
وعن حياتى وبعض رحلاتى..

الكنيست.. وانتخابات ١٩٨١

لقد اخترت أن أبدأ بالحديث عن الكنيست لأنه من خلال هذه المؤسسة يعبر شعب إسرائيل عن اختياره للحكومة التى يؤيد مبادئها وسياستها، ويوليها ثقة فى تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية التى يعتقد أنها تحقق مصالحه.

وأثناء عملى فى إسرائيل ترددت كثيراً على مبنى الكنيست الذى يعتبر من أضخم وأهم مبانى مدينة القدس، وكنت أبحث عن الخريطة التى سمعت عن وجودها على جدرانه، والتى كتب تحتها كما قيل «إسرائيل . . من النيل إلى الفرات» ولم أجدها رغم أننى سألت عنها . . . كانت تلك الخريطة كما قيل الدليل الملموس على النوايا والأطماع التوسعية لإسرائيل فى المستقبل. ولا يعنى غياب تلك الخريطة أنه ليست لإسرائيل مثل هذه الأطماع، ولكننى أعتقد أنها لا تتجاوز محاولة الاحتفاظ بكل أو ببعض الأراضى التى احتلتها سنة ١٩٦٧ . .

وكانت زياراتى للكنيست تأديةً لمهام رسمية، التقى خلالها بشخصية برلمانية، أو أحضر إحدى الجلسات الهامة التى تدعو الحكومة ممثلى الدول الأجنبية إلى حضورها . . مثلما حدث عند زيارة الرئيس الفرنسى ميتران . . كذلك ذهبت للكنيست أكثر من مرة فى رفقة شخصيات مصرية كانت تزور إسرائيل . .

وتجرى الانتخابات فى إسرائيل بطريقة خاصة وفقا لقوائم تتضمن أسماء الأحزاب كلها، والناخب لا يعطى صوته فى إسرائيل لمرشح معين، وإنما للحزب الذى يختاره ويؤمن بمبادئه. وقبل الانتخابات، يقوم كل حزب بإعداد قائمة تتضمن أسماء مرشحين لعضوية الكنيست حسب ترتيب مكانتهم فى الحزب، وتكون هذه القائمة معروفة مسبقًا للحكومة وللناخبين. فإذا حصل حزب على ١٪ من مجموع أصوات الناخبين فإنه يكون من حقه الفوز بمقعد واحد. (على أساس أن مجموع أصوات الناخبين توزع على ١٢٠ مقعداً فى الكنيست).

فإذا فاز حزب بخمسة مقاعد، فإن الأسماء الخمسة الأولى فى قائمة الحزب هى التى تشغل تلك المقاعد، وبالتالى فإن عضو الكنيست عن أى حزب لا يمثل دائرة انتخابية «جغرافية» معينة، وإنما يصبح كل عضو ممثلا لكل إسرائيل.. وهذه الطريقة تتيح للعضو المنتخب التحلل من «واجباته» الانتخابية إزاء دائرته وأبنائها.. فلا يضيع وقتًا ثمينًا وجهداً فى سبيل تحقيق مصالح إقليمية أو خاصة.. ولكن هذا النظام - من ناحية أخرى - يحرم الناخب من اختيار شخص النائب الذى يثق فى حسن أدائه أكثر من غيره فى نفس الحزب، وهكذا يحل الحزب محل الناخب فى اختيار أكفأ المرشحين من أعضائه..

ولا توجد فى إسرائيل قيود على إنشاء الأحزاب أو تعدّدها، فقد أنشأ فرد واحد حزبًا فى انتخابات ١٩٧٧، وكان حزب «فلاتو شارون» لا يمثل إلا صاحبه، وهو يهودى كان يعيش فى فرنسا وارتكب «مخالفات مالية» خطيرة فى فرنسا، لكنه هرب بالملايين التى غنمها إلى إسرائيل، التى رفضت طلب تسليمه إلى فرنسا، ورغم نجاح فلاتو شارون فى الانتخابات فإن حزبه انتهى بعد ذلك.. لأن الرأى العام الإسرائيلى لم يعد يقبله.

وبلغ عدد الأحزاب الإسرائيلية التى تقدمت إلى الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة فى صيف ١٩٨٤، ستة عشر حزبًا أهمها تحالف المعراخ (حزبا العمل والمابام) وكتلة الليكود (حزب حيروت مع الأحرار) وهما جناحا حكومة الوحدة الوطنية التى يرأسها الآن المستر شيمون بيريز.

وتقوم الأحزاب الصغيرة بدور هام في إيجاد التوازن بين الكتلتين الكبيرتين، وترجيح كفة إحداهما، وقبل الانتخابات وبعدها، تدور مناورات ومساومات بين كل من الحزبين الكبيرين ومن الأحزاب الصغيرة، وتحاول الأحزاب الكبرى استمالة أكبر عدد من الأحزاب الصغرى حتى تتمكن من الحصول على الأغلبية المطلقة، اللازمة للفوز بثقة الكنيست، قبل أن تستطيع تشكيل الحكومة . .

والأحزاب الصغيرة اتجاهات مختلفة، فهناك الأحزاب الدينية، ويمثل بعضها تيارًا دينيًا معتدلاً (مثل الحزب الوطنى الدينى أو حزب أجودات - أى وحدة - إسرائيل)، أو يمينيا متطرفًا (مثل حزب هتحيا الذى أشرت إليه) أو طوائف من اليهود السفاراد أو الشرقيين (مثل حرس التوراة، وحزبى ياحاد وتامى) أو أفكارًا يسارية (مثل الحزب الشيوعى «حداش»)، وهناك أخيرًا حزب «كاخ» الذى شكله مائير كهانه، الذى يؤيد الليكود فى الكنيست، رغم أن الليكود يرفض هذا التأييد . .

لقد عاصرت انتخابات ٣٠ يونيو ١٩٨١ فى تل أبيب والقدس، وكانت استطلاعات الرأى العام، وهى من الظواهر المستمرة فى إسرائيل، تدل قبل اجراء الانتخابات بعدة شهور، على أن حزب العمل الإسرائيلى سترجح كفته، وأن كتلة الليكود ستفقد الأغلبية البرلمانية لصالح المعراخ، ولكن مع اقتراب موعد الانتخابات تغيَّرت نتائج استطلاع الرأى العام لصالح كتلة الليكود، وتقاربت الكتلتان حتى تفوَّق الليكود بصوت واحد، ومع ذلك تمكن مستر مناحم بيجن من تشكيل وزارته الثانية، بعد حصوله على تأييد الأحزاب الدينية والشرقية.

والدعاية الانتخابية منظمة على نحو يتيح لكل حزب فرصته فى حدود قدراته، وتخصص الإذاعة والتلفزيون وقتا لكل حزب، كما تخصص زمنًا مساويًا للحزب الحاكم مع أحزاب المعارضة ومن خلال المواجهات التلفزيونية بين رؤساء الأحزاب المختلفة، التى تشهدها جماهير المتفرجين، يتمكن الناخب الإسرائيلى من التعرف على الحزب الأجدر بصوته.

وفى ميدان «ملوك إسرائيل» الذى يتوسط مدينة تل أبيب تخصص أيام وساعات محددة لكل حزب، يجتمع خلالها أعضاؤه ومؤيدوه، ويحاول كل زعيم حزب

كسب أكبر عدد من الأنصار بإلقاء الخطب أمام الجماهير المحتشدة. ولقد شاهدت جموع الناخبين تلتف حول ممثلى الأحزاب حين تجوَّلت مع الأستاذ أنيس منصور الذى زار إسرائيل فى ذلك الوقت لإجراء اتصالات ببعض كتابها، وربما لتغطية أنباء تلك الانتخابات. .

وقد صوتت أعداد كبيرة من عرب إسرائيل لصالح الأحزاب اليسارية، المعتدلة أو المتطرفة، لأنها تميل إلى الاعتراف بحقوق العرب وتدعو إلى إعادة الأراضى المحتلة إلى سكانها الشرعيين، وإلى وقف إنشاء المستوطنات اليهودية فيها. .

كما صوَّت معظم اليهود السفاراد سنة ١٩٨١ لصالح كتلة الليكود، وأذكر أن مستر بيجن قال لى إن وزير الأديان الأسبق «هارون أبو حصيرة» المغربى الأصل، وعد رئيس الوزراء بأصوات المغاربة مؤكداً ولاءه قائلاً إن «حزب تامى لا يعرف رئيسًا غير بيجن». ومع ذلك كان هناك عدد آخر من السفاراد، من أصل مغربى يؤيدون حزب العمل. .

وقبيل إعلان النتائج النهائية للانتخابات ساد اعتقاد بأن المعراخ قد فاز، وانتقلت كاميرات التلفزيون إلى تصوير قادة حزب العمل الذين كانوا يتابعون آخر الأرقام، واشتد التفاؤل حتى أن الأعضاء الجالسين أمام المنصة أخذوا يتبادلون التهانى، وقدّمت باقات الزهور، ولكن سرعان ما أعلنت النتيجة وظهر أن الليكود تمكن فى النهاية من التفوق على المعراخ بصوت واحد: ٤٨ مقابل ٤٧ صوتًا!

وعندما قابلنى رئيس الوزراء الأسبق بعد الانتخابات، ولم يكن قد ألّف الحكومة بعد، قال لى: «أبلغ الرئيس السادات تحياتى وقل له إننى سوف أشكِّل الحكومة الجديدة وسأبقى فى رئاسة الوزارة للسنوات الأربع القادمة». ذلك أن المستر بيجن كان يعلم أن كثيراً من المسئولين فى مصر يعتقدون أن التفاهم مع حزب العمل سيكون أسهل من التفاهم مع الليكود. . ورغم حرص المسئولين فى مصر على عدم الإدلاء بأى تصريح يفهم منه أن القاهرة تفضل حزبًا على آخر، فإن المستر بيجن كان يدرك هذا على الأرجح، وأراد أن يؤكد لنا أنه باق فى رئاسة الحكومة لفترة برلمانية ثانية، وأنه لا مفر من أن نتعامل مع الليكود برئاسته!

الاشتراكية الاختيارية فى الكيبوتس

تنفرد إسرائيل بين دول العالم بتطبيق النظرية الاشتراكية على نحو خاص، لا يفرض سيطرة البروليتاريا على المجتمع، إنما يترك الانضمام إلى هذه المجتمعات للاقتناع والاختيار الحر. ولقد زرت خلال عملى فى إسرائيل عدداً من «الكيبوتس»، مثل «لاقوت هبا شان» و«أشدوت ياكوف» وغيرهما.. ورغم تفهمى لما تستهدفه هذه النظرية من تحقيق العدالة أو المثل العليا، ورغم نجاح «الكيبوتس» فى الإنتاج وقيامه بدور يفوق حجمه، فإننى لم أقتنع بأن هذه النظرية يمكن تطبيقها عمليًا على نطاق واسع، بدليل أن هذا النظام لم ينتشر فى إسرائيل..

لقد وجدت أن الحياة فى الكيبوتس ليست طبيعية وإنما هى نمط علمى مرسوم، وقد لا يكون فى ذلك وحده ما يدعو للنقد، ولكن المشاهد أن هذا النَمط لا يتمشى مع طبيعة الإنسان أو طموحه الذى هو فى تقديرى أساس كل نجاح عملى..

وتعتز إسرائيل بهذا النمط من المجتمعات التى تضم نحو ١٠٠ ألف إسرائيلى (أقل من ٣٪ من مجموع السكان)، ويعيشون فى نحو ٢٣٠ قرية جماعية فى مختلف أنحاء إسرائيل. ويقوم الكيبوتس على أساس اقتناع فئة محددة بهذه الأفكار الاشتراكية، فهم يسكنون معًا ويتعلَّمون معًا ويزرعون حقولهم أو يزاولون العمل فى مصانعهم بطريقة جماعية، فلا يملك أحد شيئًا ولا يتقاضى أحد أجرًا.. وفيم الأجر، والكيبوتس يكفل لمن يعيش فيه كل احتياجاته المادية من سكن وملبس ومأكل وتعليم وترفيه ورياضة وعلاج!

وتشتمل بعض الكيبوتس على بحيرات صناعية لتربية الأسماك، وحظائر للمواشى والدواجن ومصانع للألبان، ورغم قلة عدد السكان فى الكيبوتس، فإن منتجاتهم الزراعية والصناعية تشكل نسبة عالية من صادرات إسرائيل..

والحياة الجماعية فى الكيبوتس تتمثل فى الأكل فى مطعم واحد كبير يتناول الجميع فيه كل وجباتهم، ويقيمون فى غرف متلاصقة، ويُعهد بالأطفال الصغار طوال النهار إلى مشرفة ترعاهم أو إلى مدرسة تعلمهم، قبل أن يعودوا إلى مساكنهم لقضاء الليل مع والديهم.

وللكيبوتس مشرفون ينتخبون من بينهم (سكرتير وأمين صندوق ومشرف على الإنتاج . .) ويشكّلون لجانًا خاصة لبحث مشاكلهم، ويجتمعون بصفة دورية لاتخاذ قرارات فيما يهمهم من شئون، على صعيد المشاكل اليومية، أو تنظيم العمل.

ويتمتع الكيبوتس بنفوذ كبير في إسرائيل في أوساط عديدة : فيحظى الكيبوتس في الكنيست برعاية حزب العمل، ويؤيد حزب المابام نوعًا آخر من الكيبوتس أكثر التزامًا بالنظرية الماركسية . ومن ناحية أخرى، يعطى عدد قليل من الكيبوتس اهتمامًا خاصًا بالنواحى الدينية، وتؤيده الأحزاب الدينية . كذلك للكيبوتس نفوذ في أوساط الهستدروت (اتحاد عمال إسرائيل) وتلتحق نسبة كبيرة منهم بالجيش، جنودًا وضباطًا، بسبب نشأتهم الخشنة التى تجعل منهم جنودًا غلاظ القلب . .

ورغم كل المزايا والضمانات التى يحققها الكيبوتس لسكانه، فإن عدد سكان الكيبوتس في إسرائيل لم يزد كثيرًا منذ إقامة دولة إسرائيل، ومعظم سكانه من الشباب الذين تجذبهم المثل العليا، ولكن بعد التخرج من الجامعة - التى يتحمل الكيبوتس نفقات تعليمه فيها - فإنه يميل إلي العمل بعيدًا عن الكيبوتس . . ويعود بعضهم أحيانًا إلى الكيبوتس . . وهناك من الكبار من يختار الإقامة في الكيبوتس عن قناعة، ويقيم المتزوجون منهم في أماكن توفر لهم أسباب الراحة، وشعار الكيبوتس «من لا يعمل لا يبقى فيه»، وهذا هو «ثمن» الضمانات الاجتماعية التى يحققها الكيبوتس لأعضائه .

وتعاونيات الملاك

وتعرف «بالموشاف» وهى نظام اجتماعى واقتصادى يختلف كثيرًا عن الكيبوتس إذ هو خليط من الزراعة الفردية والجماعية، يمتلك كل عضو فيه أرضه ومنزله ويعيش مع أسرته التى تنفرد بتدبير ميزانيتها . ولكن هناك بعض الآلات والمعدات التى يملكها «الموشاف»، فالجرارات مثلاً قد لا يستطيع العضو شراءها وحده،

وعمليات الشراء وتسويق المحاصيل الكبيرة الحجم، يمكن أن يتولاها الموشاف على نحو أكثر نجاحًا، ويمكن للموشاف أن يقوم ببعض النشاط الصناعى أيضًا.

وقد زاد عدد القوى التعاونية (الموشاف) من ٨٠ - عند قيام دولة إسرائيل - إلى ٣٥٠ (سنة ١٩٨٠) وبلغ عدد سكانها ١٣٥ ألفًا، وترجع شعبية الموشاف إلى أنه لا يتبع نمط الحياة الجماعية التى يفرضها الكيبوتس، ويشترك أعضاؤه فى إدارته حسبما يتفقون عليه. . وقد ربطتنى بعض الصلات الاجتماعية بعدد من الأسر التى تسكن الموشاف، وتعيش فى حرية وعلى مستوى مادى عال. .

اتحاد العمل فى إسرائيل

ويعرف باسم «الهستدروت» وهو أكبر منظمة لاتحادات العمال فى إسرائيل، وقد دهشت عندما علمت أن عدد أعضائه يزيد على مليونى عضو (٩٠٪ من الأيدى العاملة)، من كل مهنة وتجارة، كما يضم القرى التعاونية، وهو بذلك يمثل أكبر قوة اقتصادية فى إسرائيل، فضلاً عن أهميته الاجتماعية، إذ يضطلع بالمحافظة على حقوق أعضائه ويدافع عن مطالبهم بالنسبة للأجور أو شروط العمل. ولقد دعانى رئيس الهستدروت السابق «يوراحيم ماشيل» لحضور أحد الاجتماعات، وحرص المجاورون لى على ترجمة ما يلقى من كلمات باللغة العبرية. .

ويرتبط «بنك هاپوعاليم» - بنك العمال - بالهستدروت، عن طريق مؤسساته التى تسيطر على نسبة كبيرة من الإنتاج، كما تتحدث صحيفة «داڤار» المعروفة بلسان الهستدروت، وهى صحيفة يومية كبرى. وللهستدروت هيئة تأمين صحى تسمى «كوپات خوليم» بالإضافة إلى المستشفيات ومدارس التمريض ودور النقاهة الخاصة به.

وقد انضم كثير من عرب إسرائيل ورموزها إلى الهستدروت، كما أن سكان شرق القدس من العرب قد انضموا للهستدروت بعد سنة ١٩٦٧، وكانوا يحتفظون بالجنسية الأردنية، حتى صدر قانون ضم شرق القدس إلى إسرائيل.

وللهستدروت نشاط دولى فهو عضو فى «اتحاد التجارة الدولية الحرة» «International» «Confeduation of Free Trade Union»، ويشترك فى منظمة

العمل الدولية. . ولكن الأهمية البكرى التى كنت أوليها للهستدروت كانت تنبع من ارتباطاته مع حزب العمل المعارض، وثقله كوزن سياسى هام فى إسرائيل. .

المركز الدولى لتجارة الماس

إن صناعة الماس فى إسرائيل، وتجارته، تدر جزءًا هامًا من دخل إسرائيل، إذ كانت تحقق بعد تجارة السلاح، أكبر قيمة للصادرات الإسرائيلية، لهذا لم يكن من الغريب أن يقوم فى تل أبيب مبنى من أضخم مبانيها ليضم المركز الدولى لتجارة الماس.

ولقد دعانى المستر شنيتزر مدير المركز لزيارته، وقد لفتت نظرى إجراءات الأمن المشددة واستخدام الأجهزة الالكترونية للمحافظة على الماس والأحجار الكريمة الأخرى من السرقة. . وفى جولة داخل المركز ألقيت نظرة على أنواع الماس والأحجار الثمينة الأخرى التى يجرى التعامل فيها، كما زرت قاعة كبيرة تتيح للعاملين فى المركز سرعة الاتصال بالمراكز الأخرى لتجارة الماس فى العالم، وخاصة نيويورك وأنفرس وامستردام.

والتفرقة بين أنواع الماس المتفاوتة تتطلب خبرة خاصة، وقال لى خبير هناك أن المشترى يجب أن يعتمد على ثقته فى التاجر الذى يتعامل معه، والذى يحرص بدوره على سمعته. . وقد بلغت قيمة صادرات إسرائيل من الماس سنة ١٩٨٠ أكثر من خمسمائة مليون دولار.

وقبل مغادرتى للمركز عرض مديره فكرة إقامة مركز صغير لصناعة الماس فى مصر والاتجار فيه والأحجار الكريمة الأخرى، مؤكدًا أن ذلك سوف يحقق عددًا من المزايا منها تكوين فئة من العمال المصريين المهرة فى صقل تلك الأحجار الكريمة، ومنها أن هذا المركز سوف يستفيد منه أبناء الدول العربية البترولية الذين يزورون

مصر، إذ إنهم سوف يقبلون على شراء الأحجار الكريمة من مصر بدلاً من شرائها من أوروبا أو أمريكا.

وأضاف المستر شنيتزر أن إسرائيل قدمت خبرتها الفنية للهند التى أنشأت مركزاً صغيراً لصقل وبيع الماس، وأنها مستعدة لتقديم مثل هذه الخبرة لمصر.

ولكن هذا العرض كان يُغفل أن السيَّاح العرب سوف يقاطعون المجوهرات المصرية إذا علموا أن إسرائيل وراء تدريب العمال المصريين على هذه الصناعة، فضلاً عن أن معظم الماس الخام فى إسرائيل مستورد من جنوب افريقيا التى تقاطعها مصر والدول الأفريقية والعربية بسبب سياستها العنصرية..

معهد وايزمان

قبل سفرى إلى إسرائيل كنت قد قرأت عن هذا المعهد ونشاطه العلمى، ولهذا فإننى عندما تلقيت دعوة مديره السابق مايكل سيلا لزيارته، لم أتردد فى التوجه إلى بلدة «روحوفوت» القريبة من تل أبيب، حيث يقع المعهد، وهو مؤسسة علمية كبيرة تضم عدداً من العلماء من إسرائيل ومن دول أخرى فى مختلف فروع العلم (وقد علمت أن بعض علمائه والمشتركين فى بحوثه ليسوا من اليهود) وتهيئ الجو العلمى الملائم لهم وتضع تحت أيديهم الأجهزة العلمية المتقدمة، حتى تتيح لهم الفرصة المثلى للبحث العلمى والانتاج، ويضم المعهد نحو خمسمائة طالب.

وقد أتاحت لى هذه الدعوة زيارة عدد من أقسام المعهد، وأذكر أن من الأبحاث التى أثارت اهتمامى دراسات عن إمكان إنتاج «القمح الصناعى» لمواجهة احتياطات العالم بعد سنة ألفين.. وفى أقسام الأشعة والليزر شاهدت ما أثار عجبى، وشاهدت مناظر مجسَّمة (لذلك يطلق عليها «الهولوجرانى» داخل قطع من الحجر، لا ترى إلا أثناء مرور الأشعة من خلالها.. كذلك شاهدت فيلمًا عن نشاط المعهد وجانب من أبحاثه فى مختلف الميادين..

ويقيم مدير المعهد وعملاؤه فى مبان مخصصة لسكنهم، كما يضم المعهد مسكن «حاييم وايزمان» أول رئيس لدولة إسرائيل، الذى تم تحويله إلى متحف.. ويدعو

المعهد إلى مؤتمرات علمية عن «العلم فى خدمة الدول النامية» وتتعاون معه دول كثيرة، بعضها لا تربطه علاقات دبلوماسية مع إسرائيل . .

البنوك والغرفة التجارية

تلقيت عدداً من الدعوات لزيارة بعض البنوك فى إسرائيل، وأذكر من بينها «بنك ليرص لإسرائيل» ومديره المستر «ارنست چانيت»، وكان بعض هذه البنوك يرغب فى فتح فروع له فى مصر، خاصة أن مصر كانت قد فتحت أبوابها للبنوك الأجنبية، غير أن هذه الرغبة لم تحقق ولم يفتح أى بنك إسرائيلى فرعًا له فى القاهرة، بعد أن وجدت مصر أن عدداً من البنوك الأجنبية لم تحقق الفوائد الاقتصادية التى كانت ترجى منها، وعلى أى فإن المواقف السياسية وتعثر محادثات الحكم الذاتى لم تكن عاملاً يشجع على الاستجابة لمطلب تلك البنوك . .

وفى الغرفة التجارية فى تل أبيب دعيت لأتحدث عن الاقتصاد المصرى وتجارة مصر الخارجية، وفعلاً ألقيت محاضرة موجزة ضمّنتها الكثير من المعلومات المتوافرة فى المطبوعات والاحصاءات المصرية الرسمية . . واستفسر الحاضرون عن إمكان زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى مصر، وعما يمكن أن تصدره مصر إلى إسرائيل فى ظل تطبيع العلاقات بين البلدين، ولكن العقبات السياسية المعروفة حالت دون أى تقدم فى هذا الميدان .

جامعات ومستشفيات

وفى جامعة تل أبيب[1] أذكر أننى دعيت لإلقاء محاضرة أمام وفد زائر من إحدى الجامعات الأمريكية، وقد تحدثت عن الإسلام والاشتراكية، وانتهزت الفرصة لأوضح أن الإسلام يحرص على حماية المجتمع من الاستغلال فيحدّد بعض مصادر الثروة العامة للشعب ويمنع السيطرة عليها (مثل الماء والكلأ وهما

---

(١) تضم هذه الجامعة ١١٥ ألف طالب ويزيد عدد موظفيها عن ألفى موظف، وهى أرقام ضخمة إذا قورنت بعدد سكان إسرائيل . (هذه الأرقام ترجع إلى سنة ١٩٨١).

حيويان لشعب يعيش فى الصحراء) لكن الإسلام يبيح التجارة ويحترم الملكية الفردية.

وكانت أسئلة الطلبة الأمريكيين تدل على رغبة فى معرفة الكثير عن الإسلام وعن الحياة فى مصر والدول العربية، وكان الموضوع الذى يهتمون به السؤال عن زواج المسلم بأكثر من واحدة وحقه فى الطلاق بإرادته المنفردة.. وقد فسرت لهم جوهر أحكام الدين فى هذا الشأن مستندا على دراستى القانونية للشريعة الإسلامية وأحكام الزواج والطلاق..

وفى محاضرة أخرى فى جامعة «بار إيلان» الدينية، بناء على دعوة وجَّهها لى المستر إبراهام لافى الذى كان يعلمنى مبادئ اللغة العبرية، تحدثت عن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وعما تحقق فى ميدان تطبيع العلاقات بين البلدين، وكان الطلبة يتساءلون عن احتمالات السلام مع الدول العربية الأخرى!

والخدمة الصحية فى إسرائيل يكفلها التأمين الصحى لكننى سمعت البعض يشكو من قلة العناية والاهتمام أحيانًا، أو من سوء التمريض فى بعض المستشفيات العامة.. وقد زرت مستشفى «تل هاشوير» بدعوة من صديقى الدكتور موشى موداعى، وأعجبت بمستواه، ولاحظت أن أجنحة مختلفة منه تحمل اسماء كبار المتبرعين.

إن النشاط الفردى والجماعى فى إسرائيل يساعد على رفع مستوى أداء الخدمات التى يحتاجها المجتمع، ولا تنفرد الدولة بتحمل جميع الأعباء.. لأن وعى الشعب وممارسته المستمرة لحقوقه السياسية، ورقابته الفعالة والمستمرة على السلطة التنفيذية، يخلق الثقة فى تصرفاتها، ويدفع الأفراد إلى تقبلهم حمل نصيبهم فى المسئولية.

الإعلام فى إسرائيل

التقيت بالتلفزيون الإسرائيلى للمرة الأولى فى أسوان فى يناير ١٩٨٠ قبل سفرى لإسرائيل، ثم أجريت مع مندوبى التلفزيون بعد ذلك عدة مقابلات كان

بعضها فى مبنى التليفزيون فى القدس، وكان بعضها الآخر فى مكتبى بالسفارة، أو فى أماكن أخرى وفقًا للمناسبات المختلفة . .

ولفت نظرى أن البث كان يقتصر على قناة واحدة، ولم تكن الصور ملوَّنة فى جميع الأحوال، وقيل لى أن المسئولين يراعون أحوال غير القادرين على تبديل أجهزتهم القديمة بأجهزة ملوّنة، واعتقد أنه بعد مضى فترة معينة أصبحت كل الأفلام والصور ملوّنة. وكنا نتمكن من مشاهدة تليفزيون الأردن وخاصة النشرات الإخبارية التى تذاع بالعربية والإنجليزية . . وفى أحوال جوية مواتية، وخاصة فى الساعات المتأخرة، كنا نتمكن من رؤية البث التليفزيونى من القاهرة.

وكانت الأفلام المصرية تعرض فى إسرائيل بانتظام بمعدل مرة كل اسبوع، وكان العرب فى إسرائيل يقبلون على مشاهدتها، كما كان العديد من الإسرائيليين اليهود يتابعونها أيضًا، إذ كانت هناك ترجمة عبرية وإنجليزية. وطلب بعض المسئولين فى التليفزيون الإسرائيلى تنسيق الموجات المستخدمة فى الإرسال من القاهرة ومن القدس حتى يرى الجمهور فى كل من البلدين برامج البلد الآخر، ولكن هذا التنسيق لم يتحقق . .

وللإذاعة الإسرائيلية فى القدس عدة برامج، منها برنامج باللغة العبرية، يعمل فيها إسرائيليون ممن نشأوا فى البلاد العربية قبل هجرتهم لإسرائيل، كما يعمل فيها بعض عرب إسرائيل المسلمين أو المسيحيين. وقد زرت دار الإذاعة فى القدس والتقيت بعدد من المسئولين عن البرامج العربية، وقالوا لى أن لإذاعتهم جمهورها فى مصر وفى الدول العربية الأخرى، وأطلعونى على مراسلات من المستمعين إلى «قول إسرائيل»، وبعضهم يشكو من عدم وضوح الصوت، وظن المسئولون عن الإرسال أن إذاعتهم تعانى من تشويش تقوم به الأجهزة المصرية لتحول دون الاستماع إلى برامج إسرائيل العبرية، ولكن المسئولين فى مصر أكدوا لى عدم وجود أى تشويش على إذاعة إسرائيل . .

ويمكن القول بصفة عامة أن التليفزيون والإذاعة فى إسرائيل ينقلان إلى المشاهد أو المستمع كافة الأحداث الداخلية والدولية، بحيث تحقق درجة عالية من الوعى

السياسى لدى الجمهور، ويتم إقناعه بوجهة النظر الإسرائيلية. . عدا البرامج الثقافية والترفيهية. .

والصحافة والصحفيون فى إسرائيل عالم له نشاطه وحريته وتأثيره الملحوظ على الرأى العام، بغض النظر عن الاتجاه الذى يعبّر عنه الصحفى أو الصحيفة، وعندما وصلت إلى إسرائيل لاحظت أن أهم الصحف كانت مستقلة أو تتجه إلى معارضة حكومة الليكود، وكانت الصحيفة الوحيدة التى يمكن القول إنها «حكومية هى جريدة الأنباء التى كانت تصدر فى القدس باللغة العربية، وكان توزيعها محدودًا، وعلمت أنها توقفت عن الصدور. وبعد ما يقرب من عامين على وجودى فى إسرائيل، أصدر الحزب الحاكم جريدة «يومانه هاشفوعا» للتحدث بلسان الليكود.

ولقد زرت عددًا من الصحف الإسرائيلية بدعوة من رؤساء تحريرها، الذين قدَّمونى بدورهم إلى عدد من كبار المحررين. وكان الجميع يؤكدون أن هذه اللقاءات لن تسجل Off record حتى ينطلق لسانى وأتحدث بحرية. ولم تكن هناك «أسرار» ينبغى كتمانها، ولكن بعض الأسئلة كان يدور حول تطبيع العلاقات بين البلدين ومستقبله، وعدم إقبال المصريين على زيارة إسرائيل، وتعثر محادثات الحكم الذاتى، وكانت هذه الأسئلة تدل على اهتمام ومعرفة بتطور الأحداث، وعلى التشكك فى مستقبل السلام الذى وقعه الرئيس المصرى الراحل. . . هل هو سلام شعب مصر، أم سلام السادات وحده؟

وإننى أذكر زيارتى الأولى لصحيفة «يديعرت أهرونوت» - أى آخر الأنباء - عندما دعانى مالكها «نواح موسيس» ورئيس تحريرها «روف يودكوڤسكى» لزيارتها، وأحاط بى عدد من الصحفيين أذكر من بينهم الصحفية «ميرا أڤيرغ) القريبة من المستر بيريز. . ومع ذلك فالصحيفة نفسها لها اتجاهات يمينية واضحة، وهى أكثر الصحف توزيعًا فى إسرائيل.

وقمت بزيارة لصحيفة «داڤار» ورئيسة تحريرها القديرة السيدة حنا زيمر والتقيت بمحرريها، وكان لقائى الأول بالسيدة زيمر فى أسوان، عندما حضرت ضمن رؤساء التحرير الذين حضروا لتغطية لقاء الرئيس السادات مع المستر بيجن فى يناير

١٩٨٠ ، وتعبر هذه الصحيفة عن اتجاهات حزب العمل الإسرائيلى ، واتحاد عمال إسرائيل (الهستدروت) . . .

وتعبر صحيفة «عل همشمار» عن مواقف حزب «المابام» اليسارى ، وقد زرت هذه الصحيفة كذلك بدعوة من رئيس تحريرها ، وكانت الصحفية سمدار پرى التى تتقن العربية تعمل فى هذه الصحيفة عندما وصلت إلى إسرائيل ، قبل أن تنتقل إلى صحيفة «يدعوت أهرونوت» . وكانت عل همشمار من أقرب الصحف الإسرائيلية إلى إنصاف العرب وتفهم وتأييد مطالبهم المشروعة ، ومعارضة سياسة حكومة الليكود . . .

ومن الصحف القليلة التى لم أزرها صحيفة «هاآرتس» - «الأرض» - وهى صحيفة مستقلة ، يقبل على قراءتها كثير من المثقفين ذوى الميول غير الحزبيَّة ، ويشبهونها فى إسرائيل بجريدة «لوموند» التى تقرأها الصفوة فى فرنسا . . وقد قيل لى إننى لم أدع لزيارة هذه الصحيفة لأن أصحابها شديدى الحرص على استقلالها ولأنه ليس من تقاليدها دعوة السفراء الأجانب لزيارتها!

ومن الصحف واسعة الانتشار والمحبوبة فى إسرائيل صحيفة «معاريف» ومواقفها تتمشى مع مواقف حزب العمل ، ومن كبار صحفييها الذين تخصصوا فى دراسة اللغة والشئون العربية «عوديد جرانوت» . . وقد عرفته وقدَّرت إخلاصه الصحفى . .

وفى إسرائيل عدد من الصحف الدينية ، مثل «هاتسوفه» التى تنطق بلسان الحزب الدينى الوطنى الذى يرأسه الدكتور بورج ، وصحيفة «شعاريم» التى تعبر عن آراء حزب «أجودات إسرائيل» .

أما الصحيفة التى كنت أقرأها كل صباح فهى صحيفة «الجيروزاليم پوست» التى تصدر فى القدس باللغة الإنجليزية ، وهى جريدة مستقلة تضم نخبة من الصحفيين على رأسهم «آرى رات» (رئيس التحرير) ، ولها مكانتها داخل إسرائيل وخارجها . .

وقد تعرضت علاقات هذه الجريدة مع مصر لأزمة حادة، وذلك عند ما نشر أحد محرريها «عَنَاَنْ صَفَدى» ثلاثة مقالات متتالية عن مصر بعد عودته من زيارة للقاهرة . . وتضمن الجزء الأول من المقالات أن هناك خلافات بين الرئيس السادات وبين نائب الرئيس (فى ذلك الوقت) والرئيس الحالى حسنى مبارك، زعم أن مرجعها أن السادات أحاط نفسه برجال اعتبرهم مبارك «غير جديرين» بذلك . . وكان لتلك المقالات وقع سيئ لدى المسئولين فى القاهرة، وترتب على ذلك حظر دخول «الجيروزاليم پوست» أو أى من محرريها إلى مصر لعدة شهور . .

وقد لاحظت أن معظم الصحف الإسرائيلية بها قسم لمحررى «الشئون العربية» وهم ممن يجيدون هذه اللغة كتابة وقراءة، وقد التقيت بهذه المجموعة من محررى الشئون العربية مرارا فى «بيت سوكولوف» فى تل أبيب. وكان الصحفى «عوديد زراى» يرتب مواعيد هذه الاجتماعات ويقوم خلالها بدور رئيس المجموعة، وهو من أصل عراقى، وكان اسمه العراقى «كرم زعرور»، وهو يستخدم اسمه الأخير فى البرامج العربية (للتليفزيون) ويحتفظ باسمه العبرى فى الصحافة العبرية حيث يعمل فى صحيفة «هاآرتس» . .

وكان «كرم» يتكلم العربية بلهجة مصرية كأحد أبناء القاهرة، على خلاف الصحفية الشقراء «سمدار پرى» التى تجيد التحدث بالعربية، لكنها تنطقها بلكنة پولندية!

وفى شرق القدس المحتلة، حيث يقيم عرب المدينة، تصدر عدة صحف باللغة العربية أهمها جريدة «القدس» التى تصدر يوميًا، ويرأس تحريرها الأستاذ محمود أبو الزلف، الذى لم ألتق به، ولكننى كنت حريصا على قراءة صحيفته التى تنشر أنباء الأراضى المحتلة، وتنتقد سلطات الحكم العسكرى الإسرائيلى وممارساته غير الإنسانية، كما كانت تستنكر معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وتتهم مصر بالتخلى عن القضية الفلسطينية، وتؤيد منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى للشعب الفلسطينى.

وكانت هناك عدة صحف عربية أخرى تصدر فى شرق القدس المحتلة، أذكر

منها صحيفة «الفجر» ذات الاتجاهات اليسارية، وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلى تصادرها بتهمة الحث على كراهية الحكم العسكرى، ولقد احتجت مصر على مصادرة إسرائيل لحرية الصحافة العربية، وجاءت إجابة الجنرال شارون «انكم تشكون من مصادرة صحيفة الفجر علمًا بأن صحف الضفة تتمتع بحرية لا يمكن أن تسمحوا بها فى أى بلد عربى . . . إن «الفجر» تهاجم مصر لإبرامها السلام»، ومع ذلك فإن مصر دافعت عن حرية الجريدة العبرية وحقها فى إبداء رأيها ولو كان هجومًا على سياسة مصر!

والإعلام فى إسرائيل، وخاصة الصحافة، يمارس نشاطًا كبيرًا ويلاحق الأحداث، وتتمتع الصحف بحرية لا يحدّها إلا الخشية على «أمن» الدولة، لقد طالعت خلال إقامتى فى إسرائيل ما كان ينشر أحيانًا عن الخلافات فى مجلس الوزراء، ومناقشاته التى قد تتخللها الكلمات الحادة، مثل الحوار الساخن الذى دار بين رئيس الوزراء السابق المستر بيجن وبين وزير الدفاع الأسبق الجنرال وايزمان . . ولقد روت الجيروزاليم پوست كيف أن وايزمان ضرب المائدة بقبضة يده محتدًا وكيف أن بيجن طلب منه ألا يرفع صوته عندما يخاطبه!

وتهتم الصحف فى إسرائيل بالإثارة، وتنشر العناوين الملتهبة أحيانًا ولو كان المنشور تحتها لا تصل درجة حرارته إلى ما أبرزه العنوان . . ويلتزم معظم الصحفيين فى إسرائيل بوعدهم فلا ينشرون ما وعدوا بعدم نشره، وإن وجد أحيانًا الاستثناء الذى يؤكد القاعدة . . وهكذا تؤدى الصحافة رسالتها وتسهم فى تكوين رأى عام مستنير لا يخشى ضغطًا من الحكومة، لأنها ليست كل شىء، وإنما للفرد كيانه ودوره وأهميته فى الدولة وفى اختيار الحكومة . .

إسرائيل.. وحرية الأديان

تعتز إسرائيل بأنها رغم كونها دولة اليهود، فإن حرية الأديان والعبادة فيها فى جميع الأماكن المقدسة مكفولة . ويقارنون هناك بين هذه الحرية وبين وضع «حائط المبكى» قبل استيلاء إسرائيل عليه سنة ١٩٦٧ ، ويقولون أن حكومة الأردن لم تكن

تسمح لهم بالصلاة أمامه . . ومن الإنصاف أن نوضح أن منع الأردن للإسرائيليين من الوصول إلى حائط المبكى كان يرجع إلى حالة الحرب القائمة بين الأردن وإسرائيل، وليس لأن الأردن كان يتدخل فى حرية العبادة اليهودية .

ولكل جالية دينية فى إسرائيل مدارسها ومعابدها، وحكومة إسرائيل تدعم المدارس الدينية اليهودية ماديًا، عن طريق وزارة الشئون الدينية، كما أن الأحوال الشخصية لكل طائفة (مثل الزواج والطلاق والميراث) تختص بها محاكم تلك الطائفة. أما السلطة الدينية العليا فى إسرائيل فهى المجلس الأعلى للحاخامية، ويرأسه حاخامان أحدهما أوربى اشكنازى والآخر شرقى سفارادى، ويشرفان على كل الشئون الدينية بما في ذلك المحكمة الحاخامية العليا .

ومنذ ١٩٦٧ أصبح حائط المبكى يسمى بالحائط الغربى، وهو ما بقى من أنقاض المعبد الثانى الذى دمره الرومان قبل الميلاد، ويجاوره صحن المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة، كما أنه غير بعيد عن كثير من الكنائس الأثرية. ويلاحظ أن تقارب هذه الأماكن التى يقدس المسلمون واليهود معًا بعضها، قد أدى أحيانًا - وسوف يؤدى فيما بعد - إلى احتكاكات وحوادث بين أتباع الديانتين . . ذلك أن المتطرفين اليهود يرون من حقهم الصلاة فى نفس المواقع المقدسة للمسلمين، سواء فى مساجد القدس أو فى الحرم الإبراهيمى فى مدينة الخليل . .

لقد حرص موشى ديان بعد دخول شرق القدس سنة ١٩٦٧ على ابقاء المفاتيح الرمزية لهذه الأماكن الإسلامية التاريخية فى أيدى المسلمين . . ولكن إصرار المتطرفين على ممارسة الطقوس الدينية اليهودية فى أماكن العبادة الإسلامية قد يفجر صراعًا دينيًا ذى نتائج خطيرة داخل إسرائيل . .

الصهيونية العالمية وإسرائيل

تهتم «المنظمة الصهيونية العالمية» بتهجير أكبر عدد ممكن من اليهود إلى إسرائيل وتوطينهم فيها، وجمع الأموال لتنفيذ هذا الهدف، والعمل على نشر الثقافة

العبرية والتعاليم اليهودية بين اليهود المقيمين خارج إسرائيل . كذلك تساعد المنظمة إسرائيل باعتبارها وطن اليهود جميعًا، وتدافع عن حقوق الشعب اليهودى فى جميع أنحاء العالم .

وتوحيداً لجهود الجماعات التى تعمل من أجل هدف واحد، أعيد تنظيم الوكالة اليهودية بحيث تضم المنظمة الصهيونية وجميع هيئات التبرعات القائمة . . وقد علمت أن الوكالة اليهودية تمكنت من إنشاء ٥٠٠ قرية، ومن تهجير مليون وسبعمائة ألف يهودى منذ قيام دولة إسرائيل حتى سنة ١٩٨٢ .

وتستمد الوكالة مواردها من تبرعات «النداء اليهودى المتحد» فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هيئة Karen Haysod التى تجمع التبرعات فى ٧٠ دولة أخرى . . أما الصندوق الوطنى اليهودى The National Jeurish Fund فيسهم فى إصلاح الأراضى وتجهيزها للزراعة فى إسرائيل وقد تمكن من إصلاح ما يقرب من ١٢٠ ألف فدان، ومد نحو ألفى كيلو متر من الطرق فى مناطق جبلية وعلى حدود إسرائيل، التى تضم شبكة من الطرق «الأوتوستراد» لتربط بين مدنها الكبرى، فضلاً عن الطرق الفرعية التى تساعد على سرعة الانتقال، مع ما لذلك من أهمية قصوى فى السلم والحرب على السواء . .

الجيش والمجتمع

ليس فى نيتى أن أعرض لتنظيم قوات إسرائيل أو تسليحها، لأن هذه المواضيع بعيدة عن مهمتى فى إسرائيل ولكن يهمنى أن أنقل إلى القارئ انطباعى عن الجيش وتأثيره على المجتمع الإسرائيلى . . إن كل من بلغ ١٨ سنة من الذكور أو الإناث يؤدى ٣ سنوات فى الخدمة العسكرية (باستثناء الفتاة المتزوجة أو الشاب الذى يكرس حياته لخدمة الدين اليهودى) ويعنى ذلك ببساطة أن كل فرد فى إسرائيل تقريبًا يجيد استخدام السلاح، وأن كل أسرة فى إسرائيل لها ارتباط بالجيش، الذى يستدعى كل مدنى لمدة شهر أو شهرين فى السنة للتدريب حتى تحافظ إسرائيل على المستوى القتالى العالى لقواتها . . ويحتفظ كل جندى - حتى الاحتياطى - بسلاحه

وبملابس الميدان حتى يكون مستعداً لتلبية نداء الجيش، وليس سراً أن استدعاء أفراد الاحتياط يتم وفقًا لرموز متفق عليها تذاع من راديو إسرائيل. . ولتسهل مهمة انتقال المجند إلى وحدته، يلتزم المواطنون رجالاً ونساءً من ملاك أو قادة السيارات الخاصة أو العامة بالتوقف لنقلهم إلى مقر وحداتهم. .

ويعهد إلى الفتيات عادة بأعمال إدارية، وتقتصر المهام القتالية على الرجال، ويبدو أن وجود الفتاة الإسرائيلية فى الجيش يجعل الجو السائد أقرب إلى المجتمع الطبيعى الذى يضم الرجال والنساء، ولا يتعارض هذا مع التزام الجميع باتباع الأنظمة العسكرية الدقيقة. . وقد صدرت توجيهات بمنع المجندين والمجندات من تبادل القبلات علنًا وهم بالزى الرسمى!

وعندما بدأ الغزو الإسرائيلى للبنان، سنحت الفرصة لأرى طوابير السيارات والدبابات المصفحة والمدافع الضخمة تتجه شمالاً، ولم تكن هناك أية محاولة لإخفاء هذه التحركات بل على العكس، لقد حرصت إسرائيل على استعراض قوتها العسكرية وتصميمها على إتمام الغزو. .

وخلال حرب لبنان نشرت الصحف الإسرائيلية أن بعض الأفراد من القوات المسلحة أو المجندين رفضوا القتال فى لبنان، وكانت هذه أول مرة فى تاريخ إسرائيل، يرفض فيها بعض الجنود الاشتراك فى حرب «ضد المدنيين فى لبنان» واعتبروها حربًا هجومية وليست «دفاعًا عن إسرائيل». لقد حوكم هؤلاء الرافضون محاكمة عسكرية، ولكنهم تمسكوا بحقهم فى إبداء رأيهم وتحمّلوا تبعة ذلك. . وقد كوّن بعض هؤلاء الرافضين جماعة باسم «هناك حدود!». .

وخلال المحادثات التى كانت تدور بين الضباط المصريين والإسرائيليين فى اللجان العسكرية المشتركة، للاتفاق على تفاصيل الانسحاب الأخير من سيناء، التقيت بعدد من ضباط جيش إسرائيل أذكر من بينهم الجنرال إبراهام تاير (أبراشا)، والكولونيل «ردف سيون» الذى كان يرأس الجانب الإسرائيلى فى اللجنة العسكرية المشتركة. .

وقد حدثت الجنرال تاير عن مشكلة دير السلطان وكيف أن إعادته إلى الكنيسة القبطية المصرية سوف تجعل الآلاف من أبناء مصر الأقباط يزورون الأماكن المسيحية المقدسة فى القدس، مما سيدفع بعجلة التطبيع إلى الأمام، ولمست لديه اقتناعًا بما ذكرته، ورغبة فى المساعدة على إنهاء هذا الخلاف، ولكن يبدو أنه لم يتمكن من ذلك، وبقيت مواقف إسرائيل - ممثلة فى وزير الداخلية الدكتور بورج - على ما هى عليه!

الجماعات المتطرفة

أشرت فيما تقدم إلى بعض الاتجاهات والجماعات الدينية المتطرفة مثل «جوش ايمونيم»، وإلى تزايد أعداد أنصارها وخاصة بين الشباب، ولكنها لازالت فى عداد الأقلية حتى الآن. وهم يخلطون الدين بالسياسة، ويميلون أحيانًا إلى العنف فى فرض آرائهم أو الدفاع عنها، ويقومون بصفة عامة بدور لا يمكن إغفاله فى الحياة السياسية فى إسرائيل.

ومن نماذج تدخلهم فرض «عطلة السبت» على شركة الخطوط الجوية الإسرائيلية، «إل عال» حتى خارج إسرائيل، وكانت الشركة تراعى عدم الطيران داخل إسرائيل فى عطلة السبت، التى تبدأ من مغرب الجمعة وتنتهى عند غروب شمس السبت. . ولكن طائراتها كانت تطير فى الخارج فى عطلة السبت، حتى تتجنب الخسائر المادية، وقد أثار ذلك اعتراض المتدينين، واستعانوا بالأحزاب الدينية الممثلة فى الحكومة وفى الكنيست حتى نجحوا فى مسعاهم، رغم ما أصاب شركة «إل عال» من خسائر مادية جسيمة، نتيجة توقف طائراتها فى الخارج عن الطيران فى عطلة السبت. . لقد كان واضحًا أن هؤلاء المتطرفين لا يهتمون بخسائر بلادهم المادية قدر تمسكهم بتنفيذ معتقداتهم الدينية. .

وعندما حان موعد الانسحاب الإسرائيلى النهائى من سيناء (٢٥ ابريل ١٩٨١) لعبت جماعة «جوش ايمونيم» دورا هامًا فى محاولة البقاء فى مستعمرة ياميت (جنوب مدينة رفح المصرية) حتى أخرجهم الجيش الإسرائيلى بالقوة. .

أما الحاخام «مائير كهانه» فالمعروف أنه يدعو لإخراج جميع العرب من إسرائيل، ومن الضفة الغربية وغزة، حتى تبقى «أرض إسرائيل» لليهود، ويستخدم كهانه كل ما يمكن من وسائل بما فى ذلك العنف، لولا أن قوات الأمن الإسرائيلية تحدّ من تطرفه الذى قد يؤدى إلى المذابح بين العرب واليهود . .

والغريب أن رغم خلو دعوته من أى أساس قانونى أو دينى أو إنسانى، ورغم معارضة كل الأحزاب السياسية الأخرى له، وقرارها برفض قبول تأييده لبعضها، فإن ٢٥ ألف ناخب إسرائيلى صوّتوا لصالحه سنة ١٩٨٤ حتى حصل على مقعده فى الكنيست وربما يزيد عدد مؤيديه حسبما تفيد بعض استطلاعات الرأى العام فى إسرائيل، وهذا اتجاه خطير يهدد السلام داخل إسرائيل وفى المنطقة كلها، ويجدر ألا نستهين بخطورته الحالية والمستقبلية . .

الصداقة.. والتآخى.. وأميرة السلام

عندما عقدت اتفاقات السلام بين مصر وإسرائيل رقص الناس فرحًا فى المدن الإسرائيلية، ورأوا فى ذلك نهاية للحروب وبداية لعهد جديد يسمح بقيام الصَّداقة.

وفى مصر كذلك، عندما رحَّبت غالبية الشعب بالسلام مع إسرائيل، كان الاعتقاد السائد أن ذلك سوف يؤدى إلى السلام الشامل والعادل الذى يعيد كل الأراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ .

ولقد اعتقد البعض فى إسرائيل أن السلام الوليد سوف يتخذ كل مظاهر «الود» مع مصر، وأن أطرافًا عربية أخرى سوف تنضم إلى مسيرة السلام. وتعبيراً عن هذه المشاعر، قام المستر «سلومو كوهين» وهو مهاجر من أصل مصرى بتأليف جمعية الصداقة المصرية الإسرائيلية « . . وشكَّلت السيدة «ليتانا زامير» المولودة فى حلوان (قرب القاهرة) جمعية أخرى أطلقت عليها «جمعية التفاهم المصرى الإسرائيلى» وفكر المستر «سعديا يوسف»، وهو أيضًا ممن ولدوا فى مصر، فى إنشاء «اتحاد يهود شباب مصر» . . ولم ينضم مصرى واحد إلى هذه الجماعات.

ومع ذلك كانت اجتماعات هذه الجمعيات تتوالى، وتوجَّه الدعوات إلى أعضاء السفارة المصرية لحضور حفلاتها، وكنا نلمس أمل هؤلاء الأشخاص ورغبتهم الشديدة فى أن ينضم عدد من المصريين إلى تلك الجمعيات فى ظل السلام، ولكن السياسة الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة كانت عقبة تحطمت عليها كل أمانى التفاهم أو الصداقة.

وفى ظل هذه المشاعر والآمال، تلقيت دعوة من رئيس بلدية حيفا، المستر آريل جور، الذى أعدَّ لى استقبالا خاصًا وزيارة لمعالم المدينة (التى يوجد فيها المعبد البهائى الشهير ذو القبة الذهبية المتميزة) ومتاحفها البحرية.. وحدثنى المستر جور بشىء من الاعتداد عن زيارة الرئيس السادات لحيفا، وأنه اقترح فى ذلك الوقت على السادات فكرة التآخى أو التوأمة بين الإسكندرية وحيفا، وأضاف أن الرئيس الراحل وافقه على هذا الاقتراح.. وطلب رئيس البلدية منى أن أعيد طرح الفكرة حتى يتم تنفيذها.

وفى جو العلاقات بين البلدين، الذى كانت المواقف الإسرائيلية فى محادثات الحكم الذاتى تعكِّره، لم يكن هناك أى تجاوب مصرى، واقتصر الأمر على توجيه الدعوة إلى عدد من رؤساء البلديات الإسرائيلية لزيارة مصر، وبعد عودتهم وجهّوا بدورهم الدعوة إلى عدد من المحافظين فى مصر لزيارة إسرائيل.. ولكن الفرصة لم تسنح لاتمام تلك الزيارة!

وفى إطار الإقبال الإسرائيلى - غير المتبادل من الجانب المصرى - على إبراز ما تحقق من سلام، أقيمت فى حيفا مسابقة لانتخاب «أميرة السلام»، وحضرت الفتاة الفائزة إلى السفارة المصرية فى تل أبيب، يرافقها بعض منظمى المسابقة، وكانت جائزة الفوز تذكرة سفر بالطائرة من تل أبيب إلى القاهرة مع العودة، قدمتها السفارة. واهتمت بعض الصحف الإسرائيلية بنشر أنباء «الأميرة»، وتكررت المسابقة فى العام التالى وسافرت فتاة أخرى إلى مصر أيضًا.. ولم تنشر صحف القاهرة شيئًا عن المسابقة ولا عن أميرة السلام، باستثناء مجلة اكتوبر التى أشارت إلى ما حدث بإيجاز..

وهكذا توالى الإحباط فى مشاعر الجماهير على الجانبين، فالإسرائيليون مقبلون على السلام والصداقة والتآخى، والمصريون لا يستطيعون تقبل ذلك فى الوقت الذى تستمر فيه حكومة الليكود على متابعة سياستها فى الأراضى العربية المحتلة . .

السلك الدپلوماسى

عندما وصلت إلى إسرائيل كانت هناك نحو ٣٥ بعثة دبلوماسية، ١٢ منها فى القدس. وكانت سفارات معظم الدول الغربية وسفارات دول أمريكا اللاتينية الكبيرة (مثل البرازيل والأرچنتين) فى تل أبيب. ولم تكن الدول الاشتراكية ممثلة دبلوماسيًا فى إسرائيل، عدا سفارة رومانيا، كما لم تكن هناك سفارات عربية أخرى ولا أفريقية.

ويقضى العرف الدبلوماسى أن يزور السفير الذى وصل حديثًا رؤساء البعثات الدپلوماسية الذين قدَّموا أوراق اعتمادهم قبله، ولذلك قمت بزيارة جميع رؤساء البعثات الدپلوماسية الموجودين فى تل أبيب ثم أولئك الذين اتخذوا القدس مقراً لبعثاتهم.

وكان سفير جمهورية الدومينكان عميد السلك الدپلوماسى عندما وصلت إلى إسرائيل، وكان مقره فى القدس، وغنى عن البيان أن سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى إسرائيل كان أهم شخصية دپلوماسية، ومن أهم الشخصيات الرسمية فى ذلك البلد . . وكان السفير سام لويس من الدپلوماسيين الأمريكيين القلائل الذين عاصروا مبادرة السلام منذ زيارة السادات للقدس، وتابعوا محادثات السلام فى كامپ ديفيد حتى تم توقيع السلام (وأعتقد أن الشخصية الدپلوماسية الأخرى التى عاصرت هذه التجربة هى السفير الأمريكى روى أثرتون).

ولقد أقام سفير الولايات المتحدة حفل عشاء كبير فى داره الواقعة فى ضاحية هرتزليا، تكريمًا لسفير مصر بعد توقيع السلام، وألقى كلمة ترحيب أشاد فيها بدور مصر والرئيس السادات والسلام الجديد، وشكرته بكلمة أعربت فيها عن اعتزازى

بتمثيل بلادى وأشرت للدور الذى قامت به أمريكا للمساعدة على إبرام السلام . . وكنت طوال مدة عملى فى إسرائيل على علاقة طيبة معه، ولقيت منه كل تعاون حتى غادرت إسرائيل. لقد كان دبلوماسيا ذكيا، يجيد الحديث والخطابة ويتمتع بتقدير الجميع، بما فى ذلك المعارضة الإسرائيلية فى ذلك الوقت.

وبعد أن انتهت مهمتى فى إسرائيل، وتركتها فجأة بعد مذابح صبرا وشاتيلا، بعث إلى السفير لويس الذى أصبح عميدًا للسلك الدبلوماسى فى إسرائيل، بالصينية الفضية التقليدية التى تقدم لرؤساء البعثات بعد انتهاء مهمتهم، وتحمل توقيعات زملائه السفراء الذين عملوا معه. إن هذه «الصينية» الصغيرة سوف تذكرنى دائمًا بتلك الفترة الهامة التى قضيتها فى تل أبيب، بكل ما صاحبها من آمال، وبكل العقبات التى صادفتها . .

وكانت علاقاتى طيبة كذلك مع سفراء الدول الأخرى، مثل فرنسا وكندا ورومانيا والنمسا وألمانيا الغربية. لقد دعانى السفير «مارك بونغرس» إلى عشاء تكريمًا لسفير مصر، ولا زلت أذكر الكلمة البليغة التى ألقاها فى تلك المناسبة، والتى أشادت بالروابط التاريخية والثقافية بين مصر وفرنسا . .

كما كانت علاقتى ودية مع السفير ستانفورد، سفير كندا، ولقد استمرت تلك العلاقة حتى بعد أن غادرت تل أبيب، عندما حضر إلى القاهرة فى زيارة قصيرة والتقيت به فى فندق أوبروى (فى الجيزة). . ومن جهة أخرى أذكر أن سفير رومانيا الذى كان فى تل أبيب عند وصولى، اهتم فى لقائى الأول معه بإعطائى فكرة عامة عن إسرائيل والحياة فيها، وكانت رومانيا الدولة الاشتراكية الوحيدة الممثلة فى تل أبيب.

ولقد وقع خلال عملى فى إسرائيل «حادث دبلوماسى» بين السفارة المصرية والسفارة البريطانية فى تل أبيب، مرّ كسحابة صيف، ولم يؤثر كثيرا على علاقتى الطيبة مع السفير البريطانى المستر موبرلى. ذلك أننى فوجئت بالإذاعة البريطانية تعلن نبأ القبض على الآنسة «رونا ريتشى» السكرتير الأول فى السفارة البريطانية فى

تل أبيب عند وصولها إلى لندن، بتهمة إفشاء أسرار لصديقها السكرتير أول رفعت الأنصارى الذى يعمل فى سفارة مصر فى إسرائيل.

كان الخبر صدمة لى، لأنه اتهام لدبلوماسية بريطانية بالتجسس لحساب مصر، فى وقت كانت العلاقات فيه بين البلدين وثيقة. واحتل الحادث مكانًا بارزًا فى صحافة إسرائيل ووسائل إعلامها، التى نشرت صورًا للدبلوماسيين، واقترن النشر بالتنديد «بالتجسس» مما خلق جوًا متوترًا وبادرت وزارة الخارجية المصرية إلى نقل السيد الأنصارى إلى جهة أخرى. أما الفتاة فقد حوكمت فى بريطانيا وصدر ضدها حكم مخفَّف نظرًا لظروفها..

كانت القصة مثيرة ومؤلمة، ولست أرى فى الخوض فى تفاصيلها ما يفيد، ولكنها مرَّت على أى حال، ولم تتأثر العلاقات المصرية البريطانية بها، كما لم تؤثر على العلاقات المصرية الإسرائيلية التى كانت تعانى من مشاكل أخرى..

حياتى فى كفار شمار ياهو

بعد شهور قليلة من الإقامة فى فندق هلتون تل أبيب، انتقلت إلى دار للسكن تقع فى ضاحية كفار «شمار ياهو»، وكانت الدار مكونة من طابق واحد، يشتمل على مكان للاستقبال وعدد من غرف النوم، وتحيط بالدار حديقة واسعة، ولم يكن هناك سور يحيط بالحديقة لأن المنطقة زراعية ومؤجرة (وليست مملوكة) بعقود طويلة الأجل ولا يسمح للمستأجرين فى هذه الأراضى بإقامة أسوار حول حدائقهم.

وعندما استأجرت السفارة المصرية هذه الدار لسكن السفير، اقتضت ضرورات الأمن إقامة سور مرتفع حولها، فضلاً عن برجين من الخشب، يواجه أحدهما مدخل الدار، ويواجه الأخرى القسم الخلفى من الحديقة والغرفة المعدة لنومى. وكان هناك حارسان مسلحّان بالرشاش الإسرائيلى «عوزى» فى البرجين ولديهما جهاز لاسلكى للاتصال برئاستهما، عدا جنود آخرين يتجولون أحيانًا فى الحديقة المزروعة بأشجار الكاديميا «الشبيهة بالجوز، وقد احتفظ المؤجّر بحق زراعة وريّ الحديقة والعناية بها وبيع ثمارها..

كما اقتضت إجراءات الأمن تركيب مصابيح كهربائية على طول السور المحيط بالحديقة، عدا المصابيح الكاشفة فى مواجهة مدخل الدار والتى كانت إذا أضيئت أحالت الليل نهاراً. لقد كانت الحراسة محكمة حول الدار ولم تترك أى ثغرة قدر المستطاع.. ولقد انتابنى مراراً الشعور بأننى سجين هذه الدار، لأن نظام الحراسة كان يستدعى أن يرافقنى حرس مكوّن من مرافق يجلس إلى جوار السائق، وسيارة أخرى تتبعنى كظلّى.

وكان علىّ أن أبلغ برنامجى اليومى للحراس، وإذا انصرف الحرس وطرأ ما يستدعى خروجى من الدار، كنت انتظر بضع دقائق حتى يستدعى حارس البرج الحرس المرافق، ورغم هذه القيود فقد تعوّدت بعد مدة على هذا النظام، وتعوَّد الآخرون على مشاهدتى محاطًا بهذا الحرس..

ولاحظت أن إجراءات الأمن الإسرائيلى متوفرة كذلك فى كل المناطق الأخرى البعيدة عن قلب المدينة، مثل ضاحية هرتزليا.. فيتطوع واحد من سكانها للتجول ليلاً وهو يحمل سلاحه، للإبلاغ عن كل ما يدعو للاشتباه..

ولقد أشرت فيما سبق إلى ترحيب الجيران بالساكن الجديد، وأضيف أن السيدة شولاميت اكرنى عضو الكنيست كانت تسكن بجوار مسكنى، وقد قدَّمت لى هدية رمزية - شمعة على شكل بومة - للإعراب عن ترحيبها..

وكنت أدعى أحيانًا لحضور حفلات «البارمتيزفا» التى يقيمها الوالدان اليهوديان عندما يبلغ ابنهما الثالثة عشرة من عمره، على أساس أن هذا السن هو بدء الشباب ومرحلة الرجولة أو الاعتماد على النفس.. ويتعلم الفتى كيف يعد كلمة يلقيها فى هذه المناسبة - دون وجل - ويحضر الاحتفال فى السيناجوج (المعبد) ثم فى المنزل كل الأهل والأصدقاء وتقدم الهدايا للصبى فى تلك المناسبة..

ويقام للبنت حفل مماثل عند بلوغها الثانية عشرة، ويسمى الحفل «البات ميتسفا» وهى تقاليد يهودية مرعية فى إسرائيل وأوروبا وأمريكا لكننى لم أحسها عن قرب إلا خلال إقامتى فى إسرائيل..

وكانت الوفود المصرية الرسمية تتردد على إسرائيل، لإجراء محادثات تطبيع العلاقات بين البلدين أو الحكم الذاتى، أو اللجنة العسكرية المشتركة، على ما سيجىء ذكره فيما بعد، وكانت هذه المناسبات تتيح لى دعوة الجانب الإسرائيلى المقابل، وهكذا التقيت بعدد كبير من الإسرائيليين العاملين فى مختلف المجالات.

وتتميز الحياة فى إسرائيل بعطلة السبت، يوم الراحة الاسبوعى، لكنه يكتسب لدى الإسرائيليين طابعًا دينيًا وتكثر فيه المحظورات، فتتوقف الصحف عن الصدور ويمتنع على اليهودى المتدين القيام بأى نشاط.. لا يدق الجرس الكهربائى.. ولا يستخدم التليفون.. كما لا يستطيع ركوب سيارة أو حتى إشعال النار لطهى الطعام، لذلك تعدّ الأسر المتدينة طعام السبت على نار هادئة أشعلت فى اليوم السابق..

فى ذلك اليوم كنت أتوجه عادة إلى بلدة «قيصرية» حيث أقضى بعض الوقت فى نادى الجولف وعندما يحين وقت الغداء أتوجه إلى «المدينة القديمة» التى تحيط بها أسوار بناها الرومان، حيث أتناول الطعام فى «مطعم هيرود».. ويملكه شاب من أصل مغربى يدعى «رافى»، عرفته وأسرته أثناء إقامتى فى إسرائيل وربطت بيننا ألفة ومودة.. أما فى كفار شمار ياهو فإننى كنت كثير التردد على المطعم الصينى «تيست أف سشوان» وأدعو معى بعض الأصدقاء أحيانًا.. ولا زلت احتفظ بذكريات حياتى الهادئة فى هذه الضاحية!

رحلات فى إسرائيل

رغم صغر حجم إسرائيل، فإنها تتضمن العديد من المعالم السياحية فى مدنها ومناطقها المختلفة. ولقد حالت أسباب نفسية وسياسية دون حضور الكثير من المصريين لزيارة إسرائيل كما ذكرت، ولم يستجب لدعوتى إلا عدد من الأصدقاء الأجانب، منهم صديقى لوك پوغان سفير بلچيكا السابق فى المغرب والرسام الفلمنكى المعروف پول مارا..

ولقد حرص هؤلاء الأصدقاء على زيارة مدينة القدس والأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة فيها والحائط الغربى، الذى أصبح اليهود المتدينون ينفخون «الشوفار»[1] أمامه عند بدء عطلة السبت منذ احتلال إسرائيل للجزء الشرقى من المدينة. وفى الواقع لم تعد تلك الأماكن المقدسة تقع فى «شرق» القدس نظراً لكثرة ما أقيم شرقها من مبان وعمارات سكنية فى صفوف متتالية على السفوح المحيطة بالمدينة، فى نطاقات عديدة من الأبنية التى تسكنها الآن العائلات اليهودية، حتى تفرض إسرائيل الأمر الواقع، وتستحيل عودة شرق القدس إلى ما كان عليه قبل سنة ١٩٦٧..

وسافرت إلى البحر الميت ووقفت فى مكان وضعت فيه لوحة كتب عليها «إنك تقف الآن فى أكثر بقعة فى العالم انخفاضًا عن سطح البحر»، وشاهدت المياه التى تتركز فيها الأملاح فى ذاك البحر الميت بحيث تزيد كثافة مياهه ويطفو جسم الإنسان فوقها، ولقد حرصت على السباحة فى هذه المياه حتى ألمس بنفسى تلك الظاهرة التى سمعت عنها منذ مدة طويلة. وقرب شاطئ البحر الميت أقيم فندق سياحى به حمامان للسباحة أحدهما من مياه البحر الميت..

واستأجرت مع ضيوفى طائرة صغيرة كان قائدها يقوم بدور المرشد السياحى أيضًا، وحلقت الطائرة فوق هضبة «مسادا» التاريخية الشهيرة، وشاهدنا فوقها بقايا مبانى القلعة القديمة التى مكنت نحو ألف من اليهود أن يصمدوا ثلاث سنوات أمام الحصار الرومانى، ولفت الطيار أنظارنا إلى «الثقوب» الواسعة والتى تشبه مداخل الكهوف على سفح الهضبة، حيث كانت تخزن مياه الأمطار، الأمر الذى مكّن المحاصرين من المقاومة طوال هذه المدة، قبل أن يقتحم الرومان الهضبة عبر الممرات الضيقة والملتوية التى توصِّل إلى القمة..

وعندما صعدنا إلى الهضبة على الأقدام، روى لنا المرشد السياحى الخاص

---

(١) الشوفار نفير من قرن الكبش والنفخ فيه أمام الحائط عند غروب شمس الجمعة إيذانًا بحلول السبت، يعتبر من الطقوس اليهودية التى يتمسك بها المتدينون فى المناسبات.

بالقلعة كيف أن مياه الأمطار التى خزنت فى تلك «الثقوب» كانت من الوفرة بحيث كان اليهود المحاصرون يستحمون بها ويتعمدون إظهار هذه الوفرة فى المياه أمام الرومان الذين يحاصرونهم والذين يجدون مشقة فى العثور على مياه الشرب الكافية ونقلها إلى جنودهم . . وأخيرًا عندما تمكن الرومان من التسلل إلى قمة الهضبة ، وأدرك اليهود المحاصرون أنهم خسروا المعركة ، فإن قائدهم قرر وجوب الانتحار حتى لا يتحملوا مذلة الأسر وعذابه . . وقتل كل رجل زوجته ثم انتحر ، إلا امرأتين ربما لم تجدا من يقتلهما بسبب الترمل ، وهما اللتان روتا قصة هذه «الملحمة» ، وأصبحت جزءًا من تاريخ اليهود وعقيدتهم ، بل أصبحت معروفة «بعقدة مسادا» التى تبعث المخاوف فى نفس الإسرائيليين من أى حصار معاد . .

وقد زرت كذلك دير سانت كاترين الواقع على سفوح جبال جنوب شبه جزيرة سيناء ، والتقيت برهبانه وشاهدت ما يحويه من مخلفات دينية وأيقونات وآثار ، تثير إعجاب الزوار ، وتؤكد إيمان هؤلاء النسَّاك الذين لجأوا إلى هذا المكان القفر ، للتفرغ للعبادة . ولم تكن إسرائيل عندما زرت الدير قد انسحبت بعد من المنطقة التى يقع فيها ، وكانت وفود السائحين من كل الجنسيات تملأ المكان ، كما شاهدت عددًا من رجال القوة الأمريكية المشرفة على حفظ السلام فى سيناء بملابسهم البرتقالية اللون . . وصحبنى أحد الرهبان إلى غرفة صغيرة منعزلة ، حيث تحفظ الجماجم والهياكل العظمية التى يرتدى بعضها الملابس الدينية ، وعلمت أنها بقايا رهبان الدير السابقين .

وفى جولة أخرى زرت ميناء إيلات على خليج العقبة ، وهو يلفت النظر بموقعه الفريد بين ميناء العقبة الأردنى فى الشمال الشرقى ، وبين الحدود المصرية فى جنوبه ، فضلاً عن أراضى المملكة العربية السعودية التى تمتد فى اتجاه الجنوب الشرقى . . عبر خليج العقبة . . وقال لى المرافق الإسرائيلى إن ضرورات الطيران تحتم أحيانًا على قائدى الطائرات أن يتصلوا بسلطات الطيران فى تلك المنطقة للاسترشاد ، وعندما تحلق طائرات أردنية فى سماء المنطقة يتم التفاهم بدون كلمة

التحية المعتادة التى يلقيها قادة الطائرات الأخرى، بسبب حالة الحرب بين البلدين!

وإيلات ميناء صغير يعتبر مشتى ذا جو دافئ شتاء، أقيمت فيه عدة فنادق ومطاعم لاستقبال السائحين وخاصة من الدول الأوروبية الشمالية التى تفتقر إلى الشمس والدفء . . ويوجد فى إيلات متحف يضم أغرب أنواع أسماك البحر الأحمر، وهو مقام داخل مياه الخليج ويهبط الزائر إليه بسلم حيث يرى المجموعة النادرة من الأسماك فى أحواض خاصة داخل المتحف، كما يجد نفسه محاطًا بمياه الخليج وأسماكه من الخارج . .

وفى إيلات . . أنشأوا «مزرعة» خاصة للمحار «Oysters» ويلقى انتاجها إقبالاً من الأجانب والإسرائيليين على السواء . . وكانت إسرائيل تأمل بعد أن يتم الانسحاب النهائى لقواتها من سيناء فى أبريل ١٩٨٢، أن تستمر السياحة مزدهرة، وأن يستمر الطريق الذى يمتد بين إيلات وشرم الشيخ عبر نويبع ودَهَبْ بمحاذاة خليج العقبة، مزدحمًا بالسيارات والحافلات التى تقل السائحين الأجانب والإسرائيليين وربما المصريين، فى جولات سياحية مشتركة بين مصر وإسرائيل. ولكن التطورات السياسية التى سبقت الانسحاب النهائى وأعقبته، وحرص مصر على أن تستقبل سائحيها عن طريق مطاراتها وموانيها الدولية، وليس عن طريق إسرائيل، كل ذلك حال دون تحقيق الأمل الإسرائيلى . .

ورغم ذلك فقد قامت مصر بتبادل التمثيل القنصلى مع إسرائيل وأنشأت قنصلية مصرية فى إيلات بعد أن تم الانسحاب النهائى من سيناء، كما افتتحت إسرائيل قنصليتها فى الإسكندرية. وكان الهدف الأساسى من إنشاء قنصلية مصر فى إيلات هو سرعة منح تأشيرات الدخول إلى السائحين القادمين من إسرائيل، ولكن أغلب التأشيرات كانت تمنح إلى الإسرائيليين الذين يريدون زيارة نويبع ودهب وشرم الشيخ، وهى تأشيرات قاصرة على تلك المنطقة ولا تصلح لزيارة أى جزء آخر من مصر . . وتولى الزميل المستشار حسن عيسى منصب أول قنصل مصرى فى إيلات . .

كـذلك قـمت بزيارات أخرى فى شـمـال إسـرائيل ، وزرت مـدينة «عكا» على شاطئ البحر الأبيض ، وشاهدت من بين معالمها قلعتها التاريخية ، التى مكنت قائدها أحمد باشا الجزار من مواجهة حصار أساطيل نابليون ، وعدم السقوط فى أيدى الفرنسيين . . حتى تمكن إبراهيم باشا من فتح عكا ، فى عهد محمد على مؤسس الأسرة العلوية التى حكمت مصر قبل ثورة سنة ١٩٥٢ .

ولقد ترددت مراراً على ميناء حيفا كما ذكرت ، وزرت أيضًا مدينة «بير السبع» بدعوة من رئيس بلديتها ، وشاهدت جهودهم المستمرة لانتزاع أطراف المدينة من صحراء العقبة قطعة قطعة ، وتوسيع مساكنها ومنشآتها على حساب الرمال . .

لقد حاولت أن أرسم فيما تقدم صورة أمينة لأهم ما شهدته داخل إسرائيل ، وانطباعاتى عنه ، ولمحة عن حياتى فى ضاحية كفار شمار ياهو . . عدا الرحلات التى قمت بها فى بعض أرجاء إسرائيل . .

كان الشعب فى إسرائيل ، كما لمست ، يتطلع إلى السلام الدافئ القائم على العلاقات الودية أو العادية ، وعلى التبادل التجارى والسياحى والثقافى بين البلدين . . ولكن سياسة حكومة الليكود فى الأراضى المحتلة ، واستمرار بناء المستوطنات وتعثر محادثات الحكم الذاتى . . كلها كانت عقبات فى سبيل تحقيق السلام المنشود . .

ولم أشعر خلال وجودى فى إسرائيل بأن تفوق «المخ اليهودى» يشكل خطورة على الدول العربية أو على حضارتنا فى المنطقة . . كنت أثق فى بلادى وفى قدراتها الكامنة رغم الصعاب التى نجتازها . . كنت أعرف أن التفوق الفنى فى إسرائيل هو نتيجة ما أحضره المهاجرون إليها معهم من إنتاج الدول الأوروبية أو الأمريكية التى عاشوا فيها واكتسبوا منها . . إن هذه الحقيقة لا تقلل من شأن إسرائيل . . ولكنها يجب ألا تخيف العرب !

أما الحاجز النفسى ، الذى حاول الرئيس السادات تحطيمه بعد زيارة القدس ،

فمن الواضح أن الواقع العربى الآن يشهد بفشل هذه المحاولة . . لازال من الواضح أن العرب . . والمصريين، يرفضون إسرائيل أو التعامل معها، نتيجة للمواقف السياسية التى أشرت إليها . .

إن مسيرة تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، التى سأخصص لها الفصل القادم، قطعت مرحلة لا بأس بها . . ولكنها تحوّلت، وخاصة بعد غزو إسرائيل للبنان وما أعقبه من أحداث، إلى مجرد سلام بارد . .

الفصل السادس

« مســـيرة التطـــبيع »

حدود التطبيع.. وفق معاهدة السلام

كانت متابعة المحادثات بين الجانبين المصرى والإسرائيلى بهدف تطبيع العلاقات بين البلدين جزءًا هامًا من عملى فى إسرائيل، وحتى يمكن متابعة ما حدث خلال تلك «المسيرة» على نحو واضح، سأبدأ ببيان حدود التطبيع المنشور كما رسمته معاهدة السلام، ثم انتقل إلى مراحل تنفيذها، وما تحقق خلالها من جهة وما صادفها من عقبات من جهة أخرى، وما وصلت إليه العلاقات بين البلدين فى نهاية المطاف.

لقد قامت المعاهدة بين مصر وإسرائيل على ثلاثة مبادئ جوهرية: إقامة السلام، والانسحاب الإسرائيلى الكامل من سيناء، وإقامة العلاقات الطبيعية والودية بين البلدين بعد الانسحاب إلى خط العريش / رأس محمد.

وحدَّدت المعاهدة العلاقات الطبيعية بأنها تشمل الاعتراف الكامل وتبادل التمثيل الدبلوماسى وإقامة العلاقات الاقتصادية والثقافية، مع إنهاء المقاطعة الاقتصادية وإزالة الحواجز التى تحد من حرية انتقال الأشخاص أو السلع بين البلدين.

وفى بروتوكول ملحق بالمعاهدة اتفق على التفصيلات الآتية:

١ ـ إقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع تبادل السفراء.

٢ - إزالة الحواجز التى تفرق فى المعاملة من أجل إقامة علاقات اقتصادية طبيعية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية .

٣ - فى خلال ٦ شهور على الأكثر بعد انتهاء المرحلة الثانية من الانسحاب الإسرائيلى (إلى خط العريش / رأس محمد) يدخل الطرفان فى مفاوضات بهدف عقد اتفاق تجارة لتنمية العلاقات الاقتصادية المفيدة للطرفين .

٤ - بعد المرحلة الثانية من الانسحاب ، يقيم الطرفان علاقات ثقافية طبيعية ويدخلان فى مفاوضات خلال ٦ شهور من الانسحاب الجزئى - لإبرام اتفاق ثقافى .

٥ - عندما يتم الانسحاب الجزئى ، يسمح كل طرف بحرية حركة الأفراد والمركبات التابعة للطرف الآخر فى داخل وفى حدود إقليمية ، طبقا للفوائد العامة التى تنطبق على رعايا ومركبات الدول الأخرى . ويمتنع كل طرف عن فرض قيود تمييزية فى حرية الحركة للأفراد والمركبات عند انتقالها من إقليمها لإقليم الدولة الأخرى ، ويسمح بحرية دخول وعدم عرقلة الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية دون تفرقة فى المعاملة .

٦ - يقر الطرفان بأهمية تبادل علاقات حسن الجوار . . ويتعاونان على دعم السلام والاستقرار والتنمية فى المنطقة ويعملان على دعم التفاهم المتبادل ، وبناءً على ذلك يمتنعان عن الدعاية المعادية ضد كل منهما .

٧ - يمنح كل طرف الطرف الآخر الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها فى اتفاقات الطيران التى انضما إليها وخاصة اتفاق الطيران المدنى الدولى (المعروف باتفاق شيكاجو) والاتفاق الدولى لخدمات الترانزيت الجوية لسنة ١٩٤٤ .

وتوافق مصر على أن تستعمل إسرائيل المطارات التى تخليها فى سيناء للطيران المدنى فقط ، بما فى ذلك إمكان استخدامها تجاريًا لكل الدول ، ويدخل الطرفان خلال ٦ شهور من الانسحاب الجزئى فى مفاوضات لعقد اتفاق طيران مدنى .

٨ - يفتح الطرفان الطرق ويقومان بصيانتها ومد السكك الحديدية بين البلدين وشق أوتوستراد بين مصر وإسرائيل والأردن قرب إيلات ، مع ضمان حرية وأمن

مرور الأشخاص والمركبات والسلع بين مصر والأردن بدون مساس بسيادتهما على الجزء المقام فوقه الاوتوستراد فى كل من البلدين.

٩ - تبدأ الخدمات الطبيعية فى البريد والتليفون والتليكس واللاسلكى والمواصلات السلكية وخدمات «النقل» relay التلفزيونى بالكابلات أو الراديو أو الأقمار الصناعية فى إطار الاتفاقات الدولية والتعليمات.

١٠ - تسمح كل دولة باستخدام موانيها لسفن بضائع الدولة الأخرى، وللسفن والبضائع المتجهة إلى أو القادمة من الدولة الأخرى، بنفس الشروط التى تنطبق على سفن وبضائع الدول الأخرى.

١١ - وأخيراً تسمح كل دولة لسفن الدولة الأخرى بالمرور البرىء فى مياهها الإقليمية وفقا لقواعد القانون الدولى.

* * *

هذه هى الأحكام التى التزم بها الطرفان بمقتضى البروتوكول الملحق بالاتفاقية، بشأن تطبيع العلاقات بين البلدين، وهى تعكس صورة واضحة لما كانت تتوقعه إسرائيل عند توقيع معاهدة السلام مع مصر فى ٢٦ مارس ١٩٧٩.

ويلاحظ أن البند رقم ٨ من البروتوكول يستلزم موافقة الأردن ومشاركته، ولكن الأردن رفض اتفاقات السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل ومن ثم لم ينفذ ما جاء فيه.

ولما كانت الأحكام الأخرى تحتاج إلى اتفاقات مفصلة فى كل موضوع منها، فإن مصر وإسرائيل اتفقتا على إنشاء لجنة التطبيع الرئيسية، ويرأسها وزير فى كل جانب، وتتفرع عنها لجان متخصصة وفقًا للموضوع المراد الاتفاق عليه.

الخلاف بين تصوّر الدولتين للتطبيع

كان التصور الإسرائيلى لتنفيذ مسيرة التطبيع أنها تشمل كل شىء، وأن تبدأ

العلاقات الطبيعية بين البلدين بدون تحفظ وأن يتم ذلك فى أقرب فرصة ممكنة، إذ كانت ترى فى قيام هذه العلاقات الشرط أو «الثمن» الذى تتقاضاه مقابل الانسحاب الكامل من شبه جزيرة سيناء.

ولا ترى إسرائيل أن مسيرة التطبيع ترتبط بمحادثات الحكم الذاتى أو تتوقف على تقدمها، لأن التطبيع وليد معاهدة بين مصر وإسرائيل بشأن العلاقات بين البلدين، أما محادثات الحكم الذاتى فهى نابعة عن اتفاق آخر على مستقبل أرض وشعب الأراضى المحتلة فى الضفة وغزة.

ولكن مصر لها تصوّر يختلف عما تقدم، فهى ترى أن قيام السلام بين البلدين هو ثمن الانسحاب الكامل من سيناء، وأنه ما دام السلام قد تحقق فالعلاقات الطبيعية تقوم بين البلدين. ولكن ذلك لا يعنى أن يشمل التطبيع كل شىء ولا أن يتم فوراً، إذ أن لجان التطبيع هى التى سوف تضع الحدود اللازمة، ويجب أن نتأنى ونتروى بسبب مصالح مصر المعروفة فى الدول العربية، التى ستضار حتما كلما تقدمت مسيرة التطبيع مع إسرائيل.

وترى مصر سنداً لهذا فى الفقرة الثالثة من البروتوكول المشار إليه، إذ إن الهدف هو «تنمية العلاقات الاقتصادية المعنية للطرفين» وليس معنى ذلك أن تصبح إسرائيل الدولة الأولى فى التعامل مع مصر، ولا أن تصبح إسرائيل الدولة «الأولى بالرعاية» فتحصل تلقائيًا على كل المزايا التى تحصل عليها دول أخرى أكثر ارتباطًا بمصر (وكان من شأن القرب الجغرافى بين مصر وإسرائيل أن يتيح فرصًا تتميز بها إسرائيل عما عداها من دول أجنبية فى بعض الميادين مثل النقل البرى المباشر).

وأخيراً كان من رأى القاهرة أن التقدم فى مسيرة تطبيع العلاقات مع إسرائيل يرتبط بمدى ما تحرزه محادثات الحكم الذاتى من اتفاق، حتى يكون هذا حافزاً لإسرائيل على اتخاذ مواقف أقل تطرفًا إزاء سكان الأراضى العربية المحتلة..

وقد تمسكت إسرائيل بوجهة نظرها من أن السلام وتطبيع العلاقات معًا هما ثمن الانسحاب من سيناء، وقال الإسرائيليون إن مصر وعدت بالتطبيع وعليها أن تفى

بالتزاماتها، وأضاف بعضهم أن السلام وحده كان قائمًا من الناحية العملية بعد اتفاقات فض الاشتباك، والآن سوف تعيد إسرائيل كل سيناء إلى مصر خالية من المستوطنات الإسرائيلية دون حرب . . أليس هناك ثمن لذلك؟

ويضيف الإسرائيليون أنه إذا أضيرت العلاقات المصرية العربية فإنهم غير مسئولين عن ذلك لأن الدول العربية هى التى تقاطع مصر وهى التى ترفض السلام مع إسرائيل . .

ويرد الإسرائيليون على الربط بين محادثات الحكم الذاتى وبين مسيرة التطبيع، فيحاولون دفع المسئولية عن مواقف التعنت من جانب حكومة الليكود، قائلين أن إسرائيل جلست مع مصر فى فندق «مينا هاوس» قرب القاهرة، وتحت علم الأمم المتحدة وبحضور الولايات المتحدة الأمريكية فى ديسمبر سنة ١٩٧٧ بعد زيارة السادات للقدس وقبل توقيع إطار السلام فى سبتمبر ١٩٧٨، وتخلفت الوفود العربية الأخرى، التى رفضت الجلوس مع إسرائيل، مثل ما فعل السادات، فكيف يطالبون الآن بمثل ما حصل عليه!

وكان المنطق الإسرائيلى هو منطق القوى الذى يضع يده على الأرض ويرفض التخلى عن أى جزء منها (حسبما سأوضح عند الحديث على محادثات الحكم الذاتى) فى مواجهة منطق المظلوم الذى فقد حقه ويريد استعادته بالصمود والتصدى . . كان «القوى» يرفض أن يضع الطرف الآخر شروطًا مسبقة . . وكان الطرف العربى يرفض التفاوض خوفًا على حقوقه من الضياع!

٤٢ اتفاقية فى مسيرة التطبيع

رغم الخلاف بين وجهتى نظر مصر وإسرائيل حول مدى تطبيع العلاقات، فإن لجان التطبيع كانت توالى اجتماعاتها فى القاهرة وفى القدس بالتناوب، وقطعت شوطًا طويلاً تمثل فى الاتفاقات التى أمكن الوصول إليها، والتى بلغ عددها اثنين وأربعين اتفاقًا فرعيًا . .

فى يناير وفبراير ١٩٨٠، وقبل سفرى لإسرائيل للمرة الأولى، حضرت بعض اجتماعات اللجنة المصرية لتطبيع العلاقات برئاسة الفريق أول كمال حسن على الذى كان وزيراً للدفاع فى ذلك الوقت، واشترك فيها ممثلو الوزارات المختلفة التى يتصل عملها بالتطبيع، وكانت وزارة الخارجية ممثلة فى هذه اللجنة، بواسطة مدير الإدارة الجديدة التى أنشأتها وأسمتها «إدارة تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل»، فضلاً عن وزارات المواصلات والداخلية والطيران المدنى والاقتصاد.

كان السلام والتطبيع يقتضيان بدء الاتصالات بين البلدين لأول مرة بعد حروب تركت آثارها، بما فى ذلك الحواجز النفسية. ولم تكن هناك مشكلة تذكر إزاء بدء خدمات البريد والبرق والهاتف، غير أن إنشاء المواصلات بين البلدين كان أكثر صعوبة، لأنه يستلزم تخصيص رحلات جوية لنقل المسافرين بين القاهرة وتل أبيب. ومن ناحية الخطوط الجوية الإسرائيلية «إل عال»، لم تكن هناك عقبات تحول دون وصول طائراتها إلى القاهرة، باستثناء بعض الإجراءات الأمنية المشددة حول مكاتبها وطائراتها. ولكن شركة «مصر للطيران» - إيجبت إير - التى تتردد يوميًا على عواصم الدول العربية كانت تواجه مأزقًا عسيرًا إن هى بعثت بطائراتها إلى إسرائيل. ومن المعروف أن أكثر من مليونى مصرى يعملون أو يعيشون فى الدول العربية، رغم قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، فماذا نفعل لو قاطعت تلك الدول طائرات الخطوط الجوية المصرية!

وللتغلب على هذه العقبة، تقرر إنشاء شركة طيران خاصة أطلق عليها اسم ملكة مصر الفرعونية الجميلة «نفرتيتى»، واتفق على البدء بتسيير ثلاث رحلات أسبوعيًا للشركة المصرية بين القاهرة وتل أبيب، ومثلها لشركة «إل عال» الإسرائيلية. ونظراً لأن طائرات نفرتيتى كانت تسافر إلى دول أخرى غير عربية، فإنها بقيت بلونها الفضى دون وجود علامات مميزة عليها، حتى حلّت محلها طائرات شركة «إير سيناء» فيما بعد، ووصل عدد الرحلات بين البلدين (من الجانبين) إلى ثمانى رحلات أسبوعيًا.

وكانت تلك الطائرات المصرية والإسرائيلية تمتلئ بالإسرائيليين الذين يرغبون فى

زيارة مصر بعد السلام، ولا زلت أذكر الصفوف الطويلة من طلاّب تأشيرات الدخول أمام مكتب القنصلية المصرية فى تل أبيب لزيارة مصر. وقد بلغ عدد التأشيرات الممنوحة للإسرائيليين فى السنتين الأوليين من عملى فى إسرائيل ثمانين ألف تأشيرة دخول (عدا التأشيرات الممنوحة للأجانب أو لبعض الإسرائيليين الذين يحملون جوازات سفر أوروبية أو أمريكية)، واضطرت السفارة للاستعانة بالشرطة الإسرائيلية للحفاظ على النظام أمام مقرها. .

وبعيدًا عن هذه الاجراءات الرسمية، كان هناك الجانب العاطفى الذى دفع بكثير من الإسرائيليين من أصل مصرى، إلى زيارة البلد الذى ولدوا وتعلموا فيه، كلما تاقوا إلى مشاهدة الأماكن التى عاشوا فيها قبل ٣٠ عامًا، وتعرف القليل منهم على نفس الجيران المصريين الذين رحبوا بالسائح العائد، وحكى لى بعضهم وهو متأثر عن انطباعاته بعد عودته إلى مسقط رأسه، وكيف أن القاهرة التى رآها تغيرت كثيرًا عما كانت عليه فى الماضى. .

ولكن المصريين لم يقبلوا على زيارة إسرائيل بعد السلام على ذلك النحو، وكانت هناك عدة أسباب أهمها بقاء جزء من الحاجز النفسى المتخلف عن العداء الذى دام بين البلدين لأكثر من ثلاثين عامًا، ولذلك فإن مكاتب شركة «ال عال» فى القاهرة - التى يمثلها الأستاذ صلاح بنهان - فرضت عليها حراسة مشددة، ووجدت سفارة إسرائيل صعوبات فى استئجار مكاتبها ودار سكن السفير.

كذلك اشتمل التطبيع على تبادل العلاقات الثقافية والاقتصادية بين البلدين، ولكن ذلك كان من شأنه التأثير على العلاقات المصرية العربية، إذ كيف تتبادل مصر الأساتذة والطلبة أو تستقبل المبعوثين الإسرائيليين فى معاهدها، ولها عشرات الآلاف من الأساتذة الجامعيين والمدرسين فى الدول العربية، غير الطلبة العرب الذين يدرسون فى مصر، ومعروف أن أوساط الطلاب تسيطر عليها اتجاهات سياسية معارضة لاتفاقات كامپ ديڤيد. وهناك أيضًا الأطباء والمهندسون والمحامون والمستشارون القانونيون والمحاسبون. . ماذا يحدث لو عمل بعضهم فى إسرائيل، وماذا يحدث لو أوقفت الدول العربية التعاقد مع المصريين. . وليس سرًا

أن تحويلاتهم من العملات الصعبة إلى ذويهم فى مصر تعتبر من أهم مصادر دخل الدول من العملات الأجنبية!

والمعاملات الاقتصادية والتجارية . . كان لا يمكن أن يتم التطبيع دون التبادل التجارى وإنهاء المقاطعة الاقتصادية . لقد اشترت مصر من إسرائيل البيض والدجاج والموز وبلغ حجم التعامل فى السنة الأولى ما يقرب من ١٥ مليون دولار (ثمنًا لمشتروات مصر من إسرائيل) وقد اتخذت بعض الدول العربية قرارًا بمقاطعة البيض والموز المصرى، ولكن مصر لم يكن لديها ما تصدره من هاتين السلعتين لأية دولة أخرى . .

وكان ميزان المدفوعات مع إسرائيل فى صالح مصر، لأن إسرائيل كانت تدفع نحو خمسمائة مليون دولار سنويًا ثمنًا للبترول الذى تشتريه منا، ولكننا لم نكن فى حاجة إلى استيراد سلع من إسرائيل فى مثل هذا الحجم، ولهذا اقتصر الاستيراد من إسرائيل على الضروريات، وقد تفهمت إسرائيل موقف مصر من هذه الناحية . .

ومع ذلك كان البعض فى إسرائيل يقولون إن الرأى العام هناك يريد أن يرى آثارًا ملموسة للسلام، ويتساءلون عما حصلت عليه إسرائيل من مصر مقابل سيناء . . وكانت القاهرة ترى أن الهدف من السلام هو إقامة علاقات عادية بين دولتين متجاورتين، وقد تحقق ذلك فعلاً . . ألم تصرح «جولدا مائير» بعد حرب ١٩٦٧ أن السلام الذى تريده هو أن تستطيع السفر إلى القاهرة لشراء حاجياتها «To go Shopping in Cairo» ولقد سافر ثمانون ألف إسرائيلى إلى القاهرة واشتروا ما أرادوا . . أليس فى هذا ما يكفى؟

وأرادت إسرائيل أن تبيع صحفها فى مصر، وقبلت بيع الصحف المصرية فى إسرائيل، ولما كانت اللغة العبرية غير معروفة فى مصر، فقد اقتصر بيع الصحف الإسرائيلية فى مصر على أعداد محدودة من الجيروزاليم بوست (التى تصدر بالإنجليزية)، بينما كان العرب فى إسرائيل يقبلون على شراء الصحف والمجلات المصرية . . ولوحظ فى إسرائيل أن الإعلام المصرى يتجاهل إسرائيل وكان الرد المقنع هو أن الصحف المصرية تباع كذلك فى معظم الدول العربية، وأن مصر لا

تريد أن تخسر السوق العربية، ليس فقط من الناحية المادية، وإنما حرصًا على الروابط الثقافية مع العالم العربى . .

وتوالت اجتماعات اللجان الفرعية لبحث كافة التفاصيل، قبل الاتفاق، تحاشيًا لنشوب خلافات فيما بعد، وعلى سبيل المثال حدَّد الاتفاق بالنسبة للطيران المدنى الرحلات بين البلدين على خط القاهرة / تل أبيب مباشرة فقط، ونص على أن تستخدم شركة «إل عال» البوينج ٧٠ بينما تكون الطائرات المصرية من طراز DC 8، ورفضت مصر تخصيص طائرات شحن لنقل البضائع، لأن الحاجة ليست ماسة إليها . . وكان كل اتفاق يعرض على المستشارين القانونيين فى مصر قبل إقراره ثم التصديق عليه وفقًا للإجراءات الدستورية المعمول بها . .

التعاون فى الزراعة

فى إطار الرغبة الإسرائيلية فى تطبيع العلاقات فى كل الميادين، بدا أن التعاون الزراعى يمكن أن يصبح من أهم المجالات، فمصر بلد زراعى عريق، ولكنه يمر بمرحلة تحتاج إلى زيادة الإنتاج، ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل تمكنت من تطوير الزراعة فيها على أسس من التكنولوچيا الحديثة على نحو جعلها تصدر أكثر من ٣٠٪ من إنتاجها[١] . رغم حاجة إسرائيل إلى مياه الرى[٢] .

وكان الجنرال شارون وزيرًا للزراعة فى السنة الأولى من وجودى فى إسرائيل، وقد وجه الدعوة إلى الدكتور محمود داود وزير الزراعة المصرى لزيارة إسرائيل، وحضر الوزير مع كبار معاونيه وقاموا بجولات عمل للتعرف على الأساليب العلمية الحديثة التى تتبعها إسرائيل، كما زاروا عددًا من الكيبوتس والمرشاف

---

(١) صدرت إسرائيل سنة ٧٦ / ١٩٧٧ زهورًا إلى أوروبا بما قيمته ٣١ مليون دولار، وبلغت قيمة صادراتها الزراعية فى ذلك العام ٤٥١,٧ مليون دولار، ولا يدخل فى ذلك قيمة المنتجات الزراعية المحفوظة.

(٢) تستخدم إسرائيل ٦ بليون قدم مكعب من المياه وتسعى لزيادتها بدراسات لتحلية المياه واستنزال الأمطار من السحب

(المزارع التعاونية) حيث تستخدم الميكنة الزراعية بما فى ذلك آلات لجنى لوزة القطن. وشاهدوا وسائل عملية لإنتاج المحاصيل فى غير موسمها فى مشاتل مكيَّفة، وأحدث وسائل تربية المواشى والدواجن. وشاهدت مع الوزير والمرافقين له تجارب «تقزيم» Durorging بعض أنواع الأشجار من الموالح بحيث لا يزيد ارتفاعها عن متر ولكنها تحمل ثماراً فى الحجم الطبيعى.

وخلال الزيارة علمت أن إسرائيل التى نجحت فى تجارب استصلاح الأراضى وتحويل الأراضى القاحلة أو الصحراوية إلى مزارع، وأنها تتلقى وفوداً من ٧٠ دولة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، لدراسة التجربة الإسرائيلية فى الزراعة (ومنها الرى بالتنقيط) والإفادة منها بعد العودة إلى بلادهم..

ومن بين محاولات إسرائيل تنمية تعاونها الزراعى مع مصر، مشروع الإصلاح الزراعى الضخم الذى تبنّاه المالى اليهودى الكبير «شاؤول أيزنبرج» والذى كان يستهدف تحويل نصف مليون فدان قرب الصالحية (فى شرق الدلتا) إلى أراض زراعية. وقد بحث عدد من المسئولين الدراسة التى قدمها أيزنبرج واقترح بعضهم إجراء تعديلات عليها وقام بتنفيذها على الفور. ومع ذلك فإن مصر لم تأخذ بالمشروع الذى يعادل حجمه ١ / ١٢ من مجموع الأراضى المنزرعة فى البلاد، إذ ثار التساؤل عما إذا كان أيزنبرج سوف يكون قادراً على تنفيذ مشروع بمثل هذه الضخامة، وهل من الحكمة أن يسند هذا المشروع الخطير إلى شركة أجنبية!

وحينما كنت فى إسرائيل، حضر وفد من خمسة من كبار منتجى الموز المصريين، وكان الغرض من حضورهم هو شراء ثلاثة آلاف شتلة موز إسرائيلى، لتحسين أنواع الموز المصرى التى تدهورت فى السنوات الأخيرة. وقد علمت أن إسرائيل لم تكن تزرع الموز ولكنها حصلت على شتلات ممتازة منه وزرعتها لحسابها فى مشاتل خاصة فى هولندا حتى تنمو خالية من آفات الموز المعروفة فى المنطقة، ثم استعادت إسرائيل هذه الشتلات بعد سنتين لزراعتها فى إسرائيل، وتكاثر الموز حتى أصبح من أهم صادراتها لمصر فى بدء العلاقات بين البلدين.

واعتذرت وزارة الزراعة الإسرائيلية عن عدم إمكان بيع الشتلات لمصر، لأن

تحسين أنواع الموز المصرى قد يؤدى إلى الاستغناء عن استيراد الموز الإسرائيلى . . وبناء على طلب أعضاء الوفد، قابلت وزير الزراعة فى ذلك الوقت سمحا ارليخ، الذى قال لى إنه حديث عهد بالوزارة ويحتاج إلى وقت لدراسة النواحى الفنية للموضوع، وأوضحت له أننى أنظر إلى هذا الموضوع من زاوية «سياسية» لأن تلبية طلب منتجى الموز فى مصر يعتبر دفعة هامة فى مجال تطبيع العلاقات وسيرى المواطن المصرى أن التعاون مع إسرائيل يمكن أن يفيد مصر أحيانًا. ولم يمض وقت طويل حتى أبلغنى أحد المختصين فى وزارة الزراعة الإسرائيلية أن الوزير وافق على تقديم ٣٠٠٠ شتلة من الموز إلى الوفد المصرى، وبدون مقابل.

كذلك كان مرض «حمى الوادى المتصدع» The Rift Valley Fever قد انتشر فى بعض أماكن الريف المصرى، وهو مرض يصيب المواشى ويمكن أن ينتقل إلى الإنسان. ويبدو أن البلد الوحيد الذى ينتج الأمصال المضادة لهذا المرض كان من الدول التى لا تربطها بمصر أية علاقات. ولما كانت الحاجة ملحة إلى هذه الأمصال لوقاية الفلاح المصرى وثروته الحيوانية، فقد تمكنت إسرائيل من شراء هذه الأمصال من تلك الدولة وسلّمتها لمصر التى دفعت ثمنها لإسرائيل، وأشارت بعض الصحف الإسرائيلية إلى ذلك فى حينه على أنه ثمرة من ثمرات السلام . .

وبعثت إسرائيل بوفد من خبرائها الزراعيين فى إطار التعاون المنشود بين البلدين وحددت مصر عدداً من المشاريع يسهمون فيها فى مناطق معينة، يعملون فيها مع الخبراء المصريين. ولم تمض شهور على بدء هذا التعاون حتى قصفت الطائرات الإسرائيلية المفاعل النووى العراقى ودمرته، فأمر الرئيس السادات بإيقاف نشاط هؤلاء الخبراء، ومضت مدة عادوا بعدها إلى إسرائيل.

السياحة من جانب واحد

فى فندق «ديلومات» المطل على البحر الأبيض المتوسط فى تل أبيب، نزل وفد مصرى من مديرى شركات السياحة والطيران والفنادق ولقى ترحيبًا حارًا، وكان الهدف من الزيارة استطلاع إمكانيات دعم السياحة بين البلدين ومن الجانبين.

ولم تكن الحواجز النفسية هى السبب الوحيد الذى جعل الإقبال المصرى على زيارة إسرائيل فاتراً، بل كان هناك عدد من الأسباب الأخرى، منها أن المصريين الذين يسافرون إلى الخارج يفضلون السفر إلى أوروبا أو أمريكا للسياحة أو الزيارة، وإلى الدول العربية للبحث عن عمل . . ومنها الخوف من مقاطعة الدول العربية لهم إذا عرف عنهم أنهم زاروا إسرائيل . وكان المصرى الذى يزور إسرائيل يحصل على جواز سفر لا يصلح إلا لهذه الزيارة، مما جعل الكثيرين من المصريين يترددون فى طلب هذا الجواز .

ولكن إسرائيل كانت ولا تزال تعتقد أن السلطات المصرية هى التى تمنع أو تعرقل سفر المصريين - أو العدد المحدود منهم - الذين يرغبون فى السفر إلى إسرائيل، وأكد مسئول فى سفارة إسرائيل فى القاهرة أن لديه طلبات تأشيرات دخول من مصريين يريدون السفر إلى إسرائيل لكن سلطات الأمن المصرية استدعتهم و«أقنعتهم» بالعدول عن الزيارة، واستمر هذا الموضوع طيلة مدة عملى فى إسرائيل مثاراً لشكوي سلطاتها، ومدعاة لتشككها فى حسن نوايا السلطات المصرية .

وقد تبادل وزيرا السياحة المصرى (دكتور جمال الناظر) والإسرائيلى (المستر إبراهام شارير) الزيارات وبحثا إمكانيات تشجيع السياحة بين البلدين، ولم تنجح هذه الجهود فى جذب السائح المصرى إلى إسرائيل . . وربما كانت هناك بعض المحاذير الأمنية من جانب مصر، ولكن حكومة الليكود من جانبها كانت تقدم على اتخاذ قرارات واجراءات تتضمن خرقًا للقانون الدولى ولمعاهدة السلام، مثل قرار ضم شرق القدس، وقرار قصف المفاعل العراقى، وقرار ضم الجولان . . عدا الاستمرار فى إقامة المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة ومصادرة الأراضى وطرد العمد والوطنيين . إن مثل هذه التصرفات كانت تمثل استفزازًا للرأى العام فى مصر، وتجعله يتساءل عن قيمة السلام مع إسرائيل . .

ولكن حكومة الليكود كانت تنظر للأمر من زاوية أخرى، وترى أن مصر التى استردت سيناء، عليها أن تنفذ تطبيع العلاقات مع إسرائيل على نحو شامل، وأما بالنسبة للأراضى المحتلة التى يسمونها فى إسرائيل «بالمناطق المحررة»، فإن إسرائيل

تلقى اللوم على الفلسطينيين الذين يرفضون الاعتراف بإسرائيل أو التفاوض معها كما يرفضون قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى قامت معاهدة السلام على أساسه . .

كان منطق إسرائيل كما أشرت هو منطق واضع اليد الذى يرفض إعادة الحق لصاحبه ما دام صاحبه لا يقبل جزءاً منه ، ويحتجون قائلين أن كل بلد نجح فى احتلال جزء من أراضى بلد آخر ، لا يعيد كل ما احتله بعد السلام؟ ولكن حكومة الليكود فى الواقع كانت لا تريد إعادة شبر واحد من الأراضى المحتلة بحجة أن الأردن هو القسم العربى لفلسطين مقابل إسرائيل (التى تشمل أراضيها الضفة وغزة فى زعمهم) والتى تمثل القسم اليهودى من فلسطين . .

المزيد من الزيارات بين المسئولين

كان الدكتور محمد طه زكى وزير الصناعة المصرى السابق رئيس بعثة الشرف التى استقبلت الرئيس ناڤون عندما زار مصر فى اكتوبر ١٩٨٠ ، واشترك الوزير والسيدة لطيفة قرينته فى مرافقة الرئيس الإسرائيلى السابق وزوجته السيدة أوفيرا خلال زيارة معالم القاهرة وأسوان والأقصر والإسكندرية ، وقد وجه الرئيس ناڤون دعوة للوزير المصرى والسيدة قرينته لزيارة إسرائيل .

وقد لقى د. طه زكى كل ترحيب وتقدير خلال زيارته ، وللأسف فإن بعض الأعمال اقتضت غيابى عن إسرائيل فى ذلك الوقت ، وعند عودتى سمعت الكثير عن الاعجاب بشخصية الوزير وزجته ، لكن الزيارة لم تسفر عن أى تعاون بين البلدين فى ميدان الصناعة ، رغم أن إسرائيل حققت تقدماً صناعيًا حقيقيًا وخاصة فى ميدان الأجهزة الإلكترونية وبعضها ضرورى للمستشفيات مثل جهاز الـ Sconnier وتقوم بتصدير بعض هذه الأجهزة للخارج .

وفى إطار تطبيع العلاقات الثقافية ، زار الدكتور عبد الحميد رضوان وزير الثقافة المصرى السابق إسرائيل ، التى تهتم كثيراً بهذا الجانب الذى يمكن من خلاله تعريف

كل جمهور بحضارة وثقافة وتاريخ الدولة الأخرى، مما يقرِّب بينهما أو على الأقل يزيل بعض المخاوف والمشاعر المعادية، وخاصة بين الأجيال الناشئة. . ولقد سبقت زيارة د. رضوان زيارات عدد من كبار المسئولين فى وزارة الثقافة مثل الدكتور يوسف شوقى وكيل أول وزارة الثقافة.

وعندما حضر الوزير، كان ضيفًا على وزير التعليم والثقافة الإسرائيلى السابق زقلون هامر، وانتهز الفرصة لافتتاح معرض مصرى لرسوم الفنان الراحل محمود سعيد، أقيم فى «قصر الثقافة» فى وسط مدينة تل أبيب، وتبادل الوزيران خطب الترحيب والشكر، والتطلع إلى المزيد من تطور العلاقات الثقافية بين البلدين. وأذكر أن أحد مرافقى الوزير الإسرائيلى سألنى عما إذا كانت اللوحات المعروضة تتضمن رسومًا عارية Nudes، لأن المستر هامر ينتمى «للحزب الدينى»، ولهذا فإنه ليس من المفروض أن ينظر إلى مثل هذه اللوحات ولو كانت فنية. .

ودعى الدكتور عبد الحميد رضوان لمشاهدة عروض الباليه الإسرائيلى الحديث، وأبدى إعجابه بها وحرص الفنانون على أن تلتقط صورتهم وهم يحيطوا بالوزير المصرى، وأعربوا عن أملهم فى عرض فنهم على مسارح القاهرة، وقال الوزير إنه سوف يوجه إليهم دعوة لزيارة مصر، ولكن الدعوة لم توجه أبدًا، بسبب التطورات السياسية اللاحقة.

ومع ذلك فقد أسفرت زيارة وزير الثقافة المصرى عن بعض النتائج العملية:

فقد زارت إسرائيل فرقة موسيقى ورقص فولكلورى (شعبى) وقدمت عروضها فى تل أبيب وحيفا، كما اشتركت إسرائيل لأول مرة فى معرض الكتاب الدولى الذى يقام فى القاهرة كل عام على أرض المعارض فى الجزيرة، وكان لإسرائيل جناح خاص فيه. كذلك وافقت مصر على اشتراك إسرائيل فى معرض ناشرى الكتب فى القاهرة، رغم استياء قطاعات هامة من المثقفين ومعارضتهم، بسبب مواقف إسرائيل وتصرفات الحكومة العسكرية فى الأراضى العربية المحتلة. .

ولقد استاءت دول عربية عديدة من اشتراك إسرائيل فى معارض القاهرة،

وقاطع بعض هذه الدول المعارض المصرية. ومن جهة أخرى كانت إسرائيل تهتم بتنمية العلاقات الثقافية مع العرب بصفة عامة، فأقام المركز العربى اليهودى «بيت هاجفن» أى «بيت الكرمة» معرضًا للكتاب العربى فى حيفا ضم مائة ألف كتاب من مصر وسوريا ولبنان والأردن، وبيعت معظم الكتب. وقد علمت أن الرقيب الإسرائيلى استبعد ٣٠ كتابًا مصريًا تضمنت صوراً للجنود الإسرائيليين وهم يعاملون عرب الأراضى المحتلة بطريقة تتنافى مع الإنسانية.

وفى حيفا أيضًا قدَّمت فرقة تمثيلية إسرائيلية عرضًا لمشهد من مسرحية «ثرثرة على النيل» لكاتب القصة المصرى الكبير الأستاذ نجيب محفوظ، ينتقد فيها بعض الأوضاع الاجتماعية والسياسية التى كانت سائدة فى مصر فى الستينيات، مما أدى لإثارة حساسية بعض المصريين وتساءلوا لماذا اختارت إسرائيل هذا الموضوع بالذات وترجمته إلى اللغة العبرية. .

وفى إطار العلاقات الثقافية كذلك، حيث لم يتيسر تبادل الأساتذة والطلاب، فإن مصر وإسرائيل تبادلا وفودا من شباب البلدين، فبعثت مصر بستين طالبًا ومشرفًا من المعاهد الثانوية لزيارة إسرائيل وكانوا محل الترحيب واهتمام وسائل الإعلام بإبراز تلك الزيارة، وحرص الرئيس السابق ناڤون على استقبالهم. . واستمع إلى نشيد وضع بهذه المناسبة مطلعه «سلام. . سلام. . من أرض مصر جينا. . » وكانت إحدى الطالبات تتمتع بصوت قوى وجميل، فلفتت اهتمام الرئيس ناڤون الذى وصفها بأنها يمكن أن تصبح أم كلثوم الجديدة. . وكان النشيد مؤثرًا لأنه يمثل آمال الشباب البرىء فى سلام حقيقى تحول الأطماع السياسية دون تحقيقه.

وفى حديقة الدار التى كنت أسكنها أقمت حفل استقبال لهذه الزهور اليانعة من أبناء مصر، ولاحظت دهشتهم من مظاهر الترحيب الإسرائيلية، وسألونى عن سبب هذا الاهتمام الكبير، وهل «هم يحبوننا» حقًا أم أن هذا مجرد «إخراج»؟ وأوضحت لهم أن الشعب فى إسرائيل يهتم كثيرًا بالسلام، مع مصر ومع كل الدول العربية الأخرى، ويريد أن يعطى شباب مصر أحسن الانطباعات عن إسرائيل،

حتى يزيل من أذهاننا صورة «العدو الصهيونى» التى ارتسمت فى أفكارنا . . ولكن الشعوب شيء والحكومات شيء آخر ، وأن حكومة الليكود الإسرائيلية تريد السلام لكنها لا تريد التخلى عن الأرض المحتلة!

لقد قال الرئيس ناڤون لوفد الشباب المصرى ، وناڤون مُربٍّ ومُدَرس قبل أن يكون سياسيًا ، إنه يعتقد أن زيارتهم لإسرائيل أهم من زيارات بعض المسئولين ، لأنها تتيح فرصة للقاء الشعب على مستوى الشباب . واستدعى الرئيس زوجته أوفيرا وطلب إلى الشباب أن يعيدوا إلقاء نشيدهم ، وبعد ذلك سألهم أن يعبروا عن مشاعرهم بعد زيارة إسرائيل ، وبعد لقاء شباب مثلهم من إسرائيل ، فتعاقب الشباب المصريون والإسرائيليون مشيدين بالسلام الحديث بين البلدين .

كما وجهت مصر الدعوة إلى وفد من شباب إسرائيل ليقضى أسبوعًا على ضفاف النيل ، واستمعت إلى بعض تعليقات هؤلاء الطلبة بعد عودتهم ، ورغم سرورهم بزيارة مصر وإعجابهم بما شاهدوه إلا أن بعضهم لاحظ أن وفدهم لم يلق الترحيب والاهتمام الإعلامى الذى لقيه وفد الشباب المصرى فى إسرائيل ، وأنهم لم يتمكنوا من مشاهدة كل ما طلبوا زيارته . وكنت أعلم أن الرأى العام فى مصر ناقم على تصرفات إسرائيل فى الأراضى المحتلة ، ولذلك لم يكن لزيارة وفد شباب إسرائيل أى صدى إعلامى ، مما أعطى انطباعًا خاطئًا بأننا لا نريد السلام مع إسرائيل وإنما قبلناه اضطرارًا حتى نستعيد سيناء . . ولم يكن ذلك صحيحًا لأن مصر اختارت السلام فعلاً ، غير أن ما كانت تنتظره من نتائج ، كان بعيدًا جدًا عما كانت حكومة الليكود مستعدة لإعطائه . .

وفد مجلس الشعب المصرى

وجه «الكنيست» الدعوة إلى عدد من أعضاء مجلس الشعب المصرى ليزور إسرائيل ، واستجاب المجلس المصرى للدعوة ، وبعث بوفد من عشرة أعضاء برئاسة الدكتور محمد عبد اللاه ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى المجلس . وقد ضم الوفد عددًا من الشخصيات الهامة أذكر من بينها الدكتور محمود محفوظ وزير

الصحة الأسبق والأستاذ اسطفان باسيلى (الوزير السابق) ودكتورة فرخندة حسن أستاذ الچيولوچيا بالجامعة الأمريكية فى القاهرة.

وقد لقى هذا الوفد الهام استقبالاً رسميًا وترحيبًا كبيرًا كان له صداه فى وسائل الإعلام الإسرائيلية، التى كانت كاميراتها وأقلامها تتابع تحركات الوفد. وكان المضيف هو المستر إسحاق بيرمان رئيس البرلمان الأسبق، الذى أقام لهم حفلات تكريم مناسبة، كما استقبلهم المستر بيجن رئيس الوزراء فى ذلك الوقت، ورئيس الدولة المستر ناڤون، إضافة إلى لقاءات الوفد مع عدد من أعضاء الكنيست يمثلون مختلف الاتجاهات.

ودار خلال هذه اللقاءات حوار صريح بين أعضاء مجلس الشعب المصرى وأعضاء الكنيست وأعرب كل جانب عن وجهة نظره، وعرف المصريون وجهة نظر الليكود الحاكم، كما استمعوا لآراء المعارضة الإسرائيلية من خلال لقائهم مع المستر شيمون بيريز وعدد من أقطاب حزبه. وأعتقد أنهم كوّنوا خلال زيارتهم لإسرائيل انطباعات تختلف عن تلك التى كانت فى أذهانهم قبل الزيارة، إذ كانت إسرائيل بالنسبة لهم هذا العدد «المجهول».. وأتاحت لهم الزيارة لمس هذا «المجهول» ومناقشته والتعرف على آرائه..

واجتمع أعضاء مجلس الشعب مع الچنرال موشى ديان فى مبنى الكنيست وشرح لهم ديان نظريته ورأيه فى إمكان الخروج من المأزق الذى تتعثر فيه محادثات الحكم الذاتى، بأن تعرض إسرائيل على سكان الضفة وغزة أن يتولوا حكم أنفسهم دون تفاوض أو اتفاق أو إلزامهم بتوقيع أية وثيقة، وذلك حتى يتجنبوا معارضة منظمة التحرير الفلسطينية.. وأكدّ لهم ديان أنه يعتقد أن سكان الأراضى المحتلة سوف يقبلون ذلك، إذ هم يحصلون على حكم ذاتى دون أن يلتزموا بشىء ومن غير أن يتنازلوا عن أى حق.

وللوهلة الأولى بدا لأعضاء مجلس الشعب أن هذا الرأى مخرج معقول يمكن بحثه ورحب بعضهم بالفكرة، لكن الحكومة الإسرائيلية والمعارضة فى إسرائيل،

والحكومة فى القاهرة، لم تقبل بهذا الرأى للأسباب التى أشرت إليها عند الحديث عن شخصية الجنرال ديان وموقفه من الحكم الذاتى . .

وقد طال النقاش بين أعضاء الوفد البرلمانى المصرى وبين بعض أعضاء الكنيست بهدف إيجاد حل يوصل إلى اتفاق حول حكم ذاتى ـ وفقًا لاتفاقات السلام ـ دون أن يحرم الفلسطينيون من حقهم فى تقرير مصيرهم، وفى إقامة الدولة التى تضم شعبهم فى النهاية. ولم تسفر هذه المساجلات الكلامية عن أية نتيجة، لأن حكومة الليكود كانت قد قررت عدم إعادة أى جزء من الأرض العربية المحتلة فى الضفة وغزة إلى السكان العرب . .

وكانت الزيارة فرصة انتهزها الوفد المصرى لإثارة موضوع «دير السلطان» السابق الإشارة إليه، وتحدث الوزير السابق اسطفان باسيلى عن حقوق الكنيسة القبطية المصرية الثابتة فى ملكية الدير، واغتصاب الرهبان الأحباش له . . وناشد سلطات إسرائيل أن تعيد الدير إلى الكنيسة تنفيذًا لقرار المحكمة الإسرائيلية العليا . . قال لهم إن السلام فرصة تثبت فيها إسرائيل حسن نواياها، حتى يعود أقباط مصر إلى زيارة الأماكن المسيحية المقدسة لديهم فى القدس . . وشرح الوزير المصرى السابق الاهتمام العظيم الذى تبديه الحكومة المصرية لاستعادة الكنيسة لهذا الدير. ولكن ذلك كله لم يسفر عن نتيجة، وتمسكت حكومة الليكود بموقفها، ولازال رهبان أثيوبيا يحتلون الدير، بحجة عدم رغبة إسرائيل فى التدخل فى نزاع بين الطوائف الدينية، أو بحجة الخوف على اليهود «الفلاشا» فى أثيوبيا من بطش حكومة منجستو هايلى مريم إذا أعادت إسرائيل الدير إلى الكنيسة القبطية!

وردًا لزيارة وفد مجلس الشعب المصرى، وَجَّهت مصر دعوة مماثلة إلى عدد من أعضاء الكنيست، وكان استقبالهم فى مصر رسميا، كما جرت عدة مقابلات بينهم وبين أعضاء مجلس الشعب وغيرهم من المسئولين المصريين. وعند عودتهم، علمت أنهم كانوا سعداء بالزيارة، ولكنهم لم يتمكنوا من التحدث إلى مجلس الشعب، كما لم يبرز الإعلام المصرى زيارتهم مثلما أبرزت إسرائيل زيارة الوفد البرلمانى المصرى . .

كان الفرق واضحًا بين إقبال إسرائيل على «التطبيع» الشامل وإنهاء كل آثار القطيعة السابقة، وبين تحفظ المصريين الذين كانوا يرون فى مواقف حكومة المستر بيجن من سياسة المستوطنات ومن محادثات الحكم الذاتى، ما يخيب الآمال التى كانوا يعلقونها على السلام.

لقاء شرم الشيخ

أطلقت إسرائيل الاسم العبرى «أوفيرا» على بلدة شرم الشيخ التى تقع فى جنوب شبه جزيرة سيناء، جريًا على عادتها فى إطلاق الأسماء العبرية على الأراضى التى تحتلها، مما يدل على نيّة الضم والتملك كلما كان ذلك ممكنًا! وكانت هذه البلدة مظهرًا للتوطن الإسرائيلى فى الأرض المحتلة، فأقيمت فيها المبانى والفنادق وامتدت إليها شبكة المياه والغاز وخطوط الكهرباء والتليفون وأصبحت منتجعًا سياحيًا هامًا، لا يقتصر على السياح من إسرائيل بل يحضر إليه السائحون من دول أوروبا الغربية والشمالية، التى تجد الدفء والشمس والبحر فى معظم شهور السنة..

وأنشأت إسرائيل عددًا من الفنادق الرخيصة لاستقبال السائحين المحدودى الدخل والشباب، كما افتتحت مدرسة لتعليم الغطس وممارسته، وجهّزت عددًا من اللنشات للتزلج على المياه، وأعدت كل ما من شأنه أن يحول هذه المنطقة النائية إلى مشتى ومصيف فى وقت واحد. وساعد الطريق الأسفلتى الذى رصف من إيلات إلى شرم الشيخ على سهولة الوصول إليها بالسيارة، مع إمكان التوقف فى القرى السياحية الجديدة فى نويبع ودهب.

وكانت شرم الشيخ فى أوج نشاطها السياحى حين استجاب الرئيس السادات لطلب اللقاء مع المستر بيجن فى هذه البلدة التى كانت لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلى، ويحيط بها عدد من المستوطنات الإسرائيلية. ووصلت طائرة الرئيس السادات من القاهرة صباح ٤ يونيو ١٩٨١، ومعه نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية كمال حسن على وعدد من المعاونين المدنيين والعسكريين ورؤساء تحرير الصحف وأجهزة الإعلام المصرية لتغطية هذا اللقاء. ووجد المستر بيجن والمستر

شامير (وزير الخارجية) وعدد من معاونيهم المدنيين والعسكريين، ومن بينهم الجنرال إبراهام شامير.

واصطحب بيجن ضيفه فى طائرة عمودية حلقت بهما فوق البلدة الصغيرة، حتى تكتمل لدى الرئيس المصرى صورة الانجازات الإسرائيلية فى المنطقة خلال فترة الاحتلال. فى ذلك الوقت طاف مرافقو الرئيس فى عدة حافلات حول شرم الشيخ يستمعون إلى شرح الإسرائيليين عما أقيم فيها من منشآت سياحية وغيرها، مزودة بأجهزة تكييف الهواء الإسرائيلية الصنع.

وفى إحدى غرف فندق «مارينا» اجتمع السيد كمال حسن على مع المستر شامير، وحضرت هذا الاجتماع مع السفير عصمت رخا مدير إدارة تطبيع العلاقات فى وزارة الخارجية المصرية، كما حضره المستر ديڤيد كيمينى مدير عام الخارجية الإسرائيلية والمستر موشى ساسون سفير إسرائيل فى القاهرة. وكان الاجتماع بهدف استعراض مسيرة التطبيع وما تحقق منها، ومازال يلقى الصعاب..

وقد أثارت إسرائيل فى هذا الاجتماع المواضيع التى سبق بحثها، من رغبة فى استمرار الأوضاع السياحية على خليج العقبة بعد الانسحاب النهائى من سيناء فى أبريل ١٩٨٢، بحيث يمكن للإسرائيليين الذين يمثلون ١٥٪ من السائحين، وللأجانب الذين يقدرون بـ ٨٥٪، دخول سيناء وقراها السياحية وزيارة دير سانت كاترين عن طريق منافذ خاصة Check - points تمنح فيها تأشيرات الدخول بسهولة لهؤلاء السائحين.

ولم تقبل مصر طلب إسرائيل فتح منفذ لدخول سيناء عند «العوجة» اكتفاء بمنفذ العريش (الذى انتقل إلى رفح بعد الانسحاب النهائى) والمنفذ القائم عند طابا. وأعادت إسرائيل الحديث فى موضوع «العراقيل» التى تقيمها مصر فى وجه من يرغب فى زيارة إسرائيل من المصريين وكررت مصر ردودها السابقة من أنه لا يمكن إجبار المصريين على زيارة إسرائيل. وكان من المقرر وصول لجنة مصرية للتباحث مع الإسرائيليين فى شئون السياحة، واقترحت مصر تأجيل حضور هذه اللجنة إلى إسرائيل إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية فى آخر يونيو ١٩٨١.

وعلى صعيد التبادل التجارى أعربت إسرائيل عن رغبتها فى زيادة المشتريات المصرية من إسرائيل، واستفسرت عن إمكان استيراد البصل وغزل القطن من مصر، واعتذرت مصر بأن ليس لديها فائض من هذه السلع.

ووافقت مصر على طلب إسرائيل استمرار البحث عن جثث بعض جنودها الذين قتلوا فى حرب ١٩٧٣ فى سيناء، ولكنها لم تقبل استمرار استخدام مطارى العوجة ورأس النقب (اللذين اطلقت عليهما إسرائيل «اتيام» و«عتصيون») للأغراض المدنية بعد الانسحاب النهائى، وبهدف إحضار السائحين الأجانب والإسرائيليين إلى شبه جزيرة سيناء، وذلك على أساس أن الأجانب يمكنهم الحضور إلى مصر عن طريق مطار القاهرة الدولى أو ميناء الإسكندرية، ولكن من العسير أن تتحول المطارات الصغيرة فى سيناء إلى مطارات دولية.

وأثير موضوع المستوطنات الإسرائيلية فى سيناء وقال الإسرائيليون أن الانسحاب من ياميت سيكون عسيراً ولكنهم ملتزمون بتنفيذه وسينفذونه فى موعده، وعرضت مصر استعدادها لشراء جميع المبانى التى يخلفونها (على نحو ما تم إزاء منشآت مدن العقبة) لكن إسرائيل لم تقبل لأن سكان ياميت وغيرها يتمسكون بالأرض التى استصلحوها.

وبالنسبة للقدس، كانت وجهة النظر المصرية عملية، إذ وافقنا على أن تبقى مدينة موحدة على أن يخضع شرقها لسيادة عربية تتمثل فى مجلس بلدى نصف أعضائه من العرب والنصف الآخر من الإسرائيليين، ولكن إسرائيل أصرّت على أن القدس مدينة موحدة «منذ عهد الملك داود» ولا توجد عليها سيادتان، وتضمن إسرائيل الحقوق الدينية للجميع.

أما محادثات الحكم الذاتى فقد لاحظ الوزيران أن محادثاته لا تتقدم، وأن الخلاف كبير على معنى الحكم الذاتى، واتفق على استئناف المحادثات بعد الانتخابات الإسرائيلية.

وتطرق الحديث إلى الوضع فى لبنان وقال شامير إن سوريا تحتفظ بصواريخها

فى وادى البقاع، ولها ٣٦٠٠ دبابة فى لبنان فضلاً عن آلاف الخبراء السوفييت لتدريب السوريين على استخدام الدبابات ٦٢ . وقال الفريق كمال حسن على أن الصواريخ السورية لن تبقى فى لبنان إلى الأبد، وحث إسرائيل على ضبط النفس لأن أى صدام سوف يعرقل مسيرة السلام. ونفى شامير أن لبلاده أية مطامع إقليمية فى لبنان وشكا من المساعدات العربية التى تقدمها بعض الدول البترولية لسوريا لأنها تساعد الرئيس الأسد على المضى فى سياسته.

وتحدث الوزيران عن مشكلة المياه وكيفية استخدامها وقال شامير إن إسرائيل، بصراحة، تستخدم كل المياه وعندما ينضم الأردنيون والسوريون واللبنانيون إلى مائدة المفاوضات يمكن الاتفاق على توزيع المياه.

وبينما كان الرئيس المصرى يتحدث مع المستر بيجن لاحظنا تحركات غير عادية من أفراد إسرائيليين يحاولون الاقتراب منهما ولكن رجال الأمن حالوا دون ذلك، ثم ما لبثت أعداد منهم أن عادت تحاول الوصول للرئيسين عن طريق البحر، مستخدمين عدداً من الزوارق . . ووافق بيجن على أن يسمح لعدد منهم بالتعبير عما يريدونه ولم يعترض الرئيس السادات. وظهر أنهم بعض سكان المستوطنات الإسرائيلية فى المنطقة يودون أن يسمح لهم بالبقاء فيها بعد الانسحاب الإسرائيلى النهائى من سيناء، مع استعدادهم للخضوع للسيادة وللقوانين المصرية إذا لزم الأمر.

وكانت اتفاقات السلام تشترط انسحاب كل القوات الإسرائيلية و«جميع المدنيين الإسرائيليين» من سيناء، لذلك لم تلق مطالبهم القبول فطلبوا رفع مبالغ التعويضات التى تدفعها لهم الحكومة الإسرائيلية، حتى يتمكنوا من إعادة الاستيطان فى أماكن أخرى!

وخلال الغداء الذى أقامه المستر بيجن تكريماً لضيفه، تبادلا كلمات المجاملة وأعقب ذلك مؤتمر صحفى حضره عدد كبير من الصحفيين المصريين والأجانب، فضلاً عن أجهزة الإعلام الإسرائيلية:

وسئل الرئيس السادات عن مشكلة لبنان (وكان ذلك قبل سنة من الغزو الإسرائيلى) فقال إنها مأساة وأن المنطقة تعانى من عدم الاستقرار ولذا يجب على كل القوى الأجنبية أن تنسحب من لبنان وأن يعود الوضع إلى ما كان عليه .

ووافق بيجن على ذلك وأضاف أن أساس المتاعب هو «الغزو السورى» للبنان وحشد الصواريخ فى زحلة وقتل المدنيين ، وهدد قائلاً «إننا سوف نعطى الأسد فرصة ولكن ليس إلى ما لا نهاية» .

وأكد السادات أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب ، ورغم التغييرات الكثيرة التى طرأت منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، فإن هناك حقيقة واحدة ثابتة هى معاهدة السلام . أما محادثات الحكم الذاتى فقد قال السادات أن اجتماع شرم الشيخ لم يتعرض لها ولكنها سوف تستأنف بعد الانتخابات الإسرائيلية .

وكرر الرئيس السادات والمستر بيجن وجهتى نظر مصر وإسرائيل السابق الإشارة إليهما عن مستقبل مدينة القدس . وعندما سئل بيجن عن السبب فى هذا اللقاء مع الرئيس المصرى قبل الانتخابات الإسرائيلية وهل هو دعاية لحكومة الليكود حتى تثبت أن السلام يسير بخطى ثابتة ، نفى ذلك نفيًا قاطعًا .

وبعد انتهاء المؤتمر ، عاد السادات إلى القاهرة كما عاد بيجن إلى القدس ، وكان انطباعى الشخصى أن الرئيس الراحل لم يكن سعيداً بنتيجة محادثاته مع بيجن وكان وجهه متجهمًا على مائدة الغداء وأثناء إلقاء كلمته رداً على المستر بيجن .

وكانت الصحافة تعقب على هذا اللقاء . . لماذا تم ولماذا فى ذلك الوقت ولماذا فى شرم الشيخ التى هى أرض مصرية تحتلها إسرائيل؟ . . وما هى نتائج هذا الاجتماع وآثاره على العلاقات بين البلدين؟ . . ولم تلق هذه التساؤلات إجابات شافية .

تدمير المفاعل النووى العراقى

لم تمض ثلاثة أيام على لقاء شرم الشيخ حتى قامت طائرات إسرائيل بقصف المفاعل النووى العراقى «أوزيراك» الذى بنته فرنسا على بعد ١٢ ميلا شرقى بغداد ،

وبررت إسرائيل فعلتها بأن المفاعل كان قد اقترب من مرحلة «السخونة» وأنه كان سيستخدم لإنتاج أسلحة ذرية ضد إسرائيل، ولذا فقد اضطرت لضربه الآن قبل أن يصبح ضربه مخاطرة تعرض المنطقة لخطر الاشعاعات الذرية.

فوجئ العالم بهذا العدوان، وخاصة العالم العربى، وكان لهذا القصف أصداء مُدَوِّية فى أنحاء العالم. ويلاحظ أولاً أن إسرائيل قد رفضت الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى وترفض حتى الآن أى «تفتيش» أو «رقابة» دولية على مفاعلها النووى فى «ديمونا»، تحديًا واعتدادًا بما حققته من تفوق تكنولوجى جعلها قريبة من إنتاج القنبلة الذرية إن لم تكن قد انتجت منها بالفعل عدداً غير معروف. وقد أرسلت إسرائيل طائراتها عبر المجال الجوى للأردن والسعودية على ارتفاع كبير لم يكن معه كشفها، مما يدل على سيطرة إسرائيل على أجواء المنطقة، ثم قصفت بطائرات حصلت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية مفاعلاً نوويًا بنته دولة غربية (فرنسا) لدولة عربية (العراق) قبلت الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووى!

فماذا كان رد فعل هذا العدوان الإسرائيلى؟

- لقد وصفت الوكالة الدولية للطاقة النووية الهجوم الإسرائيلى على المفاعل بأنه «متعمد وليس له ما يبرره وصوتت ٢٩ دولة فى جانب إدانة إسرائيل، ورفضت الولايات المتحدة وكندا الإدانة، وامتنعت استراليا والسويد وسويسرا عن التصويت.

- أدان مجلس الأمن بالإجماع قصف إسرائيل للمفاعل العراقى ووصفه بأنه خرق واضح لميثاق الأمم المتحدة وللعرف المتبع فى السلوك الدولى.

- أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية «تعليق» تسليم ٤ طائرات إف ١٦ إلى إسرائيل حتى يتضح من التحقيق ما إذا كانت إسرائيل قد خرقت شروط توريد الأسلحة الأمريكية إليها.

- نفت فرنسا - وأيدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية - أن العراق كان على وشك الوصول إلى صناعة الأسلحة النووية.

- احتج العراق بشدة على تدمير المفاعل مؤكداً أنه كان مخصصاً لاستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. كما أدانت الدول العربية هذا «العدوان الغاشم على العراق الشقيق». وتمسك العراق بحقه فى بناء مفاعل نووى آخر فى إطار برامج التطوير النووى للأغراض السلمية، وأكد التزامه بمعاهدة منع الانتشار النووى non prolferation، ولكن المحادثات مع فرنسا لبناء المفاعل الجديد توقفت، وقيل أن العراق رفض تقديم المزيد من الضمانات، كما رفض أن يكون المفاعل الجديد مشتركا بين العراق وبين دول الخليج الأخرى.

وقد رددت بعض الشائعات فى ذلك الوقت بأن تدمير إسرائيل للمفاعل «أوزيراك» لم يزعج دول الخليج كثيراً بل لعل بعضها شعر بالارتياح، نظراً لمواقف ومطالب العراق المعروفة إزاء بعض هذه الدول، ولكن لم تقم أية أدلة تؤكد صحة هذه الشائعات التى قيل إنها تستهدف الوقيعة بين الدول العربية.

كما أثار القصف الإسرائيلى للمفاعل عدة تساؤلات عن لقاء شرم الشيخ بين السادات وبيجن، وهل صارح بيجن الرئيس المصرى بما كان ينتوى عمله بعد ثلاثة أيام من اللقاء؟ إننى شخصيًا أستبعد ذلك لأن السادات لم يكن ليسكت على مثل هذا العدوان أو يقبله من إسرائيل، كما أننى استبعد أن يفضى بيجن بهذا السر إلى رئيس عربى لأن إفشاءه قد يؤدى إلى إجهاض الضربة.

والسؤال الثانى الذى يجىء بعد ذلك، ولعله استنكار أكثر من سؤال، هو كيف يقدم رئيس وزراء إسرائيل السابق على هذا العدوان فى ٧ يونيو وهو الذى كان يجتمع مع السادات يوم ٤ يونيو فى شرم الشيخ، وهل يتمشى ذلك مع حسن النية المفترض بين دولتين وقعا معاهدة السلام حديثًا، وبين رئيسين يكرران إيمانهما بالسلام!

على أى حال، لقد أسفر تدمير المفاعل العراقى عن نتائج سيئة على العلاقات المصرية الإسرائيلية التى كانت تشق طريقها تدريجيًا نحو استكمال مسيرة التطبيع. وعلى سبيل المثال، فقد أمر السادات بوقف التعاون المصرى مع خبراء الزراعة

الإسرائيليين الذين كانوا قد بدأوا بالكاد عملهم عقب زيارة شارون لمصر فى مايو ١٩٨١ .

ولقد علمت من أحد المقربين من الرئيس السادات أنه استشاط غضبًا عندما علم بتدمير إسرائيل للمفاعل العراقى بعد لقاء شرم الشيخ، لأن ذلك أساء إلى مركزه دون مبرر، وسبب له حرجًا كبيرًا فى مصر وفى العالم العربى . .

اللقاء الأخير

أسفرت الانتخابات الإسرائيلية عن فوز الليكود ونجح بيجن فى تشكيل وزارته الثانية، وسعى إلى استئناف محادثات الحكم الذاتى التى كانت قد توقفت، كما كان يريد إعطاء دفعة جديدة إلى مسيرة تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد تعثرها نتيجة ضرب المفاعل العراقى .

ووافق الرئيس السادات على حضور بيجن ولقائه فى الإسكندرية فى ٢٥ أغسطس ١٩٨١، وحضر مع رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق وزراء الخارجية والداخلية والدفاع، وكانوا أهم الشخصيات فى مجلس الوزراء الإسرائيلى The uiner Labinet، إذ كان المستر شامير الشخصية الثانية فى حزب حيروت، والدكتور بورج كان وزيرًا للداخلية لأطول مدة قضاها أى وزير إسرائيلى آخر فى الحكم، مع كل من حزب العمل وائتلاف الليكود وكان يرأس الجانب الإسرائيلى فى محادثات الحكم الذاتى . أما الجنرال شارون المعروف بطموحه واتجاهاته العنيفة فقد حقق شعبية كبيرة لدى «الصقور» فى إسرائيل .

وكان يحيط بالرئيس المصرى الراحل وزير خارجيته السابق كمال حسن على، و«الفريق» محمد عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع، والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية، وكانوا بدورهم من أهم الشخصيات المؤثرة فى الوزارة المصرية .

وجرت محادثات السادات مع بيجن وحدهما كالعادة، فى بولكلى والمعمورة، وكان الرئيسان يحيطان أعوانهما بما دار بعد كل لقاء . وتوالت اجتماعات الجانبين

المصرى والإسرائيلى على مستوى الوزراء، وركز الجانب الإسرائيلى على أنه قد نفذ التزاماته كاملة وفى مواعيدها وفقًا لمعاهدة السلام مع مصر، وسينفذ الانسحاب النهائى من سيناء فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢.

وأبدى الوزراء الإسرائيليون أن توقف محادثات الحكم الذاتى يثير مخاطر التباعد ويؤدى لنوع من الفراغ يدعوهم للقلق، وإذا كانت المحادثات قد تعثرت فلا بد أن نستمر وأن نبدأ من جديد، وإذا أمكن الوصول إلى اتفاق فى لقاء الإسكندرية فإن ذلك سوف يوفر كثيرًا من المناقشات العقيمة، ولذلك فهم يرغبون فى إجراء محادثات حرة وغير رسمية بهدف إقامة الكبارى والتقريب بين وجهات النظر.

وشرحوا وجهة النظر الإسرائيلية التى تؤكد أن ليس لدى إسرائيل أى رغبة فى دخول المدن العربية فى الأراضى المحتلة، ولكن طالما استمرت الأعمال المعادية لإسرائيل فإن إسرائيل ستبقى. وأضافوا، حتى يزيد الاقتناع بما يقولون «اسألوا رشاد الشوا رئيس بلدية غزة إن كان يريد سحب القوات الإسرائيلية وسيجيبكم بالنفى»[١].

وحاولت إسرائيل تبرير إنشاء المستوطنات اليهودية فى أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة بأسباب أمنية Security، لأن ٦٠٪ منها يشرف على مرتفعات الضفة وهم «يريدون السيطرة عليها حتى لا يسيطر غيرهم عليها»، ولديهم الآن ٨٥ مستوطنة تكفى لاحتياجاتهم[٢]، وإن زاد عددها فسوف يكون امتدادها على أراض غير مزروعة.

أما المياه فيقترح الإسرائيليون الاتفاق على توزيعها بين العرب واليهود من سكان الضفة، وقالوا إنهم أدخلوا الكهرباء إلى طولكرم وزودوها بالمياه، رغم ميول رئيس بلديتها الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

---

(١) بعد لقاء الإسكندرية بعدة شهور أصدر الحاكم العسكرى الإسرائيلى فى غزة قرارًا بعزل السيد رشاد الشوا من منصبه لاعتراضه على بعض تصرفات الحكم العسكرى فى القطاع!

(٢) ورغم ذلك فإن عدد المستوطنات فى الضفة قد زاد عن مائة مستوطنة، تضم أكثر من ٤٢ ألف إسرائيلى، وتبلغ مساحتها مع الحواجز الأمنية المقامة حولها ما يوازى ٥٢٪ من مجموع أراضى الضفة الغربية.

وشكا وزراء إسرائيل من وجود أزمة ثقة مع مصر، فالتطبيع تتعثر خطاه، والاتصالات بين الطرفين تتقلص باستثناء محادثات الانسحاب من سيناء، مع أن ما تقدم عليه إسرائيل بالتخلى عن المدن التى أقامتها فى سيناء يتم لأول مرة، ويعتبره الإسرائيليون مأساة وطنية National Tragedy، لكنهم يقبلون ذلك كجزء من ثمن السلام الكامل، ويرفضون أن يكون الانسحاب هو الشيء الوحيد الذى ينفذ.

وكان للجانب المصرى حججه القوية: فبالنسبة لتوقف محادثات الحكم الذاتى تعتبر إسرائيل المسئولة عن ذلك، إذ إنها أقدمت على عدة تصرفات تفيض بالتحدى للقانون الدولى وبالاستهانة بالرأى العام العربى، مثل قانون ضم شرق القدس، وتدمير المفاعل العراقى، والغارة على بيروت. وشكت مصر من تصرفات إسرائيل فى الأراضى العربية المحتلة إذ يعانى سكانها مرارة الاحتلال العسكرى ويطردون من أراضيهم التى تنزع ملكيتها ويقام عليها المستوطنات الإسرائيلية إلى غير ذلك..

وأما المقترحات الإسرائيلية للحكم الذاتى فلا تتفق مع مفهومه حسب اتفاقات كامب ديڤيد إذ أنها لا تزيد عن كونها حكما إداريا محدودا، وتحرم شعب فلسطين من حقه فى تقرير مستقبله إلا بموافقة إسرائيلية، ولذلك فإن مصر لا تتحمل مسئولية توقف محادثات الحكم الذاتى..

ودافعت إسرائيل عن غارتها على بيروت بأنها قصفت مقر «منظمة التحرير» ولم تستهدف المدينة، ومع ذلك فقد اعترفت بأن الخسائر كانت جسيمة. وعرض الإسرائيليون تقسيم المواضيع: فموضوع الأمن وتخطيط الحدود سوف تبحثه إسرائيل مع الأردن عندما يبدأ محادثات السلام.. أما المواضيع الخاصة بالضفة وغزة فسوف تبحثها إسرائيل مع السكان العرب عندما ينضمون إلى المحادثات.. وسوف يشمل الحديث مع مصر مواضيع الأمن الخارجى والأمن الداخلى للأراضى المحتلة فى فترة الانتقال.

واقترح الجانب الإسرائيلى أن نبحث معًا مصدر السلطات التى سيعهد بها إلى السكان العرب فى الأراضى المحتلة، ونظام الانتخابات، وتطبيق القانون والمحاكم، فى إطار كامب ديڤيد على أن تتفق مصر وإسرائيل على الخطوط الرئيسية

وبذلك نتخطى العقبات والحواجز ، ونؤجلها حتى يشترك الأردن والسكان العرب في المحادثات .

وعرض الجانب الإسرائيلي وجهة نظره إزاء التطبيع فقال إن إسرائيل يمكنها أن تحيا بدون تطبيع العلاقات مع مصر . . بدون تجارة أو سياحة أو تبادل ثقافي ، ولكنها تحرص على إتمام ذلك حتى يقتنع شعب إسرائيل بمزايا السلام ، لأن مخالفة أحكام التطبيع تعتبر مخالفة لاتفاق السلام . . مثل اللهجة المعادية التي تتبعها وسائل الإعلام المصرية إزاء إسرائيل ، ومثل عدم العمل بالاتفاق التجاري رغم التصديق عليه بحجة أنه لم يوزع على المؤسسات التجارية في مصر ، وغير ذلك من مقاطعة فئات المثقفين المصريين لإسرائيل ، وطلبت إسرائيل الموافقة على إنشاء مكتب «أكاديمي»[1] في عاصمة كل من الدولتين مع تبادل الأساتذة والطلبة وبرامج التلفزيون .

وشكا الإسرائيليون كذلك من المواقف المعادية التي يتخذها الوفد المصري لدى الأمم المتحدة ومنظماتها ، كما لو كانت الدولتان لازالتا في حالة حرب . . ومن رفض القطاع العام وشركاته في مصر التعامل مع إسرائيل ، ومن صعوبات يتعرض لها التصدير والاستيراد بين البلدين بسبب القيود على أذون الاستيراد من إسرائيل ، ومن رفض منح تصاريح إقامة في مصر لممثلي الشركات الإسرائيلية . وطلبت إسرائيل أيضًا إلغاء القيود التمييزية والتفرقة في المعاملة عند سفر الأفراد أو نقل السلع بين مصر وإسرائيل ، وتقييد تحركات الإسرائيليين في أو عبر سيناء .

وكانت لمصر بدورها ردودها على هذه الشكاوى الإسرائيلية ، فهي إذ تؤكد تمسكها بالسلام والموافقة على مسيرة التطبيع فإنها كانت تذكّر إسرائيل إننا لا نعيش وحدنا في المنطقة ، وأن مصر تنتمي للعالم العربي وتربطها به صلات ثقافية وتجارية وطيدة . كما أن الرأي العام في مصر يدين تصرفات وقرارات إسرائيل التي تتعارض مع مسيرة السلام ، وأما أجهزة الإعلام فهي حرّة لا تخضع لتوجيه

---

(١) وافقت مصر على إنشاء أكاديمية إسرائيلية في القاهرة برئاسة البروفيسور شيمون شامير ، لكن لم تر ضرورة لإنشاء معهد مصري مماثل في تل أبيب .

الحكومة . . وترجع القيود المفروضة فى سيناء إلى المخاوف من تهريب المخدرات ومن سرقة السيارات فى إسرائيل وبيعها فى مصر (وقد حدثت عدة وقائع من هذا النوع) .

وفى النهاية قال الجانب الإسرائيلى إنه لا يريد إدانة «السلبيات» فى الماضى، لكنه يتطلع إلى المستقبل ويريد إتمام مسيرة السلام . . وانتقل الحديث إلى المطالبة بتطبيق ما نوقش بين الرئيس السادات والمستر بيجن فى لقاء شرم الشيخ من حرية مرور السياح الإسرائيليين والأجانب الذين يدخلون سيناء من إسرائيل، وتحديد ما تريد مصر شراءه من المؤسسات التى سوف تتخلى عنها إسرائيل (الفنادق ومدرسة الغطس والمطاعم . . . إلخ)، ولكن ذلك لا ينطبق (كما تقدم) على مستعمرة ياميت التى يحس سكانها «بتوتر» لاضطرارهم للرحيل عنها رغم ما تقاضوه من تعويضات من حكومة إسرائيل مقابل ما خلفوه من ممتلكات يتعذر نقلها .

وبحث الجانبان موضوع التعويض عن المخلفات التى سوف يتركها الإسرائيليون فى سيناء، من طرق وأنابيب للمياه ومهابط للطائرات، وطلبت إسرائيل السماح بمرور الشاحنات والحافلات مباشرة بين البلدين، وتحويل مطار رأس النقب إلى مطار دولى، مع الترحيب بتنسيق الجهود بين مكاتب الداخلية والشرطة فى البلدين لمكافحة التهريب والابقاء على العلاقات السلمية عبر الحدود .

وأثير موضوع إنشاء لجان لبحث المسائل العسكرية وأخرى لبحث المسائل المدنية، مع تخطيط الحدود الدولية بين البلدين، التى سوف تخترق مدينة رفح وتقسمها إلى قسم مصرى، وقسم فلسطينى تحتله إسرائيل .

هذه أهم المواضيع التى أثارها الجانب الإسرائيلى خلال لقاء الإسكندرية، أما المواقف المصرية فقد كانت تقوم على الأسس الآتية :

- احترام معاهدة السلام والالتزامات الناشئة عنها .

- التقدم فى مسيرة تطبيع العلاقات بالقدر الذى لا يضر بمصالح مصر والمصريين، مع الأخذ فى الاعتبار أن مصر جزء من العالم العربى .

- إن عدم الإقبال فى مصر على التطبيع الكامل للعلاقات على النحو الذى تريده إسرائيل يرجع إلى سياسة حكومة الليكود فى الضفة ورفضها منح الحكم الذاتى لشعب الأراضى المحتلة.

وقبل أن أنهى الحديث عن لقاء الإسكندرية، أذكر أنه خلال عشاء غير رسمى فى أحد مطاعم الأسماك بقرية «أبو قير» - المجاورة للإسكندرية، كان الجنرال شارون يجلس بجوار «الفريق» أبو غزالة، وكانا يتبادلان الأحاديث العادية..

وتحدث الجنرال شارون عن قيام إسرائيل بكل ما التزمت به فى معاهدة السلام، وأكد أنها ستفى بوعدها بالانسحاب من سيناء وتسليمها خالية من المستوطنين الإسرائيليين حتى فى ياميت رغم كل الصعاب الداخلية فى إسرائيل.

وأضاف شارون إنهم ينتظرون بدورهم أن تقوم مصر بكل التزاماتها وتعهداتها وفق المعاهدة، لأنه إذا رجعت مصر عن التزاماتها بعد تنفيذ المرحلة الأخيرة من الاتفاق، فإن الحكومة الإسرائيلية ستسقط وستنشب الحرب فى اليوم التالى..

وأعتقد أن الذى دفع شارون إلى ذلك القول هو الشكوك والمخاوف التى ترددت فى إسرائيل عن اعتزام مصر إلغاء معاهدة السلام بعد اتمام الانسحاب الإسرائيلى من سيناء.

وفى تقديرى إن الجنرال شارون لم يكن فى حاجة ليقول ذلك لأن مصر احترمت ولا زالت تحترم توقيعها على المعاهدة حرصاً على مصداقيتها الدولية.

الحساب الختامى لمسيرة التطبيع

رغم الخلاف فى وجهات النظر التى أشرت إليها بين الجانب المصرى والجانب الإسرائيلى نحو مسيرة تطبيع العلاقات بين البلدين، فإن تلك المسيرة قطعت شوطا طويلاً، فقد تم تبادل التمثيل الدبلوماسى والقنصلى، وامتدت المواصلات الجوية

والبرية[1] بينهما، كما تحقق الاتصال بالبريد والبرق والهاتف والتلكس بين البلدين، وفتحت القاهرة أبوابها للسياحة من إسرائيل.

ووقع البلدان اتفاق تجارة غير أن التبادل التجارى كان محدوداً بسبب النقص فى السلع المصرية القابلة للتصدير وعدم الاحتياج إلى كل ما تصدره إسرائيل، وكذلك حرصًا على العلاقات المصرية العربية. كما أشرت إلى مظاهر التبادل الثقافى والاشتراك فى معرض القاهرة الدولى للكتاب وتبادل وفود الشباب وافتتاح الأكاديمية الإسرائيلية فى مصر.

وقد تبادل وزراء البلدين وأعضاء مجلس الشعب والكنيست الزيارات، فضلاً عن اجتماعات لجان تطبيع العلاقات فى مختلف المجالات التى أسفرت عن توقيع ٤٢ اتفاقا فى مختلف المجالات.

وعَرَضْتُ كذلك للشكاوى الإسرائيلية من «العقبات» التى تعرقل مسيرة التطبيع، ومن عدم إقبال مصر والمصريين على إسرائيل على النحو الذى يقبل به الإسرائيليون على مصر:

- تأشيرات الدخول المصرية تتأخر رغم تعليمات السادات بألا تتجاوز ٣٦ ساعة.

- وسفير إسرائيل فى القاهرة لا يلقى الترحيب ويقاطع المصريون دعواته (ما عدا حفل العيد القومى) «بتوجيه» من المسئولين.

- ويلقى نقل السلع والأفراد عراقيل تمييزية ضد إسرائيل، فضلاً عن قيود الاتجار ورفض فتح فروع للبنوك الإسرائيلية فى القاهرة أسوة بسائر البنوك الأجنبية.

- وتقف فئات كثيرة من المثقفين موقف المقاطعة من إسرائيل، وقد احتجت إسرائيل على رسم نشرته مجلة روز اليوسف على غلافها يمثل رسمًا كاريكاتوريا

(١) إن خط الأوتوبيس اليومى الذى يربط بين القاهرة وتل أبيب هو خط المواصلات البرى الوحيد الذى يربط القاهرة بأية عاصمة أخرى من العواصم المجاورة، نظراً للعلاقات السياسية بين مصر وليبيا من الغرب، وعدم وجود طريق برى مباشر مع السودان.

للمستر بيجن ممسكًا بخنجر تقطر منه الدماء (وكان ذلك عقب الغارة الإسرائيلية على بيروت التى راح المئات ضحية لها).

وأبرزت حدود تطبيع العلاقات كما تراها مصر، بوصفها جزءًا من العالم العربى، وتحرص على علاقاتها به، كما تستنكر التصرفات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، التى تثير الرأى العام فى مصر. إن تأشيرات الدخول يتأخر منحها لضرورة رجوع القنصلية إلى القاهرة فى كل حالة لدواعى الأمن، وتأخير الحافلات التى تنقل الإسرائيليين إلى مصر سببه الاجراءات الجمركية، أما عدم إمكان تبادل الطلبة وأساتذة الجامعة فلأنه يعِّرض أمن الجامعات المصرية لمشاكل يصعب احتواؤها.

وكان لإسرائيل مطالب أخرى يصعب الاستجابة لها مثل مرور الشاحنات الإسرائيلية فى طرق وسط سيناء، بدلاً من الطريق الساحلى، لأن العواصف الرملية كثيرة فى وسط سيناء، فضلاً عن دواعى الأمن ومخاطر التهريب. كذلك رفضت مصر منح «الحرية السابعة» إلى إسرائيل، وهى التى تسمح لطائرات خاصة مؤجرة Charterad بالقيام برحلات بين البلدين، لأن مصر لم تعط هذه الحرية لأية دولة أخرى.

وعلى سبيل المعاملة بالمثل، دعا المستر بيجن موظفى الدولة وضباطها ومسئوليها إلى مقاطعة الحفل الذى أقمته يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٨٠، بمناسبة يوم القوات المسلحة المصرية، بحجة أن هذا اليوم هو ذكرى حرب اكتوبر ١٩٧٣ التى فقدت إسرائيل فيها الكثير من جنودها. وفعلاً حضر عدد قليل من المسئولين بينهم الجنرال إبراهام شامير وعضوة الكنيست شالوميت اكونى وبعض ممثلى الأحزاب المعارضة والصحافة.

وقد تزعمت السيدة جيئولا كوهين فى ذلك المساء مظاهرة أمام فندق هلتون تل أبيب حيث أقمت الحفل، وهتفت ضد كل إسرائيلى لبىَّ دعوة السفير المصرى فى هذه المناسبة. وسألنى التلفزيون الإسرائيلى لماذا تقيم السفارة هذا الحفل بذكرى الحرب فى عهد السلام، وأجبت أن كل دولة تحدد يومًا لقواتها المسلحة، وقد اختارت مصر السادس من أكتوبر لأننا نعتبر هذه الحرب آخر الحروب، وإننا لا نحيى ذكرى القتال وإنما نبتهج بإقامة السلام.

وكان هناك اتجاه قوى فى مصر يرى أن عرقلة التقدم فى تطبيع العلاقات هو

السلاح الذى تستخدمه مصر للضغط على إسرائيل حتى تعطى الفلسطينيين حقهم فى الحكم الذاتى وتقرير المصير، ولكن هذا السلاح لم ينجح فى حمل حكومة الليكود على تغيير مواقفها . .

وقد أسهمت التصرفات الإسرائيلية اللاحقة، وخاصة غزو لبنان، فى تحويل السلام بين مصر وإسرائيل إلى سلام بارد، ومع ذلك فإننى أرى أن السلام البارد خير من الحرب، باردة كانت أو ساخنة .

الفصل السابع

محادثات الحكم الذاتى

إطار الحكم الذاتى.. فى كامپ ديڤيد

عندما زار الرئيس السادات القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، طالب إسرائيل بإعادة جميع الأراضى العربية التى احتلتها وبانسحاب قواتها إلى حدود ١٩٦٧ ، مع تمكين الشعب الفلسطينى من تقرير مصيره ، وذلك مقابل موافقة مصر على الاعتراف بإسرائيل وتوقيع السلام معها .

لكن إسرائيل رفضت مبدأ «الانسحاب الكامل» ولم توافق على مبدأ «عدم السماح باكتساب الأرض عن طريق الحرب» الذى ورد فى مقدمة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى قبلته مصر وإسرائيل . لقد ادعت إسرائيل أن مقدمة القرار Preamble ليس لها حُجِّيَّة وقوة إلزام الأحكام الواردة فى صلب القرار ، واستدلت على ذلك بحجج قانونية يمكن الرد عليها ، على ما سيجىء .

لقد عرضت إسرائيل فى ديسمبر ١٩٧٧ مشروعًا أسمته «الحكم الذاتى للعرب الفلسطينيين سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة» على أن يعمل بهذا المشروع بعد قيام السلام بين مصر وإسرائيل . ولم يكن فى وسع مصر أن تقبل هذا المشروع الذى كان يقصر الحكم الذاتى على «مجلس إدارى منتخب» له سلطات محدودة ، ويسمح لسكان إسرائيل أن يمتلكوا الأراضى وأن يستوطنوا الضفة الغربية وغزة ، مع الادعاء «بحق إسرائيل فى السيادة» على تلك المناطق ، وإن كانت «لا تصر على إعلان هذه السيادة» حتى تسهِّل الحصول إلى اتفاق بشأن السلام!

لم تتمكن مصر وإسرائيل إذن من الاتفاق على مستقبل الأراضي المحتلة، ولهذا اتفقا فى كامب ديفيد على مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات يتولى خلالها عرب الأراضى المحتلة حكم أنفسهم ذاتيًا، وبعدها يشتركون مع الأردن وإسرائيل فى تقرير مستقبلهم(١).

إن مقدمة اتفاقات كامپ ديفيد تشير إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ (وإلى القرار رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ بوجوب تنفيذ القرار السابق) بهدف تنفيذ «كل أحكام ومبادئ» القرارين المذكورين، للوصول إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لنزاع الشرق الأوسط من خلال اتفاقات السلام، التى تتضمن الأحكام التالية:

١ - يجب أن يشترك ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وممثلو شعب فلسطين فى المفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية «من كل جوانبها»، ولذلك يجب أن تتم المفاوضات بشأن الضفة الغربية وغزة على ثلاث مراحل:

أ - لتأمين انتقال السلطة في سلام ونظام، يجب أن تتخذ ترتيبات انتقالية لمدة لا تزيد على خمس سنوات. وحتى يحصل السكان على «حكم ذاتى كامل» ستسحب إسرائيل الحكومة العسكرية والإدارة المدنية، بمجرد إتمام الانتخاب الحر لسلطة الحكم الذاتى التى سوف تحل محل الحكومة العسكرية الحالية.

وللتفاوض على تفصيلات الترتيبات الانتقالية، تُدعى الحكومة الأردنية للانضمام إلى المفاوضات. ويجب أن تراعى هذه الترتيبات مبدأ الحكم الذاتى لسكان هذه المناطق والأمن المشروع لكل الأطراف المعنية.

ب - سوف تتفق مصر وإسرائيل والأردن على طريقة إقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة، ويمكن أن يتضمن وفدا مصر والأردن، فلسطينيين من الضفة وغزة أو غيرهم من الفلسطينيين حسبما يتفق عليه. . وتتفاوض الأطراف على اتفاق يحدد

(١) رفضت إسرائيل عبارة «تقرير مصيرهم» وتمسكت فى كامپ ديفيد بكلمة «مستقبلهم» حتى لا يكون لهم الحق بعد ذلك - من وجهة نظرها - فى إقامة دولة فلسطينية فى الضفة وغزة، وحتى يقتصر حقهم فى الاختيار بين الانضمام إلى الأردن أو البقاء مع إسرائيل.

سلطات ومسئوليات الحكم الذاتى التى تمارسها فى الضفة وغزة، وسوف تنسحب القوات الإسرائيلية، ويعاد توزيع ما بقى منها فى مواضع أمنية معينة.

وسيتضمن الاتفاق ترتيبات لتحقيق الأمن الداخلى والخارجى والنظام العام، فتنشأ قوة شرطة محلية قوية يمكن أن تشمل مواطنين أردنيين، كما تشترك القوات الإسرائيلية والأردنية فى دوريات مشتركة وفى نقاط مراقبة لضمان أمن الحدود.

جـ- عند تشكيل وبدء عمل سلطة الحكم الذاتى (المجلس الإدارى) فى الضفة وغزة، تبدأ الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات. وفى أقرب فرصة، وقبل نهاية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، تبدأ المفاوضات لتقرير الوضع النهائى للضفة وغزة وعلاقاتهما بجيرانهما، ولعقد معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل فى نهاية الفترة الانتقالية..

وتجرى هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة وغزة، وتدعى لجنتان منفصلتان بينهما ترابط، تضم إحداهما ممثلى الأطراف الأربعة، وسوف تتفاوض وتتفق على الوضع النهائى للضفة وغزة وعلاقاتهما بجيرانهما. وتتألف اللجنة الثانية من ممثلى الأردن وإسرائيل وينضم إليهما الممثلون المنتخبون لسكان الضفة وغزة، للتفاوض على معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، مع مراعاة الاتفاق حول الوضع النهائى للضفة وغزة.

وستكون المفاوضات على أساس كل أحكام ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وسوف تحل مشكلة مواقع الحدود وطبيعة الاجراءات الأمنية، وغيرها.

ويجب أن يعترف الحل الناشئ عن هذه المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومطالبه العادلة، وهكذا يشترك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم من خلال:

- المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلى سكان الضفة وغزة على الوضع النهائى وغيرها من المسائل الهامة حول الفترة الانتقالية.

- الإعراب عن مواقفهم بالتصويت على ممثليهم المنتخبين فى الضفة وغزة.

ـ تمكين هؤلاء الممثلين من تقرير كيفية حكم أنفسهم على نحو يتمشى مع هذا الاتفاق.

ـ الاشتراك فى عمل لجنة التفاوض على معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

٢ ـ تتخذ كل الاجراءات الضرورية لحماية أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وبعدها، وللمساعدة فى تحقيق هذا الأمن، تشكل قوة من الشرطة المحلية بواسطة سلطة الحكم الذاتى، مؤلفة من سكان الضفة وغزة، وتبقى الشرطة على اتصال مستمر بالضباط المصريين أو الأردنيين أو الإسرائيليين المعنيين، وذلك فيما يتصل بشئون الأمن الداخلى.

٣ ـ خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر والأردن وإسرائيل وسلطة الحكم الذاتى «لجنة مستديمة» كى تقرر بالاتفاق فيما بينهم طرق السماح بدخول الأشخاص الذين تركوا الضفة وغزة سنة ١٩٦٧، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الإخلال بالنظام. وتختص هذه اللجنة أيضًا بمعالجة المواضيع الأخرى ذات الأهمية المشتركة.

٤ ـ تعمل مصر وإسرائيل معًا ومع الأطراف الأخرى المعنية على اتخاذ ترتيبات متفق عليها لتنفيذ قرار مشكلة اللاجئين على نحو فورى وعادل.

هذه أهم الأحكام الخاصة بالحكم الذاتى وفق «إطار السلام فى الشرق الأوسط» الذى وقع فى كامب ديڤيد فى سبتمبر ١٩٧٨.. ويتضح للوهلة الأولى أن هذه الأحكام:

أ ـ تشترط وتعتمد على مشاركة الأردن وممثلى سكان الأراضى المحتلة فى المحادثات.. وقد رفض الأردن وممثلو السكان العرب اتفاقات كامب ديڤيد، ونشأ عن ذلك وضع جديد أضعف موقف المفاوض المصرى الذى حاول الاتفاق مع إسرائيل على المرحلة الانتقالية، دون مشاركة أردنية، ومع رفض سكان المناطق المحتلة أن تتحدث مصر باسمهم!

ب ـ تتضمن عبارات غامضة ونصوصًا غير محددة، يصعب الاتفاق على

تفسيرها أو تطبيقها عملاً، ويبدو أن صياغة الاتفاقات على هذا النحو كانت «متعمدة» حتى تحصل على موافقة مصر وإسرائيل عليها، مع احتفاظ كل منهما بتأويل أو تصوّر يختلف عما يعنيه الآخر. وعلى سبيل المثال تشير مقدمة الاتفاقات إلى «تسوية عادلة وشاملة لنزاع الشرق الأوسط»، وتتضمن أحكام هذه الاتفاقات وجوب «الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومطالبه العادلة» و«اشتراك الفلسطينيين فى تقرير مستقبلهم»، وكلها عبارات فضفاضة تعبِّر عن عموميات وترضى الأمانى العربية دون تحديد «للتسوية العادلة» أو بيان تلك «الحقوق المشروعة» أو بيان واضح لطريقة اشتراك الفلسطينيين فى تقرير مستقبلهم.

كذلك لا تحدد الاتفاقات «المواقع الأمنية» التى تنسحب إليها القوات الإسرائيلية، ولا توضح مفهوم الحكم الذاتى وسلطاته التى «ستحل محل الحكومة العسكرية»، وهل تمارس سلطات الحكم الذاتى كل سلطات الحكومة العسكرية ما دامت ستحل محلها. ولا تبين الاتفاقات كيف تحل مشكلة الحدود ولا وسيلة تنفيذ قرار مشكلة اللاجئين على نحو «فورى وعادل».

جـ- تشترط موافقة إسرائيل على كل هذه التفاصيل وخاصة اشتراكها مع مصر والأردن وعرب الأراضى المحتلة فى «تقرير الوضع النهائى للضفة وغزة» على أساس أحكام ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، أى أن العرب الفلسطينيين لا يستطيعون «تقرير مستقبلهم» أو إقامة الدولة الفلسطينية دون موافقة من إسرائيل.

يضاف إلى ذلك أن الاتفاقات أغفلت الإشارة إلى سياسة المستوطنات التى تقيمها إسرائيل فى الأراضى المحتلة، لأنه لم يمكن الاتفاق عليها، ذلك أن المستر بيجن كان قد تعهد للرئيس كارتر بوقف بناء المستوطنات الجديدة أو توسيع ما هو قائم منها خلال «فترة المفاوضات على الحكم الذاتى»، وكان المقرر أن تنتهى تلك المفاوضات خلال ثلاثة شهور. وفسَّرت حكومة الليكود التزامها بالتوقف عن إقامة مستوطنات جديدة بأنه خلال هذه الفترة «المحدَّدة للتفاوض» فقط، فى حين كان مفهوم الرئيس الأمريكى أن التوقف عن إقامة وتوسيع المستوطنات سيظل ساريًا طوال فترة التفاوض وإلى أن تتفق مصر وإسرائيل على الحكم الذاتى بغض النظر عن مدة الشهور الثلاثة.

ولقد تمكنت حكومة المستر بيجن بفضل هذا «اللبس» الناشئ عن عدم دقة التعبير، من بناء مائة مستوطنة فى الضفة واحتلال ما يزيد عن نصف أراضيها بحجة الأمن، أو بحجة حق اليهود فى استيطان «الأراضى المحررة» كما تدعى إسرائيل، فى «يهودا والسامرة»!

الحكم الذاتى بين الجيزة وهرتزليا

قد يتساءل القارئ بحق، ولماذا إذن قبل الرئيس السادات التفاوض على الحكم الذاتى، أو حتى وقع اتفاقاته وهى على ما قدمنا من غموض يسهل تفسيره لصالح إسرائيل. . وأعتقد أن الرئيس الراحل، وهذا مجرد اجتهاد شخصى مبنى على تقديرى للموقف:

أ ـ لم يكن يتصور أن رد فعل الدول العربية المعادى لاتفاقات كامپ ديڤيد سوف يجىء على هذا النحو من العنف والشمول، إذ كان يعتقد ـ كما صرح مراراً ـ أن زعماء العرب أدانوا الاتفاقات قبل الاطلاع عليها، وكان يأمل أن يغيّروا مواقفهم عندما يرون ما أمكن تحقيقه من مزايا، بتمكين السكان العرب الفلسطينيين من حكم أنفسهم ذاتيًا تمهيداً لتقرير مستقبلهم. .

ب ـ كان الرئيس المصرى الراحل يأمل فى أن تقابله إسرائيل فى منتصف الطريق، وتستجيب لبعض المطالب التى ترفع المعاناة عن عرب الأراضى المحتلة، ولا تصادر حقهم فى تقرير مصيرهم بعد انقضاء الفترة الانتقالية.

ـ يبدو أن الرئيس السادات بعد أن حصل على ثقة الحكومة الأمريكية والرئيس كارتر، فإنه كان يعتمد ـ ربما أكثر مما يلزم ـ على واشنطن فى الضغط على إسرائيل وإجبارها على قبول تفسير أحكام الاتفاقات بما يتمشى مع وجهة النظر المصرية. . أو على الأقل الالتقاء مع مصر فى منتصف الطريق!

ولم يتحقق شىء من ذلك، فإن الدول العربية استمرت فى مواقف الرفض التى كانت تنبع من معارضة انفراد مصر بالاتفاق مع إسرائيل، وقد عرقلت معارضة الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية السير فى محادثات الحكم الذاتى. .

أما حكومة الليكود، فرغم كل ما أقدم عليه السادات وتحمله فى سبيل السلام مع إسرائيل، فإنها تمسكت بكل مواقفها ورفض بيجن أن يتحرك خطوة واحدة للتقارب مع وجهة نظر القاهرة. . لقد كان يمسك بكل الأوراق فى يده، إذ يحتل الضفة الغربية وغزة، ويمارس سياسته فى بناء المستوطنات بعد أن أفلت من القيد الزمنى الذى كان كارتر يريد أن يفرضه عليه. . وبيجن هو الذى يحدد، دون معقّب - المناطق اللازمة «لأمن إسرائيل»، ويصبح بذلك احتلالها أبديًا. . وهو الذى يوافق أو يرفض فى النهاية قرار عرب فلسطين إزاء تقدير مستقبلهم. . ولقد تمسك بيجن بكل هذه الأوراق فعلاً! بل إنه تمسك بسيادة إسرائيل على كل أراضى الضفة وغزة، ولم يسمح لسكانها إلا بحكم إدارى محدود. وكان بيجن يقول فى سبيل تبرير موقفه ما سبق أن أعلن مراراً: لقد حضر السادات إلى القدس وجلس معنا على مائدة المفاوضات فاسترد سيناء. . وعلى الذين يطلبون المعاملة بالمثل أن يفعلوا كما فعل السادات. . وبدون شروط مسبقة!

أما الولايات المتحدة التى كانت شريكا فى التوقيع على الاتفاق فى محادثات الحكم الذاتى، فإنها لم تستطع أن تتخذ موقف «الحكم» Umpire بين مصر وإسرائيل، بل حاولت مساعدة الطرفين على الوصول إلى اتفاق. . إن الرئيس الأمريكى رغم ميله إلى وجهة نظر السادات فى كامپ ديڤيد لم يستطع أن يضغط على بيجن الذى أبدى تصلبًا شديداً - وكانت كل الأوراق فى يده كما قدمنا - وضغط على الرئيس السادات الذى لم يكن فى مركز القوة!

التصور المصرى للحكم الذاتى

كان قائمًا على إمكان اتفاق مصر وإسرائيل على الهيئة التى ستتولى حكم الضفة الغربية وعزة بواسطة ممثلى السكان فيهما، وعلى حدود السلطات والمسئوليات التى تقوم بها هذه الهيئة التى تسمى «سلطة الحكم الذاتى».

وعندما تتولى الهيئة مسئوليتها، تنسحب قوات الاحتلال الإسرائيلية والإدارة المدنية ولا يبقى فى الضفة وغزة سوى القوات الإسرائيلية اللازمة لحماية أمن

إسـرائيل من مـواقع تتـفق مع مـصـر عليـهـا ، وتمارس سلطة الحكم الذاتى كل الصلاحيات والمسئوليات عدا الدفاع والسياسة الخارجية .

وبعد ثلاث سنوات على الأكثر تشترك سلطة الحكم الذاتى مع مصر وإسرائيل والأردن لتحديد الوضع النهائى للأراضى المحتلة بانضمامها للأردن أو باقامة الدولة الفلسطينية عليها . ويمكن الاتفاق على مشكلة عودة اللاجئين الفلسطينيين بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأنهم .

والتصور الإسرائيلى

كان يختلف تمامًا عما تقدم إذ كان يرى تشكيل «سلطة الحكم الذاتى» من مجلس منتخب من عدد محدود من الأعضـاء ، ويمارس صلاحيات ومسئـوليات إدارية بحتة ، بحيث لا يمكن أن يتحول فيما بعد إلى حكومة أو أن تكون له صفة نيابية (برلمان) .

وبعد تقسيم السلطات إلى مئات يخرج معظمها عن اختصاص سلطة الحكم الذاتى ، «تنفرد إسرائيل بتحديد المواقع الضرورية لحماية أمنها» وهى التى سيبقى فيها جزء من القوات الإسرائيلية ، ويقتصر حكم السكان لأنفسهم على المناطق التى تنسحب منها إسرائيل دون أن يكون لهم السيادة على الأرض ، لأن الحكم الذاتى فى نظر إسرائيل يقتصر على حكم السكان لأنفسهم .

أما مستقبل الأراضى المحتلة فيحدد بالاتفاق بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلى السكان ، وذلك بقيام اتحاد فيدرالى أو كنفدرالى مع الأردن أو مع إسرائيل ، دون السماح للسكان باختيار الاستقلال أو إقامة الدولة الفلسطينية على أرضهم !

المحـادثات

كانت محادثات الحكم الذاتى تدور فى فندق «أوبروى» بجوار أهرامات الجيزة شتاءً ، أو فى فندق «سان استيفانو» فى الإسكندرية صيفًا . وحين تعقد المحادثات فى إسرائيل يكون مقرها فندق «أكاديا» فى هرتزليا أو أى فندق آخر فى تل أبيب .

ولقد أصرَّت مصر على ألا تجرى المحادثات فى القدس لأن الحكم الذاتى يتعرض لمستقبل الأراضى المحتلة ومن بينها الجزء الشرقى لمدينة القدس، وفى مقابل ذلك تمسكت إسرائيل ألا تكون الاجتماعات فى القاهرة، وإنما فى محافظة الجيزة (جنوب القاهرة). كذلك رفض الوفد الإسرائيلى أن ينزل فى فندق «فلسطين» بالإسكندرية، بسبب اسم الفندق، وفضَّل أن تكون الاجتماعات فى فندق آخر!

وكانت اللجنة المصرية لمحادثات الحكم الذاتى تجتمع مع اللجنة الإسرائيلية فى حضور من يمثل الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الشريك الموقّع على اتفاقات السلام. فإذا كان الاجتماع على المستوى الوزارى يرأس الوفد المصرى وزير الخارجية، ولكن الوفد الإسرائيلى يرأسه وزير الداخلية، وهذا فى ذاته دلالة على رغبة إسرائيل فى اعتبار الأراضى المحتلة من شئونها «الداخلية». وكان الوفد الأمريكى فى هذه الحالة يرأسه السفير سول لينوفيتس : Sol Linovitz .

وكانت أغلب الاجتماعات تتم على مستوى فريق العمل Working group ، وكان السفير أحمد عزت عبد اللطيف يرأس الفريق المصرى، والمستر كوبرسكى، من كبار موظفى وزارة الداخلية يرأس الفريق الإسرائيلى ويشترك معهما مندوب من السفارة الأمريكية فى القاهرة أو فى تل أبيب.

المشروع الإسرائيلى

قدمته إسرائيل للمرة الأولى عندما عقد اجتماع لمحادثات الحكم الذاتى فى الجيزة فى يناير سنة ١٩٨٠، وهو يوضح السلطات والمسئوليات والوظائف التى سوف تسند إلى «المجلس الإدارى» المنتخب.

ويتألف المجلس وفقًا للمشروع، من رئيس وعشرة أعضاء يرأس كل منهم قسمًا، ويتولى هذا المجلس الفئة الأولى فقط من تلك السلطات والمسئوليات وهى :

- سلطة إصدار اللوائح (وليس القوانين).

- تحديد الميزانية وطريقة تمويل المجلس.

- سـلطة التعـاقد.

- سلطة المقاضاه والتقاضى أمام المحاكم «المحلية».

- سلطة تعيين الموظفين.

و«الأقسام» التى يشير إليها المشروع هى الزراعة، والصحة، والعمل والشئون الاجتماعية، والتجارة والصناعة، والمالية، والنقل والمواصلات، والتعليم والثقافة، والعدل، والشئون المحلية والشرطة.

وحدد المشروع الإسرائيلى تفاصيل مهمة كل قسم وتشكيله، ومسئولية رئيس المجلس عن تنسيق العمل فى هذه الأقسام بواسطة أقسام متخصصة: الإحصاء والتخطيط، والخدمة المدنية للموظفين، والنشر وينطبق على اللوائح والبيانات المختلفة، والمحفوظات، فضلاً عن مستشار قانونى وقسم إدارى ومراقب عام.

ويعين لهذا المجلس الإدارى المنتخب ممثلان مستقلان عنه لإجراء الاتصالات مع اللجنة المستديمة التى يشير إليها البند ٣ من أحكام إطار السلام فى الشرق الأوسط، ومع السلطات الإسرائيلية.

والفئة الثانية من السلطات والمسئوليات هى تلك التى يمارسها المجلس بالاشتراك مع إسرائيل، وتشتمل على تسجيل وتسوية وضع الأراضى، والمياه، وتقييد السكان فى السجلات، والآثار والأماكن المقدسة، وسلطات التخطيط فى كل منطقة أو حىْ، واقتصاد الطوارئ، أو أملاك الغائبين مثلاً. وتختص اللجنة المستديمة بشئون أملاك الذين تغيبوا منذ ١٩٦٧ باعتبارها مسئولة عن هؤلاء اللاجئين، وفقًا لأحكام إطار السلام فى الشرق الأوسط.

وهناك فئة ثالثة من السلطات والصلاحيات تحتفظ بها إسرائيل لنفسها، وتشمل الشئون الخارجية، والدفاع، والأمن الداخلى، والسكان اليهود والمستوطنات، وأملاك الدولة، والموارد الطبيعية، والطاقة، وإصدار طوابع البريد والعملات،

والإذاعة والتليفزيون والإعلام، والإشراف على المجال الجوى والمياه الإقليمية، وسنترالات المواصلات الدولية الرئيسية، والتلكس والبريد الدولى، والاشراف على البنوك ومؤسسات التأمينات فى الأرض المحتلة، وتمثيل البنوك المحلية فى الخارج.

وعندما قدم الفريق الإسرائيلى مشروعه، أبدى عدة ملاحظات منها:

- أن هذه المقترحات ليست نهائية وأنها قابلة للمناقشة على أساس أنها إسهام كبير فى المحادثات.

- وأن ما جاء فى الفئة الأولى من سلطات المجلس واختصاصاته، محدَّد على سبيل الحصر.

- ولكن ما جاء فى الفئتين الثانية والثالثة مجرد أمثلة يمكن الإضافة إليها.

- وأن هذه أول مرة يعرض فيها على السكان حكم ذاتى كامل يتضمن الإدارة اليومية لشئونهم، ومجالاً «واسعًا» من الاختصاصات، مما يجعل المشروع الإسرائيلى نقطة تحول فى تاريخهم.

- ويجب أن تتعاون مصر مع إسرائيل لتنفيذ هذا المشروع، ويحسن بعرب الضفة وغزة أن ينضموا إلى هذه المحادثات من خلال الوفدين المصرى والأردنى.

- وأن هذه المقترحات شاملة ولا تتجزأ package deal لكن يمكن مناقشتها للوصول إلى اتفاق.

واستعان الفريق الإسرائيلى برسوم بيانية، لشرح مشروعه عن تشكيل المجلس الإدارى وأقسامه واختصاصات كل قسم، واختصاصات رئيس المجلس والأقسام الأخرى التى تعاونه فى مهمة التنسيق بين عمل الأقسام ومراقبتها.

وكان واضحًا أن إسرائيل بذلت جهداً مركزًا فى إعداد هذا المشروع وتقديمه على أنه «حكم ذاتى كامل» فى حين أنه، على النحو المتقدم - يعتبر سيطرة إسرائيل فعلية ودائمة على كل الشئون الهامة فى الضفة والقطاع.

أول «رد فعل» من الجانب المصرى

لقد وجدت مصر أن المشروع الإسرائيلى يحوّل «الحكم الذاتى الكامل» إلى مجرد مجلس بلدى، لذلك لم يتردد السفير عزت عبد اللطيف فى رفض هذا المشروع رفضًا كاملاً وفوريًا :

فقد رفضت مصر مبدأ السلطة المشتركة، ومبدأ احتفاظ إسرائيل لنفسها بكل هذه السلطات، وأكّدت أن الحكم الذاتى الوارد فى كامپ ديڤيد هو حكم ذاتى كامل يتضمن كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما طلبت مصر أن تنتقل كل صلاحيات الحكومة العسكرية والإدارة المدنية، بطريقة آلية، إلى سلطة الحكم الذاتى بمجرد تشكيلها، مستندة إلى الفقرة «أ» من المادة الأولى من اتفاقات كامپ ديڤيد التى تنص على انسحاب الحكومة العسكرية والإدارة المدنية الإسرائيلية بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتى انتخابًا حرًا، للحلول محل To replace الحكومة العسكرية القائمة الآن.

ووجد رئيس الفريق المصرى أن المقترحات الإسرائيلية هى تأبيد Perpetuation للسيطرة الإسرائيلية على الضفة وغزة، وتأبيدٌ للاحتلال الإسرائيلى مع إضفاء الصيغة الشرعية عليه، وهو ما ترفضه مصر رفضًا باتًا.

ولاحظ السفير عزت عبد اللطيف التشابه الكبير بين هذا المشروع، وبين «البرنامج» الذى كان المستر بيجن قد سلمه إلى الرئيس السادات، بعد أن أعلن بيجن عن الكنيست فى ديسمبر ١٩٧٧، أى قبل توقيع اتفاقات كامپ ديڤيد، ولذلك فإن مصر تعتبر مشروع إسرائيل خطوة إلى الوراء، مما يجعل من كامپ ديڤيد ومن إطار السلام ومسيرة السلام كلها «أضحوكة»، وقال أن الحكم الذاتى الذى تطالب به مصر ليس منحة من جانب واحد ولكنه اتفاق موقع من الطرفين.

أما القول بأن المشروع يتيح للسكان العرب سلطات لم يحصلوا عليها أبدًا، ففيه تجاهل لما حصل عليه الفلسطينيون من حقوق فى قطاع غزة قبل ١٩٦٧، إذ كان لهم مجلس تشريعى كما كان لهم ممثلوهم فى عمّان للتصرف فى شئون حياتهم اليومية.

كما اعترضت مصر على عدم إشراك سكان القدس الشرقية فى انتخابات سلطة الحكم الذاتى، ذلك أن شرق القدس جزء من أراضى الضفة الغربية المحتلة. واتهمت مصر إسرائيل بأنها تتجاهل بهذا المشروع كل ما تضمنته قرارات الأمم المتحدة عن الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطينى.

وأوضح رئيس فريق مصر فى المحادثات أن اتفاقات كامپ ديڤيد لا تحدد سلطات أو أوضاعًا نهائية ولكنها تنظم مرحلة انتقالية تمهيدًا للترتيبات التى سوف تتخذ بعد انتهاء السنوات الخمس، ومن هنا فإن سلطة الحكم الذاتى تحكم نفسها بنفسها وهى مصدر السلطات التى تمارسها لأنها منتخبة من الشعب وللشعب، وليست عددًا من الموظفين يختص كل منهم بمهمة.

وأخيرًا، فإن سياسة الاستيطان التى تتمسك بها إسرائيل مخالفة للقانون الدولى واتفاقات چنيڤ، وخاصة الاتفاقية الرابعة، التى تحظر إجراء تغييرات فى الطبيعة السكانية للأراضى المحتلة.

تعقيب إسرائيل

لم يفاجأ فريق العمل الإسرائيلى برفض مصر للمشروع، بقدر ما فوجئ بالطريقة التى تم بها هذا الرفض «الفورى والكامل» من جانب فريق العمل المصرى. ولقد عبَّر عن ذلك المستر كوبرسكى الذى أبدى بدوره الملاحظات الآتية:

- إن حلول سلطة الحكم الذاتى محل الحكومة العسكرية الإسرائيلية لا يعنى منحها كل اختصاصات تلك الحكومة، فهناك نص فى الخطاب المشترك الملحق بالاتفاق يوضح أنه قبل إجراء الانتخابات يُتَّفق على طريقة إنشاء سلطة الحكم الذاتى (المجلس الإدارى) لتحديد سلطاتها ومسئولياتها والاتفاق على شئون أخرى تتصل بذلك.

- لا يوجد فى كامپ ديڤيد نص يقول إن سلطة الحكم الذاتى تحل «أوتوماتيكيا» محل الحكومة العسكرية فى كل سلطاتها، ولذلك يجب التحديد، وقد قدَّمت

إسرائيل مقترحاتها، ومن المفهوم أن ترفضها مصر، لكن إسرائيل تنتظر فى هذه الحالة تقديم مقترحات مصرية مضادة.

ـ إن كل حكم ذاتى له سلطة أعلى منه، ففى قطاع غزة كان الحاكم العسكرى الذى تعنيه مصر مصدر السلطات، وكان لوزير الدفاع المصرى والمحكمة العليا دورهما فى غزة، وكان لا بد أن يُصدِّق الحاكم على أى قرارات يتخذها المجلس التشريعى..

ـ لم يشر اتفاق كامب ديڤيد إلى «شرق القدس» وقد تبادل الرؤساء السادات وكارتر وبيجن خطابات عبَّر فيها كل منهم عن وجهة نظر حكومته، وإن إسرائيل تعتبر القدس العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل وستبقى كذلك.

ـ إن الحقوق المشروعة للفلسطينيين تتضمن تقرير أوضاعهم، ولكن لا ينفردوا باتخاذ هذا القرار لأن إسرائيل «ترفض إقامة الدولة الفلسطينية وترفض بحث ذلك»، لأنها لا تقبل تعريض أمنها للخطر.

وفى نهاية تعقيبه أعرب المستر كوبرسكى عن أمله فى أن تعرض الخلافات بين وجهتى النظر بطريقة هادئة[1] (ملمحًا إلى عنف الرفض المصرى، ووصفه للمقترحات الإسرائيلية بأنها تجعل مسيرة السلام أضحوكة).

المحادثات ممتدة ـ والخلافات باقية

كان المفروض أن تنتهى محادثات الحكم الذاتى فى ٢٦ مايو ١٩٨٠ وفقًا لأحكام المعاهدة، وعندما اقترب هذا التاريخ دون تقدم حقيقى نحو الاتفاق، بدأ المراقبون يتساءلون: ما الذى سيحدث عندما يحل ٢٦ مايو دون الوصول إلى اتفاق.. كذلك كانت أسئلة الدبلوماسيين الأجانب تحاول معرفة الموقف الذى سينشأ عن هذا «الفشل» فى الوصول إلى تفاهم، مع بقاء الفجوة واسعة بين الموقفين المصرى والإسرائيلى.

---

(١) استخدم كوبرسكى عبارة «طريقة الجنتلمان».

ولقد أجاب المستر بيجن على هذه التساؤلات التى كان يدرك تمامًا أنها تعكس تشكك المراقبين فى مسيرة السلام، فقال إن ٢٦ مايو ليس «نهاية العالم». . لقد تفاوضنا قبل ذلك، وحُدِّدت تواريخ لانتهاء المفاوضات ولكننا تابعنا المحادثات بعدها، وتوصلنا إلى اتفاق كامپ ديڤيد. . وتساءل بيجن: لماذا نتفاوض وفوق رءوسنا موعد كسيف ديموكليس يهددنا. . فلنتفاوض ونستمر فى التفاوض قبل ٢٦ مايو وبعد ٢٦ مايو. . حتى نصل إلى اتفاق. .

ولكن المقارنة بالمفاوضات السابقة فى كامپ ديڤيد كانت قياسًا مع الفارق، إذ أنها كانت رغم الأزمات، تحرز تقدمًا تدريجيًا، بعكس محادثات الحكم الذاتى التى كانت تتعثر من بدايتها حتى النهاية. .

وكذلك تساءل الصحفيون والمراقبون الآخرون عما يحدث لو توصلت مصر وإسرائيل إلى صيغة يرفضها الفلسطينيون. . وكانت إجابة المستر بيجن على ذلك السؤال أنه هو نفسه قد وجه هذا السؤال إلى الرئيس السادات فأجابه بأن مصر إذا وافقت على صيغة يرفضها الفلسطينيون فإنها تكون قد «أدت واجبها فى حدود قدراتها»، وأنه يمكن بعد ذلك للفلسطينيين والدول العربية الأخرى أن يقوموا بما يرونه كفيلاً بتحقيق المطالب العربية.

واستمرت المحادثات، ولم تقتصر الخلافات على وجهات النظر إزاء الحكم الذاتى، بل امتدت إلى طريقة السير فى المحادثات، فبينما ترى مصر البدء بإقرار المبادئ العامة والموافقة عليها ثم الانتقال للاتفاق على الحكم الذاتى، كانت إسرائيل تريد البدء بمناقشة موضوعات برمتها والاتفاق على تفصيلات كل موضوع على حدة.

ولقد قام مندوبو الولايات المتحدة الذين كانوا يشتركون فى المحادثات بمسعى توفيقى بحيث يكون للمفاوضات مدخلان رئيسيان:

أ - بأن تحدد طرق وإجراءات انتخاب سلطة الحكم الذاتى Modleties and Proceduses for electing the autonamous institutons.

ـ بأن تحدد سلطات وصلاحيات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى المنتخبة Pouers and reaponaibileties of the Self Government Autharity. ووافق الجانبان المصرى والإسرائيلى على ذلك.

كذلك اختلفت مصر وإسرائيل على مصدر السلطات فى الأراضى المحتلة، فكانت القاهرة تعتبر أن الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة هو مصدر السلطات والصلاحيات التى تمارسها سلطة الحكم الذاتى المنتخبة، أما إسرائيل فكانت ترى أن يكون الحكم العسكرى الإسرائيلى هو مصدر السلطات والصلاحيات التى تمارسها سلطة الحكم الذاتى.

وعرضت الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحًا بأن يكون «اتفاق الحكم الذاتى» هو نفسه مصدر تحديد السلطات والصلاحيات، وقبلت مصر ذلك، ولم تعترض عليه إسرائيل.

ورغم هذه الاتفاقات الشكلية، فإن الخلافات ظلت جذرية وشاملة على نحو تعثرت معه المفاوضات ولم تحرز أى تقدم حقيقى.

مقارنة شاملة بين الموقفين

وحتى تتضح الصورة أمام القارئ، أعقد فيما يلى مقارنة بين الموقفين المصرى والإسرائيلى من كل نقطة من نقاط الخلاف، وستكشف هذه المقارنة عن مدى تمسك مصر بحقوق الشعب الفلسطينى وعدم التفريط فيها أو تقديم أية تنازلات:

أ ـ الهدف من الحكم الذاتى: ترى مصر أنه تمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه المطلق فى تقرير مصيره، بما فى ذلك اقامة دولة مستقلة، والاعتراف بكل حقوقه المشروعة وسيادته على الأراضى المحتلة منذ ١٩٦٧، ولكن إسرائيل ترى أن الحكم الذاتى هو مجرد حكم إدارى لا ينصب على السيادة على أى جزء من الأراضى ـ حتى تلك التى تنسحب منها إسرائيل ـ وتقصر إسرائيل حق «تقرير المستقبل» على الاختيار بين الانضمام إلى الأردن أو البقاء مع إسرائيل.

ب ـ سلطة الحكم الذاتى : وفقًا لما تراه مصر ، تتمتع هذه السلطة بكل الاختصاصات والصلاحيات وتمارس السلطات الدستورية الثلاث ، بخلاف إسرائيل التى تقسم الصلاحيات إلى فئات ثلاث على ما أوضحنا ، منها ما تختص به سلطة الحكم الذاتى ، ومنها ما تشترك فيه إسرائيل ، ومنها ما تحتفظ به إسرائيل لنفسها .

جـ ـ إقامة المستوطنات : تعتبر مصر أن جميع المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة غير مشروعة ولا تتمشى مع أحكام كامپ ديڤيد أو القانون الدولى أو اتفاقات چنيڤ ، وتطالب القاهرة بوقف إنشاء المستوطنات أو التوسع فيها . بينما تصر إسرائيل على عدم تعارض سياستها فى إقامة المستوطنات مع اتفاقات كامپ ديڤيد ، وتتمسك بمشروعيتها وبحقها فى اقامة المزيد منها والتوسع فيها حتى يصل عدد المستوطنين اليهود فى الضفة الغربية إلى مائة ألف .

د ـ الاشراف على المستوطنات : تستلزم القاهرة وضع المستوطنات التى تحتفظ بها إسرائيل فى الضفة ـ (رغم عدم مشروعيتها) ـ تحت إشراف سلطة الحكم الذاتى المنتخبة مع إزالة المستوطنات القائمة فى الأراضى التى تنسحب منها إسرائيل . أما حكومة إسرائيل فترفض سيادة السكان العرب على الأرض وبذلك لا تخضع أى مستوطنة لسلطة الحكم الذاتى .

وعلى ذلك تقسم إسرائيل الأراضى المحتلة إلى مناطق عسكرية ومستوطنات ، تحت الإشراف الإسرائيلى ، وإلى أراض خاصة ومملوكة لأفراد تكون تحت إشراف المحاكم المحلية ، وإلى أراض غير ما تقدم ، تخضع لإشراف مشترك .

هـ ـ دائرة اختصاص سلطة الحكم الذاتى المنتخبة : تشمل جميع الأراضى المحتلة بعد يونيو ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس الشرقية التى تصبح مقرًا للسلطة المنتخبة ، كما يحق لسكان شرق القدس الاشتراك فى الانتخابات وذلك حسبما تراه مصر . ولكن إسرائيل ترفض وضع حدود جغرافية لدائرة اختصاص سلطة الحكم الذاتى مع التمسك بوضع القدس «كعاصمة أبدية موحدة» لدولة إسرائيل وخارجة عن أحكام كامپ ديڤيد .

و ـ مدى سلطات ومسئوليات الحكم الذاتى : طالبت مصر بأن تنتقل جميع سلطات ومسئوليات الحكم العسكرى الإسرائيلى ـ وبطريقة آلية ـ إلى سلطة الحكم الذاتى المنتخبة، التى يصبح من حقها تنظيم طريقة إدارتها للعمل دون تدخل، بما فى ذلك الاضطلاع بمهام سن التشريعات والقوانين، وإقرار السياسات والإشراف على تنفيذها، وإعداد الميزانية وفرض الضرائب والإشراف على التوظيف والعمالة، واستخراج البطاقات الشخصية ووثائق السفر، والإشراف على حركة دخول ومرور الأفراد والسلع، وامتلاك العقارات والأراضى العامة، وسلطة المقاضاة والتقاضى وإبرام العقود، مع حق المشاركة فى المفاوضات لتحديد الوضع النهائى للضفة وغزة، ولتمثيل الشعب الفلسطينى.

ولكن إسرائيل توافق على حق السلطة المنتخبة فى سن اللوائح (وليس القوانين) وإقرار وعمل الميزانية وإبرام العقود وحق المقاضاة والتقاضى أمام المحاكم «الأهلية» والتوظيف والعمالة. ثم تقسم السلطات والصلاحيات إلى الفئات الثلاث السابق ذكرها.

ز ـ عدد الدوائر الانتخابية : رغم اتفاق مصر وإسرائيل على بعض النقاط الفرعية، مثل معايير وحدود الحملات الانتخابية والسياسية، وعلى الجمع بين التمثيل النسبى والانتخاب المباشر، وعلى من له حق الترشيح وحق التصويت، رغم ذلك اختلفت الدولتان على عدد الدوائر الانتخابية، التى ترى مصر تحديدها وفقًا للقانون الأردنى الصادر قبل ١٩٦٧، وهكذا يتكون المجلس الفلسطينى المنتخب من ٨٠ أو ١٠٠ عضو، ينتخب منهم ١٠ أو ١٥ عضواً كمجلس تنفيذى، وتشرف هيئة دولية على نظام الانتخابات ومراحله، كما يسمح للأحزاب السياسية بالمنافسة والترشيح للانتخابات.

بينما تتمسك إسرائيل بألا تشمل الدوائر الانتخابية مدينة القدس، وأن يقتصر عدد أعضاء «المجلس الإدارى» على ١١ عضواً يتولّون الوظائف المحددة فى الفئة الأولى من الصلاحيات والمسئوليات، ولا ترحب إسرائيل بأى إشراف دولى على الانتخابات كما لا تسمح بقيام الأحزاب السياسية ولا بتنافسها فى الانتخابات.

م ـ الأمن الداخلى : تضطلع بمسئولياته السلطة المنتخبة كما تختص بإقرار النظام العام، ويترك بحث تفاصيل ذلك للتفاوض . هذا ما تراه مصر وتتمسك به، إلا أن إسرائيل تعتبر أن هذا موضوع يتفق عليه بين مصر والأردن وإسرائيل والفلسطينيين .

ط ـ التحركات العسكرية والإسرائيلية بعد الانسحاب : تشترط مصر أنه عندما تنسحب قوات إسرائيل من الضفة وغزة ويتمركز جزء منها فى نقاط محدودة، فإن أية تحركات عسكرية يجب ألا تتم إلا بإذن السلطة المنتخبة التى من حقها الاعتراض فى موضوعات أمنية مثل إلقاء القبض والتفتيش أو الاقتحام، أما السلطات العسكرية الإسرائيلية فلها مهام محددة فقط .

واقترحت مصر أن يكون لها وللأردن ولإسرائيل والفلسطينيين، حق الاشتراك بأفراد للإشراف على إدارة محطات الإنذار المبكر، على أن يكون للسلطة المنتخبة حق تكوين قوة عسكرية صغيرة بالإضافة إلى قوات الشرطة المحلية .

وتمسكت إسرائيل بأن يقتصر الانسحاب على وادى نهر الأردن والطرق الرئيسية وبعض مواقع الضفة، وعلى الانسحاب من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، مع التواجد على مداخل المدن، واشترطت إسرائيل أن تكون لقواتها حرية التحرك بين قواعدها فى المناطق المحتلة دون إذن مسبق من السلطة المنتخبة، مع بقاء القواعد الجوية العسكرية تحت إشراف إسرائيل .

ى ـ الصلة بين الضفة وغزة : طلبت مصر تطبيق سلطات ومسئوليات السلطة المنتخبة على كل من الضفة والقطاع ككيان واحد، ويمكن بعد الاتفاق على المبادئ، الشروع بتطبيق الحكم الذاتى فى غزة أولاً . بينما ترى إسرائيل أن البدء بغزة يعنى الاتفاق على أوضاع خاصة بالحكم الذاتى فيها لا تنطبق على الضفة الغربية التى ينبغى الاتفاق على أوضاع أخرى تناسبها .

ويتضح مما تقدم أن المفاوض المصرى لم يكن مبالغًا عندما اعتبر المقترحات التى قدمتها حكومة الليكود «تأييدًا» للسيطرة الإسرائيلية على كل الضفة الغربية وقطاع

غـزة. وفى الحق، إن إســرائيل لم تـخف نواياها فى الاحـتـفـاظ بالأرض، كل الأرض، وأن تمنح السكان العرب حكمًا إداريًا طوال الفترة الانتقالية، مع عدم إمكان تغيير أى وضع بعد ذلك إلا بموافقة إسرائيل، ومع استبعاد احتمال إقامة الدولة الفلسطينية. .

وإذا ما سألنا: وأين إذن يكون وطن الشعب الفلسطينى وحقوقه المشروعة؟!، تقول إسرائيل أن الأردن هو الجزء العربى من فلسطين. . الأراضى الواقعة شرق نهر الأردن، وهى المملكة الأردنية الهاشمية، فإنها وطن الفلسطينيين، أما إسرائيل فلها السيادة على كل أرض فلسطين التى كانت تحت الانتداب البريطانى. .

وإذا ما سألنا ثانية: وقرار تقسيم فلسطين التى كانت تحت الانتداب، وهو القرار الذى تستمد منه إسرائيل مشروعية حقها فى الوجود، يقولون إن العرب رفضوا قرار التقسيم فأصبح حبرًا على ورق، أما حق إسرائيل فى الوجود فقد كسبته من خلال انتصاراتها العسكرية على الدول العربية سنة ١٩٤٧!!

مواقف المعارضة الإسرائيلية

كانت لها مواقف تختلف عن مواقف الليكود، فكان حزب «العمل» الإسرائيلى (المؤتلف مع المابام) يرى أن يشمل الحكم الذاتى السكان والأرض معًا، أى أن حزب العمل يقبل أن يتخلى عن «جزء» من الأرض المحتلة فى الضفة وغزة لصالح السكان الفلسطينيين، ولو أنه لم يحدد أبدًا هذا الجزء تاركًا أمره إلى «المحادثات»، ومكتفيًا بالقول إن إسرائيل يجب ألا تحتفظ إلا بالقدر اللازم من الأراضى «لحماية أمنها». .

كذلك كان لحزب العمل الإسرائيلى موقف من المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة يختلف عن سياسة الليكود، إذ كان حزب العمل ينتقد إقامة المستوطنات فى الأماكن ذات الكثافة السكانية العربية العالية، دون وعد صريح بوقف إنشاء المستوطنات فى الأماكن الأخرى، ولا بإزالة ما أقيم منها، وذلك

حرصًا من حزب العمل على شعبيته بين الجماهير التى ستعارض هذه «التنازلات»[1].

وكان حزب العمل يوافق كذلك على أن يكون الحكم الذاتى الذى يمارسه سكان الأراضى المحتلة شاملاً من حيث المبدأ لكل السلطات والمسئوليات عدا السياسة الخارجية والدفاع، والمسائل المتصلة «بأمن إسرائيل» وهى التى تضمن عدم تحوّل هذه السلطات إلى حكومة مستقلة.

ولكن حزب العمل يشترك مع حكومة الليكود فى رفض قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على أى جزء من الأرض تنسحب منه إسرائيل، ولكن لأسباب مختلفة. كان المستر بيجن يقول: إن فى قيام الدولة الفلسطينية خطراً مميتًا «a martal danger» بالنسبة لإسرائيل! أما المستر شيمون بيريز فكان يرى أن «الدويلة» الجديدة لن تستطيع الاعتماد على نفسها، بسبب وضعها الجغرافى والاقتصادى والاجتماعى، ولذلك فإنها ستكون ذريعة وسببًا لتدخل عدة قوى خارجية فى شئون المنطقة، الأمر الذى يعرضها للخطر..

كذلك رفض حزب العمل التخلّى عن وحدة القدس كعاصمة لإسرائيل، وخاصة بعد أن أصدرت حكومة الليكود قانون ضم شرق القدس، إذ أن موضوع القدس أصبح لدى الرأى العام الإسرائيلى من الشعارات المقدسة التى لا يمكن المساس بها، وصار التعرض لها من «المحرمات» Taboo، التى يحرم «مرتكبها» من ثقة الرأى العام فى إسرائيل..

لقاءات مصرية مع حزب العمل

رغم أن مواقف المعارضة الإسرائيلية لا تستجيب لكل المطالب المصرية، والحق

---

(١) بعد الهزيمة العسكرية سنة ١٩٦٧، كانت إسرائيل تنتظر استسلام مصر وسوريا والأردن وقالت حكومة حزب العمل حينئذ أنها مستعدة لإعادة الأرض مقابل السلام والاعتراف العربى بإسرائيل، والتعامل معها (تطبيع العلاقات) ولما لم يتجاوب العرب، بدأت إسرائيل فى إقامة المستوطنات تمهيداً لضم الأرض!

العربى المشروع فى اقامة الشعب الفلسطينى لدولته المستقلة، فإن تلك المواقف كانت أقل تعنتًا من مواقف الليكود . . لذلك حرصت مصر على إبقاء الصلات مستمرة مع المعارضة الإسرائيلية وخاصة مع حزب العمل . .

وفى نوفمبر سنة ١٩٨٠ استجاب المستر شيمون بيريز للدعوة المصرية، التى لم توجه من الحكومة وإنما من الحزب الوطنى الديمقراطى، وسافر إلى القاهرة على رأس وفد يضم أبا ايبان وحاييم بارليف وإسرائيل جات ويوسى بيليد وهم من أقطاب حزب العمل. وكان الوفد المصرى المقابل برئاسة الدكتور مصطفى خليل، رئيس الوزراء الأسبق ونائب رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى، وعضوية الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية.

كنت فى تل أبيب أتابع أنباء هذه الزيارة مما ينشر فى صحف إسرائيل، وقد وصفت بعض الأوساط اليمينية والدينية المتطرفة دعوة مصر بأنها «محاولة بارعة» من مصر لبذر الشقاق فى الجبهة الإسرائيلية. أما صحف حزب العمل فقد انتهزت الفرصة لإبراز اهتمام مصر بالوفد واستقبال الرئيس السادات له، كما شرحت وجهة النظر التى تعتمد على إشراك الأردن فى المحادثات قبل الوصول إلى اتفاق على الحكم الذاتى.

ولكن الرئيس كان يرى الاتفاق مع إسرائيل أولاً (لأنه يدرك موقف الرفض العربى)، كما كان يفضل الاتفاق مع تطبيق الحكم الذاتى فى غزة أولاً، ولكن حزب العمل لم يكن يرى داعيًا للبدء بغزة. . ومن هنا يمكن القول إن المحادثات فى القاهرة لم تسفر عن اتفاق كامل فى وجهات النظر . .

وفى ديسمبر سنة ١٩٨١ حضر إلى تل أبيب وفد مصرى يمثل الحزب الوطنى الديمقراطى، بدعوة من حزب العمل الإسرائيلى، وكان الدكتور مصطفى خليل أيضًا على رأس الوفد الذى ضم الدكتور بطرس غالى، والدكتور محمد عبد اللاه (رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشعب). وجلس إلى جانب المستر بيريز أقطاب حزبه، وانضم إليهم بوراحيم ماشيل الرئيس السابق للهستدروت.

وخلال المحادثات، أبدى وفد مصر وجهة نظره بضرورة الاتفاق على مبادئ الحكم الذاتى بصفة عامة، والبدء بتطبيقه فى غزة، ثم يتفق على تطبيقه فى الضفة الغربية. كذلك دعا الوفد المصرى إلى محاولة تشجيع الفلسطينيين على الانضمام إلى المفاوضات، مع التأكيد على وحدة الإقليمين (الضفة وغزة) تبديداً لمخاوف السكان من الفصل بينهما. ولم ينس الوفد المصرى مشكلة مرتفعات الجولان السورية، ودعا إلى تطبيق اتفاقات السلام عليها أيضًا، حتى لو كانت سوريا مستمرة فى رفض كامپ ديڤيد، لأن السلام يجب أن يكون شاملاً لجميع الأراضى العربية التى احتلت سنة ١٩٦٧.

ومن جهة أخرى دعا الوفد المصرى إلى السماح للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة أن ينشئوا أحزابًا سياسية تعترف بإسرائيل.

أما وفد حزب العمل فقد أوضح على لسان المستر شيمون بيريز، سياسته فى الضفة الغربية (التى لا يطلق عليها تسمية «يهودا والسامرة» كما يفعل الليكود) وفى قطاع غزة، وهى سياسة تقوم على تجنب إقامة المستوطنات فى الأماكن ذات الكثافة السكانية العربية، مغايراً بذلك سياسة حكومة الليكود، التى قال المستر بيريز إنه حريص على عدم انتقادها الآن[١].

كذلك يوافق حزب العمل على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين لم يثبت اشتراكهم فى جرائم قتل، أما عن القوات الإسرائيلية فى الضفة وغزة، فيرى بيريز أن تحدد القواعد التى تنسحب إليها القوات المتبقية، كما تحدد مناطق أخرى يشرف عليها جيش إسرائيل.

ولكن حزب العمل لا يوافق على إعادة قطاع غزة إلى الحكم المصرى (ولم تطلب مصر ذلك) كما أنه لا يرى داعيًا للفصل بين الضفة الغربية وغزة. وأضاف المستر بيريز أن مشكلة الأردن أنه تخلى عن مصر وعن سوريا، وأيَّد العراق الذى لم

(١) سبقت الإشارة إلى التقاليد البرلمانية التى يلزم حزب العمل نفسه بها فلا ينتقد حكومته فى الخارج.

ينتصر فى حربه مع إيران . . وهكذا نشأ ـ فى رأى بيريز ـ فراغ عسكرى يمتد من شط العرب شرقًا إلى نهر الأردن غربًا . .

أما عن رغبة الوفد المصرى فى معرفة الحدود التى يريد حزب العمل التمسك بها عندما يتولى الحكم ، فإن بيريز قال إنه لا يريد أن يدفعه أحد إلى التفاوض ، فإن حزب العمل لا يمكنه الكشف عن ذلك وهو خارج الحكم ، أما ما يحدث بين الجانب المصرى وممثلى حزب العمل فهو مجرد مناقشات للتعرف على وجهات النظر .

وتكلم المستر حاييم بارليف فأيد نظرية «الخيار الأردنى» وقال إنه إذا تولى المعراخ الحكم ولم يشترك الفلسطينيون فى المفاوضات ، فإن مصر وإسرائيل سوف تحتاجان إلى طرف عربى وهو الأردن ، وإلا فلن يكون هناك حكم ذاتى فى الضفة . كما أن الوجود المصرى قد يكون لازمًا عند بحث الوضع فى غزة . ولكن المستر بارليف قال إنه يحسن ترك سوريا الآن ، حتى لا يثيرها بحث موضوع مرتفعات الجولان التى تسيطر على وادى الحولة ، وقد تفكر فى القيام بعمل عدوانى جديد .

كان بعض أعضاء حزب العمل يريدون أن يعرفوا شيئًا عن الوضع الداخلى فى مصر وما إذا كانت الشائعات التى ترددت عن اعتزام الرئيس السادات الاستقالة بعد إتمام الانسحاب الإسرائيلى من سيناء ، وجاء رد الوفد المصرى بأن ذلك غير صحيح وأن الدستور قد تم تعديله بحيث يسمح للرئيس أن يجدد ترشيحه للرئاسة دون قيود .

* * *

وقد أسفرت هذه اللقاءات المصرية مع حزب العمل عن الإحاطة بما ينتظر أن تكون عليه مواقف الحزب إذا تولى الحكم فى إسرائيل ، ولكن الظروف قد تغيرت بعد ذلك ، لأن المستر بيريز حينما تولى الحكم سنة ١٩٨٤ ، لم يعد يمثل حكومة حزب العمل وحدها ، بل إنه ارتبط مع كتلة الليكود فى «اتحاد وطنى» ، مما أضعف من فاعلية حزب العمل وقدراته على تنفيذ سياسته .

قد يكون من المفيد أن أعرض هنا فى إيجاز الأسباب التى يبرر بها كل من الليكود، وحزب العمل، وجهة نظره إزاء مستقبل الضفة الغربية وغزة.

إن الليكود يؤمن بما يمكن تسميته «المدرسة الإقليمية» التى تقوم على فكرة التمسك «بأرض إسرائيل»، ولذلك يجب الاحتفاظ بالسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضى التى يُعرِّفونها تاريخيًا باسم «إرتز إسرائيل». أن الحركة الصهيونية قبلت قرار تقسيم فلسطين كإجراء «مؤقت» يعاد النظر فيه عندما تسمح الظروف، وقد سمحت بذلك سنة ١٩٦٧ لذلك لا ينبغى إعادة هذه الأراضى التى يسمونها «محرَّرة» بل تبقى يهودا والسامرة وقطاع غزة جزءًا لا ينفصل من إسرائيل.

أما السكان العرب المقيمون فى هذه الأراضى «المحرَّرة» فيخيرون بين تركها والذهاب إلى الأردن أو إلى أى بلد عربى آخر، أو البقاء فيها مع الخضوع للدولة الإسرائيلية، وإذا اتفق على حكم ذاتى بالنسبة لهم، فيكون هذا الحكم خاصًا بهم ولا يعنى أن لهم حق السيادة على الأرض التى «لا تملك» إسرائيل التخلى عنها . .

ولكن حزب العمل يتمسك بالمدرسة «الاجتماعية» التى لا تنفى الروابط التاريخية بأرض الميعاد (وسوف يقدم حججه عندما يحين وقت تقرير الحدود عند إبرام اتفاقات السلام مع العرب) ولكن المهم لدى الحزب هو نوع المجتمع الذى تتكون منه إسرائيل وليس مساحة الأرض. فإذا ضمّت إسرائيل الضفة وغزة فإنها سوف تضم مليونا ومائتى ألف عربى، غير الستمائة ألف عربى الذين يعيشون فى إسرائيل قبل ١٩٦٧، وهكذا تبلغ نسبة العرب نحو ٤٠٪ من مجموع سكان إسرائيل، وتصبح دولة إسرائيل «أقل صهيونية» من إسرائيل التى يكون اليهود فيها الآن ٨٥٪ من السكان.

كذلك سوف يصبح الجزء الأكبر من العرب من الطبقة العاملة، بينما تنتمى غالبية اليهود إلى الطبقة المتوسطة، وهكذا لا تتحقق الصورة الصهيونية للثورة الاشتراكية، إذ إن العرب سيطالبون بحقوقهم السياسية وبالاشتراك فى الخدمة

المدنية والعمل فى الجيش، ولن تستطيع إسرائيل إنكار تلك الحقوق عليهم وإلا أصبحت دولة عنصرية.

لذلك يفضل حزب العمل:

أ- إسرائيل «أصغر» من إسرائيل الليكود، فى حدود أقرب إلى ما كانت عليه سنة ١٩٦٧، مع التمسك بوحدة القدس، و«بالترتيبات الأمنية اللازمة»، دون إدعاء السيادة على الضفة وغزة ومع تمكين العرب من حكم أنفسهم.

ب- ارتباط الضفة وغزة بالأردن، ولا يخشى أخطاراً من قيام الدولة الفلسطينية، لكنه يرفضها لأنها لن تستوعب كل اللاجئين، ولن تكفيها مواردها ولهذا ستعتمد على دول مجاورة (سوريا أو لبنان) مما يشكل مصدراً لعدم الاستقرار.

أما ارتباط الفلسطينيين بالأردن فيمكنهم من الاستيطان فيه، خاصة وأن ٦٠٪ من شعبه من الفلسطينيين وأن الأردن تاريخياً جزءٌ من فلسطين.

جـ- نزع سلاح الضفة وغزة كجزء من الأردن، أمر ممكن الاتفاق عليه تأميناً لإسرائيل، لكن لو استقلت هذه الأراضى فإنه يتعذر الاتفاق على نزع سلاح دولة بأكملها.

د- ترك مشكلة القدس للمرحلة الأخيرة، وعندئذ تكون هناك فرصة معقولة لكى يخفف الجانبان العربى والإسرائيلى من تصلبهما.

هـ- إخلاء المستوطنات التى تكون فى أرض تركتها إسرائيل، وإلاَّ يخضع المستوطنون للسيادة الأردنية، ولم لا وهناك عرب فى إسرائيل يخضعون لسيادتها.

الإجراءات والتصرفات القمعية لإسرائيل فى الضفة الغربية

خلال المدة التى مارست فيها عملى فى إسرائيل، كان من أهم الأمور التى تقلق مصر، أوضاع السكان العرب فى الضفة الغربية الذين يعانون من الاحتلال

الإسرائيلى منذ سنة ١٩٦٧ ، لقد قيل أن اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عزلت مصر عن العرب وشلَّت قدرتها على الدفاع عن حقوق الفلسطينيين، وليس ذلك صحيحًا فى تقديرى إذ أن مصر حرصت فى حدود قدراتها، على التنديد بسياسة الاستيطان وبالإجراءات القمعية الإسرائيلية فى الضفة والاعتداءات المتكررة على حقوق السكان العرب، ولقد كان ذلك خطًا سياسيًا ثابتًا فى عهد السادات، وبعد أن تولى مبارك مقاليد الحكم. وحتى إذا كان السلام لم يبرم بين مصر وإسرائيل، فإننى لا اعتقد أن مصر كان يمكنها القيام بدور أكبر . .

ففى مايو ١٩٨٠ ، عقب الاعتداء على عمدتى نابلس ورام الله (كريم خلف وبسَّام الشكعة) وقاضى الخليل «ملحم»، احتجت مصر على التصرفات الإسرائيلية فى الضفة الغربية، وكان ذلك فى رسالة بعث بها وزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالى إلى وزير الخارجية المستر اسحاق شامير، وندَّد فيها بالحادث المؤسف الذى أثار الاستياء العميق لدى سكان الأراضى المحتلة، واستنكر بشدة استمرار إسرائيل فى سياسة بناء المستوطنات ونزع ملكية الأراضى المملوكة للعرب، وسوء معاملتهم.

ولقد حذر الدكتور بطرس غالى من أن استمرار هذه السياسة من جانب الحكومة العسكرية الإسرائيلية سيزيد من خطورة الموقف، ويؤدى لتكرار تلك الأحداث المؤسفة، ووصفت مصر الاجراءات التى تقوم بها الحكومة العسكرية فى الضفة الغربية لطرد السكان العرب وتدمير مساكنهم بأنها سياسة غير مشروطة فضلاً عن منافاتها للإنسانية. كما اعترضت مصر على تطبيق ما يسمى «بتعليمات الطوارئ» التى كانت مطبقة فى الضفة الغربية قبل سنة ١٩٦٧ ، على نحو يثبت أن الحكومة العسكرية تطبق ما تختاره من لوائح وقوانين الانتداب البريطانى على فلسطين، رغم أنها باتت غير متمشية مع روح العصر.

وأشار الدكتور بطرس غالى فى رسالة إلى المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التى تمنع نفى الأفراد أو الجماعات، وندَّد بفرض إسرائيل القيود على منتجى

الحمضيات من العرب فى مختلف مراحل الانتاج، بما فى ذلك قيود استخدام المياه للرى فى مزارع قطاع غزة.

وطالب وزير الدولة برفع القيود المفروضة على الاجتماعات السياسية والسماح بحرية التعبير فى الضفة وغزة، كما طلب السماح بعودة المطرودين من الضفة ولم شّمل العائلات الفلسطينية التى فقدت منازلها منذ سنة ١٩٦٧، ودعا إلى العفو عن المسجونين السياسيين ووقف المناورات العسكرية فى الضفة وغزة، وإطلاق حرية السكان فى التحرك، ونادى بإلغاء ووقف العمل بأى سياسة أو ممارسات من شأنها أن تزيد معاناة السكان، أو أن تخلق توترًا، أو أن تجعل من العسير تنفيذ أحكام إقامة سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية.

ولم يكن فى هذه المواقف والمطالب المصرية جديد، إذ سبق أن سلَّم الوفد المصرى إلى وفد إسرائيل مذكرة فى «بليرهاوس» فى اكتوبر سنة ١٩٧٨، دافع فيها عن حقوق عرب فلسطين وطالب:

- بتجميد إنشاء المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وغزة خلال الفترة الانتقالية (خمس سنوات بعد قيام سلطة الحكم الذاتى).

- بقبول إسرائيل التفاوض مع أى فريق من الفلسطينيين يبدى موافقة على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧.

- بالاعتراف بأن عرب شرق القدس جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى ويشترك فى انتخاب سلطة الحكم الذاتى، مع رفض اشتراك المستوطنين اليهود فى الضفة وغزة فى تلك الانتخابات.

- بإعادة الأراضى والممتلكات التى نزعت ملكيتها فى الضفة وغزة إلى سلطة الحكم الذاتى، بما فى ذلك الأملاك العامة، مع السَّماح للبنوك العربية فى الأراضى المحتلة باستئناف العمليات التجارية، والإفراج عن الودائع المجمَّدة أو المصادرة.

- بقبول إسرائيل لوجود مراقبين دوليين أو من الأمم المتحدة للإشراف على الانتخابات.

- بتنفيذ الانسحاب الفورى لبعض القوات الإسرائيلية من أجزاء من الضفة الغربية وغزة.

- ببدء اجراءات إعادة توزيع القوات الإسرائيلية التى ستبقى فى الضفة وغزة خلال الفترة الانتقالية.

ولم تلق هذه المطالب آذانا صاغية من إسرائيل التى استمرت تمارس سياستها فى الأراضى المحتلة، بإقامة المستوطنات الجديدة وتوسيع الموجود منها فعلاً والإعلان عن ذلك (وعن نواياها فى أن يبلغ عدد المستوطنين فى الضفة مائة ألف . .) وبرفض التفاوض مع الفلسطينيين الذين يناصرون منظمة التحرير الفلسطينية، مع الإصرار على اعتبار عرب شرق القدس جزءاً من عرب إسرائيل . . كما رفضت إسرائيل إعادة الممتلكات التى نزعت ملكيتها، ولم تسمح للبنوك العربية باستئناف العمليات التجارية.

وإمعَانًا فى تمسك حكومة الليكود بمواقفها:

١ - قررت السلطات العسكرية الإسرائيلية عدم منح السكان العرب حججًا بملكية الأراضى، واعتبار تراخيص البناء قاصرة على ذلك دون الاعتراف بملكيتهم للأرض.

٢ - أعلنت عن توطيد ٥٠٠ مهاجر ڤيتنامى فى الأراضى العربية المحتلة مما يعتبر تغييراً فى طبيعة الوضع السكانى.

٣ - نقل بعض الوزراء مكاتبهم إلى القدس، وتزايدت أعمال الحفر والتنقيب حول المدينة المقدسة، فضلاً عن الاستمرار فى «تهديد» القدس العربية بتوطين المزيد من اليهود فيها.

٤ - قرر الحاكم العسكرى الإسرائيلى للضفة فى يوليو ١٩٨١ عدم السماح لبلديات الضفة أن تتصل باللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، كما حظر عليها تلقى مساعدات مالية، وحرم المؤسسات الخيرية والاجتماعية من تلقى المساعدة المالية

من الدول العربية، مع ما في هذا من مخالفة لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٥ ـ قررت تقليل المساحات المنزرعة في الضفة وغزة، واستمرت في مصادرة الأراضي العربية، وتجفيف الآبار، وفرض ضرائب مرتفعة على المعدات الزراعية.

٦ ـ فرضت قيوداً على إنتاج وتسويق وتصدير الموارد الأساسية في الأراضي العربية المحتلة، وحددت أسعاراً منخفضة للمنتجات المحلية مما أثر على الأوضاع الاقتصادية وخاصة في غزة.

٧ ـ تدخلت السلطات الإسرائيلية في المشروعات التي تنفذها الوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين، كما تدخل الحاكم العسكري الإسرائيلي في الإشراف على برامج التعليم، ويطرد أي عضو لا يوافق عليه في المعاهد التعليمية، ويغلق الجامعات والمدارس في بيرزيت وبيت لحم، وقد منع الحاكم الإسرائيلي افتتاح معاهد تعليمية جديدة في الناصرة وخان يونس.

٨ ـ استمرت إجراءاتها التعسفية مثل القبض على الطلبة وسائر السكان وسوء معاملتهم في سجون إسرائيل، وطرد العمد (رؤساء البلديات) العرب في الضفة وغزة واعتقال بعضهم في منازلهم وممارسة العقاب الجماعي بتدمير المساكن بالجملة.

إسرائيل تبرر تصرفاتها في الضفة وغزة

إزاء مذكرات الإدانة والاستنكار ومطالب مصر التي أشرنا إليها، لم تقدم إسرائيل «الحجج» التي تبرر بها ممارساتها وإجراءاتها القمعية في الأراضي العربية المحتلة، فقال وزير خارجيتها اسحاق شامير في رده على ما تقدم:

١ ـ إن الاجراءات التي لجأت إليها إسرائيل قد استلزمها «العقل الوحشي» الذي أسفر عن موت ستة وجرح ١٧ مواطنا إسرائيليا كانوا في طريق عودتهم إلى

منازلهم بعد أداء الصلاة فى المعبد، ولذلك كانت الإجراءات الإسرائيلية ضرورية وقانونية ومشروعة، وقد اتخذت تطبيقًا لأحكام الطوارئ لسنة ١٩٤٥ التى كانت تطبق فى «يهودا والسامرة» وفى غزة قبل ٤ يونيو سنة ١٩٦٧، وظلت نافذة حتى الآن(١).

٢ - أن الاتفاقية الرابعة من اتفاقات جنيف لا تنطبق على الضفة وغزة(٢)، إذ أنها صيغت لمنع النفى الفردى والجماعى على الطريقة التى كانت متبعة خلال الحرب العالمية الثانية، حين كان الضحايا الأبرياء ينقلون إلى أماكن خطرة بقصد قتلهم أو فرض الأشغال الشاقة عليهم.

ولكن الأمر يختلف تمامًا فيما يتعلق بنفى شخصيات عربية من الضفة، لأنهم كانوا يقومون بتحريض السكان المحليين على الكراهية والعنف، بهدف الإخلال بالنظام العام، وعرقلة التحركات الأخيرة فى إطار مسيرة السلام. وكانوا يعارضون اتفاقات كامب ديڤيد وأساءوا استخدام وظائفهم الرسمية وعملوا ما فى استطاعتهم لإفساد جو الأمل والتعاون الذى تعتبره إسرائيل ضروريًا لمسيرة السلام.

٣ - إزاء ما تقدم فإن قائد المنطقة المسئول عن الأمن والنظام العام قد «أدى واجبه» تطبيقًا لتعليمات الطوارئ، بإبعاد المحرضين على الاحتلال بالنظام والمسئولين عن الارهاب من المنطقة.

٤ - إن الجزء الأخير من المادة ١١٢ من تعليمات الطوارئ (المشار إليها) تبيح تدمير الممتلكات إذا كان ذلك ضروريًا للعمليات العسكرية، وحيث أن المبانى القريبة من مكان الجريمة قد استخدمها «القتلة» لشن هجومهم فقد تقرر تدميرها حتى لا تتكرر أمثال هذه الأحداث.

٥ - إن إسرائيل قد بذلت كل جهد لتأمين الحياة المسالمة للسكان المحليين فى تلك

---

(١) يلاحظ أن إسرائيل تختار من قوانين ولوائح الانتداب البريطانى ما تراه يخدم أغراضها وتلغى منها ما تريد.

(٢) أصرّت مصر على أن أحكام الاتفاقية الرابعة عامة وتنطبق أيضًا فى حالة إبعاد المواطنين فى الضفة وغزة.

المناطق، فإذا اضطرب النظام العام نتيجة أعمال العنف، فإن من واجب السلطات الإسرائيلية أن تقوم بما فى وسعها لوقف هذه الأعمال، لأن إعادة النظام وفرض القانون لازمان لتحقيق جو الأمل والتعاون المنشودين لنجاح مسيرة السلام.

إن هذا الخلاف فى «المواقف» يعكس فى حقيقته الصراع الذى يدور بين الشعب الفلسطينى: إذ يرفض الاحتلال الإسرائيلى ويوجه ضده ضربات «المقاومة»، لأنه غير قادر على استعادة حقوقه المشروعة بحرب مباشرة تخلصه من نير الاحتلال، فى مواجهة القوات والحكومة الإسرائيلية التى تعتبر أن شعب إسرائيل قد عاد إلى أرض الميعاد، وترفض التخلى عن مكاسبها العسكرية، أملاً فى أن يأتى يوم يضطر العرب فيه إلى قبول الأمر الواقع.

مصر تدين.. وإسرائيل تشكو

عندما كان شعب فلسطين يشكو مظالم الاحتلال، كانت مصر تنبرى للدفاع عن حقوقه، ليس فقط أمام سلطات إسرائيل، بل وفى المحادثات الدولية. وقد انبرى الدكتور عصمت عبد المجيد عندما كان يرأس وفد مصر لدى الأمم المتحدة، وأدان التصرفات الإسرائيلية الوحشية مع السكان العرب. وكان لهذا الموقف رد فعل سريع فى إسرائيل، حين قابلت المستر ديفيد كيمينى، سكرتير عام الخارجية الإسرائيلية، وحاول أن يفسِّر لى كيف تطورت الأوضاع فى الضفة الغربية حتى وصلت إلى ما صارت إليه، فقال أن الانتخابات الحرة التى أجريت تحت الاحتلال الإسرائيلى ١٩٧٦ أسفرت عن فوز عمد كان معظمهم يناصر منظمة التحرير الفلسطينية، وقد طلبت منهم المنظمة أن يستولوا على كافة التنظيمات، بما فيها التنظيمات النسائية، ونجحوا فى ذلك بوسائل «التهديد والقوة» ودخلت أموال عربية كثيرة إلى الضفة الغربية، وأصبح كل من حصل على جزء منها يحاول تبرير ذلك بتدبير عمل عدوانى (أى أن إسرائيل تعتبر العمليات الفدائية مجرد اعتداءات مأجورة). واستطرد كيمينى يقول كان الجنرال عيزر وايزمان فى ذلك الوقت وزيراً للدفاع ولم يكن يتدخل للحد من هذه التطورات، ولكن عندما تولى الجنرال

شارون هذا المنصب أخذ يشجع من يسميهم بالعناصر «المعتدلة» فى الضفة، وأخذ موقف المنظمة فى التدهور تدريجيًا، وانقسمت إلى اتجاهات متضاربة، بعضها معتدل ويرأسه عرفات الذى يؤيد مشروع الملك فهد، وبعضها «متطرف» مثل فاروق قدومى . . وقد ساءت علاقات عرفات مع سوريا، وخرج الخلاف الذى كان مكتومًا بينهما إلى العلانية.

ثم زار المبعوث الأمريكى المستر فيليب حبيب المنطقة وتم توقيع وقف إطلاق النار، فأصبحت أيدى أفراد المنظمة وأنصارها مغلولة، وزاد نشاط الأردن وأخذ السكان يميلون إلى جانب عمّان وينتقدون المنظمة.

واختار شارون البروفيسور مناحم ميلسون رئيسًا للإدارة المدنية فى الضفة، كخطوة إيجابية فى سبيل الحلول محل الحكومة العسكرية، مع تشجيع إشراك عناصر عربية «معتدلة» فى الحكم، وهنا وجدت المنظمة أن هذا الإجراء يهدد نفوذها وسيطرتها على الضفة الغربية، فى الوقت الذى لا تتمتع فيه بتأييد الأردن.

ولهذا بدأت المنظمة بإثارة المتاعب بإخراج تلاميذ المدارس فى مظاهرات، وتحدى عمدة البيرة الإدارة المدنية الإسرائيلية غير آبه بالنتائج، وقذف المتظاهرون الجنود بالحجارة فأطلقوا النار دفاعًا عن حياتهم، ولما اتخذت إسرائيل الاجراءات اللازمة لإعادة الأمن والنظام هاجمها الدكتور عصمت عبد المجيد فى الأمم المتحدة. وأضاف المستر كيمينى أن الأردن قتل عشرات الفلسطينيين سنة ٦٤ و١٩٦٥ فى طرابلس ورام الله، ولكن أحدًا لم يوجِّه النقد إلى الملك حسين!

وأخيرًا، فإن إسرائيل تحاول تقليل الخسائر ووضع حد للمتاعب، وتنفى الاتهامات الموجهة إليها وترى أنها تتسم بروح العداء وكأن السلام لم يوقع بينها وبين مصر . . هدم المنازل وسيلة للردع وأخف من أحكام الاعدام التى كانت إنجلترا تصدرها على العرب أو اليهود أيام الانتداب . . إن إسرائيل لم تصدر حكمًا واحدًا بإعدام أى عربى بينما قتلت المنظمة ١٧ عربيًا بتهمة التعاون مع إسرائيل . . ولقد قتل السوريون ستة آلاف من أعداء نظام الأسد فى حماة . . فأين كان العرب وقتئذ!

وفى الحقيقة، أنه مهما كان المستر كيمينى بارعًا فى منطقه ومحاولة الدفاع عن التصرفات الإسرائيلية فى الضفة الغربية، فإن الواقع كان لا يمكن إنكاره: الاحتلال العسكرى الإسرائيلى يتخذ إجراءات قمعية ضد شعب يرفض الاحتلال.. إسرائيل تسمى الانتفاضة ضد الاحتلال إرهابًا، وتطلق لفظ الأراضى المحررة على الأراضى المحتلة، ولا تخفى حكومة الليكود نواياها فى الاحتفاظ بها لأسباب قيل إنها «أمنيّة» فى البداية، ثم أصبحت حقوقًا دينية وتاريخية «لا يمكن مناقشتها»، فماذا يفعل شعب الضفة هل يستكين للاحتلال؟. وهل استكان اليهود أنفسهم للانتداب البريطانى قبل قيام دولة إسرائيلية؟ ألم يتزعم بيجن وشامير عصابتى الإرجون وشترن وأعمالهما معروفة؟

وهنا أود أن أوضح الفرق فى نظرى بين محاولات شعب فلسطينى استرداد حقوقه المشروعة من إسرائيل مستخدمًا كل الوسائل المتاحة ضد الاحتلال العسكرى الإسرائيلى، وبين عمليات اختطاف الأفراد والطائرات والسفن وقتل الأبرياء أو نسف المبانى وتعريض حياة المدنيين والنساء والأطفال للخطر. إننى أدرك الظلم الذى وقع على شعب فلسطين، وأؤيد محاولات استرداد الحقوق المشروعة بالقتال فى ميدان القتال، أو بالتفاوض على مائدة السلام، وأذكر أن العمليات «الفدائية» التى تصيب الأبرياء تسىء إلى القضية الفلسطينية وتزيد العطف على إسرائيل..

أخشى أن الصّراع سوف يمتد ويستمر سنوات أطول كثيرًا مما ينتظره الرافضون.. وأن المشاعر الوطنية والتضحيات الفدائية، وحتى العمليات الإرهابية، لن تؤدى إلى حل للنزاع العربى الإسرائيلى.. إن وحدة المواقف العربية لازمة قبل الوصول إلى أى نتيجة.. لقد اختار السادات السلام واستعاد لمصر سيناء.. والكرة الآن فى ملعب الدول العربية..

المحاولة الأخيرة لاقتحام الجمود

لا أود أن أنتهى من هذا الفصل قبل أن أتحدث عن المحاولة الأخيرة من إسرائيل لإنقاذ محادثات الحكم الذاتى.. لقد أوضحت فيما تقدم، الخلافات حول

محادثات الحكم الذاتى، فضلاً عن إدانة مصر لسياسة الليكود فى الأراضى المحتلة فى الضفة وغزة.

وبعد اغتيال الرئيس السادات، أخذت إسرائيل تراقب تطورات الموقف بقلق، إذ كانت تعرف أن الرئيس الراحل هو الذى اتخذ قرار السلام، وأن معارضيه الكثيرين فى مصر لم يؤيدوا إقراره.. كان التساؤل فى إسرائيل عن موقف الرئيس الجديد من معاهدة السلام، ولقد استمع المستر بيجن بنفسه إلى تأكيدات الرئيس مبارك عن استمرار مسيرة السلام، واحترام مصر لتوقيعها.. كما استمع لتأكيد الفريق كمال حسن علي - بوصفه وزير الخارجية - أن شعب مصر يؤيد السلام وأن اجتماعات لجنة التطبيع ومحادثات الحكم الذاتى سوف تستمر.. وأن شيئًا لن يتوقف.

وتجاوب المستر بيجن مع هذه المواقف فقال إن الجانبين قاما بتنفيذ التزاماتهما وأن إسرائيل تحرص بدورها على اتمام الانسحاب النهائى فى موعده، رغم المصاعب الداخلية التى يقيمها المتطرفون فى كل من مصر وإسرائيل: «فلتطمئن مصر إلى إتمام الجلاء فى موعده لأن السلام تم بين الدول وليس بين الأشخاص».

وطرق المستر بيجن الموضوع الهام الآخر الذى أراد معالجته، فقال أن الرئيس السادات كان يأمل أن يتم الاتفاق على الحكم الذاتى قبل نهاية ١٩٨١، وقد عبَّر الرئيس الراحل عن ذلك فى آخر لقاء بينهما فى الإسكندرية، وطلب المستر بيجن التمسك بهذا الأمل لأنه ممكن، وإلا «فإن الموضوع يصبح مأساة»، ودعا المستر بيجن لاستئناف المحادثات دون تحديد موعد لانتهائها.

وقال رئيس وزراء إسرائيل الأسبق أن مصر وإسرائيل تحتاجان إلى اقتحام الجمود « Breakthrough» لقد أمكن الاتفاق على أن يكون الانتخاب بالاقتراع السرى المباشر، وترى إسرائيل أن يكون معيار تحديد عدد الأشخاص المنتخبين هو عدد المهام التى تسند لكل شخص، لذا يجب أن يكون عدد المنتخبين ١٥، يتولى كل واحد منهم جانبًا من جوانب الحكم الذاتى، فإذا وافقت مصر على ذلك فإن إسرائيل مستعدة أن تعهد للفلسطينيين العرب فى الضفة وغزة بحكم أنفسهم كما

جاء فى اتفاقات كامپ ديڤيد، وستنفذ إسرائيل التزاماتها بسحب الحكومة العسكرية وتولى سلطة الحكم الذاتى المهام المنوطة بها.

وأوضح بيجن أن المقصود هو سحب «جزء» من القوة العسكرية وإعادة توزيع الباقى منها، لأن إسرائيل تود العيش مع العرب «ليس فقط فى سلام ولكن فى احترام متبادل».

وقد وافق الجانب المصرى على مبدأ اقتحام الجمود، ولكنه رأى أن يترك للجان الحكم الذاتى أن تتحادث وتتفق مع مساعدتها على ذلك، وحُدِّدت القوة من ٩ إلى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٨١ موعداً للاجتماع على المستوى الوزارى.

إلا أن الاجتماع لم يتم، بل إن أى اجتماع آخر بعد ذلك لم يعقد، على ما سيجىء فيما بعد، وهكذا انتهت محادثات الحكم الذاتى، وتحطمت كما ذكرت على صخرة أطماع الليكود وعناده، ورغبته فى الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على الضفة الغربية وغزة، عن طريق حكم ذاتى إدارى ناقص، تكون لإسرائيل فيه اليد العليا.

وغنى عن البيان أن مصر، فى عهدى الرئيسين السادات ومبارك، لم يكن فى وسعها قبول ذلك. . إن الهدف من السلام الذى أقدم عليه الرئيس الراحل بشجاعة نادرة، وصفها البعض بالتهوّر، كان الوصول إلى حل عادل وشامل يحقق الاستقرار فى المنطقة، ولكن حكومة الليكود لم تتزحزح خطوة واحدة عن مواقفها وأطماعها فى الضفة. . مخالفة بذلك القرار ٢٤٢ الذى سبق أن وافقت عليه، واتفاقات كامپ ديڤيد التى تقوم على تنفيذ هذا القرار.

الفصل الثامن

مصر فى جانب الشرعية الدولية

خلال عملى فى إسرائيل، أقدمت حكومة الليكود على عدد من التصرفات، سبق أن أشرت إليها، كان من شأنها الاساءة إلى مسيرة السلام بين البلدين. وفى هذا الفصل أعرض بإيجاز عدداً من القرارات التى أصدرتها حكومة المستر بيجن وأدت إلى توتر العلاقات مع مصر.. وكيف أن مصر ندّدت بهذه القرارات لمخالفتها للقانون الدولى.

كذلك استمرت حكومة الليكود فى سياسة إقامة المستوطنات اليهودية فى الأراضى العربية المحتلة، وقد أدانت مصر هذه السياسة التى تعتبر انتهاكًا للمواثيق الدولية.

ومن ناحية أخرى، فإن محادثات الحكم الذاتى التى تعثرت على نحو ما قدمت، جعلت عدداً من الدول العربية والأجنبية تتقدم بمشاريع للخروج من المأزق ولإيجاد حل شامل للنزاع العربى الإسرائيلى، وقد ساندت مصر كل هذه المشاريع، بينما رفضتها إسرائيل.

وإننى أحاول أن أعرض فيما يلى صورة أمينة لهذه التطورات: كيف برّرتها إسرائيل، وكيف رفضتها مصر لمخالفتها للقانون الدولى:

القرارات الإسرائيلية المنفردة

(أ) قانون ضم شرق القدس

في يوليو سنة ١٩٨٠، وافق الكنيست على قانون بضم الجزء الشرقي من مدينة القدس إلى إسرائيل، ويؤكد وضع القدس الموحدة كعاصمة لإسرائيل وجزء لا ينفصل عنها وأوصى بأن تكون مقراً لكل المكاتب الحكومية الدائمة.

ويلاحظ أنه عقب استيلاء إسرائيل على شرق القدس سنة ١٩٦٧، أصدرت لائحة بدمج المدينة القديمة في القدس الجديدة.. ومع ذلك فإن السيدة جيئولا كوهين عضو الكنيست عن حزب «هتميا» المتطرف، قدمت مشروع القانون بضم القدس، الذي لم يعارضه سوى الأحزاب اليسارية الصغيرة.

ولقد تردد أن المستر بيجن قد وعد السيدة كوهين بالموافقة على هذا القانون مقابل تأييد حزبها له، أما الهدف من القانون فهو تحويل الأمر الواقع إلى وضع قانوني جديد، بحيث يصبح من العسير جداً على أية حكومة إسرائيلية لاحقة، أن تغير من هذا الوضع، أو أن توافق على وضع المدينة تحت إشراف دولي كما تقضي قرارات الأمم المتحدة.

لقد ترتب على هذا القانون أن سكان شرق القدس أصبحوا من عرب إسرائيل، بعد أن كانوا يحملون الهوية الأردنية من سنة ١٩٦٧ حتى ١٩٨٠، أسوة بعرب الضفة الغربية وقطاع غزة.. بل أن مكتب رئيس الوزراء أعلن رسمياً أنه سوف ينتقل إلى القدس الشرقية، ولكن الانتقادات العنيفة التي وجهت إلى هذا القانون، الذي وصفته الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يعرقل مسيرة السلام، حالت دون انتقال مكتب المستر بيجن إلى شرق القدس.

واعترضت مصر بشدة على صدور هذا ا لقانون واعتبرته كذلك إجراء لا يخدم مسيرة السلام، وردد العالم العربي والإسلامي استنكاره للقانون. واجتمع مجلس الأمن الدولي وأصدر قراراً يدين إسرائيل ويطلب من الدول التي لها سفارات في القدس أن تنقلها إلى مدينة أخرى.

وكانت هذه هي المرة الأولى التي يصدر فيها مجلس الأمن قراراً يدين إسرائيل،

ويتخذ إجراءً ضدها، وينفذ هذا القرار، لأن أمريكا رغم امتناعها عن تأييد القرار، لم تستخدم حقها فى الاعتراض عليه.

(ب) قانون ضم الجولان

كما أصدر الكنيست فى ديسمبر ١٩٨١ قانونًا بتطبيق القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان السوريّة، وكان ذلك بمثابة ضم فعلى لهذه الأراضى لإسرائيل. وبرر المستر بيجن هذا القانون «بالمواقف المتطرفة» للحكومة السوريَّة. ورغم أن القانون الذى أقره الكنيست بعد الانتهاء من قراءاته الثلاث فى يوم واحد، لم يذكر كلمة «ضم» المرتفعات السورية، إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلى وصفها بأنها أصبحت جزءًا لا ينفصل عن إسرائيل.

وأذكر فى ذلك الوقت أن وفد مصر لمحادثات الحكم الذاتى كان فى تل أبيب، برئاسة السفير طاهر شاش، فوجئ بصدور هذا القانون، وأبدى استياءه الشديد لهذا الإجراء المنافى لكل قواعد القانون الدولى. وفى سوريا، صدرت ردود فعل عنيفة، إذ اعتبر هذا الإجراء بمثابة «إعلان حرب» وإلغاء لوقف اطلاق النار الموقع سنة ١٩٧٣، ووضعت سوريا قواتها أمام الجولان فى حالة تأهب.

وصدرت إدانة عالمية ضد إسرائيل لإصدارها هذا القانون، وأوقفت الولايات المتحدة محادثات التعاون الاستراتيجى مع إسرائيل، وغضب المستر بيجن من الموقف الأمريكى وقال إنه يرفض أن تعامل أمريكا إسرائيل كما لو كانت «من جمهوريات الموز».

وأصدر مجلس الأمن قرارًا وصف فيه القانون بأنه غير مشروع وأدانه بإجماع الآراء.

أما فى مرتفعات الجولان حيث يقيم ١٥٠٠ من الدروز، فقد وقعت إضرابات وصدامات بين أعداد منهم وبين القوات الإسرائيلية، ورفض الكثيرون تسلّم بطاقات الهوية الإسرائيلية ومزقوها احتجاجًا، ولكن إسرائيل مضت فى طريقها وتم تحويل المنفذ العسكرى الإسرائيلى عند القنيطرة إلى نقطة حدود دولية..

ورغم هذا «الضم» الفعلى لمرتفعات الجولان فإننى أعتقد أن إسرائيل لازالت مستعدة لإعادة هذه المرتفعات إلى سوريا، بشروط مماثلة فى جوهرها لشروط إعادة سيناء إلى مصر، لو قبلت سوريا توقيع السلام مع إسرائيل. . لكننى لا أعتقد أن حكومة الرئيس حافظ الأسد سوف تقبل هذا العرض فى المستقبل المنظور.

(جـ) قناة البحر الميت

أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلى قراراً فى شهر أغسطس ١٩٨٠، بإنشاء قناة تصل البحر الأبيض المتوسط، عند قطاع غزة، بالجزء الجنوبى الغربى من البحر الميت. ويترتب على مد هذه القناة التى يبلغ طولها ٦٥ ميلاً، توليد الكهرباء بسبب انخفاض مستوى المياه فى البحر الميت عنها فى البحر الأبيض.

وقد احتجت مصر والدول العربية عامة على هذا المشروع الذى سيغير من الطبيعة الجغرافية للأراضى المحتلة، وكان احتجاج الأردن شديداً بصفة خاصة لأن المشروع الإسرائيلى سيؤثر على أعمال استخراج البوتاسيوم التى تقوم بها الأردن على الضفة الشرقية من البحر الميت.

وكان رد إسرائيل أن دعت الأردن إلى الإفادة من الكهرباء التى ستولدها المياه التى سوف تتدفق، عبر أنابيب تمتد تحت الأرض، إلى البحر الميت. وغنى عن البيان أن الأردن قد تجاهل العرض وقدم مشروعًا عربيًا مضاداً لمدّ قناة أخرى من البحر الميت إلى خليج العقبة.

وفيما أعلم، لم تمتد قناة البحر الميت حتى الآن. .

هذه أمثلة للقرارات الانفرادية التى كانت تقدم عليها إسرائيل من وقت لآخر، فتسىء إلى العلاقات القائمة مع مصر، وتضعف من مسيرة السلام الوليد، وتتسبب فى ردود فعل عنيفة فى مصر ـ وفى الدول العربية ـ تؤثر على تقدم تطبيع العلاقات بين البلدين، وتجعل الكثيرين يتساءلون فى مصر عن الحكمة من هذه المواقف الإسرائيلية التى تعتبر خرقا واضحًا للقانون الدولى، ويدينها الرأى العام العالمى.

ترى مصر أن هذه السياسة التى تتبعها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، خرق صريح للقانون الدولى الذى يلزم الدولة المحتلّة بعدم تغيير الطبيعة السكانية للأراضى التى تحتلها. ويدين الرأى العام العالمى أيضًا هذه السياسة التى تتعارض مع أحكام المادة ٤٩ من اتفاقية چنيف الرابعة.

وإذا كانت اتفاقات كامپ ديڤيد لم تنص على عدم شرعية، أو وجوب وقف بناء المستوطنات، فلا يمكن أن يؤخذ هذا دليلاً على شرعيتها.. فالقدس أيضًا لم ينص عليها فى الاتفاقات المذكورة، لأن مصر وإسرائيل اختلفتا بشأنها، وليس لأنها من حق إسرائيل..

ولقد حاولت إسرائيل أن تبرر سياسة الاستيطان بحاجتها إلى تأمين أراضيها، ولكن المشاهد أن احتلال إسرائيل لكل أراضى الضفة وغزة لم يمنع عمليات المقاومة الفلسطينية، بل إن استمرار الاحتلال والاستيطان أصبحا استفزازًا مستمرًا للسكان العرب ضد قوات إسرائيل وضد المستوطنين.

أن الكثيرين فى إسرائيل، وربما من أصدقاء إسرائيل، يرون أن الانسحاب الكامل من الضفة الغربية سيعود بالمنطقة إلى الأوضاع السابقة على سنة ١٩٦٧، ويعرض هذا الجزء الذى يسمونه «بالخصر النحيل» لإسرائيل إلى الخطر.. والحق أنه بعد استخدام الأسلحة الحديثة ذات المدى البعيد، لم يعد احتلال عشرات الكيلومترات حماية كافية ضدها، بل إن الانسحاب مقابل السلام سيكون الضمانة الوحيدة للأمن فى المنطقة.. فضلاً عن إننى اعتبر حجة «الأمن» مجرد تبرير للنوايا التوسعية لإسرائيل، وإذا عرضنا ضمانات الأمن الدولية الكافية فى ظل السلام، برزت حجج دينية وتاريخية عن شرعية امتلاك إسرائيل لهذه الأراضى، وهى حجج لا يمكن قبولها من الناحيتين السياسية والقانونية.

إن الجذور التاريخية للشعب اليهودى قد امتدت وتشعبت عبر التاريخ، وكذلك كان للعرب جذورهم التاريخية فى المنطقة.. فإن لم يستطع الشعبان أن يتعايشا

فلا بد من اقتسام الأرض. إن إسرائيل تحاول تبرير غزو الضفة وغزة بأنه جاء فى أعقاب حرب ١٩٦٧، ونتيجة «للعدوان العربى» على إسرائيل، ورغم أن هذا القول يمكن الرد عليه وتفنيده، فإن الثابت هو أن إسرائيل استولت على الأراضى المحتلة بالقوة، وهو ما يخالف أحكام مقدمة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، التى تحرم اكتساب الأرض بالقوة.

ولقد أثبتت الأحداث أن الوسائل القمعية فى الأراضى المحتلة لم تنجح فى وقف كل الأعمال الفدائية، وأن السكان العرب لا يستطيعون فى كثير من الأحوال الالتجاء إلى القضاء للشكوى من تصرفات السلطة العسكرية بحجة أن هذه المواضيع تتصل بأمن الدولة.

وقيل فى إسرائيل أن العرب رفضوا قرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، وحاربت الدول العربية إسرائيل، وهكذا فقد العرب حقهم فى القسم المخصص لهم. . وهكذا ترى إسرائيل أن الفلسطينيين الذين كانوا أغلبية عظمى فى فلسطين سنة ١٩٤٧، لم يعد لهم أى حق فى بلادهم لأنهم رفضوا التنازل عن جزء من ذلك الحق. .

أما بالنسبة لشرق القدس فهى أرض عربية كذلك احتلتها إسرائيل بعد سنة ١٩٦٧، ومع هذا، وحفاظًا على وحدة المدينة، فإن مصر دعت إلى إمكان الاتفاق على ترتيبات معينة، ترفع بمقتضاها أعلام عربية وإسلامية وإسرائيلية، مع وضع نظام خاص للأقليات فيها. . وقد رفضت إسرائيل مجرد مناقشة موضوع القدس.

وأخيرًا فإن إسرائيل قد رفضت دائمًا تحديد الأراضى التى ترى الاحتفاظ بها فى الضفة وغزة، وتلك التى توافق على إعادتها للفلسطينيين. . إن مصر حاولت منذ توقيع اتفاقات السلام حتى ١٩٨٢، أن تسمع عرضًا إسرائيليًا محددًا عن تلك الأراضى التى نص القرار ٢٤٢ على إعادتها. . دون جدوى.

لقد حاولت مصر بكل الوسائل إثناء إسرائيل عن سياستها فى إقامة المستوطنات، لمخالفتها للقانون الدولى ولأنها تعرقل مسيرة السلام، ولكن الدكتور

يوسف جورج، وزير داخلية إسرائيل الأسبق، كان يعتبر هذه السياسة حقًا مشروعًا لإسرائيل، وكان يقول:

إنه ليس من المهم أن معظم دول العالم تستنكر سياسة إسرائيل فى اقامة المستوطنات لأن العبرة ليست بالعدد وإنما بما هو حق، وأن «أمن» إسرائيل هو من المواضيع الخطيرة التى يجب أن يترك تقديرها الكامل لإسرائيل ولا يحتاج لمفاوضات.

ويرى دكتور جورج أن المستوطنات الإسرائيلية يمكن أن تسهم فى أمن جميع الأطراف المعنية[1]، كما يرى المستوطنات شرعية وقانونية وفقًا للقانون الدولى، ويحتج بأن الجذور اليهودية العميقة فى المناطق المحتلة لا يمكن إنكارها وكانت لهم مستوطنات قائمة فى الخليل حتى مذابح ١٩٢٩، ولذلك فإن إسرائيل لم تدخل هذه الأراضى كعمل استعمارى وإنما للدفاع عن نفسها فى حرب ١٩٦٧ التى يتحمل العرب مسئوليتها.

ويضيف الدكتور جورج أنه إذا اضطرت إسرائيل أحيانًا لاتخاذ إجراءات لازمة للحفاظ على الأمن والنظام فى تلك المناطق، فإن السبب يرجع إلى النشاط «الإرهابى» لمنظمة التحرير الفلسطينية، وغيرها من المنظمات. إن الدول العربية رفضت قرار تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧، وغرق القرار فى بحر من رصاص الفلسطينيين، ومن جيوش الدول العربية الخمس التى هاجمت إسرائيل، ولذا أصبح قرار التقسيم غير ذى موضوع!

«إن الأردنيين كانوا يمنعون الإسرائيليين من الدخول إلى حائط المبكى، أما المعابد اليهودية فقد دمِّرت، ودنست المقابر والأماكن اليهودية المقدسة. . ولكن بعد أن أصبحت القدس فى يد إسرائيل أصبح المرور الحر مكفولاً لجميع الديانات إلى الأماكن التى يقدسونها.

---

(١) إن الحوادث والصدامات المتكررة بين السكان العرب والمستوطنين فى الأراضى المحتلة تتعارض مع هذا القول، وربما كان الأصح أن نصفها بأنها استفزاز مستمر يهدد الأمن ويعرض جميع الأطراف لأخطار جسيمة.

وحاول الدكتور جورج تبرير حق إسرائيل فى اكتساب أو ضم الأراضى بالقوة، فيقول إن النص الذى يمنع اكتساب الأراضى بالقوة ورد فى مقدمة القرار ٢٤٢ وليس فى صلب أحكامه، وقد تمسكت إسرائيل فى كامپ ديفيد برفض إدخال هذه العبارة فى اتفاقاتها مع مصر، ودارت بشأنها مناقشات بين الرئيس كارتر والمستر بيجن، واقتنع الرئيس الأمريكى بحذفها ووافق الرئيس السادات على ذلك أيضًا[١].

وأكد دكتور جورج أن القرار ٢٤٢ لا ينص على الانسحاب من جميع الأراضى، وأن خطوط الهدنة السابقة على ١٩٦٧ لم تكن حدودًا، ولهذا فإن الإسرائيليين ليسوا أجانب عن هذه المناطق من «أرض إسرائيل» ثم يقول أن اليهود كانوا يعيشون فى مستوطناتهم فى حالة من حسن الجوار مع العرب لولا أن منظمة التحرير أخذت تهاجم اليهود، وأشادت الدول العربية بأعمالها «الفدائية» فى حين أدانت إسرائيل الاعتداءات على عمد الضفة الغربية.

ويختتم الدكتور چورج دفاعه عن حق إسرائيل فى إقامة المستوطنات فى الضفة وغزة، وفى عدم الانسحاب من جميع الأراضى المحتلة، مع نفى الإجراءات القمعية ضد السكان العرب، فيقول: «أن حق الحياة يمارس فى تلك الأراضى دون إجلاء أى فرد عربى من قرية أو من مدينة إلا فى حالة تعرض أمننا للخطر، والدفاع عن حياة مواطنينا».

وبعد أن شرحت وجهة النظر المصرية التى تثبت مخالفة سياسة الاستيطان للقانون الدولى، ومنافاتها للقرار ٢٤٢ (بجميع أجزائه)، أوردَت حجج إسرائيل للتدليل على حقها فى بناء المستوطنات، ولنفى الاتهامات الموجهة إلى سياستها القمعية فى الأراضى المحتلة.. وأترك للقارئ أن يحكم بنفسه على ما تقدم، غير أننى لا أود الانتهاء من هذا العرض دون إبراز بعض النقاط:

---

(١) لقد تمسكت مصر فى محادثات كامپ ديفيد بمبدأ عدم السماح باكتساب الأراضى بالقوة، ولما أصرّت إسرائيل على أن ذلك دار فى مقدمة القرار وليس فى صلبه، قبلت مصر عبارة «تطبيق القرار ٢٤٢ بكل أجزائه»، ولا شك أن المقدمة جزء من القرار.

(أ) أن القول بأن المستوطنين اليهود يعيشون فى حالة من حسن الجوار مع العرب لولا تحريض منظمة التحرير، من الصعب أن يقبله أى منصف، لأن منظمة التحرير ذاتها كانت رد فعل فلسطينى لمقاومة الاحتلال الإسرائيلى. وربما كان الأصح أن نقول إنهم كانوا يعيشون فى حالة من الخضوع دون أن يقدروا على مواجهة القوات الإسرائيلية.

وحينما كنت فى إسرائيل شاهدت بنفسى أعداداً من السكان العرب يتصرفون تحت تأثير الخوف من الحكم العسكرى الإسرائيلى القاسى المسيطر على الضفة.

(ب) تنفى إسرائيل أنها تستولى على أراضى العرب إلا فى حالة تعرض أمنها للخطر، ولقد سمعت وقرأت، خلال إقامتى فى إسرائيل، عن حالات عديدة استولت فيها إسرائيل على أراضى مملوكة للعرب، بحجة نزع الملكية للمنفعة العامة، مع عرض تعويضات غير متكافئة.. أو بدعوى أن المالك لا يحمل صك ملكية الأرض رغم مضى سنوات طويلة على وضع يده..

إن عبارة أمن الدولة عبارة فضفاضة تسمح بإجراءات إسرائيلية صارمة ضد السكان العرب وممتلكاتهم دون أن يتمكنوا من الاعتراض عليها!

(جـ) لقد أطلعت على دراسات قانونية[1] تحاول تبرير إقامة إسرائيل للمستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة، وتدعى أن المستوطنات تقام فى أراض غير مملوكة للعرب وبالتالى فهى مشروعة.. أو أنها تقام لدواعى المحافظة على الأمن، وأنه ما دام إخلاء السكان العرب لا يتم بأعداد كبيرة فهو لا يتعارض مع القانون الدولى واتفاقات چنيڤ. وهى دراسات مغرضة تستهدف الدفاع عن سياسة الليكود فى استيطان الأراضى المحتلة.

كذلك أطلعت على أبحاث أخرى[2] لإسرائيليين يرون أن الاستيطان فى حقيقته توسع، وأنه يمكن التراجع عن تلك السياسة، وحل المستوطنات القائمة، خاصة

(١) السبت ـ نيا هاوزر فى ٢١ سبتمبر ١٩٧٧.
(٢) المستر ديڤيد شاهام، المدير التنفيذى السابق للمركز الدولى للسلام فى الشرق الأوسط.

وأنه حتى لو بلغ عدد المستوطنين فى الضفة مائة ألف، فلن يزيد ذلك عن ١٠٪ من السكان العرب.

والأمر فى نظرى لا يتعلق بالحق فى اقامة المستوطنات بقدر ما يتمثل فى رغبة حكومة الليكود فى اقامتها، والقدرة على ذلك، مع عجز الخصم العربى، أو المجتمع الدولى عن وقف هذه السياسة.. إن حكومة المستر بيريز توقفت عملاً عن إنشاء المزيد من المستوطنات التى تكلِّف إسرائيل ملايين الدولارات.. ولا يخفى أن إسرائيل لا زالت تعانى من أزمة اقتصادية طاحنة..

المحاولات الخارجية لحل النزاع العربى الإسرائيلى

تعاقبت الاجتماعات على ما قدمت فى الجيزة وهرتزليا، دون أن يتمكن الجانبان المصرى والإسرائيلى من إحراز أى تقدم ملموس فى محادثات الحكم الذاتى، فقد كان التصور المصرى والإسرائيلى لنوع الحكم الذاتى المنشود مختلفين، فضلاً عن مقاطعة الأردن والفلسطينيين للمحادثات، مما جعل إسرائيل تتساءل عن جدوى الاتفاق مع مصر، وتقديم أية تنازلات سيرفضها الفلسطينيون فيما بعد.

واستمرت المحادثات حتى بعد اغتيال الرئيس السادات، إذ جدَّد الرئيس مبارك تمسك مصر بالتزاماتها الناشئة عن معاهدة السلام.. ولكن المحادثات توقفت بعد ذلك نهائيا عندما أصرّ المستر بيجين على أن تنعقد اجتماعاتها فى القدس!

ومنذ بدا للعالم بوضوح تعثر المحادثات المصرية الإسرائيلية، حاولت دول كثيرة أن تسهم بدور فى حل النزاع العربى الإسرائيلى، يدفعها إلى ذلك ما يربطها بالدول العربية وبإسرائيل من مصالح، وكان المفهوم أن تلك المشاريع بدائل لكامب ديڤيد الذى رفضته الدول العربية.

(أ) إعلان قمة البندقية

فى ١٣ يونيو ١٩٨١ اجتمعت الدول الأوروبية التسع فى مدينة البندقية، وأصدرت بيانًا عرف بإعلان قمة البندقية، إذ أصدره رؤساء دول ووزارات تلك

الدول، وهو يقوم على وجوب تنفيذ قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، و٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ وعلى حق اللجوء الآمن لكل دول المنطقة بما فى ذلك إسرائيل. كذلك يشير البيان إلى الحق والعدالة لكل الشعوب بما فى ذلك الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.

كما يتضمن الإعلان ضمانات لترتيبات السلام تقدمها الأمم المتحدة بقرار من مجلس الأمن، مع استعداد دول الجماعة الأوروبية للمشاركة فى نظام ضمانات دولية محدد وملزم. أما المشكلة الفلسطينية فيرى إعلان البندقية أنها ليست مشكلة لاجئين فقط ويجب أن يمارس شعب فلسطين حقه فى تقرير مصيره، كذلك يجب أن تشترك كل أطراف النزاع فى المحادثات بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

ويطالب الإعلان فى النهاية بإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى التى احتلت منذ ١٩٦٧، مع اعتبار إقامة المستوطنات الإسرائيلية عقبة خطيرة تعرقل مسيرة السلام، لأنها تدخل تعديلات على أوضاع السكان وعلى ممتلكاتهم فى الأراضى العربية المحتلة، مما يتعارض مع القانون الدولى، ولذلك ترفض الدول الأوروبية أية مبادرة فردية لتغيير وضع مدينة القدس.

وإننى أعتبر هذا الإعلان كافيًا كأساس لتحقيق المطالب العربية وحل النزاع فى الشرق الأوسط على أساس عادل وشامل، ولكن إسرائيل رفضت هذا الإعلان، وأكدت أن الاتفاقات الوحيدة التى تلتزم بها هى اتفاقاتها مع مصر فى كامپ ديڤيد.

وكان للدبلوماسية المصرية دور نشيط فى الاتصالات المكثفة مع العواصم الأوروبية قبل صدور هذا الإعلان، ولم تتوقف حتى بعد صدوره، ووضعت مشروعات أخرى منها المشروع المصرى الفرنسى، وتكررت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى فى چنيف أو فى أى عاصمة أخرى، تشترك فيه الأطراف المعنية، بحضور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوڤيتى، ولكن كل هذه المحاولات لم تسفر عن خطوات عملية نحو حل النزاع العربى الإسرائيلى، مما أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الدول الأوروبية غير قادرة على ممارسة أى ضغط على إسرائيل، التى تمكنت رغم مواقفها المتعنتة، من الانتساب إلى السوق الأوروبية المشتركة!

(ب) مشروع فهد

في ١٧ أغسطس سنة ١٩٨١، وقبل أن يرتقى عرش المملكة العربية السعودية، قدَّم «الأمير» فهد بن عبد العزيز، بعد التشاور مع الدول العربية الأخرى، المشروع الذى عرف باسمه، ويقوم على الأسس الثمانية التالية:

١ ـ انسحاب إسرائيل من كل الأراضى العربية المحتلة بعد سنة ١٩٦٧ ومن شرق مدينة القدس.

٢ ـ حل كل المستوطنات الإسرائيلية.

٣ ـ حرية العبادات للأديان الثلاثة فى القدس.

٤ ـ الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى العودة، مع تعويض من لا يريد العودة.

٥ ـ الانسحاب الإسرائيلى تعقبه فترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة.

٦ ـ ويعقب الفترة الانتقالية إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

٧ ـ حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام.

٨ ـ تضمن الأمم المتحدة أو بعض أعضائها تنفيذ هذه المبادئ.

وقد ذهب المشروع على ما تقدم إلى حد إرضاء كافة المطالب الفلسطينية، والعربية، ولم يكن من المستغرب أن ترفض إسرائيل هذا المشروع كذلك، ولكن الذى يدعو إلى التساؤل أن عدداً من الدول العربية مثل سوريا وليبيا والعراق، أبدت اعتراضها على هذا المشروع لأن البند السابع منه «يعتبر اعترافًا ضمنيًا بحق إسرائيل فى البقاء!» لقد أغفلت كل ما جاء فيه من إيجابيات من انسحاب كامل إلى حق الفلسطينيين فى العودة، إلى إنشاء الدولة الفلسطينية، لأنها ترفض الاعتراف «الضمنى» بإسرائيل!

(جـ) مشروع قمة فاس

لذلك اجتمع رؤساء الدول العربية فى مدينة فاس، وأصدروا فى ٤ سبتمبر ١٩٨١ مشروعًا مشابهًا لمشروع «فهد»، ولكن بدلاً من النص على حق كل دولة من

دول المنطقة فى العيش فى سلام، عهدت قرارات «قمة فاس» إلى مجلس الأمن بوضع ضمانات سلام لجميع دول المنطقة» بما فى ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة، ولم تذكر إسرائيل بالاسم!

ولست فى حاجة إلى القول بأن هذا المشروع بدوره كان محل رفض إسرائيل، التى كانت تكرر على لسان مسئوليها أنها لا تلتزم إلا باتفاقات السلام، وأنها تعتبر كل هذه المحاولات والمشروعات مرفوضة ما لم تجلس الأطراف العربية المعنية مع إسرائيل على مائدة المفاوضات بل إن إسرائيل كانت ترى فى هذه المشروعات العربية والأوروبية محاولة للتحلل من اتفاقات السلام التى أبرمتها مع مصر.

وكانت الدول العربية من جانبها تعلم أن إسرائيل لن توافق على مشروع قمة فاس، ومع ذلك فقد أجمعت عليه حتى يكون هناك موقف عربى موحد، وحتى يتمتع هذا الموقف بتأييد منظمة التحرير الفلسطينية.

وبذلك لم تخرج هذه المحاولات عن آراء سياسية ينقصها الثقل المادى أو الدولى الذى يجعلها قابلة للتنفيذ.

(د) المشروع المصرى أمام دول عدم الانحياز

رغم أن مصر وقعت اتفاقات السلام مع إسرائيل، فإنها إزاء تعثر محادثات الحكم الذاتى، كانت مستعدة لقبول أو تأييد أى جهد عربى أو دولى يساعد على تحقيق السلام العادل والشامل فى المنطقة، ولكنها كانت تعلم أن أى مشروع لا توافق عليه إسرائيل سوف يبقى مجرد «مطالب مشروعة» وغير قابلة للتنفيذ العملى.

وقد أعرب الرئيس حسنى مبارك أكثر من مرة عن تمسك مصر بالتزاماتها وأنها الالتزامات الوحيدة التى قبلت بها إسرائيل، ولكن هذا لا يتعارض مع محاولة السعى لإيجاد حلول أخرى.

وفى ابريل سنة ١٩٨٢، سافر الدكتور عصمت عبد المجيد، رئيس وفد مصر

لدى مجلس الأمن فى ذلك الوقت، إلى الكويت لحضور الاجتماعات التحضيرية لقمة دول عدم الانحياز، وكانت هذه أول مرة تدعى مصر لحضورها من توقيع اتفاقات كامپ ديڤيد. وقدم الدكتور عبد المجيد مشروعًا مصريًا لحل مشكلة الشرق الأوسط حلاً عادلاً وشاملاً، وقد تضمن المشروع :

١ ـ الدعوة إلى القيام بمبادرة جماعية من دول عدم الانحياز، على أساس وجوب الاعتراف المتبادل والمتزامن بين إسرائيل وبين منظمة التحرير الفلسطينية.

٢ ـ إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية المحتلة.

٣ ـ إزالة المستوطنات الإسرائيلية فى تلك الأراضى.

٤ ـ حق الفلسطينيين فى اقامة الدولة الفلسطينية فى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧.

٥ ـ حق كل دولة من دول المنطقة أن تعيش فى حدود آمنة ومعترف بها.

وهذا المشروع يحقق مزايا كبيرة للشعب الفلسطينى، إذ ينهى الاحتلال والاستيطان ويقيم الدولة الفلسطينية، ويحقق لإسرائيل مطلب الاعتراف بها صراحة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية، التى يجب أن تعترف بها إسرائيل بدورها.

وحتى هذا الموقف المشروع رفضته إسرائيل، لأنها ترفض إقامة الدولة الفلسطينية كما ترفض الانسحاب إلى حدود ما قبل حرب سنة ١٩٦٧. كذلك أعربت إسرائيل عن استيائها بصفة خاصة لأن المشروع المصرى لم يشر إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وهى كما تقدم الاتفاق الوحيد الذى قبلت الالتزام به..

وكان كثير من الإسرائيليين يتساءلون عن هذه المشروعات العربية ويقولون : «لماذا نلتزم بتلبية كل هذه المطالب وما الذى تحصل عليه إسرائيل مقابل ذلك»؟ كانوا يستنكرون الموافقة على الانسحاب من «جميع الأراضى» المحتلة بعد سنة ١٩٦٧، فى حين أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى قبلته مصر وسوريا والأردن ينص

على الانسحاب من «أراضى» أى من جزء من الأراضى المحتلة. ويرفضون الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية لأنها ترفض الاعتراف بإسرائيل، وينص ميثاقها على «تدمير دولة إسرائيل»، كما يرفضون إزالة المستوطنات اليهودية التى أقامها فى أراضى كانت «تاريخيًا» جزءًا من أرض إسرائيل.

أما النص فى هذه المشروعات على حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم المستقلة، فأمر يرفضه الإسرائيليون حكومة ومعارضة، ولطالما تساءل المستر بيجن لماذا لم ينشىء الفلسطينيون الدولة التى يطالبون بها الآن فى الضفة الغربية وغزة اللتين كانتا تحت السيطرة العربية منذ ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٦٧.

كانت إسرائيل تتمسك بأن يتفاوض معها الأردن، كما جلست مصر معها على مائدة المفاوضات، ولقد استعادت مصر سيناء، «ولو كان العرب قد قبلوا السلام مع إسرائيل بعد سنة ١٩٦٧، لكانوا قد حصلوا على «جزء» مما فقدوه..» هكذا كانوا يقولون.

ويتساءل الإسرائيليون: هل نتنازل عن أراض ومستوطنات مقابل اعتراف ضمنى، أو حتى اعتراف صريح دون إقامة علاقات سلمية كاملة؟ أما القدس، فلقد أصبح التمسك بوحدتها كعاصمة أبدية لإسرائيل شعارًا وطنيًا فى إسرائيل لا تجرؤ أية حكومة على معارضته.

(هـ) الدور الأمريكى

كان هذا هو الموقف العربى، وأيدت مصر مطالب الفلسطينيين المشروعة، وكنت أعلم وأنا فى تل أبيب أن إسرائيل لن تقبل إلاَّ بالجلوس على مائدة المفاوضات مع الأطراف المعنية «الأردن والسكان الفلسطينيين» وسوريا، متى قرروا ذلك، وبدون شروط مسبقة.

لقد اتضح مما تقدم أن الدول الأوروبية غير قادرة على إحداث أى تغيير فى مواقف إسرائيل، بما فى ذلك الاتحاد السوفييتى، والواقع أن الدولة الوحيدة القادرة على القيام بدور نشيط لحل النزاع العربى الإسرائيلى هى الولايات المتحدة، بسبب

علاقاتها الطيبة مع عدد كبير من الدول العربية من ناحية، ومع إسرائيل من ناحية أخرى.

لماذا إذن لم تقم الولايات المتحدة، ولها مصالحها الكبيرة فى المنطقة، بدور أكثر نشاطًا فى مساعدة الأطراف المتنازعة على الوصول إلى حل شامل وعادل يحقق الاستقرار فى المنطقة؟

ـ من الواضح أن الولايات المتحدة لا تريد «فرض حل» على إسرائيل وقد جاء ذلك مراراً فى تصريحات المسئولين فى أمريكا، ولكنها مستعدة للقيام بجهود لمساعدة أطراف الخلاف على الوصول إلى اتفاق، ويتوقف ذلك أولاً «على إرادة الأطراف المعنية» فى عقد السلام.

ـ وإذا تحدث العرب عن دور اللوبى الصهيونى «وتحكمّه» فى السياسة الأمريكية، فإننى أتحفظ كثيراً إزاء هذا القول، فاللوبى المذكور له حقًا نفوذ ملحوظ ويستطيع أن يؤثر على بعض المواقف، ولكن هناك حدود لقدراته وهى «مصالح الولايات المتحدة». . إن جزءاً كبيراً من قدرة اللوبى الصهيونى ونفوذه تعود إلى إمكان الإسهام فى خدمة المصالح الأمريكية، وهو يقوم أحيانًا بدور الوسيط بين أمريكا وإسرائيل للتقريب بين وجهات النظر عند الاختلاف، لكنه لا يستطيع أن يملى على أمريكا سياسة تتعارض مع مصالحها. .

ـ كما أن للولايات المتحدة كدولة عظمى، مصالح متشعبة فى العالم أجمع، ولذلك فإنها عند بحث أى مشكلة يدخل فى اعتبارها علاقاتها الدولية مع جميع الأطراف، وتراعى أثر قراراتها على موازين القوى فى المنطقة، ولست فى حاجة لتأكيد أن الصراع فى الشرق الأوسط أصبح يستقطب أطرافًا من خارج المنطقة.

ـ إن أمريكا تتعامل مع إسرائيل كدولة واحدة، ترتبط بها بعلاقات صداقة وثيقة، إذا صوَّرناها بلغة الأرقام وجدنا أنها تصل إلى ٨,٣ بليون دولار فى السنة، وإذا صورناها بلغة السياسة وجدنا أن إسرائيل يمكنها الاستغناء عن الأمم المتحدة ولكنها لا يمكن أن تعيش بدون الولايات المتحدة. وتلتزم أمريكا بدورها بالدفاع عن

إسرائيل وأمنها، ويعتبر هذا الالتزام خطًا سياسيا ثابتا فى اتجاهات الحكومة الأمريكية.

ـ أما الدول العربية فمع تضامنها إزاء القضية الفلسطينية، إلا أن لكل منها زعامتها وسياستها ومصالحها المختلفة، فضلاً عن الخلافات، بل والصراعات، التى تتفجر أحيانًا فيما بينها. وإزاء هذه المواقف المتباينة تصبح «المطالب الوطنية» و«الحقوق المشروعة» شعارات أكثر منها نهجًا عمليًا يمكن أن يوصل إلى الهدف.

ـ وأخيرًا فإن الولايات المتحدة لا تتدخل كمبدأ عام فى النزاع إلا عند ما يصل إلى درجة من «السخونة» تهدد بالانفجار، الإقليمى أو الدولى، أو عندما تظهر عوامل جديدة تؤكد رغبة الأطراف المعنية فى الوصول إلى اتفاق. ولقد قامت أمريكا بدور نشيط بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، كما مارست دور الوسيط والشريك عندما تأكدت من صدق رغبة مصر وإسرائيل فى الاتفاق على السلام..

(و) مشروع ريجـــان

من هذا المنطلق قدمت أمريكا فى أول سبتمبر سنة ١٩٨٢ مشروع الرئيس ريجان، عقب الغزو الإسرائيلى للبنان فى يونيو من ذلك العام، وقد حاولت الولايات المتحدة أن تحقق التوازن بين المطالب والمواقف المتعارضة لأطراف النزاع، وفيما يلى الأسس التى يقوم عليها المشروع من واقع البيان الذى أدلى به الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت:

١ ـ إن اتفاق كامپ ديڤيد يبقى أساس السياسة الأمريكية، ولذلك فإن الأمن الذى تصبو إليه إسرائيل لا يتحقق إلا عن طريق سلام حقيقى، وهذا يتطلب سموًا magnanimity كمة وشجاعة. أما أمانى الفلسطينيين السياسية فإنها تتوقف على الاعتراف بحق إسرائيل فى مستقبل آمن. وعلى الدول العربية أن تقبل واقع الوجود الإسرائيلى وأن السلام والعدالة يتحققان بالمفاوضات المباشرة.

٢ ـ أمريكا لها مسئولية خاصة بسبب علاقاتها بأطراف النزاع على أساس من الثقة : إن دولة إسرائيل أمر واقع تستحق الاعتراف بشرعيتها بين الأمم ، وبسبب إحاطتها بدول لا تعترف بها ، ولأن عرض إسرائيل قبل ١٩٦٧ كان لا يزيد على ١٠ أميال فى أضيق مواقعها . . فإن أمريكا لا تطلب من إسرائيل أن تعيش كما كانت . . كما أن حرب لبنان أوضحت أن شعب فلسطين ـ بعد خروجه من بيروت ـ لم يعد له مأوى . . إنها ليست قضية لاجئين وأن كامپ ديڤيد ينص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومطالبه العادلة ، لذلك يجب أن يشترك الأردن والفلسطينيون فى مسيرة السلام مع إسرائيل حتى تطمئن الأخيرة إلى احترام جيرانها لسلامتها واستقلالها . .

٣ ـ أن الحل الذى يدوم يتطلب اتفاقًا حرًا من الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع ، ولكن اتضح أن اتخاذ أمريكا لموقف إزاء المواضيع الرئيسية أمر ضرورى لتشجيع مسيرة السلام . لذلك يلزم أن تكون هناك فترة انتقالية يحصل خلالها السكان الفلسطينيون فى الضفة وغزة على الحكم الذاتى الكامل . . والهدف من تحديد خمس سنوات لهذه الفترة التى تبدأ بعد انتخابات حرة للسلطة الفلسطينية للحكم الذاتى ، هو إثبات قدرة الفلسطينيين على تعريف شئونهم ، وأن هذا الانفصال لا يهدد أمن إسرائيل . .

٤ ـ لن تؤيد أمريكا استخدام مساحات إضافية من الأرض لبناء المستوطنات ، فإن التجميد الفورى سيخلق الثقة التى تشجع على مشاركة أوسع فى هذه المحادثات ، خاصة أن المزيد من تلك المستوطنات غير لازم لأمن إسرائيل . .

٥ ـ أن الهدف من هذه الفترة هو نقل السلطة من إسرائيل إلى السكان الفلسطينيين بطريقة سلمية ومنظمة ، مع عدم الاخلال بأمن إسرائيل . .

٦ ـ بعد هذه الفترة ، تتطلع أمريكا إلى مستقبل الضفة وغزة ولا ترى أن السلام يتمشى مع اقامة دولة فلسطينية مستقلة كما لا يتحقق على أساس ممارسة السيادة الإسرائيلية أو الرقابة الإسرائيلية الدائمة على الضفة وغزة ، أو ضمها إلى إسرائيل .

إن مستقبل الضفة وغزة يجب أن يتحدد خلال المباحثات على أساس ارتباط سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى مع الأردن، حتى تكون هناك فرصة أكبر للسلام العادل الدائم.

٧ـ يقوم حل النزاع على أساس مبادلة السلام بأرض، وفق ما ورد فى القرار ٢٤٢، والذى تضمنه اتفاقات كامب ديفيد. وينطبق الانسحاب على جميع الجبهات بما فيها الضفة وغزة، وحين يتفاوض الأردن مع إسرائيل على الحدود، فإن أمريكا ترى أن الحد الذى يطلب إلى إسرائيل الانسحاب إليه يتناسب مع مدى السلام الحقيقى وتطبيع العلاقات وترتيبات الأمن.

٨ـ أما القدس فيجب أن تبقى غير مقسمة، ولكن وضعها النهائى يحدد خلال المفاوضات وأكدت أمريكا فى نهاية المشروع أنها سوف تؤيد المواقف التى تراها عادلة، والتوفيقات المعقولة.. وسوف تعارض أى اقتراح من شأنه المساس بأمن إسرائيل، لأن التزام أمريكا بأمن إسرائيل لن يتزعزع.

وقد سلّم سفراء الولايات المتحدة فى القاهرة وتل أبيب وعمَّان والرياض، تفاصيل هذا المشروع إلى الحكومات المعتمدين لديها، وكان الرئيس ريجان يأمل أن يكون مشروعه أساسًا للسلام الشامل والعادل فى المنطقة.

والمشروع بإيجاز شديد يحاول التوفيق بين مواقف العرب ومواقف إسرائيل؛ فهو يرضى إسرائيل بمطالبة العرب بالاعتراف بها وبحقها فى مستقبل آمن.

وبألا يكون الانسحاب الإسرائيلى من كل الأراضى المحتلة.

وبعدم الموافقة على قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويرضى العرب باشتراك الأردن والفلسطينيين فى محادثات السلام.

والاعتراف بأن الفلسطينيين شعب له حقوق مشروعة (وليس مجرد لاجئين)،

والنص على الحكم الذاتى الكامل،

ووقف اقامة المستوطنات (دون إزالة ما أقيم منها)

ورفض ضم إسرائيل للضفة الغربية وغزة.

ويتخذ المشروع موقفًا وسطًا إزاء مبادلة السلام بالأرض، وبالنسبة لمستقبل القدس الذى يتحدد خلال المفاوضات.

وقد أعربت الدول العربية التى تسلمت المشروع الأمريكى عن قبولها المبدئى له مع الرغبة فى إجراء بعض التعديلات عليه.

ومن خلال موقعى فى إسرائيل، علمت أن المستر بيجن قد استشاط غضبًا عندما اطّلع على هذه المقترحات، وأبلغ السفير الأمريكى سام لويس رفضه لها فوراً، رغم ما فيها من إجابة لبعض مطالب إسرائيل الجوهرية على ما ذكرنا. لقد رأى بيجن فى هذا المشروع المتوازن أموراً يتعذر عليه قبولها، مثل «الحكم الذاتى الكامل ووقف إقامة المستوطنات ورفض ضم «يهودا والسامرة» و«غزة»، كما أن حكومة الليكود ترفض بحث مستقبل القدس فى أية مفاوضات..

ولم يكن هذا موقف المعارضة، إذ أن المستر شيمون بيريز رئيس حزب العمل قد أبدى ملاحظات إيجابية على مشروع الرئيس الأمريكى ريجان.

(ز) ومشروع برجنيف

أراد الاتحاد السوفييتى بوصفه دولة عظمى أن يدلى بدلوه فى الإسهام فى حل هذا النزاع، فقدم الرئيس برچنيف فى منتصف سبتمبر ١٩٨٢، مشروعًا يقوم على:

- رفض اكتساب الأراضى بالقوة.
- تأكيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فى الأراضى التى تحرر من الاحتلال الإسرائيلى.
- حق الفلسطينيين فى العودة إلى أراضيهم، والتعويض عن ممتلكاتهم المفقودة.
- حق كل دولة فى المنطقة فى العيش بسلام وأمن.

ـ وجوب إنهاء حالة الحرب وإقامة السلام بين الدول العربية، بما فى ذلك فلسطين، وبين إسرائيل، مع إيجاد ضمانات دولية يقدمها الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن (أو كل أعضائه).

وظاهر أن هذا المشروع أقرب إلى وجهة النظر العربية، ويلبى معظم مطالبها من إسرائيل، مقابل اعتراف العرب بإسرائيل وإنهاء الحرب معها وإقامة السلام بضمانات دولية. ولذلك كان طبيعيًا أن ترفض إسرائيل وأن يضاف بذلك إلى مجموعة مشاريع السلام التى رفضتها إسرائيل، وإلى سلسلة الفرص الضائعة فى الوصول إلى تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى فى المنطقة. .

الفصل التاسع

إتمام الانسحاب من سيناء

أحكام الانسحاب كما جاءت فى اتفاقات السلام

جاءت المبادئ الرئيسية التى اتفقت عليها مصر وإسرائيل فى «إطار السلام فى الشرق الأوسط» الذى وقع فى كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ ، وأهم ما تضمنه :

١ ـ أن تباشر مصر سيادتها الكاملة على سيناء حتى خط الحدود الدولى مع فلسطين .

٢ ـ وأن تنسحب القوات الإسرائيلية المسلحة من سيناء .

٣ ـ وأن يسمح لإسرائيل باستخدام المطارات التى يخلونها قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط ، وإمكان استخدامها تجاريًا لكل الدول[١] .

٤ ـ حرية المرور للسفن الإسرائيلية عبر خليج السويس ، وقناة السويس وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ، ويعتبر مضيق تيران وخليج العقبة ممرين مائيين مفتوحين للملاحة والطيران فوقهما دون عائق أو توقف .

٥ ـ إنشاء طريق «أوتوستراد» بين سيناء والأردن قرب إيلات ويكون لمصر وإسرائيل حق المرور السلمى فيه[٢] .

---

(١) لم تحوّل مصر هذه المطارات إلى مطارات دولية ، ولذلك ظلت قاصرة على الاستخدام المصرى ، بعد إتمام الانسحاب فى ٢٥ / ٤ / ١٩٨٢ .

(٢) لم ينشأ هذا الطريق حيث رفض الأردن الانضمام إلى اتفاق السلام .

٦ـ تكون مواقع القوات المصرية المسلحة كالآتى :

أ ـ فرقة (ميكانيكية أو مشاة) فى المنطقة التى تمتد ٥٠ كم شرق القناة وشرق خليج السويس .

ب ـ تتواجد قوات الأمم المتحدة وقوات الشرطة المدنية المسلحة بأسلحة خفيفة لمزاولة أعمال الشرطة العادية فى منطقة غرب الحدود الدولية وخليج العقبة يتراوح عرضها بين ٢٠ و٤٠ كيلو مترا .

جـ ـ فى المنطقة الواقعة على بعد ٣ كيلو مترات شرق الحدود الدولية (داخل إسرائيل) توجد قوات إسرائيلية محدودة لا تزيد على ٤ كتائب مشاة ومراقبين للأمم المتحدة .

د ـ تقوم دوريات حدود لا يزيد عددها على ٣ كتائب بالإضافة إلى الشرطة المدنية بدورها فى حفظ النظام فى غير المساحات المذكورة .

ـ وسوف تتقرر علامات الحدود خلال مفاوضات السلام .

ـ كما ستوجد محطات للانذار المبكر لضمان تطبيق أحكام الاتفاق .

ـ ستوضع قوات الأمم المتحدة فى :

أ ـ جزء من المنطقة الواقعة فى سيناء على بعد ٢٠ كيلومترا من البحر الأبيض ومجاورة للحدود الدولية .

ب ـ شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة فى مضيق تيران ، ولن تبعد إلا بموافقة إجماعية من الأعضاء الخمس الدائمين فى مجلس الأمن .

وبعد المفاوضات التى أسفرت عن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، والتى وقعت فى بليرهاوس (بواشنطن) فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، تضمن الملحق رقم (١) بالمعاهدة «البروتوكول الخاص بتفاصيل الانسحاب الإسرائيلى واتفاقات الأمن» الأحكام الآتية :

أولاً:

١ ـ تنسحب جميع القوات والمدنيين الإسرائيليين من سيناء خلال مدة لا تزيد على ٣ سنوات بعد تبادل وثائق التصديق.

٢ ـ لضمان أمن الطرفين يقترن تنفيذ الانسحاب بترتيبات عسكرية وإقامة مناطق يحددها هذا الملحق.

٣ ـ يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين:

أ ـ الانسحاب المؤقت Interim withdraud إلى خلف الخط من العريش إلى رأس محمد خلال ٩ شهور (بعد تبادل وثائق التصديق).

ب ـ الانسحاب النهائى من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية فى مدة لا تزيد عن ٣ سنوات..

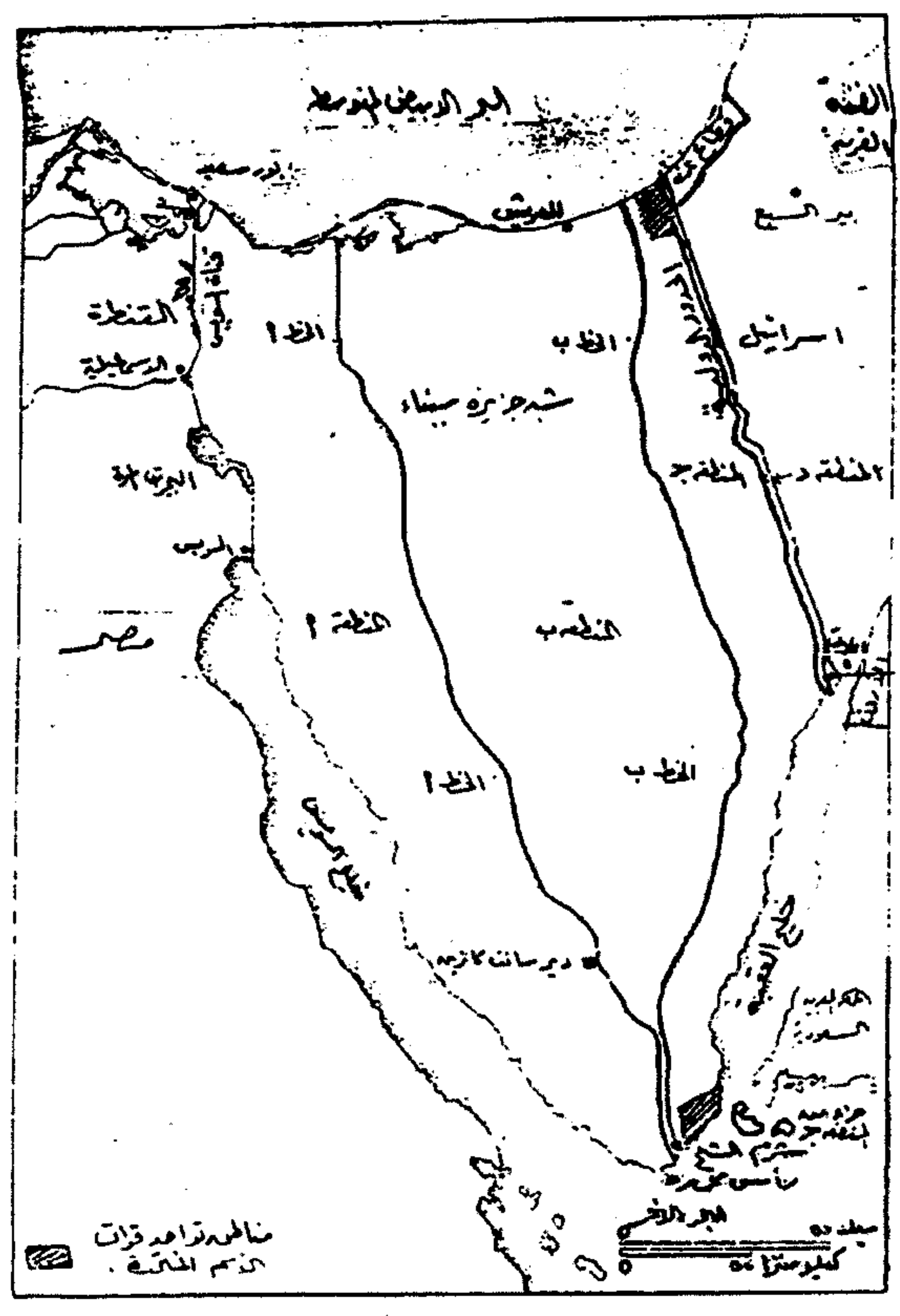
٤ ـ تشكل فور تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، لجنة مشتركة بهدف الإشراف وتنسيق التحركات والمواعيد خلال الانسحاب..

ثانيـــا:

١ ـ لتحقيق أكبر قسط من الأمن للطرفين بعد الانسحاب النهائى تقام المناطق الآتية:

المنطقة أ: يحدها شرقًا الخط (أ) ومن الغرب قناة السويس والساحل الشرقى لخليج السويس. وتتواجد فيها فرقة مشاة ميكانيكة واحدة ومنشآتها الحربية وتحصيناتها الميدانية.. (٢٢ ألف شخص، ٢٣٠ دبابة و٤٨٠ مركبة مدرعة ومدفعية ميدان ومدفعية مضادة للطائرات إلخ..).

المنطقة ب: يحدها الخط (أ) من الغرب والخط (ب) من الشرق. ويوجد فيها ٤ كتائب حدود مسلحة بأسلحة خفيفة وعربات غير مدرعة للحفاظ على الأمن وتكملها قوة شرطة مدنية لحفظ النظام (مجموع الأفراد ٤٠٠٠) وتسليحها أرضى قصير المدى.. مع نقاط إنذار ساحلية من دوريات الحدود..



شبه جزيرة سيناء

(وحدود مراحل الانسحاب)

المنطقة جـ: يحدها الخط (ب) غربًا وخط الحدود الدولية وخليج العقبة شرقًا . . ولا يوجد بها إلا قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية التى تحمل أسلحة خفيفة وتقيم الوحدات الدولية فى مخيمات (جنوب رفح وشمال شرم الشيخ) بالتشاور مع مصر . .

المنطقة د: يحدها الخط (د) شرقًا والحدود الدولية غربًا، وتحدد القوات الإسرائيلية فيها بأربع كتائب مشاة مع منشآتها الحربية وتحصيناتها ومراقبى الأمم المتحدة، ولا تشمل دبابات أو مدفعية أو صواريخ مضادة للطائرات عدا صواريخ أرض جو الفردية ولا يزيد عدد الأفراد عن ٤٠٠٠ والعربات عن ١٨٠ مدرعة .

٢ ـ يقتصر السماح بالمرور عبر الحدود الدولية على الدخول من منافذ يحددها كل طرف ويسيطر عليها . ويحدد البروتوكول أيضًا أنظمة الطيران فوق سيناء والملاحة فى مياهها الإقليمية كما يسمح بإقامة وتشغيل نظام انذار مبكر فى المناطق أ، د ويحدد عمليات القوات الدولية، كما يحدد نظام الاتصال بين الطرفين بعد حل اللجنة العسكرية المشتركة .

ولقد حرصت على بيان هذا الموجز الوافى لأهم نصوص الاتفاقات حتى تتضح الصورة للقارئ، وحتى يكون على علم بما تحققه من مزايا الانسحاب وعودة السيادة المصرية كاملة على كل شبه جزيرة سيناء، بحدودها الدولية، وبما تفرضه من قيود على تسليح أجزاء كبيرة من سيناء، تقابلها قيود على مساحة ضيقة على الجانب الإسرائيلى (تتناسب مع حجم إسرائيل بالنسبة لحجم مصر وسيناء .

وقد شكلت مصر عقب تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، اللجنة العسكرية المصرية برئاسة اللواء البحرى محسن حمدى، وشكلت إسرائيل لجنتها العسكرية برئاسة الكولونيل دوف سيون، وكانت اللجنة المشتركة (من البلدين) تعقد اجتماعاتها بالتناوب مع مصر وإسرائيل .

ونظرًا لأن «الملحق» الذى يعالج أحكام الانسحاب قد شمل الكثير من التفاصيل، فإن عملية الانسحاب بجزأيها الأول والثانى قد نفذت فى مواعيدها

المقـررة دون خلافـات كبـيرة، باسـتثناء الخلاف على وضع عـلامات الحـدود فى منطقة طابا.

ومن أمثلة الخلافات المحدودة التى أمكن الاتفاق بشأنهـا، أن الجانب الإسرائيلى كان يشكو أحيانًا من أن مصر تحتفظ فى منطقة ما بعدد من الأفراد أكثر من المسموح به فى البروتوكـول، أو أن تسليح بعض الفرق يتجاوز القـدر المتفق عليه. وتسرّبت هذه الأبناء إلى الصحافة الإسرائيلية، وأثارها بعض أعضاء الكنيست الذين كانوا يرغبون فى تحويل هذه الخلافات إلى قضايا سياسية.

وكان موقف الحكومة الإسرائيلية فى هذه الأمور يتسم بالاتزان، وأعلنت أمام الكنيست أن ما حدث لم يكن «مخالفات» للاتفاقية بالمعنى المفهوم، وإنما يرجع إلى الخلاف بين عـدد أفراد الوحدات العسكرية فى كل من مصر وإسـرائيل، وأن هذه الخلافات قد تمت تسويتها.

وقد قام السيد نائب رئيس وزراء مصر الأسبق ووزير خارجيتها السيد كمال حسن على بدور كبير فى تهدئة الأمور، والوصـول إلى تفاهـم سريع مع ضـباط إسرائيل وساعده اللواء البحرى السابق محسن حمدى فى تجنب تفاقم خلافات لا مبرر لها.

وقد طرأ خـلاف مظهره «فنى»، ولكن انعكس على تنفيـذ المرحلة الأخيـرة من انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء. ذلك أن الأمم المتحدة لم توافق على اتفاق السلام المصرى الإسرائيلى (لمعارضة عدد من الدول له)، ولهـذا لم يقبل مجلس الأمن إيفاد قوات أو مراقبين من الأمم المتحدة إلى سيناء أو إلى إسرائيل، حسبما اتفقت الدولتان.

وهنا أعلنت إسـرائيل أنهـا لن تتم الانسـحـاب قبل وصـول القـوات الدوليـة وانتشـارها فى سيناء. ولمواجهة هذا الموقف الطارئ، اتفق على السّعىْ لإحضار قوات من دول متعددة، ولو لم يكن وجودها تحت علم الأمم المتحدة.

وكانت مهمة تلك القوات الإشراف على نزع سلاح وتحديد تسليح بعض المناطق على الحـدود فى كل من سـيناء وإسـرائيل. وبقـوة دفع من الولايات المتحـدة

الأمريكية، أمكن تشكيل هذه القوات ووافقت عليها مصر، ولكن إسرائيل كان لها رأى آخر . . لقد أعلنت أنها لن تقبل اشتراك جنود من دول مثل فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وهولندا، لأن الاتجاه العام لدول الجماعة الأوروبية من النزاع العربى الإسرائيلى، وخاصة موقفها من المشكلة الفلسطينية، «يتعارض» مع اشتراك قوات هذه الدول مع القوات الدولية . .

وبذلت مصر والولايات المتحدة الأمريكية جهوداً دبلوماسية مكثفة فى ذلك الوقت، وشاركت السفارة فى تلك الجهود لإقناع وزارة الخارجية الإسرائيلية بقبول قوات هذه الدول الأوروبية. كانت حجة إسرائيل أنها لا تقبل اشتراك دولة لا تعترف باتفاق السلام فى تنفيذ جزء من أحكامه، وكان الرد عليها أنه ما دامت هذه الدول قد قبلت الاشتراك بقواتها فى المراقبة فى تنفيذ الاتفاق فإننا يمكن أن نعتبر ذلك قبولاً ضمنيًا لاتفاق السلام.

وأخيراً قبلت إسرائيل جنوداً من تلك الدول، ووافقت مصر وإسرائيل فى ٣ أغسطس ١٩٨١ على توقيع اتفاق يسمح لـ ٢٦٦٩ فرداً من القوات الدولية بأداء مهمة الرقابة، وكان تشكيلهم ١٢٠٠ من أمريكا، و٥٠٠ من كولومبيا، ومثلهم من فيجى، و١٠٥ من استراليا، و١٠٠ من هولندا، و٨٠ من إيطاليا، و٧٠ من أورجواى، و٤٠ من فرنسا و٣٥ من بريطانيا و٣٥ من نيوزيلنده، و٤ من النرويج. ووصلت الدفعة الأولى من هذه القوات (٦٧٠ من القوات الأمريكية) إلى شرم الشيخ فى ١٧ مارس ١٩٨٢، وهكذا أمكن أن تنسحب إسرائيل إلى الحدود الدولية فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢.

مراحل الانسحاب

بدأت إسرائيل فى سحب قواتها العسكرية من سيناء إلى خط العريش / رأس محمد على خمس مراحل صغيرة، وانتهت المراحل الأربع الأولى فى أشهر مايو ثم يوليو ثم سبتمبر ثم نوفمبر ١٩٧٩، وعادت حقول البترول بما فى ذلك حقل بترول علما فى جنوب سيناء إلى مصر.

وفى حيفا، حينما اجتمع الرئيس السادات مع المستر بيجن من ٤ إلى ٦ سبتمبر ١٩٧٩، وافق الرئيس المصرى الراحل على أن تبيع مصر جزءاً من بترولها إلى سيناء بالسعر العالمى وقت البيع، ووقع الطرفان الاتفاق على ذلك فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٧٩.

وفى ٢٥ يونيو سنة ١٩٨٠، أتمت إسرائيل المرحلة الخامسة من الانسحاب ووصلت قواتها إلى الخط ب (الذى يمتد من شرق العريش إلى رأس محمد) فتحرر بذلك ثلثا سيناء تقريبًا، وفتحت الحدود بين البلدين لأول مرة عن طريق البر من منفذ العريش فى ٢٧ يونيو ١٩٨٠، بعد ٩ شهور من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام.

أما الانسحاب النهائى إلى الحدود الدولية فقد تم بعد ٣ سنوات من توقيع معاهدة السلام وبقى قطاع غزة الذى كان تحت الإدارة المصرية قبل ١٩٦٧، تحت الاحتلال الإسرائيلى حتى الآن.

إن معاهدة السلام لم تنص فقط على انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة، بل تضمنت كذلك وجوب انسحاب جميع الأفراد المدنيين الإسرائيليين من سيناء. ولقد أصرّ الرئيس السادات فى كامپ ديڤيد على استعادة سيناء بكاملها «خالية» من المستوطنين الإسرائيليين، ولم يقبل كل المحاولات التى بذلتها إسرائيل للإبقاء على مستوطناتها وعلى استمرار بقاء المستوطنين فيها حتى لو قبلوا الخضوع للسيادة والقوانين المصرية.

لقد تناولت الصحف ووسائل الإعلام فى إسرائيل هذا الموضوع، وعقبت على «تشدّد» الرئيس السادات ورفضه طلب المستوطنين البقاء على الأرض المصرية، رغم ما له من جوانب «إنسانية»، إذ قال للمستر بيجن آنذاك «إن شعبى سيرجمنى لو قبلت بقاء إسرائيلى واحد على أرض سيناء»، ولما سأله الصحفيون عن مصير هذه المستوطنات بعد رحيل الإسرائيليين قال «احرثوها» وقد سُمعَت فى البداية على أنه قال «احرقوها» وكان لرده هذا صدى سيئًا فى الدوائر الإسرائَيلية، ولكن الرئيس تمسك بموقفه، وقال بيجن إنه سوف يعرض الأمر على الكنيست حتى يحصل على

موافقته على إخلاء المستوطنات فى جميع أنحاء سيناء. وقد تم ذلك وانسحب الإسرائيليون فعلاً دون مصاعب كبيرة من جميع المستعمرات التى أنشأوها فى شبه الجزيرة باستثناء مستعمرة ياميت، حيث اقترن الانسحاب منها بمشاعر وعناد المتطرفين.

ياميت

لقد أنشأ الإسرائيليون ١٤ مستوطنة فى سيناء، بعضها فى جنوب شرق شبه الجزيرة وعلى خليج العقبة، وبعضها الآخر شمال غرب سيناء، وجنوب رفح، على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وقد قامت إسرائيل بدفع تعويضات غاية فى السخاء إلى المستوطنين حتى يتم الانسحاب بهدوء ودون تذمر أو استياء شديدين. وبلغت التعويضات التى دفعت فى بعض الحالات إلى أكثر من مائة ألف دولار للأسرة الواحدة، مقابل المساكن والممتلكات والمزارع التى تركوها. وقبل معظم المستوطنين تلك المبالغ وسارعوا إلى شراء أو بناء مساكن أخرى فى مناطق مختلفة من إسرائيل مثل النقب حيث ترمى السياسة الإسرائيلية إلى التوسع على حساب الصحراء، كما اشترى بعض المستوطنين مساكن جديدة فى بلدة قيصرية، وأطلق عليهم سكان البلدة الأصليون اسم «أغنياء المستوطنات».

غير أن قلة من المستوطنين كانت ترفض الانسحاب وتتمسك بحقها فى البقاء على أساس «حق الفتح» أحيانًا، أو «حق الاستيطان» أحيانًا أخرى. وقد أشرت إلى الظاهرة التى قام بها نفر منهم أمام المستر بيجن عندما كان مجتمعا بالرئيس السادات فى شرم الشيخ فى يونيو ١٩٨١، وأمكن فى النهاية إقناعهم بوجوب الانسحاب. ولكن الوضع فى مستوطنة «ياميت» كان أكثر تفجرًا، لأنها كانت تضم نحو خمسة آلاف مستوطن، استقروا فى مساكنهم ورتبوا حياتهم على البقاء فى مزارعهم. ولقد حضرت وفود منهم إلى السفارة المصرية فى تل أبيب وطلبوا مقابلتى وحاولوا إقناعى بحقهم فى البقاء وبأنهم - إذا لزم الأمر - سوف يقبلون الخضوع للقوانين والسيادة المصرية. وأجبتهم باستحالة قبول بقائهم على الأرض

المصرية، وأن هذا يتعارض مع أحكام معاهدة السلام، وخرجوا والاستياء يبدو على وجوههم لعدم الاستجابة إلى مطالبهم.

ولم يكن الأمر قاصراً على القلة من المستوطنين الذين تمسكوا بالبقاء فى ياميت، بل إنّ المشكلة أخذت أبعاداً أخرى عندما تجمع بضع مئات من المدنيين المتطرفين، بتحريض وتنظيم ومشاركة جماعة «جوش ايمونيم»، ومن حزب «هتحيا» (وكلاهما يرى أن إعادة سيناء بكاملها إلى مصر كان خطأ كبيراً من المستر بيجن).

لقد دخل الوافدون الجدد إلى المساكن التى تم إخلاؤها وأعلنوا عزمهم على البقاء فيها ورفض الانسحاب منها فى الأجل الذى حددته حكومة إسرائيل وهو ٣١ مارس ١٩٨٢. وانضم الحاخام مائير كهانه، رئيس «عصبة الدفاع اليهودية»، وتحصنوا فى غرف مسلحة تحت المبانى (بنكرز) وخزنوا المفرقعات والقنابل اليدوية لمقاومة الجيش الإسرائيلى إذا حاول إخراجهم بالقوة.

وكانت وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون الإسرائيلى، تبرز هذه «الأزمة» وتتابع تطوراتها، وأخذ الموقف يزداد توتراً، فإسرائيل قد التزمت بإخلاء المستوطنات، ولكنها كانت فى حرج شديد ولا تريد إطلاق النار على المتدينين لما يمكن أن يترتب عليه من آثار سياسية، إذ أن هذه الأحزاب الدينية والمتطرفة هى التى حققت لبيجن الأغلبية التى مكنته من تشكيل الوزارة بعد انتخابات ١٩٨١.

كان المستر بيجن يقول وهو يصوِّر خطورة الوضع «أن المستوطنين سيتوجهون إلى الحائط للبكاء على ياميت، وسوف يصومون مثلما يفعلون حين تصيبهم الكوارث الوطنية.. إنهم سيضعون الرماد على رءوسهم حداداً، وأرجو أن تقدروا موقفى» ومع ذلك فإنه أكد اعتزامه تسليم المستوطنات خالية، وعهد إلى الجنرال شارون وزير الدفاع عندئذ بتنفيذ الإخلاء، وقد تمكن بفضل شعبيته بين الجنود من ناحية، و«تفهمه» لمنطق هؤلاء المتطرفين، من إخلاء المستعمرة، مستخدماً الكثير من الطرق التى تثبت دهاءه. لقد اعتصم بعض المستوطنين فوق أسطح المساكن، فاستعان شارون بأقفاص حديدية كانت تتدلى من الطائرات العمودية لنقل المستوطنين إلى خارج المستوطنة دون إطلاق النار عليهم.

وكان الرأى العام فى إسرائيل يتابع هذه «المحنة» والمعاناة النفسية كما أطلقوا عليها، بين مستنكر لتصلب مصر وتشددها وإصرارها على إخلاء المستوطنات، وبين منصف يرى أن إسرائيل لا حق لها فى احتلال سيناء بعد أن تعهدت بإخلائها ووافق ممثلو الشعب (الكنيست) على ذلك، ومن ثم فلا مفر من تنفيذ التعهد، وأخيراً وبعد أزمة حقيقية عكستها شاشات التلفزيون الإسرائيلى خلال أيام، تمكن الجنرال شارون من إخلاء المستوطنة قبل موعد الانسحاب النهائى.

وكانت مصر قد عرضت استعدادها لدفع ثمن المبانى والمزارع التى أقامها الإسرائيليون فى هذه المستوطنة، ولكن الجنرال شارون، لسبب لم يعلن عنه، قرر إزالة هذه المستوطنة من الوجود، وتدمير مساكنها وكل مبانيها، مستخدمًا الجرافات التى ساوتها بالأرض، ولم تترك إلا حطام تلك المستوطنة، باستثناء المعبد اليهودى الصغير الذى لا زال قائمًا حتى الآن.

لقد تساءل الكثيرون فى مصر وفى إسرائيل عن السبب الذى حدا بالجنرال شارون لاتخاذ قرار تدمير المستعمرة التى طالما افتخر بها مشيدوها، فقال البعض إنه إزاء الانفعالات النفسية العنيفة التى سيطرت على المتطرفين وما نشأ عنها من شعور بالإحباط بعد الإخلاء فإنه كان من العسير لديهم أن يروا هذه المبانى التى شيدوها والمزارع التى أعدّوها، تنتقل إلى أيدى المصريين، لذلك فإنهم فضلوا تدميرها على بيعها لمصر!!

وقال آخرون إن هذه المستوطنة قريبة من الحدود مع غزة التى تحتلها إسرائيل، وإذا سكنها المصريون فإنها قد تصبح مصدراً للمتاعب والاحتكاك المستمر نتيجة محاولات التهريب (الأسلحة وغيرها) أو تسلل الفدائيين منها.

وفسّر فريق ثالث تدمير ياميت بأنه كان يستهدف «ضرب المثل» على صعوبة إخلاء أى مستوطنة أخرى أقامتها إسرائيل فى الأرض العربية المحتلة، وحتى تدرك أية حكومة إسرائيلية تالية، أن الانسحاب من المستوطنات الأخرى أصبح فى حكم «المستحيل» وكان إخلاء ياميت على هذا النحو سابقة «أليمة» لن يُسمح بتكرارها.

وربما كانت الحقيقة مزيجًا من التفسيرات الثلاثة السابقة، ولم تحدد حكومة

إسرائيل سببًا معينًا، ولكن المستر بيجن قال إن إخلاء ياميت ترك جرحًا مفتوحًا، بعد أن «تخلى سكانها مجبرين عن مبانى ومدارس ومزارع ومشاعر ملتهبة».

الخلاف على الحدود

نصت معاهدة السلام على انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين، ولم يكن هناك خلاف بين مصر وإسرائيل على هذه الحدود، إذ لم تكن لإسرائيل أية مطالب إقليمية على أرض سيناء. لهذا لم يكن من المتوقع أن ينشأ الخلاف عند تخطيط الحدود، التى كانت موضحة فى اتفاق الحدود بين مصر وتركيا الموقع فى أول اكتوبر ١٩٠٦، والمرفق به خريطة تثبت حق مصر فى ملكية وادى طابا.

إن هذا الاتفاق تم التوصل إليه بعد أن احتل الضابط التركى رشدى باشا منطقة طابا (ومناطق أخرى فى سيناء) فاحتج السفير البريطانى فى القسطنطينية على ذلك (إذ كانت بريطانيا تحتل مصر الخديوية منذ ١٨٨٢) وأنذر الباب العالى بوجوب إخلاء طابا والمناطق الأخرى (فى القسيمة والكونتلية)، وبعث وزير خارجية تركيا العثمانية خطابا إلى السفير يؤكد فيه أن الأوامر قد صدرت بإخلاء منطقة طابا.. وهكذا أكدت الامبراطورية العثمانية أنها لم تنازع أبدًا فى أن طابا مصرية.. ولكنها كانت تهتم بالاحتفاظ بميناء العقبة (لحماية خط حديد الحجاز الذى كان يجرى إنشاؤه).

ولقد وضعت اللجنة المصرية التركية التى شكلت لتخطيط الحدود، علامات امتدت من رفح إلى رأس طابا على الشاطئ الغربى لخليج العقبة. ويبلغ عدد العلامات ٩١ علامة، على شكل مخروط (أو هرم قمته مسطحة) من الأسمنت، ركبت فوقه علامة حديدية، وقد تآكلت بعض هذه العلامات بمرور الزمن ولكنها بقيت فى أماكنها. ومن الثابت أن العلامة الأخيرة (رقم ٩١) كانت على الحافة الشرقية لمرتفعات وادى طابا، تطل على الوادى وعلى خليج العقبة.. وقد أكد هذه الحقيقة، فضلاً عن الاتفاق المصرى التركى، الكتاب الذى وضعه نعوم بك شقير

سنة ١٩١٦ عن التاريخ القديم والحديث لسيناء وجغرافيتها، وكان نعوم بك سكرتير لجنة الحدود المصرية التركية المشار إليها، ومن ثم فإن كتابه له وزنه ومصداقيته. ويؤكد المؤلف أن القائد التركى رشدى باشا أكد تخلّى بلاده عن طابا لمصر، مقابل التمسك بميناء العقبة . . ولم تحدث تغييرات فى الحدود الدولية منذ ذلك الوقت حتى بعد قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ .

وعندما بدأت مصر وإسرائيل البحث عن علامات الحدود، لم يكن فى الأمر تخطيط جديد، وأمكن كشف عدد كبير من العلامات القديمة ولم يختلف الطرفان على مواقعها . . إلا بالنسبة لخمسة عشر علامة تراوح الخلاف على مواقعها بين ١٠٠ متر وكيلو متر واحد . . ولكنها فى مناطق جرداء على ناحيتى الحدود، ولا زال الخلاف عليها قائمًا . .

ولكن الخلاف الهام كان على موقع العلامة الأخيرة رقم ٩١، التى كشف المصريون وجودها على حافة الهضبة وكانت متآكلة لكن الرقم ٩ كان لا زال ظاهراً عليها، بالإضافة للعلامة الحديدية التى كانت فوق المخروط الأسمنتى . .

ولكن خبراء المساحة الإسرائيليين زعموا أن العلامة وضعت فى أعلى حافة المرتفع بطريق الخطأ، وأن مكانها فى جنوب الوادى . . ولو صحّ ذلك لكان انحراف الخط الممتد بين العلامتين ٩٠ و٩١ يزيد بمقدار ٢٥ درجة عن الانحراف الموضح فى خريطة الاتفاق المصرى التركى . . وحاولوا التدليل على صحة زعمهم بأن مكان العلامة ٩١ قرب «نخيل الدوم» الموجود فى وادى طابا وليس على قمة المرتفعات التى تقع شرقها . .

وفى محاولة للاتفاق على مواقع علامات الحدود، حضر وفد من القاهرة برئاسة الفريق كمال حسن على ومعه اللواء بحرى محسن حمدى (رئيس اللجنة العسكرية المصرية) وعدد من خبراء المساحة من القوات المسلحة المصرية، وهبط الوفد فى مطار «رأس النقب» الذى كان لا زال يحمل اسمه العبرى «عتصيون»، ليلتقى بالجنرال أرييل شارون على رأس وفد يضم الجنرال ابراهام شامير والكولونيل روف سيون، مع عدد من خبراء المساحة فى الجيش الإسرائيلى .

ووضعت إسرائيل طائرة هليكوبتر لتنقل أعضاء الوفدين إلى أماكن العلاقات المختلف عليها، وشاهدت عدداً من علامات الحدود المقامة على شكل مخروط من الاسمنت. وكانت العلامة الأخيرة (٩١) التى تقع جنوب إيلات هى محل الخلاف الجوهرى بين مصر وإسرائيل.. لأن مكانها على حافة المرتفع شرق وادى طابا، يعنى أن طابا مصرية وتبلغ مساحة المنطقة المتنازع عليها ١٢٠٠ متر، تطل على خليج العقبة وهى عبارة عن منطقة سياحية جميلة، أقام فيها إسرائيلى قرية سياحية على الرمال الناعمة، وأرست فيها إحدى الشركات أسس فندق (سونستا) الذى افتتح فيما بعد..

ويتضح من الخريطة التقريبية أن منطقة طابا تقع بين خط الحدود الذى تراه مصر صحيحًا (بين العلامتين ٩٠، ٩١) وبين الخط الذى تقول إسرائيل إنه الحدود ويمتد غرب المرتفعات بحيث يقع وادى طابا فى حدود إسرائيل..

وفى إحدى غرف مطار رأس النقب جلس الفريقان المصرى والإسرائيلى، وعرض كل منهما وجهة نظره.

واستندت مصر إلى خرائط معتمدة، وحججا قوية (بالإضافة إلى ما تقدم):

١ - أن علامة الحدود رقم ٩١ أمكن التعرف على مكانها باستخدام الطرق الصحيحة والفنية فى علم المساحة، وثبت من البطاقات القديمة المحفوظة أن الذى أقامها رجل إنجليزى يدعى دكتور بول، وهذه الأدلة سابقة على إنشاء دولة إسرائيل.

٢ - كذلك سجلت الصور الفوتوغرافية المأخوذة من الجو مكان العلامة ٩١ قبل أن تبدأ أعمال المسح الأرضية، ووجدت بقايا الهرم المسطح القمة (المخروط) بجوار العلامة.

٣ - وتدل الأوصاف الواردة فى كتاب نعوم بك شقير على صحة وضع هذه العلامة (٩١) وسائر العلامات إذ يتحدث عن دخول اللجنة المصرية التركية وادى طابا ووضع علامة الحدود على المرتفعات الشرقية «its eastern highlanda».

٤ - عدد كبير من الخرائط المطبوعة بواسطة مصلحة المساحة المصرية سنة ١٩١١،

وأخرى إنجليزية أعدها المكتب الحربى البريطانى بالاشتراك مع مصلحة المساحة المصرية سنة ١٩١٥ ، وخريطة أمريكية مرفقة باتفاقات السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩ .

٥ ـ هذا ، عدا ما سبقت الإشارة إليه من تسليم «الباب العالى» لخديوى مصر بملكية سيناء بما فيها وادى طابا ، ونفى الزعم الإسرائيلى بأن علامة الحدود تقع عند أشجار الدوم ، لاختلاف ذلك مع زاوية انحراف الخط الممتد بين العلامة ٩٠ ، ٩١ عما هو مدوّن فى المراجع التاريخية .

٦ ـ وقد روى الفريق كمال حسن على قصة ضابط مصرى نقل إلى طابا ، بعد انسحاب إسرائيل الأول من سيناء سنة ١٩٥٧ ، وكان الضابط يحكى فى رسائله إلى الفريق أنه يمضى وقته «فوق الجبل» . .

ولكن كل هذه الحجج لم تنفع الجانب الإسرائيلى الذى زعم أن مقاولاً فلسطينيًا هو الذى أخطأ فى وضع العلامة (٩١)، وشكك فى «دقة» الخرائط التى قدمتها مصر ، وزعم أن شجر الدوم الذى يشير إليه نعوم بك شقير فى الوادى وليس على المرتفعات الواقعة شرقه . أما ما رواه الفريق عن موضع الضابط المصرى ، فقد برره الجنرال شارون بأن إسرائيل عندما انسحبت سنة ١٩٥٧ من سيناء فإنها انسحبت إلى خطوط الهدنة المصرية الإسرائيلية وليس إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين . .

وهكذا تمسكت إسرائيل بوجهة نظرها ، وحتى لا يتفاقم الخلاف ، حاول الطرفان عدم تعميقه ، ولكن كافة الاتصالات اللاحقة أسفرت عن تصلب الموقف الإسرائيلى ووصفه للخلاف بأنه «فنى» ويدور حول مواقع علامات الحدود ، وأنه ليس خلافًا سياسيًا ، لأن إسرائيل ليست لها أية مطالب إقليمية فى سيناء . . ولكن مصر لم تكن لتقبل التفريط فى «سنتيمتر واحد» من أرضها ، كما صرح المسئولون فى القاهرة ، ورد بيجن قائلاً إنه بدوره لن يتخلى عن ملليمتر واحد من طابا !

وأخذ الخلاف أبعادًا لا تتناسب مع قدر المساحة المتنازع عليها ، وتحول إلى قضية

وطنية تتصل بالسيادة على تراب الوطن . . وقد حَّولتها إسرائيل إلى منطقة سياحية جميلة تعتبر امتداداً لمدينة إيلات ، ويمكنها استيعاب أعداد كبيرة من السائحين فى فندق سونستا . .

وقد رفضت إسرائيل عرض مصر استعدادها لدفع ثمن الفندق وتعويض صاحب القرية ، بل والسماح له بإدارتها حتى بعد الانسحاب الإسرائيلى النهائى ، على أن تؤول بعده إلى مصر . . وتمسكت إسرائيل بوضع يدها على المنطقة . . فهل كانت تؤمن إسرائيل حقًا بأن طابا تقع فى أرضها؟

إذا رجعنا إلى العلاقات المصرية الإسرائيلية فى ذلك الوقت (فبراير ومارس ١٩٨٢) لوجدنا أن مسيرة التطبيع فى العلاقات كانت تعانى من بعض الانكماش ، نتيجة تعثر مفاوضات الحكم الذاتى . . وكان الرئيس حسنى مبارك قد تولى مسئولية الحكم بعد اغتيال الرئيس السادات ، ورغم تأكيدات الرئيس الجديد بالتزام مصر بمعاهدة السلام ، فإن إسرائيل كانت تتشكك فى أنه بعد إتمام الانسحاب من سيناء ، سوف تتجه مصر إلى التقارب مع الدول العربية على حساب علاقاتها مع إسرائيل . .

كذلك كان الرئيس حسنى مبارك قد رفض إلحاح إسرائيل على أن يزور القدس أثناء زيارة العمل التى كان يعتزم القيام بها لإسرائيل . . وأعلن المسئولون فى القدس أنه إذا لم تتم زيارة الرئيس المصرى للقدس فلا داعى لإتمام الزيارة . . ولم يكن من المقبول أن تتم زيارة الرئيس مبارك لإسرائيل تحت هذا الضغط ، وبعد أن خرج الخلاف على الزيارة إلى العلانية !

لقد استمعت إلى عدد من الإسرائيليين يرددون أن السياسة المصرية تتبع خطة هدفها «التمشى» مع إسرائيل ومداراتها حتى تستعيد مصر سيناء كلها ، ثم تعود بعد ذلك إلى الصف العربى . . لهذا أعتقد أن إسرائيل وجدت فى طابا «ورقة» يمكن الاحتفاظ بها كنوع من «الرهن» ولا تعيدها إلى مصر إلاَّ بمقابل . .

ومما يؤكد رغبة إسرائيل فى الاحتفاظ بطابا كرهن ، أنه بغض النظر عن وجهتى

نظر مصر وإسرائيل إزاء موضع علامات الحدود، ووزن الأدلة التى ساقتها كل من الدولتين لإثبات أن منطقة طابا تقع فى أراضيها، فإن المطلب المصرى كان معقولاً: إننا لم نتفق على مواقع الحدود، واستنفدنا كل إمكانيات التفاوض بغية الوصول إلى اتفاق، ولم ننجح فى ذلك، فلماذا لا نلجأ إلى إجراءات التحكيم، والأمثلة على ذلك كثيرة فى القانون الدولى، بل إن معاهدة السلام فإنها تنص على أن الخلافات على تطبيق أحكامها تخل بالتفاوض ثم بالتوفيق «Conciliation» أو بالتحكيم Arbitretion . .

ولو كانت إسرائيل مقتنعة فعلاً بما لديها من حجج لإثبات ملكية طابا، فلماذا لم تقبل الالتجاء إلى التحكيم فوراً أو بعد مدة معينة، وتمسكت بوضع يدها وإطلاق مدة «التوفيق» بلا حدود، مما يعتبر فى الواقع رفضًا للتحكيم . .

تصلب الموقف الإسرائيلى

كان خبراء المساحة الإسرائيليون ينكرون أن تكون علامة الحدود على أعلى جبل طابا هى الموقع الصحيح للحدود، ويصرّون على أنها نقلت من موقعها الأصلى فى وادى طابا، لكنهم لم يستطيعوا إثبات الموقع الذى يدَّعون أنها نقلت منه. وكان موعد إتمام الانسحاب الإسرائيلى من سيناء يقترب، وانتهز الجنرال شارون الفرصة ليضغط على مصر حتى تقبل الأمر الواقع، إذ قال إنه إذا لم تتفق الدولتان على خطة معيّنة للحدود فإن قوات إسرائيل لن تنسحب فى موعدها، لأنها «لا تعرف» إلى أى حدودٍ سوف يكون الانسحاب!

ولقد بذلت مصر عن طريق وزير خارجيتها الفريق كمال حسن على، ووزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالى جهوداً مضنية لإقناع الجانب الإسرائيلى بتحديد فترة معينة تجرى خلالها محاولات «التوفيق»، ثم يتحتم بعدها الالتجاء إلى التحكيم (ومعروف أن قرار المحكمة يلزم الطرفين مادامًا قد قبلا الالتجاء إليه).

ولقد جمع الدكتور بطرس غالى عدة أمثلة عن خلافات دولية أخرى، اتفق الطرفان فيها على تحديد فترة معينة، فإذا لم يتفقا بالتفاوض أو بالتوفيق، تبدأ إجراءات التحكيم. لكن المستر بيجن رفض هذا قائلاً إن التحكيم هو المرجع الأخير «ونحن دولتان فى حالة سلام جديد ونحرص عليه، فلماذا نجعل سيف الزمن معلقًا فوق رءوسنا؟ لماذا سنة أو سنتين؟ فلنتفاوض أو لنبدأ مرحلة التوفيق، وليستمر ذلك سنة أو عشرين أو أربعين أو ثمانين عامًا، ولم لا»؟ ولاحظ رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق وقع أقواله على الجانب المصرى، فحاول أن يلطف من ثقل الجو، فقال «وربما نصل إلى اتفاق خلال شهور»!

كان واضحًا أن بيجن يتفاوض من مركز القوى، الذى يضع يده ويرفض التخلى عن الميزة التى حصل عليها، بل إنه يهدد بعدم إتمام الانسحاب إذا لم يتفق الطرفان.. ومرة أخرى حاول المفاوض المصرى أن يقصّر المدة التى يمكن انقضاؤها قبل الالتجاء إلى التحكيم، فطلب من إسرائيل وقف النشاط (السياحى) فى تلك المنطقة حتى يتم الاتفاق على ملكيتها بالتوفيق أو بالتحكيم، ويستتبع ذلك وقف استمرار البناء فى الفندق، وتعطيل القرية السياحية، ومنع السباحة على الشاطئ..

وجاء رد رئيس الليكود بالرفض الفورى، وتساءل لماذا نوقف نشاطًا سياحيًا لا يضرّ أحدًا، فليستمر السائحون فى الاستمتاع بالشاطئ والبحر والفندق. دعوا الحياة تستمر.. لماذا نوقفها؟ وليحضر السائحون كذلك من مصر ويدخلوا المنطقة ويتمتعوا بها.. وأضاف المستر بيجن وكأنه يشجع المصريين على قبول عرضه وعلى السياحة فى طابا التى تضع إسرائيل يدها عليها، إن إسرائيل سوف «تتنازل» عن حقها فى فرض الضرائب على أى نشاط سياحى فى طابا!

الاتفاق المؤقت

وإزاء الظروف التى أشرت إليها، كان من الضرورى الاتفاق على وضع مؤقت للمنطقة.. فهل ستكون طابا المتنازع عليها أرضًا غير مملوكة لأحد «No man`s Land» إلى أن يتقرر وضعها نهائيًا؟ أو تكون منطقة يدعى كل طرف أنها داخل

حدوده وليست منطقة تخلى كلاهما عنها؟ وإلى أى حدود تنسحب إسرائيل، وما هى أنواع النشاط التى تمارس فيها على وجه التحديد إلى أن يبت فى أمرها نهائيًا؟

لقد اتفق الطرفان على ما يلى :

١ ـ أن تنسحب القوات الإسرائيلية فى ٢٥ أبريل ٨٢ إلى خط الحدود الذى ترى مصر أنه الحدود الصحيحة، وتتقدم السلطات المصرية (ممثلة فى السلطة الإدارية والشرطة) إلى خط الحدود الذى تقول إسرائيل إنه الحدود الصحيحة . .

٢ ـ تبقى المنطقة بين الطرفين محل خلاف ولا تخضع لسيادة أيهما، ولا يرفع عليها علم أى من الدولتين، وتشرف القوات الدولية على الأمن والنظام فيها . .

٣ ـ إلى أن يُحْسَم الخلاف نهائيًا، تلتزم إسرائيل بعدم أى نشاط فى هذه المنطقة زيادة عن الأنشطة الثلاثة القائمة حاليًا فيها وهى الشاطئ والقرية السياحية والفندق . . (وقد أكملت إسرائيل الفندق بعد الانسحاب النهائى بشهور عديدة وافتتحته للسياحة).

٤ ـ يتم حل الخلاف بالتفاوض megatiotions ثم بالتوفيق Conciliation أو بالتحكيم arbitiation . . (بدون تحديد مدة).

وجدير بالذكر أنّ إسرائيل رفضت إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، كما رفضت التحكيم الدولى (بالاحتكام إلى دول معينة) بحجة أن الاعتبارات السياسية الدولية سوف تؤثر على قرارات المحكمين، واشترطت إسرائيل أن يكون التحكيم، فى الوقت الذى توافق هى عليه، باختيار كل طرف لأحد الحكام Arbiter، ثم يتفق الحكمان على اختيار حكم ثالث.

* * *

وحتى مساء ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٢، لم تكن مصر قد قبلت بعد شروط الاتفاق المذكور، وكنت فى القدس أنتظر فى فندق هيلتون موافقة القاهرة على هذه الشروط قبل أن أوقع عليها، وبعد منتصف الليل بقليل تلقيت مكالمة هاتفية من القاهرة

بالموافقة وتكليفى بالتوقيع على الاتفاق، الذى اشترك مندوب عن الولايات المتحدة فى المساعدة على التوصل إليه.

وقد علمت فيما بعد أن القوات الإسرائيلية التى كان عليها أن تتم الانسحاب فى منتصف الليل، لم تصلها تعليمات الانسحاب إلاّ فى الثالثة صباحًا، ولمّا كان الموعد الذى تنص عليه معاهدة السلام هو منتصف ليل ٢٥ أبريل، فإن السلطات الإسرائيلية اتخذت إجراءً «رمزيًا» بوقف تحرك السياسة عند منتصف الليل حتى يكون الانسحاب الإسرائيلى قد تم فى موعده!

* * *

وكان الاتفاق يقتضى أن يتفاهم الطرفان بعد ذلك على تنظيم عملية دخول جزء من القوات الدولية إلى طابا للإشراف على الأمن والنظام فيها، ولكن ذلك تأخر حتى حل شهر يونيو سنة ١٩٨٢، وقامت إسرائيل بغزو لبنان.. ولقد اهتمت مصر بهذا العدوان على دولة عربية مسالمة، ولم تقم ببحث موضوع دخول القوات الدولية إلى طابا، حتى أعلنت إسرائيل عن عرضها عن الانسحاب من لبنان، فتجددت الاتصالات بين مصر وإسرائيل بشأن مشكلة طابا فى يناير ١٩٨٥.

أما خلال الفترة من أبريل ١٩٨٢، فإن إسرائيل أقامت منفذًا Check point - عند نقطة الحدود التى ترى مصر صحتها، كما أعدت مصر منفذًا آخر عند نقطة الحدود التى تطلب إسرائيل باعتبارها صحيحة، وظل دخول السائحين من الإسرائيليين والأجانب إلى المنطقة الواقعة بين المنفذين مستمرًا، عن طريق المنفذ الإسرائيلى وحده، إذ أن مصر لم تمارس حقها فى دخول المنطقة أولا فى حالات محدودة..

وفى غياب القوات الدولية التى كان من المفروض أن تشرف على الأمن فى هذه المنطقة، أدخلت إسرائيل عددًا من رجال أمنها للاضطلاع بتلك المهمة. وكان المفروض أن الدخول إلى طابا من المنفذ المصرى يتمتع بنفس حرية الدخول (بدون تأشيرة) من المنفذ الإسرائيلى، ولكن إسرائيل اشترطت أن يحصل الداخلون من

المنفذ المصرى على تأشيرة دخول إسرائيلية ، كما أقامت فى مواجهة المنفذ المصرى نقطة أمن وجوازات إسرائيلية ، بحجة الخوف من تسلل الفدائيين أو الأشخاص غير المرغوب فيها إلى طابا وإسرائيل عند المنفذ المصرى .

وهكذا أصبحت طابا من الناحية العملية تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة ، واستؤنفت المفاوضات بشأنها بين مصر وبين إسرائيل . .

رفح المصرية ورفح الفلسطينية

قبل سنة ١٩٦٧ ، كانت الإدارة المصرية تشرف على قطاع غزة ، بما فى ذلك مدينة رفح التى تقع على الحدود المصرية الفلسطينية . وبعد أن استولت إسرائيل على القطاع وعلى سيناء أصبحت المدينة بشقيها الفلسطينى والمصرى فى أيدى القوات الإسرائيلية .

ووفقًا لمعاهدة السلام ، ووجوب انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط الحدود الدولية بين مصر وفلسطين ، كان من الضرورى إعادة تخطيط الحدود بين جزئى المدينة بعد اندماج دام ٣٤ عامًا .

وبعكس منطقة طابا ، فإن خط الحدود فى رفح الذى كان يمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى الجنوب الشرقى نحو خليج العقبة ، لم يكن مختلفًا عليه فى هذه المدينة ، ولكن نشأت صعوبة عملية مرجعها كيفية الفصل بين القسمين المصرى والفلسطينى للمدينة ، دون الإضرار بمصالح السكان على الجانبين .

وللاتفاق على ذلك زار وفد مصرى برئاسة الفريق كمال حسن على هذه المنطقة والتقى بوفد إسرائيل يرأسه الجنرال شارون . . خرج الكثير من السكان بعد ظهر ذلك اليوم ، يرقبون فى قلق ما يجرى وما سوف يتقرر بشأن مصير مساكنهم . . وكانت هناك منطقة خالية من المبانى فى الجزء القريب من شاطئ البحر ، ولكن فى جنوبها كانت هناك منازل يمر خط الحدود الدولى خلالها . وحتى تتجنب مصر وإسرائيل الأضرار الناشئة عن هدم المبانى ، اتفق على اعتبار المسكن الذى يطل بابه

على القسم الفلسطينى فلسطينيا والذى يطل بابه على القسم المصرى من المدينة مصريًا . .

كما اتفق على إجراء تسهيلات خاصة عند العبور من أحد جانبى المدينة إلى الجانب الآخر (خاصة أن المدينة تضم عائلات موحدة، يفصل بينها خط الحدود الدولى) بعد التأكد من الاجراءات الأمنية اللازمة، منعًا لتهريب الأسلحة أو المخدرات . .

وكانت هناك مشاكل الزراعة بالنسبة للمقيمين فى قسم من المدينة، ولهم أرض يزرعونها فى القسم الآخر، فكان من المحتم بحث تسهيل الانتقال بين جزئى رفح، وقد تم الاتفاق على حل تلك المشاكل دون صعوبات كبيرة. غير أنه تم الاتفاق على إقامة سور على الحدود بين شطرى المدينة كلما كان ذلك ممكنا ودون هدم أية مساكن قائمة، مع الاستعداد لبحث طلبات الانتقال من أحد جانبى المدينة إلى الجانب الآخر، تحقيقًا لرغبات السكان على أن تدرس كل حالة على حدة «Up on its own merits»، كذلك ووفق على نقل سكان ومعسكر «كندا» إلى قطاع غزة.

وأسندت مهمة الإشراف على تنفيذ هذه العمليات إلى اللجنة العسكرية المشتركة بين مصر وإسرائيل . .

تم الانسحاب فى موعده

وهكذا، وبعد عدة مراحل تخللتها بعض الأزمات وخاصة فى ياميت وطابا، تم انسحاب جميع القوات الإسرائيلية العسكرية، وكل المدنيين من شبه جزيرة سيناء، وعادت كاملة وخالية إلى مصر.

وكان الرأى العام فى إسرائيل حسّاسًا إزاء استخدام كلمة «الانسحاب»، وطلبت إسرائيل أن تكون الاحتفالات التى تعتزم مصر إقامتها فى هذه المناسبة ذات طابع محدود Jon - Key واستجابت مصر لهذا الطلب فى سيناء، تجنبا لإثارة مشاعر المتطرفين دون داع، ما دام جوهر الانسحاب قد تحقق، فلم تقم فى سيناء احتفالات كبرى، واكتفى بالاحتفالات الرسمية للقوات المسلحة، وتم انزال العلم

الإسرائيلى فى شرم الشيخ ورفح، ورفع العلم المصرى بحضور محافظى جنوب وشمال سيناء.

أما فى مصر، فكان الابتهاج بعودة سيناء شاملاً، وكانت فرحة شعبية كبرى، فوضعت الأغانى وترنم بها الفنانون والجماهير ورفعت الأعلام وأقيمت صلوات الشكر فى المساجد والكنائس، وألقى الرئيس مبارك كلمة فى هذه المناسبة أشار فيها بلمسة من الوفاء إلى ذكرى الرئيس الراحل أنور السادات.

لقد كان هذا الانسحاب التام من أرض سيناء وعودتها إلى السيادة المصرية هو الإنجاز الفريد لاتفاقات كامب ديفيد. وإننى أعلم أن هذه الاتفاقات كانت ولا زالت محل نقد الكثيرين فى مصر وفى معظم الدول العربية، ولهم فى ذلك حججهم. ولكن المؤكد أنه لولا هذه الاتفاقات لظلت سيناء، مثل الجولان والضفة الغربية وغزة، ترزح تحت يد الاحتلال الإسرائيلى، بينما تستمر محاولات الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية تتعثر بين مواقف الدول العربية، وشروط إسرائيل المتعنتة، وأمام الهيئات الدولية فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمؤتمرات الدولية، والتصريحات المخلصة عن «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وأمانيه الوطنية» التى أصبحت شعاراً يردده الجميع دون الاتفاق على طرائق عملية لتنفيذه..

إن الذين يستخفون فى مصر والعالم العربى بعودة سيناء.. يقابلهم فى إسرائيل متطرفون كثيرون، يستنكرون إعادة ٢٢ ألف كيلو متر مربع إلى مصر مقابل قصاصة ورق.. كما يسمون معاهدة السلام..

إن هؤلاء المتطرفين يدعون أن من حق إسرائيل - بل من واجبها - أن تحتفظ بسيناء أو بجزء كبير منها.. ويلتمسون حجتهم فى «حق الفتح» وفى دعاوى تاريخية على أساس أن موسى أقام فى سيناء وعلى جبالها تلقى الوصايا العشر، إن هؤلاء المتطرفين يتمنون أن ترجع مصر عن معاهدة السلام حتى يستعيدوا سيناء أو أجزاء منها ويضموها لإسرائيل!

من أجل هذا كان يوم ٢٦ أبريل ١٩٨٢ بالنسبة إلى من أسعد الأيام، ولقد شعرت كمصرى أن اتفاقات كامپ ديڤيد قد أثمرت هدفًا عظيمًا واحدًا على الأقل، لأن مصر وقد استعادت كل أراضيها سوف تعمل على تحقيق أهدافها والتفرغ لمشاكلها الملّحة، وعلى الوقوف رافعة أعلامها، تبذل جهودها الدبلوماسية المخلصة لنصرة الحق العربى، ولكنها لا تحتكر العمل العربى أو الدولى . . بل تؤيد كل محاولة مخلصة لحل النزاع العربى الإسرائيلى، حلاً يعيد السلام العادل والشامل إلى ربوع المنطقة . .

الفصل العاشر

السلام.. والسلام البارد

اغتيال السادات

منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، أصبحت مصر تحتفل بيوم ٦ أكتوبر كعيد للقوات المسلحة، ويقيم الملاحق العسكريون فى سفاراتها فى الخارج حفلاً بهذه المناسبة، وإذا لم يوجد ملحق عسكرى فى السفارة، كما كان الوضع فى تل أبيب، يقيم السفير حفلاً فى هذه المناسبة . .

لذلك أقمت حفل الاستقبال الأول فى ٦ أكتوبر ١٩٨٠ فى فندق «هلتون تل أبيب» وهو الحفل الذى قاطعه الإسرائيليون الرسميون تلبية لنداء من المستر بيجن على ما قدمت، وفى ٦ أكتوبر ١٩٨١ أقمت الحفل فى حديقة دار السفارة فى كفار شمارياهو . .

وحضر الحفل رؤساء البعثات الدبلوماسية والملاحق العسكريون من عدة دول، كما حضره عدد من الأجانب، أما الإسرائيليون فكان عددهم محدوداً بسبب موقف حكومتهم الذى يستنكر الاحتفال بذكرى أكتوبر المجيدة . .

وكانت الساعة الواحدة بعد الظهر حين أبلغنى زميل من أعضاء السفارة أن إذاعة القاهرة التى كانت تبث وصف الاحتفال العسكرى بهذه المناسبة قد توقفت عن البرامج العادية بعد أن فوجئ الجميع بصوت طلقات نارية، ويبدو أن الرئيس السادات أصيب، ولا يعرف ما إذا كانت الإصابة قاتلة . .

وقد احتفظت بهدوئى الظاهرى رغم أن النبأ قد وقع علىَّ كالصاعقة، فتجولت قليلاً بين المدعوِّين دون أن أذكر شيئًا مما حدث، وبعد دقائق من علمى بالنبأ، وصل السفير الأمريكى صمويل لويس، وأكد لى ما سمعه بدوره. ولم أستطع البقاء فى الحفل أكثر من ذلك، فغادرته فورًا عائدًا إلى مكتبى فى السفارة حتى أتمكن من متابعة الحدث الخطير بالاتصالات التليفونية أو من الإذاعات المختلفة.

ولست فى حاجة إلى وصف الشعور بالأسى والقلق الذى انتابنى بعد وقوع هذا الحادث.. ولم تكن صلتى بالرئيس الراحل تتميز بأى جانب شخصى، رغم المرات العديدة التى التقيت به فيها (فى أبو ظبى سنة ١٩٧٣ وفى القاهرة سنة ١٩٧٥ وفى المغرب التى زارها ثلاث مرات أثناء عملى بها فضلاً عن لقاءاتى معه فى مصر وإسرائيل بعد تعيينى سفيرًا فى إسرائيل).. كانت صلة رسمية بين رئيس الدولة مع السفير الذى يمثله.. لكنه بالنسبة لى كان رمز مصر وصاحب مبادرة السلام، ولقد تابعت الإذاعات من مختلف العواصم، من القاهرة ومن مونت كارلو وهيئة الإذاعة البريطانية وصوت أمريكا، حتى أعرف ما إذا كانت الإصابة خطيرة، وما إذا كانت قد استهدفت الرئيس أو نظام الحكم كله فى مصر. وكانت الأنباء تتضارب أحيانًا فى وصف مدى خطورة الإصابة، حتى بدأت إذاعة القرآن الكريم من القاهرة، فأدركت أن الطلقات التى أصابت الرئيس كانت قاتلة، وأنه أسلم روحه إلى بارئها.

وأعلنت مصر الحداد الرسمى، فطلبت تنكيس العلم المصرى المرفوع فوق مكاتب السفارة. وتذكرت فى هذه اللحظة يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ حين بدأ بث القرآن الكريم من إذاعة القاهرة، وحضر الرئيس السادات فى مساء ذلك اليوم إلى مبنى التليفزيون الواقع على كورنيش النيل، ليذيع بنفسه نبأ وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر..

كان تأثرى بالغًا.. كنت أخشى أن الرصاصات التى استهدفت جسد السادات كانت ترمى إلى القضاء على النظام كله.. إن هذا الحدث مهما قيل فى تبرير دوافعه، دينيا أو سياسيًا، قد عرّض أمن الدولة للخطر، لولا أن سيطر الرئيس مبارك على الموقف بسرعة..

أما فى إسرائيل، فإن «حادث المنصة» كما أطلقت عليه بعض وسائل الإعلام، بلغ مسامع الجماهير، فكان الوجوم من هول المفاجأة هو رد الفعل الأول لمقتل الرجل الذى وقع السلام مع إسرائيل. إنه بالنسبة لإسرائيل، قد فعل ما لم يفعله رئيس عربى آخر إذ اقتنع بحتمية السلام وبادر بزيارة القدس وأبرم اتفاقات كامپ ديڤيد. كان السادات بالنسبة للرأى العام الدولى حكيمًا وشجاعًا، لم يتراجع أمام معارضة الدول العربية الأخرى.. وقاد شعبه على سبيل السلام، لهذا كان الحزن على السادات والأسى لفقده كبيرًا وظاهرًا فى كل مكان، وفى جميع الأوساط، حتى أولئك «الصقور» الذين كانوا يتساءلون عما أعطاه السادات لإسرائيل مقابل إعادة سيناء إلى مصر، ويلومونه على إصراره على إخلاء سيناء من المستوطنات.. لقد شملهم جميعًا الأسف الذى ساد إسرائيل حكومة وشعبًا.

وتعبيرًا من الإسرائيليين عن مشاعرهم، انهالت على السفارة برقيات التعازى يعرب فيها مرسلوها عن المشاركة فى آلام مصر وخسارتها بفقد رئيسها الراحل.. واتصل الكثيرون بالسفارة هاتفيًا من داخل إسرائيل ومن الخارج يعبِّرون عن مشاعرهم الحزينة وعزائهم فى هذه المناسبة الأليمة. وأفاضت الإذاعة والتلفزيون فى نقل تفاصيل الاغتيال، وحفلت الصحف بالصور والمقالات عن الرئيس الراحل وأثر مقتله على تطور الأحداث فى مصر.. وتوافد الكثيرون على السفارة يقيدون اسماءهم فى السجل الذى أعد لهذا الغرض، مع الإعراب عن مشاعرهم نحو مصر وشعبها ونحو السلام..

ولقد حضر إلى السفارة من القدس الرئيس اسحاق ناڤون ليقدِّم عزاءه، كما حضر عدد من كبار الشخصيات الإسرائيلية المعروفة من بينهم المستر شيمون پيريز زعيم المعارضة فى ذلك الوقت، والمستر اسحاق شامير وزير الخارجية، والچنرال عيزر وايزمان.. وبذل الچنرال موشى ديان جهدًا كبيرًا للحضور بنفسه إلى السفارة مستندًا إلى ذراع ابنته السيدة يائيل سيون، لسوء حالته الصحية. وتعاقبت أعداد كبيرة من الشخصيات الحكومية ومن الأحزاب الأخرى وخاصة حزب العمل

وحزب مابام، فضلاً عن الكثير من الشخصيات العربية والوزارية والمسيحية، بمن فيهم رؤساء الطوائف الدينية . .

وكان «طيأر السلام» المعروف إيبى ناثان على عهده فى القيام بمبادراته، فدعا إلى عقد اجتماع شعبى كبير فى ميدان «ملوك إسرائيل»، وهو أكبر ميادين تل أبيب، الذى تقرر إطلاق اسم الرئيس السادات عليه لمدة يوم واحد. وفى مساء اليوم المحدد لهذا التجمع الشعبى الكبير، احتشد ما يزيد على خمسين ألف شاب وفتاة، أمام منصة عالية، وتلا أحد المقرئين من فوقها آيات من القرآن الكريم، وأعقبه تلاوة آيات من التوراة، ثم ألقى إيبى ناثان كلمة لرثاء الرئيس المصرى الراحل، مشيداً بشجاعة وحكمة لإبرام السلام. وقد دعيت كذلك لإلقاء كلمة أمام هذا الحشد الكبير وقلت أن الرصاص الذى أصاب الرئيس السادات قتله لكنه لم يقتل السلام. . وأكدت أن السلام سوف يستمر بين البلدين . . وتعالى تصفيق الجماهير ترحيبًا بهذا التأكيد الذى كانوا يتطلعون إليه . . وتحول الحشد من مظاهرة سياسية إلى تجمع إنسانى مؤثر عندما أشعل كل منهم شمعة . . . عشرات الآلاف من الشموع أضاءت وحدها الميدان الكبير فى مظهر رائع لتكريم ذكرى الرئيس الراحل، الذى قتل باسم الدين على مذبح السلام . .

وأبرزت الصحافة ووسائل الإعلام فى إسرائيل أصداء هذا الحدث فى أنحاء العالم، ومن بينه مظاهر الفرح و«الشماتة» التى أبدتها بعض العواصم العربية المتطرفة، وتابعت ما وقع من أحداث لاحقة فى صعيد مصر والاعتداء الذى وقع على بعض رجال الأمن . . وأبرزت سيطرة حكومة الرئيس الجديد محمد حسنى مبارك على النظام . . واقتصرت الجنازة على الترتيبات الرسمية فى ظل إجراءات الأمن المشددة، حتى تجتاز مصر تلك الظروف العصيبة، وتؤمن شعبها ضد التيارات الداخلية المتطرفة .

وهكذا، وبعد هذه الهزة العنيفة، انتقلت مسئولية الحكم وواجباته إلى الرئيس مبارك، وكان كل من فى إسرائيل يتساءل عما سيكون عليه وضع العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد مقتل السادات . .

لقد بادر المستر بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق إلى الحضور إلى مصر للاشتراك فى تشييع الجنازة، ولتقديم العزاء إلى الرئيس الجديد. وقد رافقه كل من المستر شامير والدكتور يوسف بورج رئيس الوزراء فى مهمته. كانوا يعرفون الرئيس مبارك منذ كان نائبًا للرئيس، ولكنهم أرادوا مقابلته بعد أن تولى رئاسة الجمهورية و«الاطمئنان» منه شخصيًا على مسيرة السلام، وأنها لن تتأثر برحيل السادات، وخاصة بعد أن يتم الانسحاب الإسرائيلى النهائى من شبه جزيرة سيناء.

كان بعض المسئولين فى إسرائيل وبعض الصحفيين قد عبَّروا عن مخاوفهم من احتمالات تغير المواقف المصرية إزاء إسرائيل.. لقد كان الرئيس مبارك أمينًا فى وصف سياسته منذ البداية، فقال إنه يعتزم اتباع السياسة وإن كانت امتدادًا لسياسة السادات فى جوهرها، فإنها قد تختلف عنها من حيث طريقة الأداء أو التنفيذ. وكانت هناك رغبة مصرية واضحة فى تحسين العلاقات مع الدول العربية وإزالة التوتر الذى كان سائدًا بينها وبين مصر..

وبادر الدكتور أسامة الباز، مدير مكتب الرئيس ومستشاره للشئون السياسية، بالتعقيب على بعض التصريحات التى ترددت فى إسرائيل، والتى كانت تشكك فى مواقف مصر بل وينادى بعضها بعدم إتمام الانسحاب التام فى موعده، تحسبًا وتحفظًا على ما قد يسفر عنه تطور الأمور.. لقد أكد الدكتور الباز أن مصر فى عهد الرئيس مبارك متمسكة بالسلام، وهى حريصة على تفادى الخلافات مع إسرائيل، ولقد كان هذا موقفها وسوف يستمر، لأنه من الأسس الاستراتيجية لسياسة الدولة، ولا يتوقف على الأفراد.

وقد أبدى مستشار الرئيس المصرى الجديد استياءه من صدور بعض التصريحات فى إسرائيل، تلمح أو تطلب صراحة بتأجيل موعد الانسحاب النهائى من سيناء، رغم تأكيدات مصر باحترامها لتوقيعها، وأبلغ هذا الاستياء إلى الحكومة الإسرائيلية، التى نفت صدور مثل هذه المطالبات عن أى مسئول فيها، وقالت إنها مجرد آراء شخصية لا تلزم سوى القائلين بها.. وعادت مصر تؤكد وضوح سياسة

الرئيس مبارك، وأنه قد عاهد شعبه على متابعة مسيرة السلام، لأن السلام الشامل يخدم مصالح الدول العربية، كما يخدم إسرائيل، ومصر تريد أن يمتد السلام فيشمل أطرافًا أخرى فى المنطقة، حتى يتحقق الاستقرار . . وأكدَّت مصر كذلك أن اتجاهها لتحسين علاقاتها مع الدول العربية لن يكون على حساب علاقاتها مع إسرائيل، وسوف تستمر هذه العلاقات فى خطين متوازيين، وتصبح مصر جسراً بين العرب وإسرائيل . .

وأما فى مصر، فإن الموقف الداخلى كان يمر بمرحلة دقيقة، فكانت هناك محاكمة قتلة السادات من جهة، كما كانت هناك تحقيقات تجرى مع المتهمين بالاشتراك فى «تنظيم الجهاد» بهدف التآمر على قلب نظام الحكم . . ورغم تمسك الرئيس مبارك بمعاهدة السلام، ورغم أن معظم الدول العربية قطعت علاقاتها الدپلوماسية مع القاهرة لهذا السبب، فإن مصر كانت تحرص على وضعها وموقفها كجزء لا ينفصم من العالم العربى، وتعتز بالعلاقات المصرية العربية عبر ملايين المصريين العاملين فى الدول العربية، وتواصل تحمل نصيبها فى المسئولية والدفاع عن قضية الشعب الفلسطينى .

لقد حاول الكثير من الصحفيين الأجانب أن يَسْتَشفُّوا اتجاهات القيادة السياسية الجديدة فى مصر، وتساءلوا إلى أى جانب ستميل سياسة الرئيس الجديد، وأجابهم الرئيس مبارك فى بساطة وصراحة «إننى لست جمال عبد الناصر . . ولست أنور السادات . . إن اسمى محمد حسنى مبارك». ورأى المتشككون أن هذه الإجابة فيها شىء من «الغموض»، ولكن المراقبين السياسيين رأوا فيها ما يدل على تجاوز المراحل الماضية والتطلع إلى المستقبل. لقد عبَّر عبد الناصر بمصر مرحلة الثورة الوطنية والتحرير . . تحرير مصر وتحرير العديد من المستعمرات من دول العالم الثالث، وأرسى قواعد «الاشتراكية العربية» فى مصر، والدعوة إلى الوحدة العربية، ولاقت مرحلة حكمه ما لاقته من نجاح وفشل . . وتغيرت الظروف فجاء السادات وسيناء فى أيدى القوات الإسرائيلية فاتخذ قرار الحرب وحقق انتصارات مجيدة . . لكنها محددة، ثم لجأ إلى السلام ليستخلص باقى شبه الجزيرة المصرية من

الاحتلال الإسرائيلى، وفشل فى محاولة تحقيق السلام الشامل الذى يعيد لشعب فلسطين حقوقه المشروعة . .

وجاء الرئيس مبارك ليواجه مرحلة جديدة، لإعادة بناء مصر على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى، دون التخلى عن دور مصر فى مناصرة القضية الفلسطينية .

وفى إطار محاولات التعرف على اتجاهات الرئيس المصرى الجديد، ومعرفة مواقفه المستقبلية إزاء التوفيق بين التمسك بمعاهدة السلام مع إسرائيل، وبين دور مصر كجزء من الوطن العربى، حضر بيجن إلى القاهرة والتقى بالمسئولين، وأبدى إعجابه بشعب مصر الذى أثبت أصالة فى هذه الظروف الدقيقة، وسار إلى الأمام مستأنفًا حياته الطبيعية، وانتقلت السلطة إلى الرئيس الجديد فى هدوء ونظام يدعوان إلى الإعجاب . . وأكد بيجن أن إسرائيل «تقوم بواجبها نحو السلام ونحو نفسها ونحو العالم، فالسلام رسالة إنسانية»، وتمنى نجاح محادثات الحكم الذاتى التى كرر حاجتها إلى «دفعة قوية» . .

وحاول المستر بيجن تبرير موقف إسرائيل فى محادثات الحكم الذاتى فقال إن ما تعرضه إسرائيل على السكان العرب أكثر مما هو معمول به فى نظم أخرى كثيرة للحكم الذاتى التى قرأ عنها، مثل كورسيكا وفرنسا، ومثل الفلمنك والوالدون فى بلجيكا[١] . وتساءل المستر بيجن قائلاً «لماذا نتطلع إلى ما بعد الفترة الانتقالية منذ الآن؟ لقد اتفقنا فى كامب ديفيد على مرحلة انتقالية يكون الوضع خلالها وضعًا مؤقتًا، ولم نتفق على قيام دولة فلسطين، فهل ستنضم مصر بعد الانسحاب الإسرائيلى النهائى من سيناء إلى الدول العربية المعادية لإسرائيل؟ إن المستر بيجن «يفهم أن يطالب عرفات بما يريد، ولكن مصر ملتزمة باتفاقات كامب ديفيد!» .

ومن الواضح أن المستر بيجن يتناسى أن الحكم الإدارى المحدود الذى يعرضه على مصر ليس واردًا فى اتفاقات كامب ديفيد التى تنص على «الحكم الذاتى

---

(١) إن هذه المقارنات هى قياس مع الفارق الكبير فكورسيكا جزء من فرنسا، والفلمنك والوالون يكونان مملكة بلچيكا، أما شعب الضفة وغزة فليس جزءًا من إسرائيل التى احتلت أرضه بعد سنة ١٩٦٧ .

الكامل»، كما يتناسى أن قبول ما تعرضه إسرائيل من «حكم إدارى» فى الفترة الانتقالية إنما يقنن ويؤيِّد الوجود الإسرائيلى فى الضفة وغزة، ويحرم شعب فلسطين من حكم نفسه ومن حكم أرضه خلال المرحلة الانتقالية، كما يصادر حقه فى تقرير مصيره بعد انتهاء هذه المرحلة. ولم يكن فى وسع مصر قبول ذلك بحال!

وعلى خلاف زيارة المستر بيجن وأهدافها السياسية، فإن الرئيس الإسرائيلى السابق اسحاق ناڤون قد زار مصر بعد اغتيال الرئيس السادات زيادة ذات طابع بروتوكولى بحت، ورافقته السيدة أوفيرا زوجته، لتقديم العزاء إلى الرئيس حسنى مبارك، ولمشاركة أسرة الرئيس الراحل أحزانها. وقد استقبله الرئيس مبارك، كما قام بزيارة چيهان السادات فى مسكن الرئيس الراحل فى الجيزة، ووجه إليها الدعوة لزيارة إسرائيل، غير أن الظروف السياسية وتطور العلاقات المصرية الإسرائيلية لم يسمحا بتلبية هذه الدعوة. وانتهت زيارة الرئيس ناڤون فى نفس اليوم وقفل عائداً إلى إسرائيل.

وفى يناير ١٩٨٢، حضر إلى القاهرة الچنرال آرييل شارون، وكان حريصًا على المجىء براً عبر سيناء، واختار الطريق الذى يخترق شبه الجزيرة وليس الطريق الساحلى المعتاد، الذى تمر به كل السيارات والحافلات والناقلات، وكان شارون يبرر رغبته فى سلوك هذا الطريق بحبه للصحراء والرمال! وظن البعض أنه ربما يريد أن يتذكر المواقع والمعارك التى خاضتها إسرائيل فى سيناء، أو لعله يريد أن يرى طبيعة تلك الأراضى التى آلت إلى مصر أو ستؤول إليها بعد شهور!

وقد استقبل الرئيس مبارك الچنرال شارون، وكرَّر أمامه ما سبق أن أعلنه عن تمسك مصر بالتزاماتها الدولية، التى لا تتأثر بتغيير الأشخاص، وأوضح مبارك أنه رغم النشاطات الدبلوماسية والمبادرات السياسية الدولية (لإيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية) وهى مبادرات لا ترفضها مصر، فإن الوثيقة الوحيدة التى تلتزم بها كل من مصر وإسرائيل هى اتفاقات كامپ ديڤيد ومعاهدة السلام. . كما أكد الرئيس مبارك أن مصر سوف تستمر فى محادثات الحكم الذاتى لإيجاد تسوية شاملة للقضية الفلسطينية على أساسها.

وعند اقتراب موعد الانسحاب النهائى، كانت العلاقات بين مصر وإسرائيل تمر بمرحلة أقرب إلى التوتر، وتتخللها محاولات من الطرفين لإزالة الخلافات قبل أن يتفاقم أمرها. وكانت هناك عدة مطالب إسرائيلية وأخرى مصرية، نذكر من بينها على سبيل المثال:

- طلب إسرائيل افتتاح خط لاسلكى «ساخن» بين القاهرة والقدس، لسرعة إجراء الاتصالات وحل ما قد يثور من مشاكل، واستجابت مصر لهذا الطلب..

- وشكوى إسرائيل من تهريب السلاح من مصر عبر سيناء إلى الفلسطينيين، ونفت مصر ذلك مؤكدة أنها تمنع كل أنواع التهريب عبر حدودها.

- وطلب إسرائيل إنشاء قنصليتين لها فى الإسكندرية وشرم الشيخ، مقابل قنصليتين مصريتين فى إيلات وحيفا. ووافقت مصر على إنشاء قنصلية إسرائيلية فى الإسكندرية، وأخرى مصرية فى إيلات، ولم تر حاجة إلى فتح قنصلية إسرائيلية فى شرم الشيخ، ولا قنصلية مصرية فى حيفا.

- ولاحظت مصر استمرار العمل فى إتمام بناء فندق سونستا الإسرائيلى فى منطقة طابا، فجدَّدت طلبها إلى إسرائيل أن توقف العمل فيه حتى تتفق الدولتان على وضع علامات الحدود الدولية، ولكن إسرائيل رفضت الطلب واستمر العمل فى الفندق حتى تم افتتاحه فى سنة ١٩٨٣.

- وطالبت مصر بتعويضها عن انفراد إسرائيل بتسيير رحلات سياحية جوية إلى مطار سانت كاترين منذ ٢٥ يناير سنة ١٩٨٠، ورفضت إسرائيل ذلك..

- وطلبت إسرائيل بدورها تحويل مطار سانت كاترين إلى مطار دولى والاستمرار فى استخدامها له فى رحلات سياحية حتى بعد اتمام الانسحاب النهائى من سيناء فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢، ولكن مصر رفضت هذا الطلب.

- وطلبت مصر تسوية ديون مستحقة على شركة سياحة إسرائيلية بلغ قدرها نحو سبعمائة ألف دولار حتى آخر ديسمبر ١٩٨١، وأمكن الاتفاق على سداد جزء من المبلغ المستحق وألغت وزارة السياحة الإسرائيلية ترخيص الشركة الإسرائيلية.

ـ وكانت مصر قد طلبت من إسرائيل عدم وضع «نجمة داود» على علامات الحدود الأسمنت، من الواجهة المقابلة لغزة، على أساس أن القطاع أرض عربية محتلة، وليست جزءاً من إسرائيل، ولكن الچنرال شارون رفض هذا الطلب . .

كانت هذه المطالب أشبه بسحب تتجمع فى أفق العلاقات المصرية الإسرائيلية . . ، ولم تظهر كلها بعد رحيل السادات، بل إن بعضها كان سابقا على ذلك . . لكن الإسرائيليين كانوا فى ذلك الوقت يحاولون تخطى المسئولين المصريين والاتصال المباشر بالرئيس السادات، الذى كان يستجيب لبعض مطالبهم أحيانًا، ويرفضها أحيانًا أخرى، أو يحيلهم إلى الجهة المصرية المختصة . كانت هناك أزمة ثقة : إسرائيل تريد التطبيع الكامل والمباشر والفورى كما قدَّمنا، ومصر، رغم احترامها لالتزاماتها وفقا لمعاهدة السلام، ترى أن يكون التطبيع فى الحدود التى لا تضر بمصالح مصر أو أبنائها العاملين فى الدول العربية . .

الرئيس مبارك لا يزور القدس

خلال مقابلات الرئيس مبارك للمستر بيجن وأعضاء حكومته، أعرب عن استعداده لزيارة إسرائيل، لتأكيد نوايا مصر نحو استمرار مسيرة السلام، لكنه لم «يعد» بزيارة القدس، والحق أن موضوع زيارتها لم يبحث ولم يناقش على الإطلاق . إن المستر بيجن كان قد زار مصر عدة مرات كانت آخرها بعد رحيل السادات، وكان طبيعيًا أن يزور الرئيس مبارك إسرائيل فى إطار السلام القائم بين البلدين .

وكان من حق الرئيس مبارك ـ كضيف ـ أن يختار برنامج الزيارة الذى يناسبه، وقد سبق للرئيس السادات أن زار حيفا وبير السبع، ولم يزر القدس إلا عند زيارته الأولى لإسرائيل سنة ١٩٧٧ .

واعتقد المستر بيجن أن الرئيس مبارك الذى سيزور إسرائيل «زيارة عمل» لا بد أن يلتقى به، وكان بيجن يعتقد أن تلك اللقاءات حيوية لاستمرار مسيرة السلام،

ولذلك فمن الطبيعى، من وجهة نظره، أن يلتقى مع الرئيس مبارك فى القدس، ويرى بيجن فى ذلك تأكيداً لاستمرار سياسة السادات.

ويحسن أن أتوقف هنا لألقى بعض الضوء على الخلاف حول المدينة المقدسة:

ـ عندما صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، لم تكن «القدس» جزءاً من إسرائيل، بل تقرر وضع المدينة المقدسة تحت إدارة دولية، غير أن إسرائيل تمكنت خلال حرب ١٩٤٨ من الاستيلاء على غرب القدس، واحتفظ العرب بالمدينة القديمة التى تضم المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وهما من أقدس أماكن العبادة لدى المسلمين، كما تضم «حائط المبكى» وهو من الأماكن المقدسة لدى اليهود.. ثم ضم الملك عبد الله، ملك شرق الأردن، الضفة الغربية إلى مملكته التى أصبحت تعرف بالمملكة الأردنية الهاشمية.

ـ وقد اعترفت معظم دول العالم بإسرائيل لكنها لم تعترف بالقدس عاصمة لها، ولذلك فإن كل السفارات الأجنبية، بما فيها السفارة الأمريكية، قد اتخذت مقرها فى تل أبيب، واكتفت بعض الدول ذات المصالح الخاصة فى القدس بإبقاء قنصلياتها فيها.

ـ وتتمسك إسرائيل لأسباب تاريخية ودينية «بالقدس» عاصمة لها، وحين تمكنت جيوشها سنة ١٩٦٧ من اقتحام الضفة الغربية، أعلنت إسرائيل وحدة شطرى المدينة واعتبرتها عاصمتها «الأبدية الموحدة»، وصدر قانون بتطبيق القانون الإسرائيلى عليها وإخضاعها للإدارة الإسرائيلية.

ـ نقلت بعض دول أمريكا اللاتينية وهولندا سفاراتها إلى القدس. ولكن عندما أدان مجلس الأمن قانون ضم القدس الذى صدر فى يوليو ١٩٨٠، طلب من هذه الدول نقل سفاراتها من القدس، وخلت المدينة المقدسة من السفارات الأجنبية، حتى عادت سفارتا كوستاريكا والسلفادور إلى القدس ثانية.

ـ تمسكت كل من مصر وإسرائيل بوجهة نظرها إزاء القدس ولم يصلا إلى اتفاق

بشأنها فى كامپ ديڤيد على ما سبق ايضاحه، وألحقت الخطابات التى تعبر عن وجهة نظر كل دولة بمعاهدة السلام.

ـ أن زيارة الرئيس السادات للمسجد الأقصى سنة ١٩٧٧ والصلاة فيه لا تتضمن تغييرًا لموقف مصر الذى يرفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتكرر الإعلان عن ذلك الموقف فى كل مناسبة، كما تقرر أن الوفود المصرية التى تزور القدس فى عمل رسمى، تغادرها للمبيت فى أى مدينة أخرى.

ـ قبلت إسرائيل هذا الوضع، فهى تتمسك بالقدس عاصمة لها، لكنها لا تستطيع إجبار العالم بأسره على التسليم بذلك.. وإن كان بعض المسئولين فى الدول الأجنبية زاروا القدس واجتمعوا فيها برئيس الدولة ورئيس وأعضاء حكومة إسرائيل.. ولم يكن ذلك اعترافًا بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ـ من هذا يتضح أن للقدس وضعا خاصا، ليس فقط بالنسبة لمصر والدول العربية والإسلامية، وإنما لها وضع دولى حدده قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين.. ولكن إسرائيل وحدها تعتبر القدس عاصمة لها، وكان المستر بيجن يقول: إذا كانت مصر لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل فهذا شأنها، ولكن مهما قيل، والكلام للمستر بيجن، فإن القدس عاصمتنا وسوف تستمر كذلك للأجيال المقبلة... «إن لكل دولة حق اختيار عاصمتها وقد أخذنا القدس.. القدس قلب الصلوات.. إنها مثل مكّة بالنسبة للمسلمين.. إنها عاصمة الشعب اليهودى بأسره وليست فقط عاصمة إسرائيل».

ويضيف المستر بيجن «لقد كانت مدينة القدس أول قبْلَة للمسلمين، ولكنكم تحوّلتم عنها إلى مكّة عملاً بالقرآن.. أما نحن فليس لَدينا سوى القدس، ومن الواضح أننا مختلفون، فلماذا لا نتحدث عن خلافاتنا فى القدس؟ هل يضرُّ ذلك القضية فى شىء؟».. وكان المستر بيجن يقول فى لهجة يشوبها التأثر «إننا نصلِّى فى القدس منذ ١٩ قرنًا، ولقد كنت جنديا سنة ١٩٤٣ ورأيت جنديا بريطانيا يضرب يهوديًا لأنه كان ينفخ «الشوفار» مساء الجمعة (أمام حائط المبكى).. وعندما توليت رئاسة الإرجون تسفاى ليومى» حذرت البريطانيين من الاقتراب من تلك

المنطقة وفعلاً لم يدخلها جنود بريطانيا بعد ذلك . . لكن بعد أن «احتل» الأردن شرق القدس منع اليهود الإسرائيليين من الاقتراب أو من الصلاة عند الحائط . . إن إسرائيل لا تمنع أحدًا الآن من الصلاة فى أى مسجد وفى أية كنيسة فى شرق القدس» .

ويسترسل المستر بيجن محاولاً إقناع مصر بوجهة نظره ، فيسأل محدثيه من الجانب المصرى «أين أنتم الآن؟ ألستم فى القدس؟ ماذا جرى؟ ماذا يحدث لو بحثنا معكم محادثات الحكم الذاتى يومًا واحدًا فى القدس ، ثم نتحرك منها بعد ذلك للحديث فى أى مكان تشاءون؟ إن محادثات التطبيع تتم فى القاهرة والقدس بالتناوب فلماذا تحرص مصر على مقاطعة القدس؟ إن مقاطعة الرئيس مبارك لزيارتها «إهانة لأمتنا» . . إن السادات لم يقاطع القدس . . ولو قبلنا مقاطعة الرئيس مبارك لها خلال زيارته لإسرائيل فإن شعبنا سيرجمنا بالحجارة!» .

كانت هذه «المرافعة» من جانب المستر بيجن تتجاهل الوضع الخاص لمدينة القدس ، وشرق القدس بالذات ، الذى كان أرضًا عربية احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧ وضمتها إلى إقليمها . وإنه إذا كان الرئيس السادات قد زارها مرة فلا يعنى ذلك «إلزام» الرئيس مبارك بزيارتها فضلاً عن أن المستر بيجن أخذ يطالب بإجراء محادثات الحكم الذاتى فى القدس بعد أن كانت تتم فى تل أبيب لمدة سنتين ، وقد أدى ذلك إلى توقف تلك المحادثات بصفة نهائية!

وكان الموقف حساسًا فى المنطقة بأسرها ، فالثورة الإسلامية فى إيران تحاول الانتشار ، والشعوب الإسلامية من المغرب إلى پاكستان وبنجلاديش تعتبر القدس من أهم قضاياها . وإذا كانت مصر تفهم تقديس اليهود للقدس ، فإنه على إسرائيل أن تتفهم مواقف الديانات الأخرى وحقوقها فى المدينة المقدسة . .

وكان الموقف المصرى لذلك قاطعًا فى رفض زيارة الرئيس مبارك للقدس . . إن المدينة نفسها وخاصة جزءها الشرقى محل خلاف . . وإن مصر لا تقاطع المدينة (بدليل زيارات وفودها لها وإجراء محادثات تطبيع العلاقات فيها) ولكن محادثات الحكم الذاتى تتضمن خلافًا على وضع المدينة وسكانها وحقوقهم . .

أما فى إسرائيل، فإن صدى رفض الرئيس مبارك زيارة القدس كان عميقًا، ولم يكن فى استطاعة الرئيس المصرى أن يبدأ مباشرة مسئولياته بزيارة القدس، وخاصة بعد أن انتقل الخلاف بشأنها إلى وسائل الإعلام، وهدَّدت إسرائيل بإلغاء الزيارة كلها إذا لم يحضر مبارك إلى القدس!

لقد أعلن المستر بيجن أنه لن يلتقى بالرئيس المصرى مبارك فى تل أبيب . . وتساءل رئيس وزراء إسرائيل الأسبق «أين نلتقى إذن؟ هل نلتقى فى «الخارج» وبيننا علاقات سلمية ودبلوماسية؟ إن مصر اختارت عاصمتها: كانت منف، ثم أصبحت الفسطاط، ثم العَسْكَر . . والآن أصبحت القاهرة عاصمة مصر، وأن إسرائيل لا تتدخل فى ذلك . . ونحن فى إسرائيل قد اخترنا، واختارت الأمة اليهودية، القدس عاصمة لدولة إسرائيل . . القدس مدينة الديانات الثلاث (الإسلام والمسيحية واليهودية) وإسرائيل تضمن حرية العبادة فيها لكل من يريد . . إن الأردن كان يمنع يهود إسرائيل من الصلاة أمام الحائط الغربى . . إن السادات زار القدس، فلماذا لا يزورها مبارك؟».

ومن الواضح أنه مهما كان اقتناع المستر بيجن بوجهة نظره فإنه كان يحاول أن «يفرض» على مبارك زيارة مدينة يعلن هو أنها عاصمة إسرائيل، مع مخالفة ذلك لقرارات الأمم المتحدة التى قامت شرعية إسرائيل ذاتها على أساسها. وأما مقارنة القاهرة بالقدس فهى غير واردة . . إن العالم أجمع بما فيه إسرائيل يعترف بالقاهرة عاصمة لمصر، ولا ينازعها فى ذلك أحد . . بينما الدول الأجنبية كلها لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل . . لقد اتخذ بيجن موقفًا متعنتًا وربط بين زيارة القدس وبين إلغاء الزيارة، وهكذا لم يترك للرئيس مبارك أى خيار! كما أن بيجن اقتنع أنه يواجه رئيسًا مصريًا يختلف كثيراً عن الرئيس السادات . .

الأزمة الأخيرة.. قبيل الانسحاب النهائى

كان لإلغاء زيارة الرئيس مبارك لإسرائيل أثر على العلاقات بين البلدين، وكانت هذه العلاقات تعانى أحيانًا من شكاوى إسرائيل واتهامها للسلطات المصرية

بأنها تعرقل مسيرة التطبيع، كما أن محادثات الحكم الذاتى قد توقفت نهائيًا كما ذكرت. وكانت هناك الخلافات على علامات الحدود وتركز النزاع على منطقة طابا، وتمسك المستر بيجن بموقف إسرائيل ورفض الانتقال إلى مرحلة التحكيم حتى لو طالت إجراءات التوفيق بشأنها مدة «ثمانين عاما»!

واقترب موعد اتمام المرحلة النهائية للانسحاب، وتبادل الرئيس مبارك الرسائل مع المستر بيجن، وكان مضمون هذه الرسائل يتسرب أحيانًا إلى صحافة إسرائيل التى أولتها اهتمامًا كبيرًا.. فكان المستر بيجن يرحب بتأكيد الرئيس مبارك التزام مصر بالسلام ويعلن من جانبه «أنهما ارتبطا بكلمة شرف We pledged our honour».. كذلك جدد المستر بيجن تعهده بإخلاء ياميت فى الموعد المحدد رغم الصعاب الكثيرة.. وأما بالنسبة لمطلب مصر المتكرر بوجوب ممارسة شعب فلسطين حقه فى إقامة دولته على أرضه، فإن المستر بيجن كان يرى فى ذلك «خطرًا مميتًا على إسرائيل A mortal danger to Israel» ولذلك فإنها لن تسمح بقيام تلك الدولة على حدودها!

وكان المستر بيجن يكرر إن مصر وإسرائيل اتفقتا فى كامپ ديڤيد على مرحلة انتقالية ولم تتفقا على أن تسفر هذه المرحلة عن إقامة الدولة الفلسطينية، وأن اتجاه الإعلام المصرى إلى الدعاية لقيام الدولة الفلسطينية دفع إسرائيل إلى إبداء تحفظاتها على ذلك.

وشكا المستر بيجن من التصريحات التى كان الدكتور عصمت عبد المجيد، مندوب مصر لدى الأمم المتحدة، يدلى بها فى المحافل الدولية، إذ كان ينتقد تصرفات إسرائيل فى الأراضى العربية المحتلة واعتداءاتها على حقوق الشعب العربى فى الصفة وغزة (وكانت هذه التصرفات محل انتقادات وزارة الخارجية المصرية فى مذكراتها العديدة إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية التى كانت تنفى مسئوليتها عنها وتبرر الالتجاء إلى إجراءات القمع بمسئوليتها عن حفظ الأمن والنظام فى الأرض المحتلة!).

وكان المستر بيجن يقول لماذا لا تنتقدوا سوريا التى قتلت ستة آلاف من خصوم

نظام الأسد فى حماة . . لماذا لا تنتقدوا الأردن الذى قتل آلاف الفلسطينيين فى سبتمبر ١٩٧٠ (أيلول الأسود) . . هل هناك حكومة تسمح أن يطعن جنودها بالخناجر أو أن يقذفوا بالحجارة أو أن تلقى عليهم القنابل اليدوية؟

ويحاول المستر بيجن إظهار شيء من حسن النية فيقول إن حكومته تنازلت عن «تبعية» منطقة طابا لإسرائيل بصفة مؤقتة، حتى يتم الاتفاق نهائيًا على وضعها، وقررت إسرائيل ألا تحصل ضرائب على أوجه النشاط فيها، وألا ترفع عليها أعلامها، وألا تطلب من المصريين الذين يدخلونها تأشيرات دخول إسرائيلية[١] .

وكان الرئيس مبارك يؤكد من جانبه فى تصريحاته ورسائله أن تمسك مصر بالسلام ليس مناورة ولا «تكتيك» وإنما هدف استراتيجى فى الشرق الأوسط، أما إتمام المرحلة النهائية للانسحاب فإنها سوف تدعم العلاقات بين البلدين . كذلك قال الرئيس مبارك إن مصر التزمت بالدخول فى مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها، ونفذت من جانبها نصوص معاهدة السلام - كما نفذتها إسرائيل أيضًا - بهدوء وحسن نية . . ودعا الرئيس المصرى إلى إقامة جسور الثقة بدلاً من تبادل الانتقادات، وكرر استياء مصر من بعض التصريحات الإسرائيلية التى تدعو إلى عدم إتمام الانسحاب فى موعده، لأنها لا تخدم السلام، وأن مصر ترفض التهديد الصريح أو الضمنى .

ونشرت صحف إسرائيل اتهامات لمصر بخرقها للجانب العسكرى من اتفاق السلام، ورفضت مصر أن تعالج هذه الخلافات «عن طريق الصحافة»، وأوضحت أنها لم تخرق الاتفاق ولا تعتزم مخالفته فى المستقبل، لأن مصر تحترم توقيعها، ولا تسمح بتهريب السلاح عبر حدودها لأن ذلك يهدد أمنها وسلامتها . .

أما عن الخلاف حول طابا فكانت مصر تحاول ألا يكون مثار احتكاك، وتنادى

---

(١) لم تحافظ إسرائيل طويلاً على تعهدها الأخير، إذ أصبحت تطلب فحص جوازات المصريين الذين يدخلون منطقة طابا من المنفذ المصرى، وتختمها بخاتم إسرائيل، وذلك بحجة منع تسلل العناصر «المخرّبة» - الفدائيين - من الدخول، مما يعنى أن إسرائيل، فى غياب القوات متعددة الجنسيات، أصبحت تمارس مسئولية الأمن فى منطقة طابا.

بأنه ما دام الخلاف قائما بحسن نية ـ كما تقول إسرائيل ـ فلنلجأ إلى التحكيم Arbitration دون تأخير . . وإلى أن يتحقق ذلك، يجب أن يتوقف كل نشاط على وادى طابا . لكن إسرائيل تمسكت بمواقفها ورفضت الالتجاء إلى التحكيم فوراً، كما رفضت وقف أى نشاط سياسى فى منطقة طابا . . وكان المستر بيجن يقول : «لا سيادة لمصر . . ولا سيادة لإسرائيل . . ولكن الحياة سوف تستمر!» .

وجدَّد الدكتور بطرس غالى محاولاته لإقناع المستر بيجن بقبول التحكيم، لأن استمرار الوضع القائم لمدة سنين طويلة سوف يكون بمثابة «ضم فعلى» لمنطقة طابا . . لكن المستر بيجن تمسك بموقفه واعترض على «الضم الفعلى» لأن الأصل فى الضم أن يكون عملاً قانونيًا، كما أعلن ملك بريطانيا ضم جزيرة قبرص!

وشكا المستر بيجن أيضًا من تصريحات الدكتور عصمت عبد المجيد التى نشرتها صحيفة كويتية، والتى جاء فيها «أنه بعد الانسحاب النهائى من سيناء، ستبدأ مرحلة تحرير الأراضى العربية الأخرى، ويجب على إسرائيل أن تعد نفسها لذلك . . لأول مرة تجد إسرائيل نفسها فى بداية التقلص on the ebb» . . بينما تسترد مصر أرضها الحبيبة التى كانت تحت الاحتلال وغضب المستر بيجن من هذه التصريحات وتساءل لماذا لم يقل الدكتور عبد المجيد أن إسرائيل تنسحب وفاءً لالتزاماتها فى المعاهدة؟ كيف نثبت له أن إسرائيل ليست مضطرة إلى الانسحاب؟ هل نرفض الانسحاب؟ لقد تخلينا عن ٢٢ ألف كيلو متر مربع مقابل السلام!

وكان الدكتور عصمت عبد المجيد قد قدَّم مشروعًا للسلام العادل والشامل فى المنطقة، يقوم على الأسس الوطنية والعربية الآتية :

ـ وجوب موافقة إسرائيل على إنهاء الاحتلال العسكرى للأراضى العربية فى الضفة وغزة .

ـ عودة اللاجئين الفلسطينيين .

ـ حق الشعب الفلسطينى فى سيادته على أرضه .

- حقه فى تقرير مصيره دون تدخل .

- إقامة الدولة الفلسطينية فى الضفة وغزة (فى الحدود السابقة على يونيو ١٩٦٧).

- حق العرب فى السيادة على القدس .

- رفض تغيير سكان المدينة (بإحضار اليهود وإسكانهم فيها) .

- رفض سياسة إسرائيل التى تغير من طبيعة سكان الأرض المحتلة (باستيطان اليهود فيها) .

- الحق فى الأمن لجميع الأطراف على أساس الاعتراف المتبادل .

- حق العرب فى تصفية المستوطنات .

- تنفيذ اتفاقات چنيف فى المناطق العربية المحتلة لحين الاتفاق على الترتيبات النهائية .

كانت هذه الأسس تمثل أهم المطالب العربية ، ولكن من يعرف المستر بيجن ومواقف الليكود يمكن أن يتفهم غضبه من هذا «المشروع» الذى يرى فيه بيجن خروجًا على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية . . بل كان يرى فيها كما قال : «ما يعادل تدمير إسرائيل» . . وأضاف المستر بيجن : إذا كانت مصر تريد أن تكسب نقاطًا فى الكويت فإن إسرائيل ترحب بذلك ، ولكن لن يكون هذا على حسابها ! وقال المستر بيجن : «أن الدكتور عبد المجيد لم يذكر كلمة كامپ ديڤيد ، ولم يشر إلى الحكم الذاتى . . إن إسرائيل أعادت إلى مصر شيئًا ملموسًا وهو سيناء . . وهناك فى مصر من يقول أن سيناء ملك لمصر . . ولكن لولا السلام لما أمكن للمصريين استردادها ولو بعد مائة عام ! » .

وقال المستر بيجن أن إسرائيل سوف تنفذ كل ما التزمت به . . بالحرف واليوم ولكن بعد التأكد من وجود تجاوب مصرى . (وكان المفهوم أنه لو خالفت مصر التزاماتها فسوف تفعل إسرائيل مثلها . . وليس بالضرورة أن يكون رد إسرائيل هو عدم الانسحاب) .

ولم تكن مصر تفكر فى نقض التزاماتها أو التراجع عن معاهدة السلام، ولكن مصر كانت تستهدف السلام الشامل الذى ينضم إليه كل العرب، وكانت ترى أنه يجب أن تعود كافة حقوق الشعب الفلسطينى إليه حتى تقبل الدول العربية الانضمام إلى مسيرة السلام.

وعندما تكررت شكاوى إسرائيل من العمليات الفلسطينية الموجهة من لبنان ضد المدن الإسرائيلية القريبة من الحدود، حذَّر الرئيس مبارك المسئولين الإسرائيليين أكثر من مرة، من توجيه ما اعتادوا بتسميته «الضربة الوقائية Preempture Strike» كما حذّرهم من أى عدوان على لبنان أو أية دولة عربية أخرى، مؤكداً أن أى عدوان سوف يؤدى إلى «عواقب وخيمة»..

وجاءت تصريحات الجنرال شارون تؤكد التزام إسرائيل بمعاهدة السلام «لأنها تريد أن تعيش فى سلام بل وفى صداقة مع العالم العربى»، ونفى المسئولون فى إسرائيل وجود «أى نية فى توجيه ضربة إلى جيرانها» من الدول العربية، ولكنهم شكوا من الكميات الهائلة من الأسلحة المكدَّسة، ومن تصاعد العمليات الفدائية بتأييد من «ليبيا».. إن إسرائيل لن يمكنها أن تسكت طويلاً على ضرب قراها ومستوطناتها على حدود لبنان، على نحو يجبر السكان على المعيشة فى الخنادق.

وقال المسئولون فى إسرائيل أن الفلسطينيين وأنصارهم فى لبنان يهاجمون قوات «سعد حداد» بمعاونة سوريا، ويدبرون مهاجمة المؤسسات الإسرائيلية فى الخارج، ولقد شكت إسرائيل من ذلك الوضع إلى الولايات المتحدة الأمريكية.. ورأت فيه مشكلة معقدة.

وعاد الإسرائيليون للحديث عن اهتمام حكومتهم بمحادثات الحكم الذاتى، والرغبة فى توقيع اتفاق بشأنه، لكنهم يرفضون مفاوضة منظمة التحرير الفلسطينية كمتحدث بلسان الفلسطينيين، إذ يعتبرون المنظمة «جماعة إرهابية» هدفها تدمير إسرائيل.

وشرحت إسرائيل سياستها فى الضفة الغربية، فقالت إنها شكلت ما يسمى «بروابط القرى» واختارت لرئاستها «مصطفى دوديه» وهو وزير أردنى سابق متهم بتعاونه مع إسرائيل. وزودت إسرائيل أعضاء «روابط القرى» بالأسلحة للدفاع عن أنفسهم ضد منظمة التحرير.

وشكت إسرائيل من أن لبنان أصبح مركزًا للإرهاب العالمى، إذ يضم حسب تقديرها ١٧٠٠ إرهابى عالمى من الألوية الحمراء اليابانية إلى جماعة «بادرمايتهوف» الألمانية المتطرفة، وغيرهم من ثوار ليبيا وأنجولا . .

وكانت الصحافة المصرية من جانبها توجّه اللوم إلى إسرائيل لتعنتها فى محادثات الحكم الذاتى، ولإجراءاتها القمعية فى الأراضى العربية المحتلة. وكانت إسرائيل تعتبر هذه المواقف الصحفية «المعادية» هجومًا لا يتمشى مع نص وروح معاهدة السلام التى تقضى بوقف الحملات الإعلامية المعادية، وكأن المعاهدة تسمح لإسرائيل باتباع سياستها القمعية وممارسة سيطرتها على الشعب المصرى فى الضفة وغزة، وإقامة المستوطنات على أراضيه دون نقد أو تعقيب!

لقد أكدت مصر أنها فى مجال تطبيع العلاقات أبرمت اتفاقات وتبادلت مذكرات عديدة، كما أن محادثات الحكم الذاتى توقفت لإصرار إسرائيل على إجرائها فى القدس، أما الترتيبات العسكرية فيجرى تنفيذها بكل دقة، وإذا كانت هناك شكاوى من إسرائيل فمرجعها الخلاف على التفسير . .

ووصفت الجهات المصرية المسئولة تصريحات الدكتور عصمت عبد المجيد فى الكويت بأنها كانت ناجحة وأنها حققت لمصر نتائج إيجابية فى المؤتمر التحضيرى لدول عدم الانحياز الذى دعيت له مصر للمرة الأولى بعد إبرام السلام مع إسرائيل . .

وقبلت إسرائيل ما أكدته مصر عن التزامها بالسلام، وبمنع التهريب، وعن تصحيح ما قيل من خلافات فى التسليح، ولكنها ترفض الانسحاب من كل الأراضى العربية المحتلة، على نحو ما طالب به الدكتور عصمت عبد المجيد.

وقال المستر بيجن: «إن وسائل الإعلام فى مصر تصفنى بأننى شاريلوك اليهودى فى رواية شكسبير «تاجر البندقية»، وأضاف «ومع ذلك أن شايلوك كأب كان يحاول حماية ابنته چسيكا!».

وتحدث عن سيناء فدعا إلى الإقلال من التحركات التى تثير الشكوك حتى لا تضطر إسرائيل إلى التحقق بنفسها وعدم الاعتماد على تقارير المراقبين.

وقال وكأنه يأسف على تغيّر الظروف:

«إن الرئيس السادات كان يستقبلنى وكنا نجتمع لنحل المشاكل.. ولكن أين نجتمع الآن؟».

«إننى أريد أن أتأكد من تمسك مصر بمنع تهريب السلاح وبوقف المخالفات العسكرية ولو كانت طفيفة، كما أريد التأكد من إخلاصها فى تنفيذ اتفاق السلام، وأنه عقب إتمام الانسحاب النهائى من سيناء فإن الخطة الوحيدة لتحقيق الحكم الذاتى هى المنصوص عليها فى الاتفاقات بين مصر وإسرائيل[١]».

ولم يكن فيما طلبه المستر بيجن شىء جديد أو عسير، لأن المواقف المصرية كانت تتمشى فعلاً مع ذلك، ولكنه كان يريد فى الحقيقة تأكيداً أو تعهداً مكتوبًا من مصر فى عهد الرئيس مبارك يجدد التزامها بمعاهدة السلام، ولم يكن من الصعب على الرئيس مبارك أن يطمئن المستر بيجن، مؤكداً الالتزامات والمواقف التى سبق الإعلان عنها:

ـ فأكد تصميم مصر على الوفاء بكل ما التزمت به فى معاهدة السلام بحسن نية، وأنها تنتظر ذلك أيضًا من جانب إسرائيل.

ـ وأوضح أن هذا هو الطريق الوحيد المتفق مع مصالح الدولتين ومع مصالح كل شعوب المنطقة، وأن الانسحاب النهائى من سيناء سيدعم العلاقات ويفتح الباب للتعاون.

---

(١) كان المستر بيجن يريد أن يطمئن إلى أن المشروعات العربية والدولية للسلام الشامل هى مجرد «أفكار» ولكن الالتزام الوحيد الذى تلتزم به مصر وإسرائيل هو اتفاقات كامپ ديفيد.

ـ وأن مصر هى التى أخذت مبادرة السلام ولا يعقل أن تتخلىَّ عنها .

ـ ولاحظ الرئيس مبارك أن «إطار السلام فى الشرق الأوسط» تضمن وجوب حل المشكلة الفلسطينية فى جميع نواحيها ، بما فى ذلك المرحلة الانتقالية فى الضفة وغزة ، وإقامة سلطة الحكم الذاتى كما جاء فى معاهدة السلام .

وقد تمسك الرئيس مبارك فيما تقدم بكل المواقف المصرية السابقة فى مفاوضات الحكم الذاتى ، والتى تختلف مصر وإسرائيل بشأنها . .

وهكذا ، ورغم تلك الخلافات ، تمت المرحلة النهائية للانسحاب من سيناء فى منتصف ليل ٢٥ / ٢٦ ابريل سنة ١٩٨٢ ، فى الموعد السابق تحديده فى معاهدة السلام . .

الفصل الحادى عشر

«غـــزو لبنـــان»

مرحلة ما قبل الغزو

عندما اجتاحت القوات الإسرائيلية حدود لبنان فى السادس من يونيو ١٩٨٢ ، لم أكن أعرف على وجه التأكيد أن مهمتى فى إسرائيل تقترب من نهايتها ـ لقد كان هذا الحدث الخطير فى المنطقة مأساة أليمة أسفرت عن نتائج لم يكن يتوقعها أحد ، سواء ممن دبرّوا لهذا العدوان أو كانوا ضحية له . ولقد تساءلت عما إذا كان هذا التصرف الإسرائيلى سيدفع حكومتى فى القاهرة إلى استدعائى ، احتجاجًا عليه ، ولكن الدكتور بطرس غالى ، وزير الدولة للشئون الخارجية ، أجاب على صحفى سأله عن ذلك ، فقال الوزير بلباقته المعهودة «على العكس . . إن الدولة تكون أكثر احتياجًا لسفرائها فى هذه الفترات العصيبة» .

ولقد تابعت من مقر عملى فى تل أبيب تطور الأحداث بعد ذلك عن كثب ، ولاحظت آثارها على الموقف فى المنطقة كلها . . ولكن قبل أن أبدأ الحديث عنها ، أود أن أعرض الأوضاع التى كانت قائمة فى لبنان قبل ذلك بسنوات ، إذ أن هذه الأوضاع والتطورات التى دخلت عليها ، حملت فى اعتقادى ، بذور التغيير فى المنطقة ، ومهّدت لهذه النهاية الحزينة ! . . وأتحفظ فأقول إن ما أبديه هنا يعتبر تبسيطًا لأوضاع بالغة التعقيد ، وفقًا لمعلوماتى وانطباعاتى الشخصية . .

الأوضاع التى كانت سائدة فى لبنان وتطوراتها قبل الغزو الإسرائيلى

لقد نجح لبنان الصغير فى أن يحقق نشاطًا اقتصاديًا وسياحيًا وثقافيًا وإعلاميًا تحسده عليه دول المنطقة، وأصبح رغم انقساماته الطائفية المعروفة «سويسرا» الشرق الأوسط. ولم تكن هذه الخلافات بسبب الدين، فقد عاش مسلمو ومسيحيو لبنان، على اختلاف مذاهبهم، فى سلام وتعاون لسنوات طويلة، رغم بعض المنافسات المحدودة أو الشعور بالغبن أحيانًا.. ولكن عندما لجأت أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى لبنان، وخاصة بعد خروجهم من الأردن فى سبتمبر ١٩٧٠، أضافوا وزنًا سياسيًا وعسكريًا جديدًا أخلَّ بالتوازن الذى كان قائمًا من قبل. وترتب على ذلك زيادة فى الحساسيات والمشاعر الطائفية، ونشأت مخاوف لم تكن موجودة من قبل، وخاصة عندما تزايدت قوة العمل الفدائى الفلسطينى ضد القرى والمستوطنات الإسرائيلية فى شمال الجليل، وردَّت إسرائيل على ذلك بضربات انتقامية عنيفة أضرَّت بمصالح لبنان وشعبه..

وفى سنة ١٩٧٨ عندما كنت فى المغرب التقيت بعدد من اللبنانيين من أنصار الكتائب، وقالوا لى وهم ساخطون إن الدول العربية «تصدّر خلافاتها إلى لبنان» وأنها توقفت عن الكفاح برجالها مكتفية بدور لبنان الذى أصبح يدفع ثمن الغارات الفدائية التى يشنها الفلسطينيون من أراضيه. لقد اتهم بعض هؤلاء اللبنانيين «مصر» بأنها تبعث بالفدائيين إلى لبنان حتى يضربوا إسرائيل من لبنان، ولا تتلقى مصر ردود إسرائيل الانتقامية، ولم يكن ذلك صحيحًا بالطبع، ولكنه يصوِّر المرارة التى كان يشعر بها رجال الكتائب وأنصارهم ضد منظمة التحرير الفلسطينية وضد العمل الفدائى الموجّه لإسرائيل من أرض لبنان..

لقد تمكنت أسرة الشيخ بيير الجميل التى تتزعم مليشيات الكتائب من التفوق على أسرتى الرئيسين الأسبقين كميل شمعون وسليمان فرنجية، بعد مصادمات دموية عنيفة. وكان هدف الكتائب الخلاص من الوجود السياسى والعسكرى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان، الذى أصبح بفضل الدعم المالى والأدبى من عدد من الدول العربية، أشبه «بدولة داخل الدولة». ونشب الصراع بين المنظمة وبين الكتائب، وتحول لبنان إلى ميدان للصراع بين مختلف القوى الموجودة فيه.

وكانت هناك طوائف أخرى مثل الشيعة التى يقطن جزء كبير منها جنوب لبنان، لا ترحب بنشاط منظمة التحرير في لبنان، بسبب الأعمال الانتقامية التى تمارسها إسرائيل ويروح اللبنانيون والفلسطينيون ضحية لها، ولكنها لم تقم بأعمال إيجابية للحد من الوجود العسكرى الفلسطينى فى لبنان، إذ كانت ميليشيات الشيعة لا تتجاوز أربعة آلاف مقاتل.

كذلك كان المسلمون السُّنيون فى لبنان لا يملكون مليشيات لها قوة تذكر، ولا زالوا كذلك على ما أعلم، ولكنهم لم يتضرروا من الوجود الفلسطينى. أما ميليشيات الدروز، فكانت نشيطة ولها قياداتها ذات الاتجاهات الوطنية التقدمية ممثلة فى آل جنبلاط . .

وغنى عن البيان أن جيش لبنان الصغير لم يكن مهيأ لخوض أية معارك كبيرة، وكانت الانقسامات الطائفية تشل من قدراته المحدودة، وقد انشق عنه الرائد سعد حداد الذى تحالف علنًا مع إسرائيل وشملته بدعمها المادى والعسكرى . .

ولم يكن هذا موقف الشيخ بيير الجميل الذى يدرك أن لبنان جزء من العالم العربى، ويعزف عن التورط فى التعاون «العلنى» مع إسرائيل، لكن يؤمن بوجوب إخراج «المنظمة» وقواتها وأية قوات غير لبنانية من لبنان.

وكان بشير الجميل، الابن الأصغر للرئيس الأسبق، أكثر جرأة واندفاعًا فى قبول التعاون مع إسرائيل. ولو اقتضى الأمر دخول قواتها المسلّحة إلى لبنان، على أن تخرج إسرائيل من لبنان بعد تصفية الوجود الفلسطينى العسكرى فى لبنان، وقوات الردع العربية السورية التى دخلت إلى وادى البقاع سنة ١٩٧٦، بموافقة دول الجامعة العربية. وكان بشير يتصور أنه يمكن بعد ذلك أن يرأس حكومة لبنانية توقع «نوعًا» من السلام أو التفاهم مع إسرائيل، تنسحب بمقتضاه من لبنان الذى سيحافظ بعد ذلك على علاقاته بالعالم العربى، والعالم الغربى كذلك، بعد تخليص بلاده من النفوذ السوڤيتى الذى تغلغل فى المنطقة عن طريق الدعم السوفييتى لكل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية . .

وجرت اتصالات سرية بين الكتائب ومبعوثى المخابرات الإسرائيلية، وطلبت

رئاسة الكتائب تزويدها بالأسلحة، وإذا لزم الأمر فإنها ستوافق على دخول القوات الإسرائيلية لبنان للقضاء على المنظمة. وخلال هذه الاتصالات كان طبيعيًا أن تحاول إسرائيل معرفة مدى جدية هذا المطلب والثمن الذى ستتقاضاه مقابل تدخلها العسكرى.. ولقد كشف الصحفيان الإسرائيليان زئيف شيف وايهود يعرى فى كتابهما عن حرب إسرائيل فى لبنان «Israel`s Lebanon War» ـ عن الكثير من تفاصيل الاتصالات التى بدأت منذ عام ١٩٧٦، وعن زيارة رئيس الأركان الإسرائيلى الجنرال رافائيل إيتان السرية للبنان فى أوائل ١٩٨٢، حيث استقبل فى ميناء چونيه الخاضع لسيطرة الكتائب و«عزفت موسيقاها النشيد الوطنى الإسرائيلى ترحيبًا بالضيف الكبير». وترددت معلومات عندما كنت فى إسرائيل عن زيارة الچنرال شارون بنفسه للبنان للتأكد من اللمسات النهائية لخطة الغزو..

وكان المسئولون فى إسرائيل لا يكفون عن الشكوى من الخسائر فى الأرواح والممتلكات التى توقعها قذائف الكالا شينكوف فى القرى والمستوطنات الإسرائيلية وخاصة فى كريات شمونة التى اشتهر اسمها لكثرة ما أصابها من صواريخ الفلسطينيين. كما كانوا فى إسرائيل يحذرون من خطورة الأسلحة التى تتكدس لدى منظمة التحرير، من مدافع ومدرعات خفيفة وصواريخ، ويرون فيها تهديداً لأمن الجليل الشمالى، حيث أصبح سكان بعض المستوطنات يعيشون داخل المخابئ للوقاية من القذائف الصاروخية المفاجئة.

ولم تسكت إسرائيل بدورها عن العمل الفدائى الفلسطينى الذى كانت تسميه «إرهابًا»، فكانت تشن غارات انتقامية رهيبة على بعض المواقع فى لبنان، التى تعتقد أنها مصادر العمل الفدائى، وكانت النتائج خسائر عالية فى الأرواح والممتلكات اللبنانية والفلسطينية على السواء، وكررت إسرائيل تهديداتها بأنها لن تسكت طويلاً على هذا الوضع.

وكانت مصر تراقب هذا الموقف بقلق، وتحرص من جهتها على تهدئة المخاوف الإسرائيلية من «تكديس الأسلحة» لدى الفلسطينيين، وتنتهز الفرصة لدفع عجلة السلام إلى الأمام.. كانت القاهرة تؤكد لإسرائيل أن الدول العربية لديها نوايا

عدوانية، وأن الحلّ يكمن فى تسوية النزاع العربى الفلسطينى، ولقد حذّر الرئيس مبارك إسرائيل أكثر من مرة من شن هجوم إسرائيلى على لبنان أو سوريا لأن ذلك سوف يؤدى إلى أوخم العواقب، ونصح الرئيس المصرى إسرائيل بضبط النفس. ولكن الچنرال شارون كان يقول إنه لا يخشى من أن يشن العرب حربًا ضد إسرائيل، لأن جيوشه قادرة على الانتصار واحتلال العواصم العربية المجاورة خلال أيام، لكنه لا يسمح باستمرار هذا النوع من حرب الاستنزاف ضد الحدود الشمالية الإسرائيلية، لأنها تكبدها خسائر مستمرة. .

ولا شك أن الچنرال شارون كان يعلم أن لسوريا ما يقرب من ٢٥ إلى ٣٠ ألف جندى فى سهل البقاع، تحميها فى بعض الأزمات صواريخ سام السوفيتية الصنع، ولذلك كانت إسرائيل تحسب حساب هذا الوجود خشية الاحتكاك أو الصدام مع السوڤييت الذين لا يخفون دعمهم وتأييدهم لنظام الرئيس السورى حافظ الأسد، بل ووعدهم بالدفاع عنه إذا هوجم. . لهذا كان من أهداف إسرائيل، عندما يحين موعد غزو لبنان، أن تحاول تحييد سوريا، وأن تبلغها، بطريقة غير مباشرة، أن إسرائيل لا تعتزم محاربة سوريا إلا إذا اشتركت القوات السورية فى القتال ضدها.

الدور السورى فى الفترة السابقة على غزو لبنان

لم تكن قوات منظمة التحرير الفلسطينية وحدها فى مواجهة الكتائب أو الهجمات الإسرائيلية الانتقامية، فإن الطائرات السورية كانت تشتبك مع الطائرات الإسرائيلية فى سماء لبنان، وتكررت الاتفاقات على وقت إطلاق النار، كما تكرر خرق هذه الاتفاقات.

ومن الأزمات التى احتدت فى تلك الفترة حصار مدينة زحلة، عاصمة وادى البقاع، ومن معاقل طائفة الروم الكاثوليك، إذ أحاط ٢٥٠٠ من جنود قوات الردع العربية السورية بالمدينة التى يبلغ عدد سكانها نحو مائتى ألف نسمة، واستمر حصار زحلة من ابريل حتى آخر يونيو سنة ١١٨١، وأسفر عن مقتل مائتين وجرح خمسمائة، وفقًا لتقديرات لجنة الوساطة التى بعثت بها جامعة الدول العربية.

واضطرت أخيراً ميليشيات الكتائب من الخروج من زحلة وصودرت أسلحتها وأغلقت مراكز تدريبها، وتقرر وضع ستمائة من «الچندرمة» اللبنانية فى زحلة بصفة دائمة، واستمر إشراف القوات السورية على المنافذ الواقعة حولها، لمنع التسلل إليها ثانية، أو تجمع الميلشيات فيها من جديد.

وخلال تلك الأزمة، كان بشير الجميل يعمل على إثارة إسرائيل ضد سوريا، فقامت إسرائيل بإسقاط طائرتين عموديتين لسوريا، اتضح أنهما كانتا من ناقلات الجنود، مما يزيد من الخسارة فى الأرواح وإن كانت سوريا لم تعلن عنها، وردّت سوريا على هذا الإجراء الإسرائيلى بإدخال صواريخ سام أرض / جو، عبر الحدود اللبنانية إلى وادى البقاع، واعتبرت إسرائيل هذا التطور «تصعيداً خطيراً» يهدد سيطرتها الجوية فوق المنطقة. وكانت إسرائيل تعتزم ضرب هذه الصواريخ لولا أنها تلقت نصائح من الولايات المتحدة بضبط النفس، وحتى لا يكون فى ذلك استفزاز للسوڤييت العاملين فى سوريا. وبقيت الصواريخ السورية فى مواقعها فى لبنان، حتى دمرتها إسرائيل فى المراحل الأولى من غزو لبنان فى يونيو سنة ١٩٨٢.

كذلك شنت قوات الردع العربية السورية هجوماً على القطاع الشرقى (المسيحى) لبيروت، واجتمعت لجنة من دول الجامعة العربية للوساطة، وأعلن عن وقف إطلاق النار عدة مرات، وتجاوز عدد القتلى اللبنانيين سبعمائة شخص، ولم تعلن سوريا عن خسائرها. وفى ذلك الوقت قصفت قوات الرائد المنشق سعد حداد مدينة «صور»، بينما حلقت طائرات إسرائيل فوق لبنان وقصفت «صيدا» من الجو، أما الميليشيات ذات الميول اليسارية فقد قصفت ميناء «چوبه» الخاضع لميليشيات الكتائب، وردت الأخيرة بضرب شرق بيروت (المسلم). وخلال هذا القصف قتل ٢٩ وجرح ٢٨٩، وعانت بيروت من انقطاع المياه والكهرباء، ومن نقص خطير فى الوقود، عدا ما لحق ببعض الطرق والكبارى من دمار خطير.

لقد استمرت الاشتباكات المتقطعة بالمدافع والرشاشات، فضلاً عن تفجير القنابل والاغتيالات، وحوادث الخطف والاعتقال بين أنصار البعث السورى وأنصار البعث العراقى فى لبنان، وبين الطوائف المختلفة، ولم تسلم السفارات

الأجنبية أو موظفوها من الهجمات أو الاغتيالات رغم تخصيص أعداد كبيرة من أفراد الأمن اللبنانيين لحمايتها . . لقد اغتيل سفير فرنسا ، واختطف القائم بأعمال سفارة الأردن ، وهوجمت سفارة العراق فى غرب بيروت ، كما هوجم المركز الثقافى الفرنسى . . وقد أدى ذلك إلى توتر عابر فى العلاقات السورية الفرنسية . . وساد القلق فى بيروت من احتمال إغلاق بعض البعثات الدبلوماسية .

وفى أثناء وقوع هذه الأحداث المؤلمة ، كانت الدول العربية المعتدلة ، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، تقوم بمساعى الوساطة ، ومحاولة وقف إطلاق النار ، مستخدمة فى ذلك مكانتها الكبيرة وعلاقاتها الطيبة بجميع الأطراف ، فضلاً عن المساعدات التى كانت ، ولا زالت ، تقدمها بسخاء ، ومن بينها ٤٠٠ مليون دولار سنويا للبنان ، عدا مساعداتها غير المعلنة لسوريا .

وقدَّم وزير الخارجية السورى فى ذلك الوقت السيد عبد الحليم خدّام مشروع سلام كإجراء مؤقت ، انتظاراً لتسوية شاملة للنزاع العربى الإسرائيلى ، وكان المشروع يقضى بإنشاء حكومة «خلاص وطنى» فى لبنان ، من ستة أعضاء ، يمثلون رؤساء الطوائف والجماعات المختلفة ، مشترطاً أن تقطع الكتائب كل علاقة لها بإسرائيل .

وفى محاولة أخرى لإعادة السلام وافقت لجنة الوساطة التابعة لجامعة الدول العربية على قرارين ، يقضى أولهما بوقف استيراد الأسلحة غير المشروعة عن طريق البحر ، وينص الثانى على إعادة فتح نقاط العبور بين قطاعى بيروت الشرقى والغربى .

ورحب السيد وليد جنبلاط ، الزعيم الدرزى ، بهذين القرارين ، فى حين أعلن بشير الجميل والرئيس الأسبق كميل شمعون عن استنكارهما . . وهاجمت ميليشيات سعد حداد قوات الأمم المتحدة فى جنوب لبنان!

صعود نجم جديد

فى بداية سنة ١٩٨١ لم يكن لأعضاء منظمة «أمل» الشيعية قوة عسكرية تذكر ، بالنسبة إلى ميليشيات الكتائب أو الدروز ، ولكن مع تصاعد الانقسامات الطائفية

والصدام المسلحً فيما بينها، ارتفع عدد أعضاء المنظمة المسلحين إلى ثلاثين ألف مقاتل، وأصبح السيد نبيه برّى زعيم أكبر قوة مقاتلة فى لبنان! وفى مارس ١٩٨٢، نادت المنظمة «بالخمينى» إمامًا لجميع المسلمين فى العالم، وربما كان هذا الاندفاع الحماسى لتأييد الزعيم الروحى فى إيران، رد فعل لشعور الطائفة الشيعية فى لبنان بالاضطهاد، فهم رغم أعدادهم الكبيرة لا يتمتعون بحقوق الطائفتين المارونية والسنية فى لبنان، فضلاً عن معاناتهم من الناحية الاقتصادية.. وأخيرًا، فهم الذين يتعرضون مباشرة لنتائج القتال بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى جنوب لبنان.

وكان من الطبيعى فى هذا الجو الملبد بالغيوم والمشحون بالتوتر، أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدور نشيط للوساطة وتجديد محاولات تفادى الصدام، فأوفدت مبعوثها المستر فيليب حبيب، لكن إسرائيل جدَّدت قصفها لقواعد الفدائيين فى جنوب لبنان، وكان طبيعيًا أن يجاوبوها بإطلاق مكثف لصواريخهم على مستوطنات شمال إسرائيل، فهاجمت الطائرات الإسرائيلية مراكز منظمة التحرير الفلسطينية حول مدينة صور، وقصفت ميناء طرابلس اللبنانى (بحجة أنه مركز لنشاط الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) وأخيرًا نجح المستر حبيب فى وساطة لوقف إطلاق النار، ولكن إلى حين.

لقد أخذت كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى تبادل الاتهامات بخرق وقف إطلاق النار بتحريك القوات، واستئناف إرسال الإمدادات والمؤن، أو بقصف مواقع قوات «جيش لبنان الحر» التى يقودها الرائد سعد حداد.. ولكن عندما قتل جندى إسرائيلى نتيجة اصطدام سيارته بلغم فى الأراضى اللبنانية، شنت إسرائيل هجومًا عنيفًا على مواقع القوات الفلسطينية، وعقَّب المستر بيجن على ذلك بقوله: «إن هذا القصف الجوى الأخير تذكرة لمن ينسى أن خرق وقف إطلاق النار لا يمكن أن يتم من جهة واحدة».. ومع ذلك فقد أكد زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، أن المنظمة لا زالت ملتزمة بوقف إطلاق النار.. ولكن الطائرات السورية حاولت التصدى لطائرات إسرائيل التى تحلق فى سماء لبنان، وفقدت ٤ طائرات ميج ٢٥ فى يوم واحد.

واستمر هذا الوضع الملتهب، حيث يرد السوريون والفلسطينيون على ضربات إسرائيل، بإطلاق الصواريخ على مستوطنات الجليل . . وكان هذا هو الجو الذى سبق أن هدد الجنرال شارون بأنه لن يسمح باستمراره، ويبدو أنه نجح فى إقناع المستر بيجن بأن الفرصة أصبحت مهيأة لغزو لبنان، رغم تحذيرات كثيرة، بعضها من المخابرات الإسرائيلية التى كانت تشكك فى وفاء الكتائب بوعودها بعد الوصول إلى الحكم، ورغم التساؤل الهام عن الدور الأمريكى إذا قامت إسرائيل بغزو لبنان . .

لقد سبق لإسرائيل أن اجتازت الحدود اللبنانية سنة ١٩٧٨، بحجة حماية حدودها الشمالية، لكنها ما لبث أن انسحبت تحت ضغوط دولية، وبعد أن تولت قوات من الأمم المتحدة المحافظة على السلام والاستقرار فى المنطقة، غير أن تلك القوات لم تنجح دائمًا فى تحقيق الأمن والنظام المنشودين، واستمرت الصدامات العنيفة بين الطوائف، وبين الفلسطينيين والسوريين وبين إسرائيل . .

ويبدو أن واشنطن قد نصحت إسرائيل كثيراً بضبط النفس وعدم التهوّر، ولكن قيل أن وزير الخارجية الأمريكى السابق الكسندر هيج قد تفهم وجهة نظر إسرائيل التى شرحها له الجنرال شارون، للقضاء على وجود المنظمة الفلسطينية العسكرى فى لبنان، وإقامة حكم لبنانى ذى ميول معتدلة إزاء الدول الغربية، ثم الانسحاب بعد ذلك إلى إسرائيل التى ليست لها أية مطالب إقليمية فى الأراضى اللبنانية .

لقد فهمت إسرائيل على أى حال أن الولايات المتحدة الأمريكية حتى إذا لم توافق على قرار غزو لبنان، فإنها لن تتخذ من إسرائيل الموقف الذى اتخذته منها عام ١٩٥٧ مثلا، عندما أجبرتها على الانسحاب من سيناء . وجاء شهر مايو ١٩٨٢، وقررت إسرائيل حشد قواتها على حدود لبنان وأصبح من الواضح أن قرار الغزو قد اتخذ، ولم يبق سوى تحديد موعده . ومع هذا، فقد نفى الجنرال رافاييل اتيان أن الجيش الإسرائيلى يعتزم غزو لبنان .

ووجه مجلس الوزراء الإسرائيلى تحذيراً إلى منظمة التحرير الفلسطينية بأنه لن

يسمح بأى تهديد لأرواح المواطنين الإسرائيليين، وبدأت إسرائيل فى استدعاء قوات الاحتياطى وإرسال قواتها المدرعة إلى الحدود الشمالية. ولم تكن إسرائيل تحرص على إخفاء هذه التحركات والحشود، فكنا فى تل أبيب نرى طوابير السيارات الحربية الثقيلة تحمل الدبابات والمدافع الضخمة متجهة إلى الشمال.

هذه هى الأوضاع التى سادت المنطقة قبل الغزو الإسرائيلى للبنان، وكان من الواضح أن هذا الجو ينذر بأحداث خطيرة، وأن التدخل الإسرائيلى بات وشيكًا. ولكن أحدًا لم يكن يعرف تاريخ بدء الغزو، ولا المدى الذى تعتزم القيادة الإسرائيلية الوصول إليه. وكان الچنرال شارون هو مهندس عملية الغزو الذى أقنع بها المستر بيجن، ولكن تردد أن تفاصيل العملية لم تناقش فى مجلس الوزراء الإسرائيلى، حيث كان الشعور أن الچنرال شارون يحتفظ لنفسه بكثير من الأسرار العسكرية.. لقد سأله بعضهم كم من الوقت سوف تستغرق هذه العملية.. وقيل أن الإجابة كانت «ربما أربعة وعشرين ساعة».. وحاول بعض الوزراء الاعتراض ولكنهم لم ينجحوا فى وقف الغزو.. برغم كل التحذيرات والمحاذير..

ولقد استشعرت منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان الخطر الداهم، وحاولت الاتصال بكل أنصارها وأصدقائها لدرء هذا الهجوم المنتظر، لكن إسرائيل رأت أن الفرصة قد سنحت للقضاء على المنظمة، ولم يكن هناك ما يدعوها للتخلى عن هذا الهدف!

الغـــزو

فى الثالث من يونيو ١٩٨٢، أطلق مجهول رصاصات على المستر شلومو أرجوف، سفير إسرائيل فى العاصمة البريطانية، إثر خروجه بعد العشاء من إحدى المناسبات الدبلوماسية.. وكانت هذه هى الذريعة التى تنتظرها إسرائيل لبدء عملية الغزو.

وفى صباح ٦ يونيو، كنت أزور السفير الأمريكى المستر صمويل لويس فى منزله بهرتزليا، عندما استدعى لمكالمة هاتفية، وعاد بعد قليل ليخبرنى أن القوات الإسرائيلية المسلحة قد اجتازت الحدود اللبنانية فى هجوم شامل لغزو هذا البلد.

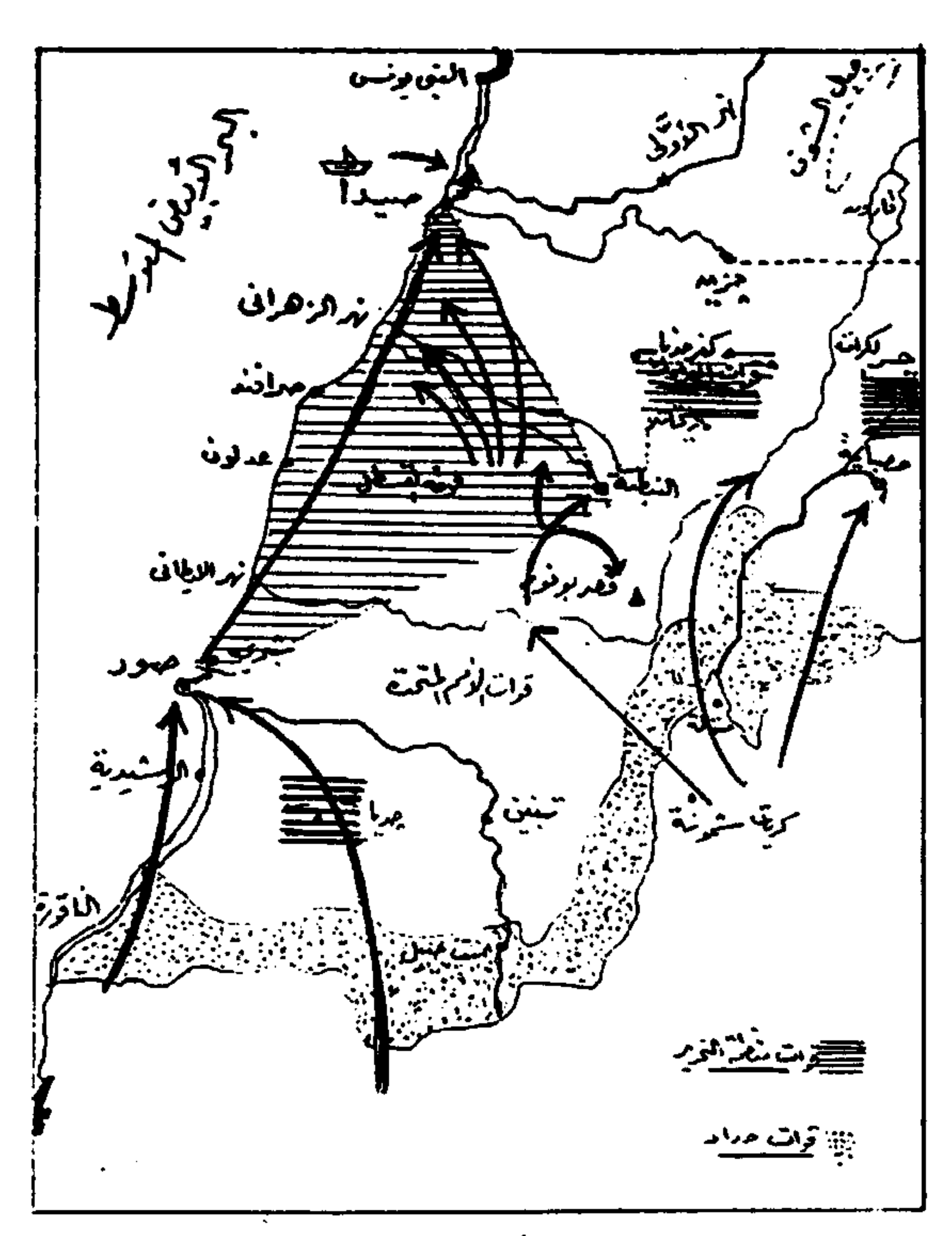
وعلمت بعد ذلك أن تسعين ألف جندى من القوات الإسرائيلية المدرعة والمشاة، والمدفعية الثقيلة، يؤيدها سلاح الطيران الإسرائيلى، وتعاونها وحدات بحرية ساحلية، قد بدأت ما اسمته إسرائيل «عملية سلام الجليل».

وكان الهجوم ذا شعب ثلاث: إذ اندفع الطابور الرئيسى عبر الطريق الساحلى (على شاطئ البحر الأبيض المتوسط) قاطعا الطريق على قواعد المنظمات الفلسطينية فى صور وصيدا والسعديات والدامور، رغم المقاومة الفلسطينية العنيفة والباسلة. وعبرت القوة الإسرائيلية الثانية القطاع الأوسط للحدود، واستولت على قصر «بوفور» التاريخى فى تلك المنطقة الجبلية، وقدمته «هدية» إلى قوات الرائد سعد حداد المتعاونة مع إسرائيل، كما استولت على بلدة «النبطية» إحدى معاقل المسلمين فى جنوب لبنان.

وتقدمت الشعبة الثالثة من القوات الإسرائيلية من مرتفعات الجولان، مخترقة منطقة «العرقوب» التى كانت فى أيدى القوات الفلسطينية على سفح جبل هرمون، وهى المنطقة التى كانت تعرف باسم «أرض فتح».

وخلال تقدم القوات الإسرائيلية، مرت بمناطق ترابط فيها القوات الدولية، ولم تتعرض تلك القوات المسلحة تسليحًا خفيفًا، لقوات إسرائيل المتفوقة عددًا وعدَّة، وقد اتهم ياسر عرفات هذه القوات الدولية بالتواطؤ مع إسرائيل، ولكن من الواضح أن القوات الدولية كانت عاجزة عن القيام بأى عمل فى مواجهة هذا الغزو الكاسح.

وفى ثانى أيام الغزو، اشتبكت القوات الإسرائيلية الغازية مع القوات السورية جنوب بلدة «جزين» فى معركة ضارية، واستولت إسرائيل على هذه البلدة فى نفس اليوم. أما فى اليوم الثالث فقد تحركت بعض الوحدات المتقدمة من الطابور الرئيسى التى كانت قد بلغت نهر «الأوَّلى»، إلى داخل لبنان، مستهدفة قطع طريق بيروت/ دمشق، شرق العاصمة اللبنانية لتطويق القوات الفلسطينية، وقوات الردع العربية (السورية) فى بيروت.



تحرك القوات أثناء غزو لبنان ١٩٨٢

وتحرك سلاح الطيران السورى لمواجهة هذا الغزو الإسرائيلى، لكن الطائرات الإسرائيلية تمكنت من إسقاط نحو ستين طائرة ميج سورية، عدا الطائرات العمودية، وفقدت إسرائيل طائرة واحدة . . وكانت إسرائيل قد تمكنت من تدمير بطاريات الصواريخ السورية التى كانت فى وادى البقاع[1]، وحققت بذلك أحد أهدافها الهامة التى تتيح لها السيطرة على المجال الجوى فى لبنان.

وقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية فى محاولة لوقف تصاعد الصدام بين سوريا وإسرائيل، ووافقت الدولتان على وجوب مراعاة «الهدنة» اعتباراً من ١١ يونيو ١٩٨٢ . وكانت القوات الإسرائيلية قد وصلت بعد ستة أيام من بدء الغزو إلى مشارف بيروت، وهددت طريق بيروت / دمشق فى مواجهة مقاومة سورية عنيفة . . ولم تمض ساعات على إعلان الهدنة حتى استوقف القتال من جديد بين سوريا وإسرائيل . .

الصنوبر الصغرى.. والصنوبر الكبرى

عند بدء الهجوم الإسرائيلى على لبنان، بعث المستر بيجن بخطاب إلى الرئيس الأمريكى رونالد ريجان، يبلغه فيه أن الأوامر قد صدرت إلى الجيش الإسرائيلى «بدفع الإرهابيين إلى مسافة ٤٠ كيلو متراً إلى الشمال من حدود إسرائيل، حتى يتحرر سكان الجليل المدنيون من التهديد الدائم لحياتهم» ونفى بيجن أن بلاده تطمع فى بوصة واحدة من أرض لبنان، وأكد رغبته فى عقد «معاهدة سلام» مع لبنان الحر المستقل!

وكانت إسرائيل تبذل جهداً ملحوظاً حتى تبدو الأوضاع داخلها عادية، ولا يظهر هناك تغير فى نمط الحياة اليومية، وكأن غزو لبنان عملية عسكرية محدودة تضطلع بها القوات الموجودة فى الميدان، ولا تؤثر تأثيراً كبيراً على شعب إسرائيل ومجرى حياته الطبيعية. وباستثناء النشرات الإخبارية فى الاذاعة والتلفزيون، التى

(١) بعثت إسرائيل بطائرة بدون طيار Drone لكشف ذبذبات موجات الرادار والراديو فى النظام الإرشادى السورى Iuidauce System.

كانت تتابع تقدم القوات الإسرائيلية، كانت البرامج العادية والأغانى مستمرة. أما الصحف فقد حرصت على نشر إسماء القتلى من الجنود الإسرائيليين، مع صورهم ونبذة قصيرة عن كل منهم، وأسماء الجرحى (بعد إبلاغ أسرهم أولاً).

ورغم هذه المحاولات لإضفاء المظهر العادى على الحياة اليومية، فإن الشعب فى إسرائيل كان واعيًا ومدركا لسير الأمور، فهو يتابع النشرات الإخبارية بتلهف ليعرف أنباء الحرب وتطوراتها.. وكان الشعب يثق إلى حد كبير فى البيانات والأنباء التى يذيعها صوت إسرائيل، والتى لم تكن تكتم الخسائر أو تخفف منها.

وبمرور الأيام، أخذت آثار الحرب تبدو تدريجيًا فى الحياة اليومية، فقد تأثر قطاع الخدمات بسبب تجنيد عدد كبير من الاحتياطى.. وكان معظم أفراد الشعب قد اقتنعوا فى البداية أن الحرب ضد لبنان ليست غزواً ولا عدوانًا، وإنما هى مجرد «مطاردة» للإرهابيين الفلسطينيين «حتى تتحرر المناطق الشمالية فى إسرائيل من الخوف ومن القصف الفلسطينى». وسوف ينتهى ذلك خلال أيام ويعود الجيش ثانية إلى قواعده.. هكذا قالت لهم حكومتهم.. وقد صدَّقوها.. ولكن إلى حين!

وقد حرص المستر مناحم بيجن على إبلاغ زعيم المعارضة، المستر شيمون بيريز، بقرار غزو لبنان، لأن ذلك يعتبر من التقاليد البرلمانية التى تحرص عليها الحكومة، عندما يتعلق الأمر بقرار هام يمس الدولة وأمن شعبها، مثل قرار الحرب. ولقد وافق حزب العمل وأحزاب المعارضة الأخرى على القرار على أساس أنه إجراء دفاعى يستهدف حماية شمال إسرائيل، وأن الاحتلال لن يتعدى نطاقًا عرضه ٤٠ كيلومتراً، كما أشار البيان الحكومى الذى صدر فى أول يوم لغزو لبنان.

وكان الاسم الرمزى الذى اختير لهذه العملية هو «الصنوبر الصغرى»، ولم يلتزم الجنرال شارون وقواده وجيوشه بالحدود السابق الإعلان عنها، بل انتقل إلى عملية «الصنوبر الكبرى» وهى التى تستهدف الوصول إلى بيروت، وقيل إن بعض الوزراء فى إسرائيل لم يكونوا على علم بموضوع عملية «الصنوبر الكبرى».

لقد وصلت قوات إسرائيل إلى بيروت بعد نحو أسبوع من بدء الحرب، وبدأ حصار العاصمة اللبنانية بمن فيها من السكان المدنيين، ومقاتلى المنظمات الفلسطينية، وقوات الردع العربية السورية، وبدا أن الحرب سوف تمتد إلى أكثر مما قدرته إسرائيل.

ولم يقتنع الكثيرون فى إسرائيل بعد ذلك بالتبرير الذى قدَّمته حكومة الليكود لغزو لبنان، وخاصة عندما تخطى الحدود التى رُسمت له فى اليوم الأول. وفى حديث لى مع دبلوماسى أمريكى قال لى يبدو أن إسَرائيل مصممة على ضرب «المنظمة» فى لبنان، بعد أن أصبح «الصيد السَّمين» أمامها محاصراً فى بيروت.. إن قوات المنظمة هناك والسيد عرفات نفسه هناك فهل تتخلى إسرائيل عن تلك الفرصة بعد كل ما قامت به من أجل نيلها! ولم يكن الدبلوماسى يبرر المسلك الإسرائيلى وإنما كان يحرص على تفسير الطريقة التى يفكرون بها.

لقد كانت حرب إسرائيل فى لبنان الحرب الأولى منذ قيام الدولة اليهودية التى انقسم الرأى العام بشأنها، وتساءل الكثيرون عما إذا كانت هذه الحرب ضرورية حقًا لسلامة إسرائيل. لقد كانت هناك معاناة نفسية بين المدنيين وحتى بين بعض جنود الاحتياط الذين أعلنوا رفضهم التوجه للقتال فى لبنان، وواجهوا المحكمة العسكرية لأول مرة يجد الجندى الإسرائيلى نفسه فى مواجهة مدنيين ولا يحارب جيشًا معاديًا لبلده، وإنما يغزو ويحتل مساكن تضم نساءً وأطفالاً.

لقد أصبح بعض هؤلاء الشباب فى نظر أنفسهم قوات غزو واحتلال، وكان أغلب أفراد الشعب يتطلع إلى نهاية الحرب سريعًا حتى يعود أبناؤهم من الميدان، وكان كل يوم يمر يتضمن المزيد من القتلى والجرحى من جيش إسرائيل، وعندما تحلق الطائرات العمودية تعرف الجماهير أنها متوجهة لنقل الجرحى إلى مستشفيات إسرائيل.

وكان هناك المتطرفون من الإسرائيليين الذين لا يرون فى هذه الحرب أى خرق للقانون الدولى أو لميثاق الأمم المتحدة. إنها - فى رأيهم - حرب ضد دولة عربية تعتبر نفسها فى حالة حرب مع إسرائيل، ويتساءلون أين كان القانون الدولى حينما كانت

الصواريخ والقذائف تتساقط فوق المستوطنين فى كريات شمونة وميتوله؟ وإذا كان للفلسطينيين قضية معنا، فليحضروا للتفاوض معنا أو ليقبلوا الحرب ضدنا. . كان هذا منطق الليكود، ولم تكن المعارضة تقر الحكومة على ذلك، ولكنها لم تستطع إعلان رأيها صراحة والحرب لا زالت مستمرة!

وعلى أى حال، فإن الحرب الخاطفة التى كان الچنرال شارون قد وعد بها لم تتحقق. لقد كان لدى الچنرال ولا شك حسابات حربية دقيقة، من حيث القوات اللازمة للمعركة، والتسليح المناسب، وطبيعة أرض المعركة، وقوات «العدو». . غير أننى اعتقد أنه توجد أحيانًا بعض العوامل الجوهرية التى تؤثر على نتيجة المعركة وعلى مصير الحروب، وهى عوامل لا تظهر على الخرائط الحربية، وقد لا تدخل فى حساب القادة العسكريين، ومن أهمها فى نظرى إرادة الشعوب والروح المعنوية لديها ولدى القوات المهاجمة. إن ناپليون وهتلر لم يدخل فى حسابهما إرادة الشعب السوڤييتى التى غيّرت مجرى الحرب فى موسكو ولننجراد. . ولقد حققت القوات الإسرائيلية فى لبنان انتصارات عسكرية ساحقة فى المراحل الأولى من القتال، ولكن عندما تتحول المعركة الحربية إلى حصار للسكان المدنيين، ومقاومة مدنية مدعومة بالسلاح، فإن الأمور تتعقد بالنسبة للقائد العسكرى، الذى قد ينجح فى فرض بعض إرادته فى النهاية، لكنه سوف يجد أن بلاده دفعت ثمنًا غاليًا لهذا النصر الجزئى. .

إن غزو إسرائيل للبنان قد أسفر عن نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، فى كل من لبنان وإسرائيل، كما فجَّر هذا الغزو قوى وطنية كانت كامنة فى شعوب المنطقة، فأخذ الموقف أبعادًا جديدة تجاوزت التقديرات الأولى، واستقطب الوضع تدخلات من عدة دول مجاورة، بالعون المالى والعسكرى تارة وبالمساعى الدپلوماسية تارة أخرى. بل إن الغزو الإسرائيلى للبنان قد أثر على مصالح الدول الكبرى فى هذا الجزء من العالم، وعلى تطور المشاكل التى تعانى منها المنطقة، وأهمها النزاع العربى الإسرائيلى. . لقد تحوَّلت الانتصارات العسكرية الإسرائيلية إلى فشل سياسى أثّر على موازين القوى فى المنطقة.

إن الحكومة اللبنانية كانت بلا شك غير قادرة على التصدى عسكريًا لمثل هذا الغزو، واقتصر الأمر على توجيه نداءات «الاستغاثة» إلى المجتمع الدولى ممثلاً فى الأمم المتحدة وفى مجلس الأمن، ليضغط على إسرائيل حتى توقف عدوانها.

وفاضت تصريحات المسئولين فى لبنان بالحرارة إزاء ما وصفوه «بالسلبية» التى سادت مواقف الدول العربية الأخرى، والتى لم تكن فى وضع يمكنها من التدخل، باستثناء قوات الردع العربية التى عجزت عن مواجهة القوات الإسرائيلية الغازية، والتى كان طيران إسرائيل المعروف بتفوقه يحميها ويدعم هجماتها.

وفى مصر اجتمع مجلس الوزراء وأصدر بيانًا استنكر الغزو الإسرائيلى وأدانه، ووصفه بأنه خرق صارخ للقانون الدولى، ولا يمكن تبريره بالجريمة التى ارتكبت ضد سفير إسرائيل فى لبنان.

ولقد زعم كثيرون أنه لولا السلام الذى وقعته مصر مع إسرائيل، لما تمكنت الأخيرة من غزو لبنان وهى مطمئنة إلى سلامة حدودها الجنوبية. . إن اتفاقات كامپ ديڤيد فى نظر هؤلاء قد حيَّدت جيش مصر، وأطلقت العنان لجيش إسرائيل. وإننى اعتقد أن فى ذلك تجنيًا كبيراً على مصر، وهو يمثل فى الواقع متابعة للحملة على معاهدة السلام، أكثر منه تقديراً موضوعيًا لموازين القوى. . إذ أنه لولا السلام لكانت سيناء قد بقيت فى معظم أجزائها تحت سيطرة القوات الإسرائيلية، ولكانت القوات المصرية غير قادرة على القيام بدور مؤثر نحو ردع العدوان الإسرائيلى.

إن مصر لم تكف على لسان رئيسها حسنى مبارك عن الدعوة إلى خروج كل القوات غير اللبنانية من لبنان، وحذَّرت إسرائيل من شن أى هجوم على أى دولة عربية، وقد تجاهل الطرفان صوت العقل فكان العدوان وما تبعه من نتائج وخيمة. . وحتى أثناء حصار بيروت، فإن مصر قد قامت بنشاط دپلوماسى مكثف مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع إسرائيل لتقديم كل عون ممكن.

ولقد اضطلعت المملكة العربية السعودية بدورها بنشاط دپلوماسى متواصل وفعَّال، أهَّلَها له موقعها المتميز بين الدول العربية المعتدلة، وبين كل من السوريين واللبنانيين والفلسطينيين، فضلاً عن صلاتها الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد أثمرت هذه الجهود التى بذلت فى هدوء وحكمة عن نتائج ايجابية، مكنت أفراد منظمة التحرير الفلسطينية وقوات الردع العربية السورية من الخروج من حصار بيروت بشكل غير مهين، إذ احتفظوا بأسلحتهم الخفيفة، وتم توزيع أفراد منظمة التحرير الفلسطينية على عدة دول عربية.

أما الدول الأوروبية الصناعية فكانت مجتمعة فى ڤرساى، وأعلنت أنها ترى فى غزو إسرائيل للبنان «صدمة عنيفة»، ودعا مجلس الأمن - بإجماع الأصوات - «إلى وقف كل النشاطات العسكرية عبر الحدود اللبنانية الإسرائيلية»، وكان قراراً هزيلاً يساوى بين الدولة المعتدية والدولة المعتدى عليها! ولذلك أعقبه قرار آخر طلب فيه مجلس الأمن من إسرائيل سحب قواتها فوراً وبدون شروط إلى الحدود اللبنانية الدولية المعترف بها، ولكن إسرائيل، كعادتها، لم تستجب لهذا القرار.

وكان للولايات المتحدة الأمريكية موقف خاص منذ البداية، فهى وإن لم «توافق» إسرائيل على غزو لبنان، إلا أنها كانت تتفهم وجهة نظر إسرائيل ولا تدين هذا العدوان، وعندما تطورت الأمور على نحو ما نعرف، أعربت أمريكا عن أسفها لتصاعد العنف، لكنها التزمت موقفًا متوازيًا، ففى الوقت الذى طالبت فيه إسرائيل بالانسحاب من لبنان، فإنها طلبت من الفلسطينيين ألا يتخذوا من لبنان معبراً يوجهون عن طريقه «اعتداءاتهم» على إسرائيل.

واتخذ الاتحاد السوڤييتى موقفًا مؤيداً للدول العربية، ووصف إسرائيل بأنها «انطلقت فى تصفية جسدية ضد الشعب الفلسطينى فى لبنان، بعلم مسبق من الولايات المتحدة الأمريكية»، وقال البيان السوڤييتى إنه «يحذّر إسرائيل ألا تنسى أن منطقة الشرق الأوسط قريبة من الحدود الجنوبية للاتحاد السوڤييتى.. وأن التطورات فى هذه المنطقة قد تمس المصالح السوڤييتية». ولم تعبأ إسرائيل كذلك بهذا التحذير.

ذكرت فيما تقدم أن غزو لبنان لم يكن يحظى بتأييد كل الإسرائيليين، وأن المتطرفين من أنصار الليكود كانوا يوافقون عليه. وقد قام الإعلام الإسرائيلى خلال الأسابيع الأولى للحرب بصفة خاصة بنشاط كبير، ولعب التلفزيون الإسرائيلى دوره بمهارة، ويحاول إبراز ردود الفعل المتباينة للغزو بين مختلف الطوائف فى لبنان . .

كنا فى تل أبيب نشاهد على الشاشة الصغيرة جموع السكان اللبنانيين كباراً وصغاراً وهم ينظرون فى وجوم إلى القوات الإسرائيلية المسلحة التى تمر بمدرعاتها أمامهم، وهم لا يكادون يصدقون أعينهم، والجنود الإسرائيليون يلوّحون للجماهير وكأنهم يردون تحيتها! وكان المذيع التلفزيونى يعرف كيف يختار من يحادثهم من بعض اللبنانيين الساخطين على الوجود الفلسطينى، وكثيراً ما شاهدت هؤلاء - وجزء كبير منهم من النساء المتقدمات فى السن - يصرخن ساخطات على الفلسطينيين وعلى قضيتهم التى حولت لبنان إلى جحيم . . وكان بعض هؤلاء المستنكرين يقولون بالعربية «لسنا عربًا ولا نريد أن نكون عربًا . . نحن لبنانيون وهذه أرضنا ولا نريد أن يبقى عليها أى أجنبى» . . وكان آخرون يبدون تفهمًا للمظالم التى أصابت شعب فلسطين ولكنهم يتساءلون عن ذنب لبنان فيما جرى!

وكانت هناك قلة من الصِّبيان تقدم الورود لجنود إسرائيل وربما كانوا لا يعرفون ماذا يحدث، لكن كاميرا التلفزيون الإسرائيلى كانت تسجّل هذه المناظر لإقناع شعب إسرائيل بأن قواته تحرر لبنان من الفلسطينيين.

وكان التلفزيون يجرى حديثا مع بعض الشخصيات اللبنانية، وشاهدت المذيع الإسرائيلى يتحدث باللغة العربية مع الزعيم الدرزى وليد جنبلاط، وقد بدا على الشاشة وهو فى حالة نفسية سيئة عقب الانتصارات الإسرائيلية الأولى، لكنه كان متمالكًا جأشه رغم ذلك وأدان فى شجاعة الغزو الإسرائيلى، وكأنه كان يعلم أن هذا الاحتلال لا يمكن أن يدوم. وقد اشترك السيد جنبلاط بعد ذلك فى «مجلس الخلاص الوطنى» مع زعماء الطوائف اللبنانية الأخرى، ثم استقال بعد فترة، ووصف المجلس بأنه سيدفن الشعبين اللبنانى والفلسطينى.

حاولت فرنسا، التى كانت تربطها بلبنان علاقة خاصة، أن تقوم بنشاط دپلوماسى لإنهاء حصار بيروت، فقدمت مشروع قرار إلى مجلس الأمن، يدعو كلا من «الفلسطينيين والإسرائيليين» إلى انسحاب جزئى من بيروت. واعترضت الولايات المتحدة وحدها على مشروع القرار، لأن انسحاب القوات الفلسطينية إلى المعسكرات الخاصة بها يعنى الإبقاء على المنظمة كقوة عسكرية فى لبنان.

وكانت إسرائيل مصمّمة على تصفية الوجود العسكرى للمنظمة فى لبنان، ولهذا كانت توافق على وقف إطلاق النار، ثم لا تلبث أن تنتهك الاتفاق وتضرب الفلسطينيين، ويُلقى كل طرف اللوم على الطرف الآخر.

وقد أنشأت إسرائيل ممراً يربط بين شرق وشمال بيروت المسيحى، وبين المناطق الأخرى التى يسيطر عليها المسلمون فى الجنوب، ثم سيطرت على «أوتوستراد» بيروت / دمشق، شرق العاصمة اللبنانية، وهكذا قطعت خط الرجعة على القوات المحصورة، وحالت دون إمكان انسحابها من بيروت براً، وفرضت البحرية الإسرائيلية حصاراً على ميناء بيروت.

وتأكدت إسرائيل من إتمام انتصارها العسكرى وتحقيق أول هدف جوهرى من أهداف الغزو، فوزعت منشورات تدعو سكان غرب بيروت من المسلمين إلى مغادرتها، وطالبت المحاربين الفلسطينيين بإلقاء السلاح، ولكن زعيم المنظمة عرفات استمر فى وقفته البطولية إلى جانب رجاله ودعاهم إلى التمسك بالسلاح واستمرار القتال وهو معهم حتى الموت.

ورغم الهدنة القصيرة التى وقعها العسكريون، واصلت قوات إسرائيل تقدمها فى اليوم الثانى عشر للغزو، وفصلت بين شرق بيروت وغربها، ورابطت حول القوات الفلسطينية والسورية المحاصرة، كما تابعت قوات إسرائيلية أخرى تقدمها إلى شرق بحمدون (٢٤ كيلومتراً شرق بيروت).

لقد أصبح الموقف كما بدا لى من تل أبيب يدعو إلى الأسى الشديد، حتى لا أقول اليأس، وقدم الجنرال شارون شروط إسرائيل للخروج من هذا المأزق:

ـ أن تنسحب كل القوات الأجنبية من لبنان بما فى ذلك القوات الفلسطينية والسورية.

ـ أن تُقدم ضمانات أكيدة بعدم عودة منظمة التحرير إلى المنطقة، وأن تبقى على بعد يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ كيلومترا من حدود إسرائيل الشمالية.

ـ أن تصبح تلك المنطقة منزوعة السلاح وتنتشر فيها قوات دولية غير تابعة للأمم المتحدة (لأن موقف إسرائيل معروف من المنظمة الدولية بحجة أن معظم أعضائها لهم مواقف معادية لإسرائيل) ويكون هدف تلك القوات الحفاظ على الأمن والسلام فى المنطقة.

ـ أن تُشكَّل فى بيروت حكومة لبنانية مركزية قوية، وتسعى إسرائيل لإبرام معاهدة سلام نهائية معها.

وكانت هذه الشروط تمثل أهداف إسرائيل من غزو لبنان، وخيِّل إلى إسرائيل عندئذ أنها وهى فى موقع المنتصر عسكريًا، يمكنها أن تُملى ما تشاء من شروط، ولكن الأمور لم تجر، كما نعلم، على نحو ما قدرت إسرائيل.

فى هذه المرحلة كانت المناطق التى احتلتها إسرائيل فى جنوب لبنان تعانى من الأضرار الجسيمة التى أصابتها خلال الغزو، وزاد من معاناتها عمليات «التمشيط» الإسرائيلية ضد جيوب المقاومة الفلسطينية وراء الخطوط، وقام الصليب الأحمر الدولى بدوره الإنسانى لإسعاف المصابين والتخفيف عنهم وتزويدهم بما يحتاجونه، وكان من الغريب أن تتعرض قوات إسرائيل لهذه القوافل، بحجة التأكد من أنها لا تحمل أسلحة أو ذخائر، فتؤخر وصول ما تحمله من إمدادات إلى الأماكن المنكوبة.

وبعد أسبوعين من بدء الغزو دعت السفارة الأمريكية فى بيروت مواطنيها إلى مغادرة لبنان، وتمكن ستمائة أمريكى من مغادرة لبنان عن طريق ميناء «چوفيه»، حيث حملتهم سفن أمريكية إلى قبرص.

وفى السادس من يوليو، بعد شهر من بدء الغزو، وافق الرئيس الأمريكى رونالد

ريجان على ايفاد عدد يتراوح بين ثمانمائة وألف من جنود البحرية الأمريكية (المارينز) إلى لبنان، حتى يكونوا نواة القوة الدولية، وهكذا يسهل خروج القوات الفلسطينية من غرب بيروت، ويعود الأمن والنظام إلى العاصمة اللبنانية.

ووافقت فرنسا بعد ذلك بأيام على إرسال عدد من جنودها إلى لبنان، وتبعتها فى ذلك إيطاليا. وكان الاعتقاد أولاً أن هذه القوات الدولية لن تطول مهمتها عن ثلاثين يومًا، حسب تصريح متحدث بلسان البيت الأبيض، ولكنها لا زالت تمارس مهمتها فى لبنان بعد سنوات من إيفادها.

ولم يرض الاتحاد السوفييتى عن هذا التطور، فوجه الرئيس السوفييتى الأسبق برچنيف رسالة إلى الرئيس ريجان، «يحذره فيها من عواقب إرسال القوات الأمريكية إلى لبنان، وينبه إلى خطورة الانسياق وراء الحسابات التى تتسم بروح المغامرة»، وطلب برچنيف من أمريكا أن تبذل جُهدها لانهاء العدوان الإسرائيلى على لبنان.

وبعد ذلك بعث الاتحاد السوفييتى برسالة أخرى إلى الرئيس الأمريكى، يعارض فيها إرسال القوات الأمريكية إلى لبنان، ويقترح استخدام قوات إضافية من الأمم المتحدة، مؤكدًا أن الحل العملى والواقعى الوحيد، الذى يعيد الاستقرار إلى المنطقة هو إقامة الدولة الفلسطينية.

المحاولات العربية لرفع الحصار عن بيروت.. وتصلب إسرائيل

اجتمعت فى أواخر يوليو ١٩٨٢، لجنة من بعض وزراء خارجية الدول العربية، وهى السعودية ولبنان وسوريا والجزائر والكويت، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ووقعت اللجنة فى ٢٨ يوليو اتفاقًا من ست نقط، ويسمح بخروج القوات المحاصرة، مقابل إنهاء الحصار الإسرائيلى لبيروت. وقد ضمن الاتفاق سلامة الفلسطينيين الباقين فى لبنان والذين قدرت الحكومة اللبنانية عددهم بنصف مليون فلسطينى، واعتبرت أمريكا هذه الخطوة «إيجابية».

غير أن إسرائيل عاودت قصفها لبيروت، وسيطرت على المطار الذى يقع جنوب العاصمة، وحركت مواقع قواتها إلى الجانب الغربى من «الخط الأخضر» الذى يفصل شرق بيروت عن غربها، مما عرقل تنفيذ الاتفاق السابق.

وبدأت الولايات المتحدة، إزاء التعنت الظاهر من إسرائيل، تتخذ موقفًا أكثر تشددًا نحوها، فبعث الرئيس ريجان إلى المستر بيجن برسالة يبلغه فيها أن هجوم إسرائيل الأخير على بيروت لم يكن متناسبًا مع حجم العمليات، وإنه خلق شكوكًا جديدة فيما إذا كانت الأسلحة الأمريكية تستخدم فيما خصصت له من دفاع شرعى عن إسرائيل، وأشار الرئيس الأمريكى محذرًا إلى عدة إجراءات عسكرية واقتصادية وسياسية ضد إسرائيل، قد تدرسها أمريكا إذا استمرت القوات الإسرائيلية فى تقدمها نحو غرب بيروت. وطلبت أمريكا من إسرائيل أن تعود قواتها إلى خط وقف إطلاق النار «وإلا فإن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ستتعرض لتهديد خطير ما لم توقف إسرائيل سفك الدماء بدون مبرر».

وتجاهلت إسرائيل هذا التحذير، وشنت رغم ذلك أعنف غارة جوية على بيروت منذ بدء الغزو، راح ضحيتها المئات من المدنيين الأبرياء، وتقدمت القوات الإسرائيلية البرية من مواقع الفلسطينيين وفرضت سيطرتها على العاصمة اللبنانية.

وهنا تدخل الرئيس ريجان شخصيًا واتصل هاتفيًا بالمستر بيجن وأبلغه استياءه الشديد من التصرفات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة، وطلب منه وجوب مراعاة وقف إطلاق النار بكل دقة. والحق أن الغارات الإسرائيلية بلغت من العنف والشدة درجة جعلت بعض وزراء إسرائيل يعترضون عليها فى مجلس الوزراء، وينتقدون تصرف الجنرال شارون، كما وجهوا اللوم إلى المستر بيجن لأنه مع شارون، ينفردان بالرأى واتخاذ القرار دون استشارة باقى أعضاء مجلس الوزراء.

وإزاء هذا التدخل الحاسم من جانب الرئيس الأمريكى، لم يكن فى وسع المستر بيجن إلا أن يصدر تعليماته الفورية بإيقاف الغارات الإسرائيلية.

* * *

وفى ١٢ أغسطس ١٩٨٢ أصدر مجلس الأمن قرارين : أحدهما بوقف إطلاق النار فوراً ، والثانى بإيفاد مراقبين من الأمم المتحدة إلى بيروت . . كما طلب من إسرائيل تأمين انتشار هؤلاء المراقبين فى المنطقة ، ولكن إسرائيل رفضت تنفيذ ما قرره مجلس الأمن ، كما رفضت السماح بحضور المراقبين .

ثم اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩ أغسطس وأصدرت قراراً بأغلبية ١٢٠ صوتًا ضد صوتين : أمريكا وإسرائيل ، بإدانة الدولة العبرية لتجاهلها نداءات الأمم المتحدة السابقة بالانسحاب من لبنان ، مع حث مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات عملية لإجبار إسرائيل على الالتزام بهذا القرار ، وأكدت الأمم المتحدة «من جديد» حق الشعب الفلسطينى الثابت فى تقرير مصيره على أرض فلسطين!

* * *

ولعل فيما تقدم ما يؤكد بوضوح وجلاء لا مزيد عليهما ، أن إسرائيل لا تعمل حسابًا إلا للولايات المتحدة الأمريكية ، وأنه خلال الأزمة اللبنانية ، وغيرها ، لم تتمكن الدول الأوروبية الغربية من ممارسة أى ضغط على إسرائيل ، كما يبدو جليًا أنه حتى الاتحاد السوفييتى ، وهو قوة عظمى ، لم يتمكن من ردع إسرائيل عن عدوانها .

كذلك لم تتمكن الأمم المتحدة ، ولا مجلس الأمن ، من تنفيذ أى قرار صدر بحق إسرائيل ، ولا من فرض أية عقوبة عليها . وقد أثبت تطور الأحداث خلال غزو لبنان ، أن سلاح البترول العربى لم يمكن استخدامه على نحو ما حدث عام ١٩٧٣ ، وأن الدول العربية المعتدلة (وخاصة المملكة العربية السعودية) هى التى نجحت بفضل مساعيها الدبلوماسية ، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع أطراف النزاع ، نجحت فى وقف إطلاق النار وفى وضع خطة مقبولة لانسحاب القوات الفلسطينية والسورية المحاصرة .

أما مصر ، فإنها رغم مواقف الدول العربية منها وقطع معظمها لعلاقاتها بها ، لم تتوقف لحظة عن مناصرة القضية الفلسطينية ، وتبنّت ـ فى الأمم المتحدة وغيرها من

المنظمات الدولية، كل المواقف التى تساند منظمة التحرير، ولا زال الرئيس مبارك يدعو إلى الحل الشامل العادل الذى يعيد لشعب فلسطين حقوقه المشروعة، فى إطار الشرعية الدولية لكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل.

الانسحاب من بيروت

فى أوائل أغسطس ١٩٨٢، أعلن المبعوث الأمريكى للمنطقة، المستر فيليب حبيب أنه توصل فى بيروت، عن طريق الوسطاء اللبنانيين (لأن أمريكا لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية) إلى اتفاق مع المنظمة على كل مواضيع الانسحاب الفلسطينى من بيروت، بما فى ذلك تحديد جدول زمنى. وأعربت الحكومة السورية عن استعدادها لقبول المحاربين الفلسطينيين إذا قدَّموا طلبًا مكتوبًا من المنظمة بهذا المعنى.

وقد أقر مجلس وزراء إسرائيل مشروع المستر حبيب مبدئيا، مشترطًا حل المسائل الأخرى. وفى منتصف أغسطس وافقت إسرائيل على انتشار القوة الدولية للمحافظة على السلام، حتى تتمكن من الإشراف على الانسحاب، وقد وافقت الأطراف اللبنانية والفلسطينية على خطة الانسحاب.

وطلبت إسرائيل الحصول على قائمة بأسماء وأرقام جوازات كل فدائى فلسطينى مع بيان الجهة التى سيسافر إليها، وكان من الطبيعى أن ترفض منظمة التحرير ذلك الطلب، ووعدت بإرسال قوائم بعدد الفدائيين المسافرين إلى كل بلد عربى، دون ذكر اسمائهم أو أية بيانات أخرى عنهم.

ولم توقع إسرائيل أى اتفاق مع المنظمة التى لا تعترف بها، والتى ترفض بدورها التوقيع على أية وثيقة تشترك فيها إسرائيل، وهكذا كان اتفاق المستر حبيب، هو الذى حدَّد أحكام الانسحاب، التى كانت تتضمن بدء انسحاب المقاتلين الفلسطينيين والسوريين بعد ٣ أيام من إقرار الاتفاق، على أن يتم الانسحاب خلال ١٥ يومًا، وفى ضوء النهار فقط، كما سمح للمنسحبين بحمل أسلحتهم الخفيفة

فقط، على أن تسلم الأسلحة الثقيلة إلى الجيش اللبنانى. واتفق على أن يبحر الفلسطينيون إلى قبرص أو يغادروا لبنان براً إلى سوريا. أما السوريون فينسحبون إلى وادى البقاع.

وقبل بدء انسحاب المقاتلين الفلسطينيين دخلت قوات المظلات الفرنسية إلى بيروت كمقدمة للقوات الدولية المؤلفة من ٨٠٠ أمريكى ومثلهم من فرنسا و٤٠٠ من إيطاليا، فضلاً عن ٣٠٠ من جيش لبنان. وكان المفهوم أن إسرائيل سوف تنسحب إلى مسافة محددة على «الأوتوستراد» بيروت / دمشق، حتى تبدأ رحلة الخروج تفاديًا لاحتمالات الصدام عند لقاء الأعداء.

وفى ٢١ أغسطس ١٩٨٢، أبحر ٤٠٠ فلسطينى إلى قبرص كدفعة أولى، تحت إشراف القوات الفرنسية واللبنانية، تمهيدًا لسفرهم إلى عدة دول عربية بعد ذلك. وأذكر أن بعض صحف إسرائيل أوفدت مراسليها من لبنان إلى قبرص لتغطية أنباء وصولهم إلى الجزيرة بعد الانسحاب.. ولقد ذكر لى بعضهم أن هؤلاء المقاتلين وصلوا إلى قبرص يحملون أسلحتهم الخفيفة، فى مظهر نظامى مشرف، وأنهم استقبلوا أروع استقبال وكان المنظر مؤثرًا للغاية، لأن هؤلاء المقاتلين كانوا يحظون بالعطف لما أبدوه من بسالة فى مقاومة الحصار الإسرائيلى، ولارتفاع روحهم المعنوية خاصة وهم يرفعون أيديهم بعلامة النصر.

وكانت بعض الوحدات الفلسطينية تريد اصطحاب سيارات الجيب وقاذفات الصواريخ معها على السفن التى ستقلها إلى قبرص، ولكن إسرائيل رفضت ذلك وكلفت زوارق الصواريخ الإسرائيلية بمنع السفن التى تحمل تلك المعدات من الإبحار، لأنها ليست من الأسلحة الخفيفة المتفق عليها، وتدخلت أمريكا لتسهيل الانسحاب ووعدت بإعادة السيارات الجيب عقب وصول المقاتلين المنسحبين إلى تونس.

وفى ٢٥ أغسطس وصل «المارينز» الأمريكيون إلى بيروت، وأشرف جنود إيطاليا على انسحاب المقاتلين الفلسطينيين براً إلى سوريا عن طريق بيروت/ دمشق. وبلغ مجموع المقاتلين الذين غادروا بيروت أكثر من ١٤,٥٠٠ مقاتل.

وكان السيد عرفات آخر من غادر بيروت يوم ٣٠ أغسطس، ولم يتوجه إلى أى بلد عربى[١]، بل سافر إلى اليونان حيث استقبله رئيس الوزراء المستر پاپا ندريو معلنًا ومؤكدًا تأييد حكومته لقضية الشعب الفلسطينى، وأعلن عرفات بدوره أن الكفاح المسلح سوف يستمر، ونفى أن الانسحاب هزيمة، وقال إنه كان الوسيلة الوحيدة لمنع القوات الإسرائيلية من شن هجومها المسلح على غرب بيروت، الأمر الذى كان سيؤدى إلى مذابح رهيبة يروح ضحيتها عشرات الآلوف من المدنيين الأبرياء.

أما خسائر إسرائيل فى لبنان، حتى تاريخ انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، فقد بلغت ٣١٨ قتيلاً و ٢٠٠٠ جريح و ١١ أسيراً و ٥ مفقودين. وخسر العرب مقابل ذلك نحو ١٧,٨٠٠ قتيل (ما بين لبنانى وسورى وفلسطينى) فضلاً عن إصابة نحو ثلاثين ألفا من العسكريين والمدنيين بجروح وعاهات.

وحاولت إسرائيل دفع مسئوليتها عن قتل وإصابة هذه الأعداد الضخمة من اللبنانيين والفلسطينيين، فأصدرت بيانات تؤكد أن مجموع القتلى من الفلسطينيين واللبنانيين عند احتلال صور وصيدا لم يتجاوز خمسمائة قتيل، ولكن الأعداد الكبيرة من القتلى والمصابين التى ذكرتها المصادر العربية، ترجع إلى الطريقة التى لجأ إليها الفلسطينيون، باتخاذ مواقعهم العسكرية بالقرب من الأماكن شديدة الازدحام بالسكان المدنيين.

لقد فقد أكثر من ستة آلاف لبنانى منازلهم وأصبحوا بدون مأوى، ولا تعترف إسرائيل بصحة هذه الأرقام. أما تقديرات الحكومة اللبنانية والوكالة الدولية لغوث اللاجئين فتشير إلى أن الغارات الجوية وحدها تسببت فى مقتل ستة آلاف شخص، وتدعى إسرائيل أن القتلى لا يتجاوزون نصف هذا العدد.

وقد أسرت إسرائيل ستة آلاف فلسطينى رفضت اعتبارهم أسرى حرب، لأنها لا تعترف بالمنطقة كدولة أو سلطة محاربة، وتحرص على وصفها بأنها منظمة «إرهابية» لا تنطبق على مقاتليها اتفاقات جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب.

---

(١) قيل فى ذلك إن ذلك كان احتجاجًا على «المواقف المتخاذلة» للدول العربية التى لم تمد يد المساعدة إلى المقاتلين الفلسطينيين أثناء حرب هدَّدتهم بالفناء!

مصرع بشير الجميل

في أغسطس ١٩٨٢، انتخب البرلمان اللبناني السيد بشير الجميل رئيسًا للبنان، خلفًا للرئيس إلياس سركيس، وكان المرشحان الآخران للرئاسة هم الرئيسان السابقان ريمون إدّه، الزعيم الماروني المعتدل الذى ترك لبنان ليعيش فى باريس، وكميل شمعون الذى انسحب قبل إجراء الانتخابات.

وكانت اتجاهات السيد بشير الجميل معروفة، وتلقى معارضة من الطوائف الأخرى، لذلك أثار انتخابه انتقادات كثيرة، ولكن إسرائيل التى كانت قواتها المسلحة تحتل أو تسيطر على معظم أراضى لبنان، كانت ترى فى الرئيس المنتخب تحقيق الأمل الذى تتمناه، إذ يرأس لبنان الشخص القادر على إبرام تفاهم أو سلام مع إسرائيل، مع العودة ببلاده إلى علاقات الصداقة مع الغرب، بعد أن خرج المقاتلون الفلسطينيون من لبنان.

وقبل أن يحلف الرئيس المنتخب اليمين الدستورية، وبالتحديد فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٨٢، اقتحمت سيارة ملغومة مقر حزب الكتائب، حيث كان السيد بشير الجميّل مجتمعًا مع قادة ميليشيات الكتائب، ونسف المبنى بأكمله، وقتل الرئيس المنتخب مع عدد كبير من معاونيه.

لقد كانت لهذه «العملية» آثارها الخطيرة على سير الأحداث فى لبنان، فهى لا تتعلق بمجرد اغتيال سياسى لرئيس الدولة المقبل، ولكنها كانت ضربة كبرى موجهة إلى المخطط الإسرائيلى الذى كان يعتمد على «بشير» لتحقيق أهدافه.. وأسفرت عن تفجير براكين الحقد والكراهية بين ميليشيات الكتائب وبين الفلسطينيين.

المذبحـــــة

بعد تسعة أيام من اغتيال «بشير»، انتخب البرلمان اللبنانى شقيقه الأكبر أمين الجميل رئيسًا، وأقسم اليمين الدستورية، وأصبح الرئيس الشرعى للبنان..

وفى هذه الفترة ما بين مصرع «بشير» وانتخاب «أمين»، وقعت أحداث رهيبة

دامية . . حاولت إسرائيل فى البداية أن تقيم حاجزاً يحول دون معرفة الرأى العام العربى والدولى والإسرائيلى، لهول ما حدث فى مخيمىّْ صبرا وشاتيلا . . ولم تنجح إسرائيل إلا فى تأخير العلم به وانتشار أنبائه .

لقد كان من شروط اتفاق انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت ألا يتخلف منهم أحد، ولكن شائعات تواترت عن تخلف نحو ألفين منهم قيل إنهم اختبأوا فى «المثلث الفلسطينى» الذى يضم مخيمات صبرا وشاتيلا والفكهانى . ولا يدرى أحد مصدر هذه الشائعات، كما لم يعرف أحد مداها من الصحة، وقد تكون مجرد تبرير أو تفسير إسرائيلى لما حدث بعد ذلك . .

وفى مثل الظروف التى كانت تسود لبنان وبيروت فى ذلك الوقت، حيث تفجر الصراع الطائفى، ما بين هجوم وهجوم مضاد، واختطاف رهائن، واغتيال الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال، فى هذا الجو المتوتر والمشحون بالبغضاء كانت كلمة «الانتقام» هى رد الفعل الطبيعى لدى ميليشيات الكتائب بعد اغتيال زعيمهم، رغم أنه لم يثبت أن المسئول عن نسف مقر الكتائب كان من الفلسطينيين .

إن كثيراً من الطوائف الأخرى فى لبنان قد توقعت الاتجاهات التى ستتبعها بلادهم تحت حكم الكتائب، واحتمالات التعاون مع إسرائيل . . بل إن بعض الدوائر العربية قالت إن إسرائيل هى التى دبرت حادث الاغتيال لأنها وجدت أن الرئيس المنتخب لم يكن يعتزم الوفاء بالتزاماته نحو إسرائيل، بعد أن أبعدت رجال المنظمات الفلسطينية من الطريق . ولكننى أعتقد أن هذا الافتراض من الصعب قبوله، لأنه حتى لو كان بشير يعتزم النكوص عن «وعوده»، فإنه لم يكن فى وضع يسمح له بالتراجع . .

لقد صممت الكتائب على الانتقام من الفلسطينيين الذين افترضت مسئوليتهم، ولم يكن فى استطاعتها دخول مخيماتهم دون علم أو موافقة السلطات الإسرائيلية، التى كانت تسيطر على المنطقة، لذلك فإننى أعتقد أن دخول الكتائب إلى مخيمَّى صبرا وشاتيلا، فى المدة من ١٦ إلى ١٨ سبتمبر ١٩٨٢ يعتبر تواطؤاً حتى لو لم يكن هناك اتفاق صريح على «الثأر» بين الكتائب وإسرائيل .

إن إسرائيل كانت تعلم بموجة الغضب العارمة التى اجتاحت الكتائب، وتدرك الأحقاد القديمة فى نفوس أفرادها إزاء الفلسطينيين، ورغبتهم المتَّقدَة فى الانتقام، ومع ذلك تركت هذه الميليشيات تقتحم مخيمى صبرا وشاتيلا، وترتكب مذابحها المقززة على نحو همجىّ، وتخلّف وراءها مئات وربما آلاف الضحايا الذين لم يعرف أحدٌ عددهم حتى الآن!

لقد قدَّرت إسرائيل عدد القتلى بأقل من أربعمائة وقالت مصادر أجنبية أن القتلى تجاوز عددهم ١٢٠٠، بينما أكدت المصادر العربية أن عدد القتلى تجاوز ثلاثة آلاف قتيل! وكانت القوات الإسرائيلية تسلط الأضواء الكاشفة ليلاً على المعسكرات وقيل أن ذلك لتمكين الكتائب من إتمام مهمتها الوحشية!

ولكن سرعان ما فاحت رائحة الدماء، وبدأت الأنباء تتسرب عن تلك المجازر وأهوالها، وكان الرأى العام فى إسرائيل آخر من عَلمَ بها، إذ كانت الحكومة الإسرائيلية تحاول الإقلال من فظاعتها، وتتنصل من المسَئولية عنها، مدعية أنها لم تكن تعلم بما يدور داخل المخيمات . .

ولقد كان وقع هذه الأنباء سيئًا فى جميع أنحاء العالم، وفيما يتعلق بى فإن القاهرة قد أدركت أبعاد المذبحة، وكلفتنى بإجراء اتصالات على أعلى المستويات للإعراب عن استنكار مصر الشديد واحتجاجها على ما وقع من جرائم . . وقد قمت بما كلفت به فى مقابلة مع وزير الخارجية المستر اسحاق شامير، الذى أكد أن إسرائيل لم تكن تعلم بما يجرى، وأنها غير مسئولة عما حدث!

إن حكومة الليكود أصمَّت أذنيها وغطت عينيها حتى لا تسمع ولا ترى فداحة ما ارتكب وحتى لا تواجه بمسئوليتها عنه، ولكن الضمير الإنسانى حرك جموع الشعب داخل إسرائيل، وسارت مظاهرات ضخمة تحتج على ما حدث، وتطلب التحقيق لتحديد المسئولية.

وفى البداية، رفض المستر بيجن ذلك بحجة «الخشية من المساس بأسرار القوات الإسرائيلية»، ولكن ضغط الرأى العام والمعارضة تغلبا على معارضة بيجن، وخاصة عندما أيّد رئيس الدولة المستر ناڤون طلب إجراء التحقيق.

وقد كلف المستر بيجن لجنة قضائية يرأسها قاضى المحكمة العليا بإجراء التحقيق لتحديد المسئولية عما ارتكب من مذابح، وبعد شهور أعلنت نتائج التحقيق، ووجدت اللجنة أن الجنرال ارييل شارون، وزير الدفاع فى ذلك الوقت، مسئول مسئولية «غير مباشرة» عن تلك المجازر، وترتب على ذلك خروجه من وزارة الدفاع مع بقائه فى مجلس الوزراء وزيراً بلا وزارة.

وثبتت أمام اللجنة أيضًا مسئولية عدد من كبار الضبّاط وعلى رأسهم الجنرال رافاييل ايتان رئيس الأركان، ومدير المخابرات الحربية يهدشوا ساجى، وغيرهما، وقد أبعدوا من مناصبهم نتيجة لتوصيات لجنة التحقيق.

نهاية المهمة

كان الموقف فى القاهرة غاية فى الدقة، لأن مصر التى أبرمت السلام مع إسرائيل وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسى وسارت خطوات طويلة على درب تطبيع العلاقات بين البلدين. . مصر التى أعلن رئيسها مبارك التمسك بمسيرة السلام. . ترى أمامها عدوانًا إسرائيليًا على دولة عربية، لا يلبث أن يتحول إلى مجازر ترتكب ضد الشعب الفلسطينى فى مخيماته تحت سمع وبصر قوات الاحتلال الإسرائيلية. . إن تلك المذابح أثارت استنكار الرأى العالمى بما فى ذلك إسرائيل. .

ولقد اجتاحت الشعب فى مصر موجة غضب شديد إزاء ما حدث فى صبرا وشاتيلا، وتعالت النداءات من الفئات المثقفة والشعبية تطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وذهب بعضها إلى حد المطالبة بإلغاء معاهدة السلام. . وطالب البعض بإبعاد السفير الإسرائيلى من مصر وإغلاق سفارته فى القاهرة. .

وفى صباح الحادى والعشرين من سبتمبر ١٩٨٢، اتصل بى الدكتور أسامة الباز، مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية، وفهمت على الفور أن قرار استدعائى قد اتخذ، قبل أن يبلغنى به لأن تطور الأحداث كان يستلزم ذلك التصرف. . إن

الرئيس مبارك رفض أن يستسلم للانفعالات الشعبية والمطالبة بقطع العلاقات مع إسرائيل أو إبعاد سفيرها، واتخذ قراراً مدروساً بسحب سفيره من إسرائيل، وأعلنت وزارة الخارجية أنه تقرر «استدعاء السفير من تل أبيب للتشاور» وكان المفهوم أن ذلك تعبير عن الاستياء البالغ للحكومة المصرية.

ويتميز هذا القرار بأنه يترك الباب مفتوحًا أمام مصر، فتحتفظ بسفيرها فى القاهرة طالما شاءت وتعيده فقط عندما تريد، كما أنه لا يلزم إسرائيل بسحب سفيرها من القاهرة. .

وقررت العودة لمصر بعد يومين، أقابل خلالهما رئيس الدولة ووزير الخارجية. وفى اليوم التالى توجهت إلى القدس حيث استقبلنى الرئيس ناڤون للمرة الأخيرة وأبلغته بقرار استدعائى، وقد أبدى أسفه وأعرب عن أمله ألا تطول مدة الاستدعاء، ثم قابلت وزير الخارجية، المستر شامير، وحضر هذه المقابلة الأخيرة المستر ديڤيد كيمينى، مدير عام الوزارة، وأبلغت الوزير أنه بسبب التطورات التى وقعت أخيرا فى لبنان، فإن القاهرة قررت «استدعائى للتشاور»، وقال الوزير إنه يأسف لذلك ولكنه يأمل فى عودتى قريبًا. .

وكانت أنباء الاستدعاء قد ذاعت، لذلك وجدت عند خروجى من الوزارة عدداً من الصحفيين والمصورين الذين التقطوا آخر صورى فى إسرائيل، ولم أدل بأى تصريح لكننى أجبت على أسئلتهم بأننى عائد إلى تل أبيب.

وفى مكتبى بالسفارة جمعت أوراقى الخاصة، وتوجهت إلى دار السكن حيث أعددت حقائبى على عجل استعداداً للعودة إلى القاهرة فى اليوم التالى. . وكان يساورنى إحساس غير مؤكد بأننى قد لا أعود إلى تل أبيب، وأخذت فى التصرف على هذا الأساس. . ولم يكن فى وسعى أن أجمع كل متعلقاتى الشخصية، لضيق الوقت، فأبلغت المعاون الشخصى لى فى دار السكن بما أرغب فى إرساله لى فيما بعد.

لم ينقطع نداء التليفون للاستفسار عن الموقف، وفى صباح ٢٣ سبتمبر توجهت

إلى مبنى السفارة للمرة الأخيرة، حيث ودَّعت زملائى الذين عاونونى بإخلاص طوال مهمتى فى إسرائيل، وكانوا بدورهم يعربون فى مجاملة رقيقة، عن أملهم فى عودتى سريعًا إلى إسرائيل. . وكنت قد قررت السفر إلى القاهرة بالسيارة، حتى أتحاشى أسئلة الصحفيين فى مطار بن جوريون، ورافقنى كالعادة حراس الأمن الإسرائيليون والسيارة التى تتبعنى، غير أننى لاحظت المزيد من الاهتمام بالإجراءات الأمنية هذه المرة، إذ كانت هناك سيارة إضافية تتقدم الركب، وعند الاقتراب من قطاع غزة، لم نتابع الطريق الساحلى بل انحرفنا إلى داخل سيناء فى دورة حول القطاع. .

وعندما وصلنا إلى مشارف حدود مصر عند رفح توقف الركب، وانسحب رجال الأمن الإسرائيليون عائدين أدراجهم بعد أداء مهمتهم فى حراستى طوال إقامتى فى إسرائيل. وتقدمت سيارتى وحدها وعبرت الحدود عند رفح، حيث ارتفع علم مصر يرفرف فوق المبانى الخشبية الصغيرة التى تضم مكاتب الجوازات والجمارك والأمن المصرى. . كانوا يتوقعون وصولى وسهَّلوا إجراءات المرور، وتابعت طريقى إلى القاهرة فوصلتها بعد الظهر.

عدت إلى مصر بعد أن أديت مهمتى فى إسرائيل. . وبغض النظر عما قد يقال عن هذه المهمة، وهل كانت مهمة سلام كما اعتبرتها، أو كانت مهمة «ملعونة» كما يقول خصوم كامپ ديڤيد، فإننى عشت تجربة فريدة فى حياتى الدپلوماسية الطويلة. وقد أتاحت لى هذه التجربة أن أشغل موقعًا لم يتح لغيرى أن يشغله، وأن أرى من موقعى كأول سفير لبلادى فى إسرائيل ما لم يتمكن الكثيرون من رؤيته، وقد ساعدنى ذلك فى فهم الكثير مما يدور فى المنطقة. .

لقد عشت فى دولة إسرائيل. واحدا وثلاثين شهرًا، بوصفها الدولة التى أبرمت مصر معها السلام، رغم كل ما اقترن ـ ويقترن ـ به من مشاكل، والتقيت بشعب إسرائيل وعرفته عن كثب، وربطتنى بالعديد من أفراده، على الصعيد الشخصى، علاقات إنسانيّة ووديّة. . وعشت مرحلة تطبيع العلاقات بين مصر وبين دولة كانت «العدو» بكل ما ارتبط بهذه التجربة من اتفاقات ومن خلافات. . وتابعت محادثات

الحكم الذاتى على نحو ما قدمت حيث حاولت مصر استخلاص الحقوق المشروعة لسكان الأراضى المحتلة وحال عناد حكومة الليكود دون الوصول إلى أى اتفاق . .

أما غزو إسرائل للبنان فكان فى تقديرى الخطأ القاتل . . أضرّ بلبنان وبإسرائيل وحوّل السَّلام المصرى مع إسرائيل إلى سلام بارد . . لقد تفجرت الصراعات بين الطوائف فى لبنان ولا زلت حتى بعد مضىّ سنوات على انسحاب القوات الإسرائيلية ، التى لم تحقق أهدافها الأولى ، ولم تتغلب إسرائيل بعد على أزماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى يرجع الكثير منها إلى هذه الحرب . . ولحسن الحظ أن حكمة الرئيس مبارك تغلبت على النداءات غير المسئولة بإلغاء معاهدة السلام . . ولا زلت أعتقد أن السلام البارد خير من الحرب . .

ولكن بعد ذلك كله ، وربما قبله ، كانت هناك حقيقة باهرة ومشرفة ، أفخر بأننى عاصرتها وكانت مهمتى جزءاً منها : لقد استردت مصر ٢٢ ألف كيلومتر مربع كانت تحتلها القوات المسلحة الإسرائيلية وترفع عليها أعلامها . . أعرف أن هناك فى مصر من يسوؤه رؤية علم إسرائيلى واحد على سفارة إسرائيل فى القاهرة . . ولكن لولا هذا «العلم» لكانت معظم أجزاء سيناء وبترولها فى يد إسرائيل . . ولا شك أننى أعتز بتحرير كل شبر من أرض بلادى أولا ، وأعتقد أن محاولات تحقيق السلام الشامل التى تبذل الآن ، إنما هى استكمال للمبادرة المصرية التى كسرت حاجز الجُمود فى المنطقة .

* * *

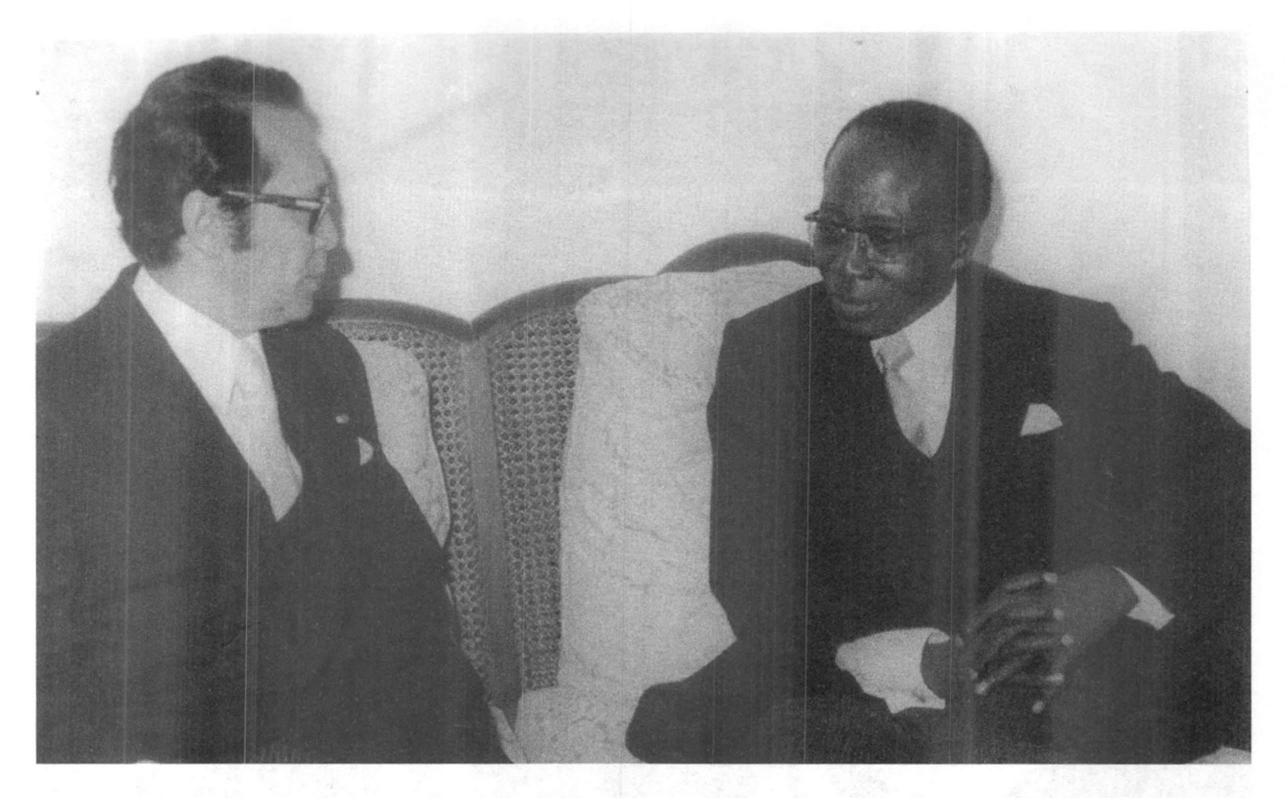
ملحق الصور



المؤلف



المؤلف مع إسحاق نافون



المؤلف مع سانجور



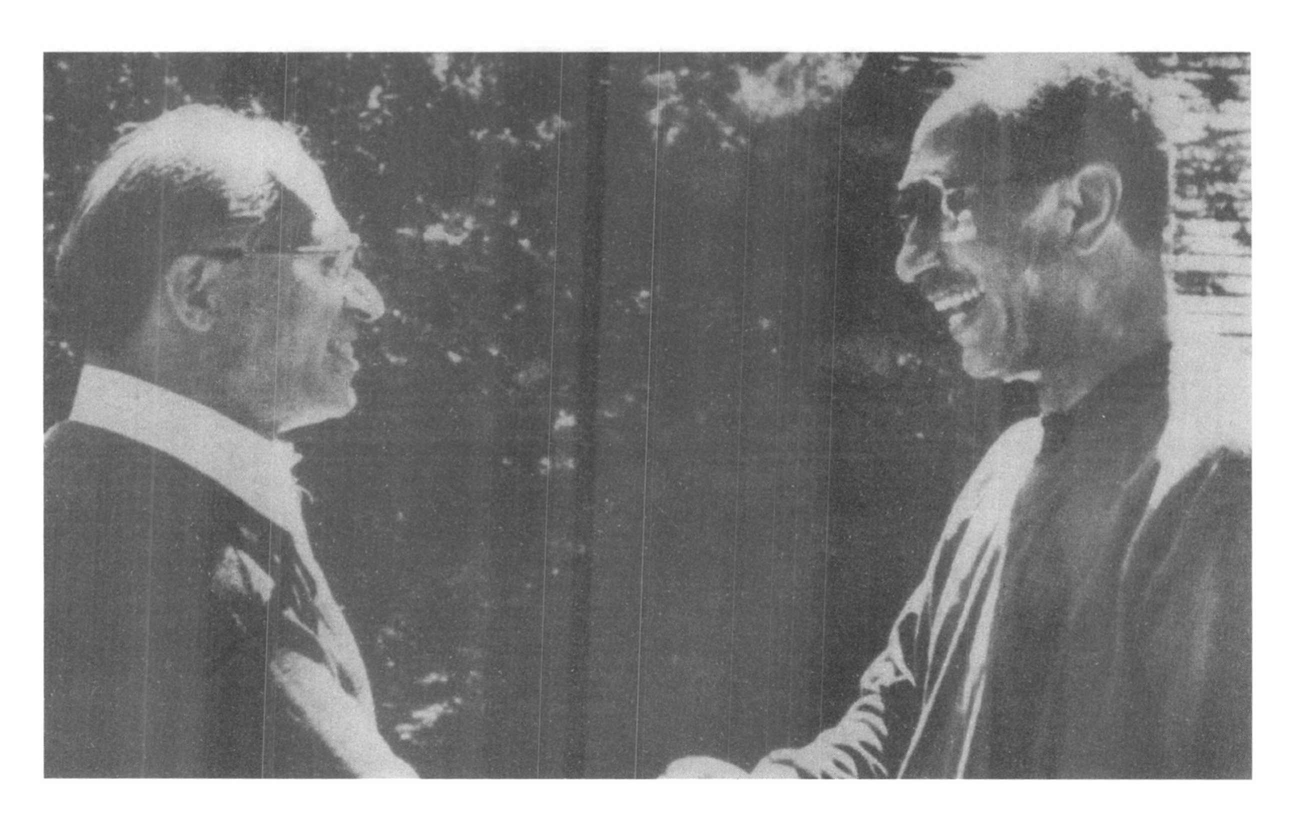
المؤلف مع شارون



المؤلف مع الشيخ ذايد



المؤلف مع الملك الحسن



السادات مع بيجن فى الإسماعيلية



السادات وكارتر وبيجن أول يوم فى كامب ديفيد

بسم الله الرحمن الرحيم



Le President

الرئيس

My friend President Yitzhak Navon,
Mrs Navon,
Friends,

It delights me very much to welcome you in the good land of Egypt as messengers of peace and love, advocates of friendship and fraternity between our two peoples and supporters of comprehensive understanding between Israel and the entire Arab peoples. Such understanding rectifies the march of history and returns the relation between cousins back to its original status characterized by tolerance, co-existence, faith in the unity of human destiny and firm belief that God Almighty granted us wisdom to be proselytized to His Straight Path, the Path of right, justice and peace.

There is none trustworthy of taking over this mission and performing this precept but we, predecessors of Abraham and guardians of a glorious heritage of civilization and loftiness in an area which was, since the very dawn of history, the craddle of big Faiths. These faiths achieved to Mankind the greatest of victories, the triumph of goodness and knowledge over evil and ignorance.

Few days ago, those noble and genuine meanings came before my eyes while I was standing in full submission in the Holy Valley, the spot of sanctity and purity on the land of Egypt where the Beneficent God revealed to His Prophet and Speaker Moses the Gospel and Wisdom. Then the chains of the Godly Mission succeeded and the Mission of Jesus Christ, may God's peace be upon Him, was revealed. Then came Mohamed, may God's peace and blessings be upon Him, the last of Prophets and messengers who completed to us our Religion and the gift of Faith. The Godly Mission, in its tenor, calls for fraternity among all believers and rejection of rancour and grudge for good. Hence, the people of Egypt took the initiative and called for establishing a Religious Complex in that unique area to stand for the unity of our march on the right path, to deepen the concept of tolerance in our hearts and to be a symbol for the future trend where hatred, enmity, wars and sufferings are replaced by sincere love, true cordiality and faithful affinity.





الرئيس

For these reasons we struggled tooth and nail to establish a comprehensive and just peace in the area, a peace which restores the rights of all its peoples, maintains their legal interests and gives them the opportunity to face the main challenges in this stage of modern history, primarily the problems of civilization, the process of full social and economic development and keeping pace with the successive events related to the revolution of technological and scientific progress. Briefly, we are all facing the challenges of the greatest struggle, that's to create a better world for the coming generations where they could enjoy more stability, peace and welfare.

We have taken wide strides towards comprehensive peace by concluding the Camp David Accords, the Egyptian- Israeli Peace Treaty and the exchanged letter concerning full autonomy in the West Bank and Gaza Strip. We are satisfied with the success achieved till now as regards the normalization of relations between our two countries. Furthermore, we are fully determined to maintain this march incessantly and without the least of hesitation because we consider peace an irrevocable strategic aim and because the real interest of peoples is strong enough to excel events and compel all parties concerned to perceive a great fact that should never be disregarded. This fact is that the tremendous historic steps we made have completely changed the struggle to be a commitment for co-existence, good neighbourhood and a normal state between two conscious countries whose interests may sometimes meet and sometimes diverge, but in all cases they behave according to their belief in the necessity of co-existence and reject the unwise theories which consider conflict something inevitable.

POLITICA

LA DIFFICILE PACE

Per Egitto e Israele, l'apertura delle rispettive ambasciate è un passo importante sulla strada dell'amicizia. Ma per Begin e Sadat le vere difficoltà, dopo Camp David, debbono ancora arrivare.





Dal nostro inviato Alberto Salani
Foto di Sergio Del Grande

In queste foto la cerimonia di presentazione delle credenziali dell'ambasciatore egiziano Sa'ad Murtada (in alto) al presidente d'Israele Yitzhak Navon (il secondo da destra, qui sopra) avvenuta a Gerusalemme nei giorni scorsi.

Gerusalemme, marzo

Trentun anni di feroce ostilità, cinque guerre, migliaia di morti. E ora la « normalizzazione » fra due paesi, Egitto e Israele, che l'apertura delle rispettive ambasciate a Gerusalemme (ma la bandiera egiziana sventola al dodicesimo piano dell'hotel Hilton di Tel Aviv) e al Cairo ha ufficialmente consegnato alla storia. Sa'ad Murtada, primo ambasciatore di Sadat in Israele, ha un pallido sorriso di circostanza mentre consegna le credenziali al presidente israeliano Yitzhak Navon. Fuori dal Beit Hanassi, il palazzo presidenziale, pochi curiosi sorvegliati da molti poliziotti; dentro, un centinaio di giornalisti irrequieti, fotografi e la televisione che trasmettono in diretta la cerimonia. È un giorno storico, questo al quale assistiamo a Gerusalemme: nello stesso momento al Cairo il presidente egiziano Sadat stringe la mano a Eliahu Ben-Elissar, primo ambasciatore israeliano in Egitto.

« Una tappa memorabile verso la pace », « Una grande giornata per i nostri due paesi »; la retorica dei discorsi ufficiali rimbalza sugli schermi della tv israeliana, ma gli echi di ogni trionfalismo si spengono davanti alle saracinesche abbassate della città vecchia di Gerusalemme, dell'intera Cisgiordania, della città di Gaza dove vivono, in otto campi profughi, 170 mila rifugiati palestinesi. « Una pugnalata alle spalle del popolo palestinese », « Sadat è uno sporco traditore », « La Palestina vivrà, Israele deve scomparire ». Nei villaggi della Galilea, della Samaria, della Giudea rispuntano sulle labbra della popolazione araba gli slogan dei tempi peggiori: ai posti di blocco sulla strada per Ramallah, una cittadina venti chilometri al nord di Gerusalemme, i grossi taxi-shérout e gli autobus colorati scaricano palestinesi dal volto scuro, teso. Davanti ai fucili automatici dei soldati israeliani, mostrano documenti di identità, aprono fagotti, rispondono secchi con cupa rassegnazione. Nella piazza di Ramallah, il caos

(segue a pag. 44)

مقالة بالصحافة الإيطالية عن السلام المصرى الإسرائيلى

THE WASHINGTON POST
WEDNESDAY, SEPTEMBER 26, 2001

Saad Mortada; First Egyptian Envoy to Israel

Saad Mortada, 78, an Egyptian diplomat who in 1980 became that country's first ambassador to Israel and then was recalled in 1982 amid Israeli's reported massacre of Palestinian refugees in Israeli-occupied West Beirut, died of prostate cancer Sept. 24 at the Sleepy Hollow Nursing Home in Falls Church. He lived in Falls Church.

Mr. Mortada had served 32 years in the Egyptian diplomatic corps when he got the Israel assignment. The two nations had only recently normalized relations following the landmark Camp David accords of 1978.

Mr. Mortada retired from diplomatic service soon after his recall and settled in the Washington area. He was a scholar at the Woodrow Wilson Center in Washington in the mid-1980s.

He was born in Egypt and was the son of a provincial vice governor. He was a law school graduate of what is now Cairo University and a graduate of the College of Europe in Belgium.

He received his first ambassadorship in 1972 to the United Arab Emirates, followed by ambassadorships in Senegal and Morocco.

His first wife, Aliya Mortada, died in 1976.

Survivors include his wife, Gulnar Djeddaoui Mortada, whom he married in 1984, of Falls Church; a son from his first marriage, Mohsen Mortada, a dentist in Egypt; a stepdaughter, Rabab Butti of Vienna; a brother; and three grandchildren.

مقالة عن حياة سعد مرتضى نشرت بالوشنطن بوست بعد وفاته عام ٢٠٠١